٥٩

الرأسمالية الصناعية فى مصر
من التمصير إلى التأميم
١٩٥٧ - ١٩٦١

د . عبد السلام عبد الحليم عامر



الرأسمالية الصناعية فى مصر

من التمصير إلى التأميم

١٩٥٧ - ١٩٦١

د. عبد السلام عبد الحليم عامر



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٣

تقـــــديم

منذ فترة قصيرة كانت كتابة التاريخ المعاصر ، خصوصا فترة ثورة يوليو ، تقابل باعتراضات كثيرة من المؤرخين الأكاديميين، على أساس أنه من الضـــرورى أن تمضى مدة زمنية لا تقل عن ثلاثين عاما على وقوع الحدث التاريخى لكى يتسنى كتابته ٠ ثم حدث أن حطم صاحب هذا القلم هذه المقولة بما قدمه من دراسات فى فترة ثورة يوليو أثبت فيها أن كتابة الحدث التاريخى لا تتعلق بمضى فترة زمنية على وقوعه ، وانما تتعلق بتوفر مادته التاريخية المتمثلة فى مصادره الأولية ووثائقه ، وأن الخوف من تأثر المؤرخ المعاصر بالأحداث التى عاصرها على نحو ينعكس سلبا على حياده، هو أمر لا معنى له ، لأن حياد المؤرخ وهم من الأوهام ، وانما المطلوب منه أن يكون ملتزما بمنهج البحث العـــلمى التاريخى ، فلا يحرف الحقائق التاريخية انحيازا لميوله السياسية والأيديولوجية لأن هذا يخالف منهج البحث العلمى التاريخى ٠

ولذلك عندما عرض على الدكتور عبد السلام عبد الحليم عامر هذا الكتاب لنشره فى سلسلة تاريخ المصريين ، لم أتردد فى قبوله

رغم أنه يتناول فترة معاصرة جدا ، هى الفترة مـ ن١٩٥٧ ــ ١٩٦١، لأن ما أورده فى كتابه يدخل فى باب التاريخ ولا يدخل فى باب السياسة ، خصوصا وقد سبق أن نشرت له كتابا فى هذه السلسلة عن : « ثورة يوليو والطبقة العاملة » ، كما ان هذه السلسلة نشرت لى كتاب : « العلاقات المصرية الاسرائيلية ١٩٤٨ ــ ١٩٧٩ » ٠ وللمؤلف دراسة صدرت عن هيئة الكتاب عن « الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر فى مرحلة المشروعات الحرة » ، من ١٩١٦ الى ١٩٥٧ ٠

وهذا الكتاب يتناول الرأسمالية المصرية فى فترة حرجة من تاريخها ، من التمصير فى عام ١٩٥٧ الى التأميم فى ١٩٦١ ٠٠ وهذه الرأسمالية المصرية غير الرأسمالية الحالية التى نشأت فى عصر الانفتاح ، وانما هى الرأسمالية المصرية القديمة التى نشأت وحكمت مصر قبل ثورة يوليو ، وقضت نحبها بقرارات التأميم فى يوليو ١٩٦١ ٠ وقد تناول فيه المؤلف الاستثمار الصناعى من عام ١٩٥٧ ــ ١٩٦١ . والقوانين والقرارات المنظمة للشركات الصناعية والنشاط الصناعى فى نفس الفترة ، ونوعية شركات فترة الدراسة ، ومجالس ادارة الشركات الصناعية وأرباحها ٠

ومن هنا فالكتاب يدخل فى باب التاريخ الاقتصادى وليس فى باب التاريخ الاجتماعى ، وبمعنى أدق أنه يقترب من التاريخ الاقتصادى بقدر ما يبتعد عن التاريخ الاجتماعى للرأسمالية المصرية ٠ ولا يقلل ذلك من أهميته ، لأن التاريخ الاقتصادى مدخل للتاريخ الاجتماعى ٠

وأخيرا فانى آمل أن يجد القارىء الكريم فى هذا الكتاب ما ينشد من فائدة ومتعة ٠

رئيس التحرير
د ٠ عبد العظيم رمضان

مقدمـــة

بعد أن فرغت الثورة من بعض مشاكلها السياسية الداخلية والخارجية ، اتجهت للناحية الاقتصادية والاجتماعية أكثر من ذى قبل وكان لتلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى أرادت احداثها أدواتها التى اتخذتها لهدم أسس التركيب القديم للمجتمع المصرى ٠

وترتب على ذلك أن كانت الفترة الواقعة بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٦١ فترة ذات خصائص ميزتها ، وسمات عرفت بها عن الفترة التى سبقتها من عمر الثورة ، حيث كانت فترة عامرة بخطواتها الجادة والكبيرة لاحداث التغيير الاقتصادى والاجتماعى المطلوب ، ومن ثم كان اختيارنا لتلك الفترة موضوعا لبحثنا ٠

وكان الخامس عشر من يناير عام ١٩٥٧ بداية عملية التمصير، حيث نشرت فيه القوانين الخاصة بتلك العملية ، ونظرا لأهمية تلك القوانين وما ترتب عليها من نتائج ، فقد اتخذناها بداية لبحثنا ، خاصة وأن هناك الكثير من المؤرخين والاقتصاديين الذين يعتبرون ذلك التاريخ بداية مرحلة جديدة فى تاريخ مصر الاقتصادى ، عرفت

بمرحلة الرأسمالية الموجهة التى انتهت بصـــــدور قوانين يوليو الاشتراكية ·

واعترف عبد الناصر بذلك عنهما أعلن أن الحكومة أخذت بنظام الاقتصاد الموجه وهو نظام رأسمالى موجه « انه نظام مبنى على حاجات البلاد » الا أنه فى العبارة الأخيرة قد منح نفسه حرية الحركة لينفذ ما يريد من سياسات تنسجم مع خططه الاقتصادية والاجتماعية ·

وكان القطاع العام بالاضافة الى القوانين التى صدرت فى تلك الفترة أقوى المسامير التى دقتها الثورة فى نعش الرأســــمالية الصناعية خلال تلك الفترة التى سبقت التأميم حيث حدت بها من سيطرتها واحتكارها ، بل وقضت عندها على كل أمل فى عودة المياه الى مجاريها ، مما جعل كلا من الثورة والرأسماليين الصناعيين فى مصر طرفين لا يلتقيان ·

فقد كان لكل منهما أهدافه الواضحة والمتعارضة مع الطرف الآخر، الثورة يهمها تنفيذ خططها الاقتصادية الرامية الى احداث تنمية اقتصادية واجتماعية ، والرأسمالية الصناعية يهمها الربح السريع والوفير ، حتى لو كان على حساب المنتجين والمستهلكين ، وسار كل منهما فى طريقه مما أدى الى تشكك كل طرف منهما فى نوايا الآخر · ونتج عن ذلك التشكك حذر كل منهما من الآخر فاتسعت الهوة بينهما ، الى أن انتهى الموقف بينهما بصدور قوانين التأميم فى يوليو ١٩٦١ ، والتى أدت الى بداية مرحلة جديدة ، توقف عندها البحث لما أحدثته من تغيير كبير على سطح الحياة الاقتصــــادية والاجتماعية فى مصر ، حتى عدت بداية مرحلة جديدة فى التاريخ المصرى عرفت بمرحلة الاشتراكية ·

وقد وجدت بعض الابحاث والدراسات التى وضعتها المؤسسات المعنية بالرأسمالية فى مصر ، ومنها الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، الذى أصدر عدة كتب ربما كان أهمها كتابين حمل أحدهما عنوان فى « اقتصاديات ج٠ع٠م » ، والآخر حمل عنوانه « الدليل الاقتصادى للاقليم المصرى » ٠

أما اتحاد الصناعات المصرى وهو الجهة المعنية بالرأسمالية الصناعية فى مصر بصفة خاصة ، فقد أصدر عدة كتب فى تلك الفترة كان أهمها كتبه السنوية التى عالج فيها أوضاع الصناعة ورجالها من شتى المناحى ٠

وهناك أيضا بعض الجهات الأخرى التى أصدرت كتبا هامة فى ذلك المضمار لمعالجة النواحى الاقتصادية والصناعية ، وخاصة جانبها الاستثمارى ، وكان منها البنك الأهلى ، الذى أصدر كتابا قيما بعنوان «تطور اقتصاد ج٠ع٠م فى العقد السادس من القرن العشرين » ، بالاضافة الى النشرات التى أصـــدرها ذلك البنك ، والبنك المركزى المصرى ، وبنك مصر ، والبنك الصناعى ، وكان للأخيرين فوق نشراتهما كتبهما الجيدة فى ذلك المجال ٠

ويضــــاف الى ذلك كتابا الأمم المتحـدة بعنوان التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط من ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ ، وكتب وزارة الصـــناعة التى كان أهمها الصناعة فى عشـــر سنوات ، ناهيك عن الكتب الاحصائية لمصلحة الاحصاء والتعداد ، وكذا كتب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠٠ الخ ، وكلها كتب لاشك أنها أثرت البحث كثيرا من شتى جوانبه ٠

ورغم ذلك فقد اعتمد البحث على الوثائق الأصلية وخاصـة وثائق مصلحة الشـــركات الموجودة بدار الوثائق القومية ، وكذا

المذكرات الشخصية كمذكرات سيد مرعى ، وطه سعد عثمان ومحمود رياض ، فوق الاطلاع على مضابط جلسات مجلس الأمة فى تلك الفترة ، بالاضافة الى اطلاع الباحث على الأبحاث المعنية بذلك الموضوع خلال الفترة ، كما اطلع أيضا على دورياتها والمراجع المتصلة بها سواء العربى منها أو الأجنبى ، وكلها روافد أفادت البحث كثيرا ٠

وقد قسم البحث الى ستة فصول غير التمهيد الذى تناول الوضع الاقتصادى فى مصر من عام ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ ، وقد عالجت فى الفصل الأول موضوع الاستثمار الصناعى من عام ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ ، وتناول الفصل الثانى القوانين والقرارات المنظمة للشركات الصناعية من عام ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ ، أما الفصل الثالث فتناول النشاط الصناعى من عام ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ ، بينما تناول الفصل الرابع نوعية شركات فترة الدراسة ، وخصص الفصل الخامس لمجالس ادارة الشركات الصناعية من عام ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ ثم خصص الفصل السادس لارباح الشركات الصناعية من عام ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ ، وأنهيت الدراسة بخاتمة للبحث هى تقويم للرأسمالية الصناعية فى مصر فى خلال فترة الدراسة ٠

والله ولى التوفيق ،،

د ٠ عبد السلام عبد الحليم عامر

تمهيـــد

ظهر الفكر الليبرالى فى مصر مع قدوم الحملة الفرنسية ، التى حملت معها أفكار حرية العمل والتجارة ، وحقوق الملكية ، ووضح الاتجاه الليبرالى(1) ومبدأ الحرية بمصر فى عهد سعيد ، كجزء من حركة الاتجاه للغرب . ويشهد على ذلك التشريعات التى قضت على بعض العلاقات القديمة ، ووجهت البلاد وجهة رأسمالية ومن ذلك لائحة الأراضى الثانية والثالثة ، وأخذ الضـــــرائب نقدا ... الخ ..(2) .

والحكومة وفقا لمبدأ الحرية الاقتصادية لا تتدخل فى الشئون الاقتصادية ، حيث يكون الصــــانع حرا فى عمله وفى تصـــريف

---

(1) أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصـــادى فى القرن التاسع عشر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ . ص ٥٠ .

(2) على بركات : تطور الملكيـــة الزراعيـــة فى مصر وأثرها على الحـــركة السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤ ، دار الثقافـــة الجديدة ، القـــاهرة ، ١٩٧٧ . ص ٤٧ .

انتاجه(٣) ۰ وتبعا لذلك برز للنظام الرأسمالى خصائص أساسية ، وجرت العادة على تعداد خمس خصائص باعتبارها من السمات الأساسية لذلك النظام وهى : المشروع الحر والملكية الفردية ، ونظام السوق والائتمان ورافع الربح ، والمنافسة(٤) ۰

وبتضخم القوة الانتاجية للمصانع ، أصـــبحت مركزا مغريا للاستثمارات ، وجذبت كثيرا من رءوس الأموال اليها ، حتى سميت تلك المرحلة من التاريخ الاقتصادى بالرأسمالية الصناعية ، لكبر رءوس الأموال الموظفة فى الصناعة(٥) ۰

وقد نشأت الرأسمالية المصرية من الزراعة وكانت الدولة عاملا من عوامل ظهورها ، الى أن خرجت للنور ، وشـــكل جناحاها ــ الزراعى والموظفين ــ نواة الرأسمالية عامة(٦) ۰

بدأ نظام الشركات المســـاهمة الأجنبية يدخل مصر فى عهد سعيد أيضا ، ولكن المصريين لم يفكروا فى تلك الفترة فى المساهمة فيها ، اعتقادا منهم أن ربحهـــا حرام دينيا ، لذا احتكر الأجانب انشاءها(٧) ۰ فقد أقيم فى عهد سعيد بعض المشروعات الصناعية ، التى استمرت حتى عهد اسماعيل ، الذى ظهرت فى فترته كذلك

---

(٣) المرجع السابق ۰ ص ٤٢ ۰

(٤) عبد المنعم راغى ، مبادىء الاقتصـــاد ، مكتبـــة عين شـــمس ، القاهرة ، ١٩٧٨ ۰ ص ١٣٢ ۰

(٥) لبيب شعير : تاريخ الفكر الاقتصادى ، دار نهضـــة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ ۰ ص ١٥٩ ــ ص ١٦٠ ۰

(٦) محمد أنيس وآخر ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصـــولها التاريخيـــة دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ۰ ص ٨٢ ــ ٨٣ ۰

(٧) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصـــادى فى العصر الحديث ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٩٤٤ ۰ ص ٩٦ ۰

بعض المشروعات الصناعية الجديدة[٨] ويجدر بالذكر ان الصانع المصرى فى غالبية الأحوال كان صانعا وتاجرا ، وكان لا يضبط لنفسه معاملات لأنه كان لا يعلم الا النذر البسيط من مبادىء فى المحاسبة ولذا جهل بتكاليف ما يصنع ، مما جعله يتعرض لجميع المخاطر[٩] ولذا اقتصرت صناعاته على الورش الصغيرة ، أما الصناعات الكبيرة فقد كانت فى قبضة الأجانب[١٠] وتعمل برءوس أموالهم[١١] ٠

فمع نهاية القرن الماضى كان عدد الشركات الموجودة فى مصر، فيما عدا قناة السويس ، ٧٨ شركة برأسمال مدفوع وسندات قيمتها ٢١٫١٦٧٫٥٧٥ جنيها ، ومن هذه الشركات ٤٥ شركة أجنبية برأسمال وسندات قيمتها ١٩٫١٠٩٫٨٩٣ جنيها ، بينما الشركات الباقية وقدرها ٣٣ شركة كانت شركات صغيرة برأسمال محلى لا يتجاوز ٢٫٠٥٨٫٦٨٢ جنيها[١٢] مما يبين ضعف الاستثمارات المصرية المحلية ، أمام رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر حتى وقتها ٠

---

(٨) أندريه ايمان ، الصناعة المصرية ، الكتاب الذهبى بمناسبة مرور ٢٥ سنة على تأسيس اتحاد الصناعات ، اتحاد الصناعات المصرية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ٠ ص ٨٤ ٠

(٩) تقرير لجنة التجارة والصناعة لسنة ١٩١٦ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩١٩ ٠ ص ٤٩ ٠

(١٠) عبد المنعم الغزالى ، تاريخ الحركة العمالية ، ج ١ ، مكتب يوليو للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ٠ ص ٤٥ ٠

(١١) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ٠ ص ١٨٨ ٠

(١٢) أمين مصطفى عفيفى عبد الله ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ط ٣ مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ٠ ص ٤٧٦ ٠

القوانين والقرارات المنظمة للشركات :

تنظيما لحركة الشركات ، أصدر مجلس الوزراء برئاسة أحمد زيور ، قرارا فى ١٨ يوليو عام ١٩٢٣ موجبا على مجلس الوزراء الا يقبل الطلبات الخاصة بتأسيس الشركات المساهمة الا اذا كان عقد الشركة الابتدائى وقانونها الأساسى، متفقين مع الأحكام التى اشتمل عليها قرارا مجلس الوزراء الصادران فى ٦ مايو من عام ١٨٩٩ و ١٨ يونية من عام ١٩٠٦ ، كما قرر أن يكون دائما بمجلس ادارة الشركة ، عضو مصرى ، واشترط أيضاً أنه فى حالة اصدار أوراق مالية من أسهم وسندات وطرحها للاكتتاب العام ، يجب عرض ربع قيمتها على الأقل فى مصر للاكتتاب العام ، ولم يجز أن تقبل اكتتابات من الخارج عن القيمة المعروضة فى البلاد ، الا أذا لم تغط تلك القيمة بالكامل ، وقرر نشر المستندات الموضحة لحالة الشركة السنوية ، كتقارير مجلس ادارتها وغيرها فى جريدتين يوميتين ، احداهما عربية والأخرى أجنبية(١٣) .

وبذا تتضح عناية الدولة بأمر الشركات وضبط ايقاعها بعد أن كان تنظيمها سابقا عن طريق القرارين المشار اليهما لمجلس الوزراء واللذين حددا الشروط الواجب استيفائها لصدور ترخيص من الدولة بانشائها ، على حين اشترط القرار الأخير مشاركة المصريين للاجانب فى مجلس ادارة الشركة وبذا يدخل بهم ذلك المجال كشركاء فى رأسمال الشركات ومجالس الادارة والصناعة ، والأخيرة هى الأهم وهى المطلوبة .

وتوسيعا لذلك الكسب المصرى على حساب الرافد الأجنبى صدر قانون للشركات المساهمة فى الحادى والثلاثين من مايو عام

---

(١٣) الوقائع المصرية ، عدد ٨٥ ، ١٩٢٣/٨/٢٧ . ص ١ .

عام ١٩٢٧ موجبا أن يكون بمجلس ادارة الشركة على الأقل عضوان مصريا الجنسية ومقررا أن يكون ربع قيمة الاكتتاب على الأقل معروضا للاكتتاب بالبلاد ، وقرر أن يكون أربعة أخماس هذا الربع للمصريين ، حتى لا يكتتب فيه الأجانب الموجودون بمصر وبذا يفسح الطريق أمام الراسماليين الصناعيين المصريين ويشجعهم ويحثهم على دخول وخوض ذلك المجال الذى تحتاجه البلاد ·

بقيام الحرب العالمية الأولى ، توقفت واردات مصر من غالبية المصنوعات الأجنبية التى كانت تحتاجها ، وظهرت الحاجة الى ضرورة انشاء وترقية المشروعات الصناعية القائمة على حاصلات مصر الزراعية ، لذا كونت الحكومة الرشدية لجنة التجارة والصناعة فى الثامن من مارس عام ١٩٦١ ، للوقوف على أثر الحرب فى الصناعة ، خاصة وأن ادارة التعليم الفنى والصناعى كانت قد بدأت فى ذلك العمل(١٤) وكانت تحت اشراف رجل انجليزى مما يعنى أن الحكومة قد أخذت تلك الفكرة وعملت على تنفيذها(١٥) لرفع قدرة البلاد الصناعية ·

وبعد حوالى عشرين عاما من صدور ذلك القانون صدر قانون آخر للشركات حمل رقم ١٣٨ فى ٢٩ يولية عام ١٩٤٧ ، ويعتبر أهم ما جاء به اقراره ألا تقل نسبة المصريين بمجلس ادارة أى شركة مساهمة مصرية عن ٤٠٪ ، كما أوجب ألا تزيد رءوس أموال

---

(١٤) نفسه ، عدد ٢٣ ، ١٩١٦/٣/١٣ · ص ٢ ، وكان من أهداف اللجنة بحث الطرق التى ترقى بها الصناعة المصرية ، والعمل على انتاج المصنوعات التى انقطع دورها من الخارج ، راجع : تقرير لجنة التجارة ، والصناعة لعام ١٩١٦ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩١٩ ·

(١٥) المقطم ، عدد ٨١٠٧ ، ١٩١٦/٣/١٦ · اجتماع لجنة التجارة والصناعة · ص ٦ ·

الأجانب من أسهم الشركات المساهمة عند التأسيس أو عند زيادة رأسمالها عن ٤٩٪ ، واذ لم يكتتب فى النسبة المحددة للمصريين وهى ٥١٪ فى مدة لا تقل عن شهر ، جاز لوزير التجارة والصناعة التجاوز عن تلك النسبة(١٦) مما أدى الى خلق جو جديد للاستثمار صاحبه تحجيم لدور الأجانب واستثماراتهم وعضوية مجلس الادارة ... الخ ..

علاجا لآثار ذلك القانون وتشجيعا للاستثمارات الأجنبية ، أعد المشروع المرافق بمرسوم بقانون متضمنا بعض التعديلات المطلوبة وعرض على الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة فاقرته ، ولذا أخذا الموافقة السامية عليه تمهيدا لاصداره فى ٢٠ يوليو ١٩٥٢(١٧) .

وعلى ذلك نجد الثورة بعد أقل من شهرين من قيامها تصدر مرسوما بقانون معدلا للمادة السادسة منالق انون رقم ١٣٨ لعام ١٩٤٧ ، بحيث نص التعديل الجديد على وجوب تخصيص ٤٩٪ على الأقل من أسهم الشركات المساهمة للمصريين عند تأسيسها وزيادة رأسمالها وأوضح أنه اذ لم تستوف تلك النسبة فى مدة لا تقل عن

---

(١٦) فلم يجز لأى شخص الجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من عشر شركات مساهمة ، أو أن يكون عضوا منتدبا بمجلس ادارة أكثر من شركتين منها ، مصلحة الشركات ، محفظة ٦١ ، شركة أقطان كفر الزيات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/١٠ جـ ١ . ص ٣ ، قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، وأيضا : المقطم ، عدد ١٨٠٠٦ ، ١٩٤٧/٢/١٨ . ص ٣ .

(١٧) دار الوثائق ، وثائق عابدين ، مجلس الوزارة محفظة ١٢ ، محاضر جلسات ، ملف ٢٧٦ ـ ١١٣/٢ جـ ١ . ص ٦ ، مذكرة وزارة التجارة والصناعة الى مجلس الوزراء فى شأن مشروع مرسوم ببعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة .

شهر فى الاكتتاب العام ، جاز تأسيس الشــركة بغير النظــــر للنيسبة(١٨) .

وفى ذلك التعديل اغراء لرأس المال الأجنبى للمشـــاركة فى الاستثمار وهو ما كان قد عرقله القانون السابق للشركات ، لكن الواقع كان أقوى من ذلك حيث تغلبت عوامل الخوف والقلق عند الرأسمالية الأجنبية فلم تشارك بالاستثمار المأمول منها .

وبعد ذلك صدرت عدة تعديلات فى القوانين الخاصة بالشركات كان أهمها قانون الشركات رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ ، والذى باصداره تصدر لأول مرة فى البلاد مجموعة كاملة للاحكام المتعلقة بالشركات ذات الأسهم ، وكان أهم ما أتى به تخفيض قيمة السهم الى جنيهين ، بالاضافة الى أنه لم يجز لعضو مجلس الادارة أن يتقاضى أكثر من ٦٠٠ جنيه سنويا حتى تقل نفقة الانتاج فوق قصره لعضوية مجالس ادارة الشركات للفره على ست شركات مساهمة ، كما أنه لم يجز لأحد أن يكون عضوا منتدبا بمجلس ادارة أكثر من شركتين، وبين أن كل عضو مجلس ادارة شركة مساهمة تبلغ سنه سبعين سنة ميلادية يعتبر متقاعدا فى نهاية السنة المالية التى يبلغ فيها هذه السن ، ولكنه أجاز للجمعية العمومية اعادة انتخابه(١٩) .

وقد ادخلت على ذلك القانون أيضاعدة تعديلات ، كان أهمها القانون رقم ١٥٥ لعام ١٩٥٥ والذى نص على أنه فيماعدا عضو

---

(١٨) الاقتصاد والمحاسبة ، عدد ٣٤ ، ١٩٥٢/٨/١ . ص ٢ ، تعديل قانون الشركات .

(١٩) وزارة التجارة والصناعة ، القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ . ص ١ ، ص ٦ .

مجلس الادارة المنتدب والعضو الذى يملك ١٠٪ على الأقل من أسهم رأسمال الشركة ، لا يجوز لمن تبلغ سنة ٦٠ عاما أن يكون عضوا فى مجلس الادارة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مجلس الوزراء لفترة لا تزيد عن المدة المحددة للعضوية(٢٠) ٠

وقد أدت تلك التعديلات الهادفة والمغرضة من قبل الثورة تجاه كبار الرأسماليين الصناعيين للتخلص منهم ، الى احداث قلق وخوف عند رجال الصناعة نتيجة لاحساسهم بتغير المناخ الاستثمارى الذى تعودوا عليه مما انعكس اثره عليهم وعلى استثماراتهم ٠

الاســـتثمار الصـــناعي :

باشـــتعال الحرب العالمية الأولى أصبح من المتعذر استيراد كثير من المواد المصنوعة وكذا فضل كثير من أصحاب رءوس الأموال المصريين تخصيص جزء من رءوس أموالهم لانشاء بعض المصانع لانتاج ما كانت تستورده البلاد من الخارج(٢١) ولتلبية حاجة القوات البريطانية كذلك ٠

واســـتمرت قوة الدفع تلك بعد الحرب حيث ســـاعد على استمرارها ظهور الحركة السياسية ونموها ونضج الوعى القومى والدور الذى قام به بعض الاقتصاديين والماليين المصـــريين(٢٢) كطلعت حرب واسماعيل صدقي ، مما جعل المصريين يدخلون ميدان

---

(٢٠) مصلحة الشركات ، محفظة ١٠٥ ، شركة الايموبيليا ، ملف ١٨٢ — ١١٣/٣ جـ ١ ٠ مذكرة من ادارة الشركات للشركة بشـأن ذلك القانون ٠

(٢١) حسين الرفاعي ، تطور الصناعات ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٣٣ ٠ ص ٧٩ ٠

(٢٢) ابراهيم الفطريف ، العمل والانتاج ، مطبعة لجنة البيان للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٦ ٠ ص ٤٢ ٠

الصناعة ، وخاصة بعد انشاء بنك مصر ، واتخذ ذلك فى البداية شكل الاشتراك مع الأجانب والمتمصرين فى انشاء مصانع جديدة أو فى المصـــانع المملوكة لهم ، ثم اسـتقلوا بعد ذلك وحدهم فى اقامة بعض الشركات .

وترتب على ذلك الوضع أن رءوس الأموال العاملة فى البلاد بلغت فى عام ١٩١٥ حوالى ٢٥٠ ر٧٦٢ر٩٩ جنيها فيما عدا قناة السويس ثم هبطت تدريجيا الى أن وصلت الى ٠٠٠ر٢٨٠ر٧٥ جنيه فى عام ١٩٢٦(٢٣) .

وفيما يختص بالاستثمارات الصناعية فقد كانت رءوس أموال شركاتها فى عام ١٩١٩ حوالى ٥٩٠ر١٢ مليون جنيه من جملة رءوس أموال الشركات العاملة فى البلاد والبالغ قدرها ٣٦٦ر٩٦ مليون جنيه (٢٤) . ثم ارتفعت الى ٨٤٤ر١٢ مليون جنيه فى عام ١٩٢٩ من جملة رءوس أموال الشركات البالغ ٨٥٢ر٩٤ مليون(٢٥) بما فيه قناة السويس مما يوضح اتجاه حركة الاستثمار الصناعى نحو الأمام والارتفـــاع بالرغم من انخفاض رأس المال العـــام المستثمر(٢٦) .

---

(٢٣) جاد لبيب ، بناء الاقتصاد المصرى ، مكتبة الأنجلو ، القـاهرة ، ١٩٥٢ . ص ٤٨٩ – ص ٤٩٠ .

(٢٤) محمد دويدار ، الاقتصـاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٨ . ص ٣١٩ .

(٢٥) A.C. Crouchely, The Investiment of Foreign capital in Egyption companils and public Debt Cairo, 1936. P. 86.

(٢٦) مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصـاء الشركات المساهمـة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونية ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ . ص ١٠٦٠ – ص ١٠٩٦ .

وجاء الكساد الكبير فى ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ مشجعا للتوسع الصناعى فى مصر اذ كان رأس المال الأجنبى فى أزمة كبيرة مما أضعف من سيطرته على الاقتصاد المصرى وأدى الى انفتاح المجال لرأس المال المحلى بالاضافة الى أن أزمة الصـــادرات الناتجة عن الكساد قد أدت الى عدم القدرة على الاستيراد وظهور امكانية تلبية حاجات السوق المحلية بالانتاج المحلى مما شجع على انشاء بعض الصناعات وجعل منها مشروعات مربحة(٢٧) ٠

وفوق ذلك الوضع الاقتصادى الذى ساعد على نمو الرأسمالية الصناعية المصرية حدث تطور سياسى فى خلال الفترة من ١٩٢٩ ـ ١٩٣٩ كسبت منه الرأسمالية المصرية وتمثل فى التعديل الجمركى الذى تم فى عام ١٩٢٠ والغاء الامتيازات الأجنبية بمعاهدة مونتريه التى وضعت الرأسمالية المصـــرية فى موقف معادل للرأســمالية الأجنبية(٢٨) ٠

وقد كانت رءوس الأموال والسندات المتداولة للشركات المساهمة فى عام ١٩٣٨ فيما عدا قناة السويس ٠٠٠ر٠٩٦ر٨٧ جنيه مصرى منها ٠٠٠ر٢٩٢ر١٦ جنيه مصرى هى مجموع رءوس أموال الشركات الصناعية(٢٩) ٠ مما يوضح تراجع الأموال المستثمرة فى البلاد فى الفترة بين الأزمة الاقتصادية واشتعال الحرب العالمية الثانية فى الوقت الذى زيدت فيه الأموال المستثمرة فى الشركات الصناعية بعد فرض الحماية الجمركية عام ١٩٣٠ وتفاقم ازمة الكساد لايجاد صناعات تحل محل الواردات ٠

---

(٢٧) محمد دويدار ، المرجع السابق ٠ ص ٢٢٠ ٠

(٢٨) Bent Hansen and other; Foreign Trade Regimes and Economic Development, Egypt, New York, 1975, P.4.

(٢٩) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، جـ ١ ، عدد ٤ ، ديسمبر ١٩٤٨ ٠ ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨ ٠

ثم زاد رأسمال الشركات بما فيه السندات نتيجة لظروف الحرب من ٨ر٨٦ مليون جنيه فى عام ١٩٣٩ الى ٤ر٩١ مليون جنيه في عام ١٩٤٥(٣٠) وتبعا لذلك ارتفعت رءوس الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة الصناعية من حوالى ٣ر١٦ مليون جنيه الى ٥٠٠ر٢٨ مليون جنيه فى نفس الفترة(٣١) ٠

وكانت جملة الاستثمارات فى عام ١٩٥٠ (٩٤ر١٤٨ر١٤٠ جنيها) بمافيها قناة السويس ، خص الأجانب منها ٧٧١ر٧٦٢ر٩١ جنيها ، وللمصريون ٣٢٣ر٣٨٥ر٤٨(٣٢) مما يبين اتجاه رءوس الأموال الأجنبية الى الانخفاض فى الوقت الذى توالى فيه رءوس الأموال المصرية ارتفاعها ٠

ولما كان من بين أسباب قيام ثورة ١٩٥٢ أسباب اقتصادية واجتماعية ، وكذا محاولة تحقيق عدالة اجتماعية بين الطبقات ٠٠ الخ فقد خشى رجال الصناعة ذلك الوضع الجديد وخاصة بعد اصدارها لقانون الاصلاح الزراعى الذى أعاش الرأسماليين الصناعيين فى قلق وترقب لما يحدث بالنسبة لهم(٣٣) ٠ مما يمكن معه القول بأن ذلك الوضع قد أثر وبشكل ما على سطح الحياة الصناعية ٠

---

(٣٠) نفسه ، جـ ٤ ، عدد ٤ ، ديسمبر ١٩٥١ ص ٢٧٠ ٠

(٣١) نفسه ٠ ص ٣٥ ٠

(٣٢) نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ ٠ ص ٨٩ ٠

(٣٣) الأهرام فى خدمة التجارة والصناعة ، عدد ٣٢ ، أكتوبر ١٩٥٢ . ص ١٠ ٠ مقترحات اتحاد الصناعات .. وأيضا : اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٢/٥١ ٠ ص ٢٠ ، وكذلك الكتاب السنوى ١٩٥٤/٥٣ . ص ٢١٣ ـ ص ٢١٦ ، والكتابان من طبع شركة الاعلانات الشرقية ، القاهرة ، وقد طبع أولهما فى عام ١٩٥٢ ، أما ثانيهما فقد طبع فى عام ١٩٥٤ ٠

ويعد أصدق تعبير على ذلك انخفاض جملة الاستثمارات الأجنبية في مصر الى أن وصلت فى عام ١٩٥٥ الى حوالى ٣٠ مليون جنيه، وبذا فقد انخفضت عن عام ١٩٣٣ الذى كانت فيه حوالى ٨١ مليون جنيه(٣٤) • ورغم ذلك فقد بلغ رأس المال المستثمر فى الصناعة ٥٤٫٦ مليون جنيه عند نهاية عام ١٩٥٥ كان منها ٤٥٫٨ مليون جنيه للمستثمرين المصريين و ٨٫٨ مليون جنيه للمستثمرين الأجانب(٣٥) •

وربما كان من أهم العوامل التى ساعدت على تراجعهم بالاضافة الى قانون الاصلاح الزراعى بداية تدخل الثورة المباشر فى الناحية الاقتصادية حيث فرضت الحراسة على شركة سكة حديد الدلتا الضيقة فى عام ١٩٥٤ وتأميمها لشركة السكر والتقطير المصرية فى عام ١٩٥٦ وتأميم شركة قناة السويس فى نفس العام ••• الخ(٣٦) •

وبالنسبة للارباح التى هى أساس الاستثمار فقد تقلب متوسط مستواها نتيجة لعوامل السوق وتغير السياسات الحكومية ولذا كانت الأرباح قليلة فى عشرينات هذا القرن قبل ادخال التعريفة الجمركية(٣٧) •

---

(٣٤) خليل حسن خليل ، دور رءوس الأموال الأجنبية ، مطابع مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة ، ١٩٦١ • ص ٤٠٥ •

(٣٥) البنك الصناعى ، تقرير مجلس الادارة الى الجمعية العمومية عن عام ١٩٥٥ ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٥٥ • ص ١٧ •

(٣٦) على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ • ص ٥٣ •

(٣٧) الأمم المتحدة ، تطور الصناعة التحويلية فى مصر واسرائيل وتركيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٥٨ • ص ١٤٤ •

ثم زادت بعد ذلك رويدا رويدا حتى وصلت الى حوالى ٥٠٪ فى عام ٥١ ـ ١٩٥٢ فى شركات التعدين وشركات المواد الكيماوية وشركات الورق والطباعة بينما كانت فى شركات التبغ ٥ر١٩٪ ، و١٠٪ بشركات المنتجات الفلزية لنفس العام(٣٨) .

أما بعد الثورة فقد انخفض ذلك الربح الكبير قليلا حيث بين احد تقارير البنك الصناعى أن قيمة الأرباح والفوائد الموزعة لعام ١٩٥٥ قد وصلت الى ٩ر١١ مليون جنيه أى بنسبة ٥ر١٣٪ من رءوس الأموال المشغلة(٣٩) .

جمعية الصـــناعات بالقطر المصرى :

تعود فكرة انشاء جمعية الصناعات بالقطر المصرى الى عام ١٩١٠ بالرغم من أن أول لجنة لانشائها قد ألفت بعد ذلك بفترة برئاسة المسيو هنرى نوس بك ، حيث وجدت الفكرة تشجيعا من أصحاب الصناعات فى البلاد ، فعقدوا جمعية عمومية لذلك الغرض بسان استيفانو برمل الاسكندرية فى ١٤ يونية عام ١٩٢٢ . وقد حضرها لفيف كبير من أصحاب الصناعات فى مصر الذين اتفقوا على تحقيق الفكرة وبذا كونت جمعية الصناعات بالقطر المصرى(٤٠) .

وقد شكلت الجمعية من مصريين وأجانب وقد غلب العنصر الأجنبى على مشكليها وخطت لها برنامجا استوحته من تقرير لجنة التجارة والصناعة(٤١) وان كان الغرض الأساسى منه الذود عن

---

(٣٨) نفســه . ص ٣٣٠ .

(٣٩) شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنيــة ، دار شــهدى للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣ . ص ٢٣٨ .

(٤٠) السياسة ، عدد ٢٣٣ ، ١٩٢٣/٧/٣٠ ، ص ٢ ، جمعية الصناعات بالقطر المصرى .

(٤١) اتحـاد الصناعات ، الكتاب الذهبى بمناسبة مرور ٢٥ سنة على تأسيس الاتحـاد . ص ١ .

صالح الصناعات فى القطر المصرى بما يعنى الدفاع عن رجال الصناعة واســـتثماراتهم • مما جعله برنامجا غير متعارض مع سياسة الدولة وان لم يمنع ذلك الجمعية من ان تطالب ببعض المطالب الأخرى التى تساعد على حل مشاكل رجال الصـــناعة وتحقق لهم الفائدة بزيادة أرباحهم •

واصلت الجمعية رسالتها باسمها ذلك الى أن عقدت جمعيتها العمومية الثامنة فى ٧ أبريل عام ١٩٣٠ ، ووافقت فيها على تغيير اسمها الى الاتحاد المصرى للصناعات ، وكانت تلك الجمعية قد ضمت فى عضويتها وحتى قبيل تحويلها الى الاتحاد حوالى ٢٣٤ عضوا من رجال الصناعة مختلفى الجنسية(٤٢) • وظلت الغلبة للأجانب داخل تلك المؤسسة منذ انشائها حتى عام ١٩٣٨ الذى وصلت فيه نسبتهم الى ٥٠٪ من عدد الأعضـــاء(٤٣) والذى توفى فيه رئيس الاتحاد ، ذلك الرجل الأجنبى وتولى مكانه أول مصرى لرئاسته(٤٤) حتى اذ وصلنا الى عام ١٩٤٧ نجد أن المصريين يحققون نســـبة عالية داخل الاتحاد تضعهم فى موقف قوى داخل الاتحاد •

وبعد قيام الثورة يصدر القانون رقم ٥٣٠ فى ٥ نوفمبر من عام ١٩٥٣ محولا اسمه الى اتحاد الصناعات المصـــرية وجاعلا انضمام المؤسسات الصناعية الى الغرف أو الاتحاد وجوبيا بعد أن كان اختياريا(٤٥) مما يدعم الاتحاد وغرفه الصناعية ، أما هيكل

---

(٤٢) مصر الصناعية ، عدد ٤ ابريل ١٩٣٠ ، ص ٢٢ ، الاتحـاد المصرى للصـــناعات •

(٤٣) نفسه ، عدد ٤ ، ٥ فبراير ١٩٣٨ • ص ٢٣ •

(٤٤) المقطم ، عدد ٢٣ ، ١٩٣٨/١٢/١ • ص ٤ •

(٤٥) الوقـائع ، عـدد ٨٩ مكرر غير اعتيـــادى ، ١٩٥٣/١١/٥ • ص ١ ــ ص ٣ •

الاتحاد وعضويته ... الخ . فقد نتج عن استمرار زحف المصريين عليها ان تم لهم السيطرة عليها حيث لم يحتل الأجانب فى عام ٥٣ ـ ١٩٥٤ الا حوالى ¼ عضوية مجلس ادارة الاتحاد(٤٦) .

وتجدر الاشارة الى أن الرأسمالية المصرية كما ذكرنا تعود فى جذورها الأولى الى الزراعة ، كذا كان ملاك الأراضى الزراعية ورجال الصناعة المصريون ، فئتين لا تختلف احداهما عن الأخرى(٤٧) وقد قوى من ارتباطهم وساعد على اندماجهم عمليات الأنساب والاصهار التى تمت بينهم(٤٨) وكان من بين هؤلاء المستثمرين الزراع والتجار ، وأصحاب المصانع والمحامون .. الخ .

أما الجناح الأجنبى من الرأسمالية الصناعية فى مصر والذى لاشك أنه قد أثر فى تركيب المجتمع المصرى واقتصاده فقد ساعد على تشكيله وتكوينه احتماؤه بنظام الامتيازات الأجنبية بشكل جعلهم من أصحاب المصالح فى البلاد وأدى الى تركز النشاط الاقتصادى فى البلاد فى أيديهم وجعله تحت سيطرتهم(٤٩) حتى اننا نجد أن الفرق واضح فى دورهم ونشاطهم فى مصر قبل الغاء الامتيازات وبعدها وقد كان من هؤلاء الأجانب التجار وأصحاب المصانع والمهندسون والأطباء ... الخ .

---

(٤٦) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٤/٥٣ ، طبع شركة الاعلانات الشرقية ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

(٤٧) روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١ . ص ٣٢٩ .

(٤٨) عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ . ص ٢٨٨ .

(٤٩) لطيفة سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ . ص ١٥ .

الفصـــل الأول

الوضـــع الاقتصــادى فى مصر من ١٩٥٧ ــ ١٩٦١

تطلبت التنمية الاقتصادية التى أرادت الثورة احداثها قوانين وقرارات تهدم أسس التركيب القديم للمجتمع المصرى ، وتضع هيكلا جديدا للعلاقات الاجتماعية ولذا شـــهدت الفترة بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٦١ خطوات الدولة فى ميدان التنمية الاقتصادية ، تلك الخطوات التى مهدت للتحول الاشتراكى الذى بدأ بقوانين يوليو عام ١٩٦١ ٠

ويعد أهم تلك الخطوات : تنظيم الاقتصاد المصرى تبعا لخطط مرسومة، الأمر الذى أفضى الى انشاء وزارة للتخطيط، والقضاء على تبعية ذلك الاقتصاد للخارج ، وتمصير أهم الاستثمارات الأجنبية التى كانت بمثابة مراكز للسيطرة الأجنبية ٠

وقد وقع التغير فى توجيه السياسة الاقتصـــادية بعد حرب السويس ، نتيجة لعدة أسباب منها ، أن رجال الثورة قد ثبتوا أقدامهم فى الحكم وفى السيطرة على أجهزة الدولة وقضوا على كل معارضة فى البلاد ، وأرغموا بريطانيا على الجلاء وصدوا العدوان الثلاثى ، وبدت الحكومة وقد حققت أمنها الداخلى والخـــارجى ، راغبة فى التغلب على مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومتوصلة الى أن السياسة الجريئة أمر لابد منه لرفع مستوى المعيشة ، ولجعل البلاد أكثر قوة من الناحية الاقتصادية حيث أدرك قادة الثورة أن أصحاب المشروعات الخاصة لم يتجاوبوا بحماسة كافية لنداءاتهم وللحوافز

التى قدموها لهم(١) ولذا فقد توصلوا الى انه لابد من أن تتحمل الدولة قسطا أكبر فى التنمية الاقتصادية ودفعها الى الأمام ٠

وعلى ذلك فان الدولة لم تعد ترى منذ أواخر عام ١٩٥٦ أن التنمية الاقتصادية مجرد نشاط اقتصادى بحت يهدف الى التنمية على الأساس والتركيب القديم ، بل أصبحت تهدف وهى تنمى المجتمع اقتصاديا الى اعادة تشكيل القوى الاقتصـــادية والاجتماعية فى المجتمع على أساس جديد ، ولذا لم تمض عدة أسابيع على انسحاب القوات المعتدية فى عام ١٩٥٦ ، حتى صدرت قرارات اخضاع جميع المصالح الفرنسية والاسترالية والبريطانية لاشراف الحراســـات العامة ، لابعاد رأس المال الأجنبى عن المراكز المالية الحساسة ، كما ثم انشاء المؤسسة الاقتصادية ، وتمصـــير البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجـــارية وانشـــاء مجلس أعلى للتخطيط ولجنـــة التخطيط(٢) ٠

التنمية الاقتصادية بعد عام ١٩٥٧ :

نشرت القوانين الخاصة بتمصير البنوك وشركات التأمين ووكالات الاستيراد فى ١٥ يناير وبدأ العمل بها من تاريخ النشــــر وعلق عبد المنعم القيسونى وزير المالية والاقتصاد على تلك الخطوة بقوله : « ان الحكومة مصرت البنوك وشركات التأمين لأنها مصدر للأموال وتسيطر على الاقتصاد المصرى ولا يوجد فيها استثمار أجنبى ، أما الشركات الأخرى التى لا تملك سيطرة على الاقتصاد المصرى عن

---

(١) باتريك أوبريان ، ثورة النظـام الاقتصـادى فى مصر ، ترجمـــة خيرى حماد ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٧٠ ٠ ص ٢٨٠ ــ ص ٢٨١ ٠

(٢) محمد أنيس وآخر ، ثورة ٢٣ يوليو ســـنة ١٩٥٢ وأصـــولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ٠ ص ٤٩٤ ٠

طريق التمويل والتى يوجد فيها استثمار أجنبى بمعنى الكلمة وتساهم فى خدمة البلاد فلن يتخذ أى اجراء نحوها »(٣) •

ومن ذلك يتبين أن تلك القوانين المالية للتمصير لا تعد تأميما وانما قصد بها القضاء على « الاقطاع » الاقتصادى الأجنبى فى مصر دون مساس بالاستثمار الأجنبى النافع للبلاد وهو ما أكده مصدر اقتصادى مسئول(٤) عندما أوضح أن التأميم هو انتقال رأس المال الى الدولة • أما التمصير فعملية قصد بها انتقال رأس مال هذه الهيئات الى المصريين للانتفاع بها بدلا من بقائها فى أيدى الأجانب(٥) •

ولم يتوقف شرح وتحليل المسئولين لتلك القوانين للتخفيف من تخوف الأجانب منها على استثماراتهم وأموالهم وهو ما يعكسه استمرار القيسونى فى التخفيف من أثرها بل والتأكيد على أن تلك القوانين الاقتصادية لا تمس الاستثمارات الأجنبية فى مصر وأن الحكومة مستمرة فى التسهيلات التى منحتها للاستثمارات الأجنبية فى السنوات الأربع الأخيرة(٦) •

والواقع أن تلك القوانين لم تمر بسهولة بل أيدها فريق وعارضها آخر مما يعنى أن صداها كان واسع النطاق فى ميادين العمل والعمال حيث تفاءل بها البعض منهم وتخوف منها البعض

---

(٣) الأهرام الاقتصادى فى خدمة التجارة والصناعة ، عدد ٦٧ ، يناير ١٩٥٧ ، عصر الاقتصاد المصرى • ص ٧ •

(٤) لم تذكر الجريدة اسمه ، ونعتقد أنه د• عبد المنعم القيسونى وزير المالية •

(٥) الأهرام ، عدد ٢٥٦١١ ، ١٩٥٧/١/١٧ ، التمصير لا يعتبر تأميما • ص ٢ •

(٦) نفسه ، عدد ٢٥٦١٤ ، ١٩٥٧/١/٢٠ ، تصريح القيسونى • ص ٢ •

الآخر فالمتفائلون رأوا فيها تحقيقا لحلم طويل داعب نفوس المصريين ـ تحت تأثير ضغط الاحتلال الأجنبى وتغلغل سلطانه ـ بارتقاب يوم التحرر لكل مرافق البلاد الاقتصادية واستغلالها الخالص ، حتى ولو كان ذلك باعثا على نوع من الانكماش فى محيط النشاط الاقتصادى العام . فقد فضل ذلك الفريق « أن تكون دفة اقتصادنا المنكمش فى أيدينا ونحن فيه السادة والمسيطرون على أن يكون ذلك الاقتصاد المنتعش جاثما تحت سلطان من الدخلاء وليس للمصريين فيه سوى الفتات » وأكد أصحاب ذلك الاتجاه أن تقلص ظل السيطرة الأجنبية وما يسندها من رأس المال لابد باعث على انتعاش الطابع المصرى وازدهاره ليسـد الفراغ الذى خلفه المال الأجنبى وتركه الاداره الأجنبية(٧) .

ولم يكتف أصحاب هذا الاتجاه بذلك بل أوضحوا أن ملء ذلك الفراغ وان تطلب بعض الوقت فليس عيبا ولا جرما ، فليس خيرا من المران والتدريب والعمل لاكتساب الخبرة مهما كلفنا ذلك من الجهد والتضحيات(٨) .

وأما فريق المتخوفين فقد نظروا للأمور نظرة مادية مجردة من العوامل الوطنية والأدبية والنفسية التى نظر اليها الفريق السابق ، وتوقعوا انمكاشا نتيجة لهذه القوانين وأوضحوا أن ذلك يتناقض مع الاتجاه للتنمية الصناعية والاكتفاء الذاتى(٩) .

وكان من أنصار الفريق الأول عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة الملكى حيث أوضح « أنه أميل للسبيل الأول » مؤكدا أنه يفضل

---

(٧) الاقتصاد والمحاسبة ، مجلة يصدرها نادى التجارة ، عدد ١١١ ، فبراير ١٩٥٧ ، بين التمصير والتأميم ، عبد الله فكرى أباظة ، رئيس نادى التجـارة ، ص ٣ .

(٨) نفســه .

(٩) نفســه .

أن تسير البلاد الهوينا باقتصاد صافى الوطنية خالص القومية على أن « نسير مسرعين باقتصاد لغيرنا زمامه ونصيب الأسد منه ولنا الفضلات » ومطالبا المصريين أن يعملوا على ملء الفراغ معتمدين على أنفسهم وامكاناتهم(١٠) .

وامتصاصا للجو العام الذى احدثته تلك القوانين عند المتخوفين رفعت الحراسة عن ١٣٦ شركة ومؤسسة حتى آخر يناير ١٩٥٧ ، ومن بين المؤسسات التى رفعت عنها الحراسة شركات للنسيج ومصانع للادوية وشركات لغزل الأقطان .. الخ ..(١١) .

ووالت وزارة المالية عملية رفع الحراسة عن الشركات والمؤسسات حيث تم فى دفعة ثانية رفع الحراسة عن ٧٢ شركة ومؤسسة وكان منها : شركة هاواى للالبان ، وشركة أبو زعبل وكفر الزيات للأسمدة والمواد الكيماوية ، وشركة الملح والصودا وشركة صباغى البيضا ، وشركة وتكس للدخان والسجاير(١٢) . وهكذا تم

---

(١٠) وبين الرجل أن الكثيرون قد خلطوا بين التمصير والتأميم ، فأوضح أن التمصير أساسه استمرار الجهود الفردية على أن تكون مصرية الطابع والواقع ، أما التأميم فهو تملك الدولة لمرافق الانتاج ، وهو تعريف لا يختلف عما ذكر ، راجع نفس المصدر .

(١١) الأخبار ، عدد ١٤٣٥ ، ١٩٥٧/٢/٦ . ص ١ ، وبعد رفع الحراسة عن أموال الأجانب بالشركة كانت تعقد جمعيتها العمومية لاختيار أعضاء مجلس ادارة الشركة ، حتى يتهيأ للشركة وجهازها الادارى تسلم أموالها من الحراسة العامة ، راجع : مصلحة الشركات ، محفظة ١٢٩ ، شركة مطاحن المحمودية ، ملف ١٨٢ - ٢٦٤/٥ . ص ٥٧ ، مذكرة بشأن دعوة الجمعية العمومية لمساهميها فى ١٩٥٩/٣/٢٢ .

(١٢) الأخبار ، عدد ١٤٤٢ ، ١٩٥٧/٢/١٤ . ص ٤ . وفى بعض الحالات حلت المؤسسة الاقتصادية محل الحارس الخاص ، كما هو الحال فى شركة الغزل الأهلية ، راجع : مصلحة الشركات ، محفظة ٤٦ ، شركة الغزل الأهلية ، ملف ١٨٢ - ١٨٢/٣ جـ ٢ . ص ٧ . تقرير مجلس الادارة الى الجمعية العمومية الاعتبارية فى ١١ يناير ١٩٥٨ عن السنة المالية ١٩٥٧/٥٦ .

رفع الحراسة رويدا رويدا فى ظل اجراءات التمصير لمحاولة الحفاظ على الوضع الاقتصادى من أى خلل أو زعزعة واهتزاز :

وربما كان يغذى مخاوف الرأسمالية الصناعية فى ، مصر أن نظام الحكم كان يتوخى الحذر حيال المراكز المستقلة للقوة الاقتصادية التى كثيرا ما كان يشك فى أنها تمثل معارضة سياسية مقنعة ، وقادرة على عرقلة تنفيذ خطط التنمية ان لم يكن احباطها ، وانعكس هذا الموقف منذ أوائل عام ١٩٥٧ من خلال القانون الذى قضى بحرمان أى بنك من امتلاك أكثر من ٢٥٪ من أسهم أى شركة مساهمة ، وواضح أن ذلك القانون كان موجها ضد بنك مصر ، بهدف الحيلولة دون ظهور مجموعات اقتصادية مماثلة(١٣) .

وفى صيف عام ١٩٥٧ أسهم رجال وزارة الصناعة فى اعداد خطة خمسية اقترحها مجلس الانتاج القومى تهدف الى احداث نهضة صناعية شاملة حيث أراد رجال الثورة أن يرفعوا معدل التنمية فى تلك الخطة من ٦٪ الى ١٦٪ ، كما استهدف ذلك البرنامج زيادة مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج القومى الاجمالى من ١١٪ الى ١٩٪ خلال سنوات البرنامج الخمسى . غير أن تلك الزيادة كانت تحتاج الى استثمارات صافية فى الصناعة بمقدار ٤٥ مليون جنيه فى العام فيما بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٦١ ، وكان على الدولة أن تتولى ٦١٪ من الاستثمارات فى الصناعة الثقيلة تاركة الصناعة الخفيفة ذات الأرباح المؤكدة للاستثمار الخاص وقدرت احتياجات البرنامج التمويلية بنحو ٣٣٠ مليون جنيه لاستثمارها فى ١٥٠ مشروعا ، وفى

---

(١٣) روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ . ص ١٩٩ ـ ص ٢٠٠ .

عام ١٩٦٠ أى بعد السنة الثالثة بلغت الاستثمارات المنفذة فعلا ١٤٢ مليونجنيه أى ما يقرب من ٤٣٪ من جملة الاستثمارات المخططة فى سنوات البرنامج وقد وزعت تلك الاستثمارات على نحو ١٠٥ من المشروعات فى التعدين وصناعات المنسوجات والصناعات الغذائية والسلع الاستهلاكية المعمرة وبعض الصناعات الثقيلة(١٤) ٠

وهكذا لم يرصدوا فى خطة عام ١٩٥٧ أكثر من ٢٢٪ من مجموع رؤوس الأموال للقطاعات التقليدية فى الصناعة كالأغذية المعلبة والمنسوجات وافترضت الخطة أن القطاع الخاص سيؤمن تلك الاستثمارات بينما تتحمل الدولة المسئولية التامة عن تمويل المشروعات الباقية فى البترول والمعادن والمنتجات المعدنية والكيماوية وتنفيذها ٠ وقد أدت تلك الالتزامات مع مرور الوقت الى توسيع نطاق المشروعات العامة وولد مع ذلك سلسلة كاملة من الرقابات على استقلال منتجى القطاع الخاص كما وضعت المشروعات الخاصة فى مركز ثانوى فى التنمية الطويلة الأجل للاقتصاد المصرى ، غير أن قيادة الثورة ظلت حتى عام ١٩٦١ تحاول دفع عملية التنمية والتصنيع دون تغيير الاطار التنظيمى للملكية الخاصة(١٥) ٠

وربما رجع عدم اقدام رأس المال الخاص على المشاركة على النحو الملائم ، وبالقدر الكافى فى مجهودات التنمية عامة ، والصناعية منها خاصة، الى مجموعة من الأسباب منها : أن الرأسماليين وخاصة

---

(١٤) حمدى هان ديك كيو ، التنمية الصناعية فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٥ (مع مقارنة بكوريا الجنوبية) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ١٩٨٣ . ص ١١٠ – ص ١١١ ، وأيضا : فؤاد مرسى ، حتمية الحل الاشتراكى ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ ٠ ص ٥٩ ٠

(١٥) باتريك أوبريان ، المرجع السابق ٠ ص ٢٨١ ٠

الكبار منهم بجسهم الاستغلالى من ناحية ، وبطبيعة فكرتهم الرأسمالية من ناحية أخرى ، وجدوا فى التطبيقات والاتجاهات التى بدأت تتخذها الثورة تطبيقا لمبادئها ، تطورا يتعارض مع أهدافهم ومع الجو الذى تعودوا أن يباشروا فيه نشاطهم ذا الطبيعة الرأسمالية · ففى الوقت الذى اتخذ فيه قادة الثورة عددا من الاجراءات لتشجيع رأس المال الخاص ، لاجتذابه لخدمة الاقتصاد المصـــرى ، كانوا حريصين على أن يكون لهم مطلق الحرية فى مواجهته وأن يكون لهم الاشراف والتنسيق بين مختلف المجهودات المبذولة فى نطـــاق التنمية · كما اتخذوا اجـــراءات عديدة لابعاد بعض العناصـــر الرأسمالية ، التى ربطت مصيرها ومصالحها قبل الثورة بمصير الاستعمار ومصالحه ، وادخلت تعديلات كثيرة على قوانين الشركات بغرض الحد من سيطرة أشخاص محدودين عليها(١٦) ·

وقد أوضح ذلك عبد الناصر عندما ذكر « أننا لا نريد أن نقضى أو نصفى الرأسمالية ولكن نرى أن من وأجبنا أن نراقبها » فهل ترضى الرأسمالية بتلك الرقابة وهى التى كان لها السـيـادة الاجتماعية والاقتصادية، تلك السيادة التى جعلت عبدالناصر يعلن أنه « يريد أن يحل محل النظام الاقتصادى الاستغلالى والاحتكارى نظام اقتصادى اشتراكى ديمقراطى تعاونى »(١٧) ·

---

(١٦) راجع : منها قرارات وقوانين الشركات من هـذا البحث ، حيث قررت الثورة عدم الجمع بين عضـوية مجالس ادارة أكثر من ست شركات ، وبين وظيفـة عضـو مجلس الادارة المنتدب فى أكثر من شركتين ... الخ . ص ٤٣ ـ ٧٧ ·

(١٧) الهيئة العامة للاستعلامات ، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الأول ، القاهرة ، بدون تاريخ ، خطـاب الرئيس فى المؤتمر التعـاونى الذى عقد بجامعـة القاهرة فى ١٩٥٧/١٢/٥ . ص ٧٥١ ـ ٧٥٢ ·

وهدف الثورة من ذلك كسر شوكة العناصر الرأسمالية القديمة من جهة ، وحرصا منها من جهة أخرى على ألا يكون للعناصر الرأسمالية الجديدة مراكز سيطرة سياسية كتلك التى كانت تحتلها العناصر القديمة قبل الثورة(١٨) ٠

ورغم ذلك الموقف الحازم والصريح من عبد الناصر فقد كان يطمئن المستثمرين من آن لآخر فقد ذكر فى مارس من عام ١٩٥٧ « تركنا الباب مفتوحا للمشروعات الفردية ورؤوس الأموال الخاصة على أساس الاقتصاد الموجه وليست لدينا مشروعات أخرى تستحق التأميم »(١٩) ٠ ومن هنا فقد أوضح الرجل أنمنهجه الاقتصادى أصبح قائما على أساس الاقتصاد الموجه تتعايش فيه المشروعات العامة مع المشروعات الخاصة ومبينا أنه لن يتجه مرة أخرى للتأميم ٠

وبعد أقل من خمسة أشهر من ذلك التصريح نجد الدكتور فؤاد محيى الدين عضو مجلس الأمة يعلن فى ذلك المجلس فى أواخر شهر أغسطس عام ١٩٥٧ معقبا على كلام زملائه فى مجال توفير الرعاية الطبية للمواطنين ، أنه لم يسمع منهم اشارة أو كلمة عن تأميم الطب ، لأن فى تحقيقه تحقيقا لرفاهية الشعب وضمانا لصحته ، ومبينا أنه يؤمن بالتأميم عامة (٢٠) ورد عليه الدكتور نور الدين

---

(١٨) عاطف صدقى وآخر ، التحول الاشتراكى فى ج٠م٠ع٠ ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧١ ٠ ص ٥٦ - ٥٧ ٠

(١٩) المصدر السابق ، حديث عبد الناصر مع المستر كرانجيا صاحب مجلة « بليتز » الهندية فى ١٩٥٧/٣/١٠ ٠ ص ٦٤٨ ٠

(٢٠) محمد الطويل ، برلمان الثورة ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر (١٩٥٧ - ١٩٧٧) جـ ١ مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٩٨ - ص ١٩٣ ٠

طراف وزير الصحة بأنه يعتقد أن فكرة التأميم ســـابقة لأوانها ، وياحبذا لو استطعنا تنفيذها(٢١) ٠

ومن ذلك يتبين أن فكرة التأميم كانت فى ذهن القيـــادات السياسية ، وكانت تخرج للنور عندما يتعذر عليها معالجة وضع ما مع الرأسماليين وسرعان ما تخبو لأنها كانت كما ذكر الوزير فكرة سابقة لأوانها ، مما يدحض بالتالى ما ذكر من أن تعبير الاشتراكية لم يكن يعنى فى مصر فى عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ أكثر من مجرد التعاون ، وأنهلم يكن يحمل المضمون المألوف الذى يحمله هذا التعبير فى أوربا(٢٢) ٠ ويؤكد أن البذرة كانت موجودة وفى الطور المستتر لحين خروجها لحيز النور ٠

ويبدو أن الرأسماليين الصناعيين قد شعروا بفترة الحمل تلك ومن هنا كان من الصعب على هؤلاء الرأســـماليين والمســـتثمرين الاقدام الكامل على حركة الاستثمار الصـــناعى ٠ بالاضافة الى ما حمله مناخ الاستثمار ، من جو مشبع بالتمصير وتأكيد القيادة السياسية بقوانينها من فترة الى أخرى عدم ثقتها بهم ، وأنها يجب أن تشرف عليهم ٠

ومع ذلك فقد كانت الثورة تتوقع من الرأسماليين أن يكونوا شرفاء ومواطنين صادقين مخلصين لقضية نمو البلاد الاقتصادى فبالاضافة الى ما سبق كان من غير المعقول تحقيق ذلك التحول السريع من رجال كان المجتمع فى الماضى لا يطلب منهم أكثر من حد أدنى من الضـــرائب ، ولم يتح لهم من الوقت ما يكفى لتكييف أنفسهم مع العهد الجديد ، فى الوقت الذى ظلت الثورة تظهر لهم بصورة واضحة أحيانا وغامضـــة فى أحيان أخرى افتقارها الى

---

(٢١) نفســه ٠

(٢٢) باتريك أوبريان ، المرجع السابق ٠ ص ١٣٦ ٠

الثقة بالرأسمالية المصرية(٢٣) . بالاضافة الى أن الدولة لم تترك ميدان التنمية لرأس المال الخاص وحده بل قامت وحدها أو بالتعاون مع رأس المال الخاص بانشاء كثير من المشروعات الصناعية وبذا وضح عدم اقتناعها بالأسلوب الرأسمالى الحر وبقدرة رأس المال الخاص على حمل مسئولية التنمية وحده(٢٤) .

وأوضحت تلك الاجراءات أن الثورة مصممة على عدم ترك عملية التنمية لرأس المال الخاص وحـــده وانما تريد أن يكون للدولة دور كبير فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية وهو الأمر الذى لم يكن رأس المال الخاص وخاصة الكبير منه مستعدا لقبوله ، رغم ما قدمته له الدولة من وسائل الاغراء ، وبدأ يردد نغمة ضرورة وضع القطاع العام فى نطاق محدود ، بأن يقصـر نشـــاطه على المشروعات غير المربحة على أن يقوم ببيعها للنشاط الخاص عندما يثبت نجاحها(٢٥) .. الخ . هذا من جهة ومن جهة أخرى فانه تحقيقـــا لهدف الثورة فى اقامة عدالة اجتماعية اتخـــذت عدة اجراءات عكست فلسفة اجتماعية قائمة على العدل وتكافؤ الفرص جعلت الرأسمالية الكبيرة التى اعتادت على الاستغلال والاستبداد والسيطرة تشعر بالضيق وتحجم من الاقدام على المساهمة بدرجة كافية فى مشروعات الدولة الاقتصادية ، لأنها كانت ترى فى نجاحها تهديداً لمصالحها(٢٦) .

---

(٢٣) نفســه . ص ٢٨٥ .

(٢٤) عاطف صدقى وآخر ، المرجع السابق . ص ٥٧ .

(٢٥) حتى صرح مصدر اقتصـــادى ــ نعتقد أنه وزير المـالية ــ أن دور المؤسسة الاقتصادية هو استيعاب الجزء الذى لا تستوعبـه السـوق المـالية ، الى أن يتم بيعها للمستثمرين المصريين ، الأهرام ، عدد ٢٥٦١١ ، ١٩٥٧/١/١٧ . ص ٢ .

(٢٦) نفسه . ص ٥٩ ــ ٦٠ .

لقد كانت استجابة الرأسمالية سلبية وكان اغلب المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم فى المبانى فقد بلغ استثمارهم فيها ٥٩ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨ فى وقت لم تتجاوز فيه اكتتابات الأفراد والبنوك فى رؤوس أموال الشركات التى أسست فى عام ١٩٥٨ (١ر٤ مليون جنيه) بنسبة ١٣٪ من مجموع الاستثمارات ثم انشئت الهيئة العامة لتنفيذ مشروعات السنوات الخمس للصناعة وكان تنفيذ تلك المشروعات يحتاج استثمارات تبلغ جملتها ١٦٢ مليون جنيه ورفضت الرأسمالية الكبيرة أن تسهم فى التمويل الا بشرطها المعين وهو بيع القطاع العام ولاراحتها وخطب ودها أعلنت الدولة كما ذكرنا استعدادها لبيع المشروعات عندما يثبت نجاحها ومع ذلك فان القطاع العام لم يكن من الضخامة بحيث يخيف الرأسمالية وعلى العكس كانت المؤسسة الاقتصادية تسيطر على شركات يمثل انتاجها ١٢٪ من الانتاج الصناعى ومن هنا كان الموقف واضحا وهو أن الرأسمالية المصرية لا ترغب فى المساهمة فى التنمية وفى التصنيع الحقيقى نظرا لارتفاع درجة المخاطرة وطول المدة للحصول على عائد مجز(٢٧) .

ولخص أحد الأجانب موقف الرأسمالية هذا مؤكدا أنه كان لاجراءات التمصير بعد حرب السويس ، ولاعادة الثورة النظر فى النظام الاقتصادى ، وللقيود الكبيرة التى فرضتها على المشروعات الخاصة وخاصة منذ العمل بالبرنامج الصناعى الأول اثرها البين حيث كانت علامات واضحة وان كانت غير دالة على مستقبل التطور الاقتصادى الذى ستلعبه الرأسمالية الخاصة(٢٨) .

---

(٢٧) فؤاد مرسى ، حتمية الحل الاشتراكى ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٠ ، ص ٧٥ — ص ٨٠ .

P.J. Vatikiotis; Egypt Since The Revolution, London, 1968. P. 41.

وعندما تمت الوحدة بين مصر وسوريا ، أحس عبد الناصر ووزراؤه بالحرية فى الاعراب عن موقفهم المتشدد تجاه الرأسمالية، حتى اذا وصلنا الى عام ١٩٥٩ نجد أنه لم يكن لاحاديث الساسة عن الحاجة الى التعاون بين الدولة والقطاع الخاص ما يؤكدها من أعمال ملموسة لتبديد مخاوف الرأسماليين ، حتى أصبح كل رأسمالى يتساءل عما اذا كان التوازن الذى يدعو اليه عبد الناصر يتطلب التدخل فى ملكيته، فلم تكن أحاديثه عن السياسة الهادفة تصفية الرأسمالية المستغلة والمحتكرة ولا مقالات الصحف عن تحديد الايجارات وسياسات الأجور والنظم المالية التقدمية لتزيل مخاوف الرأسماليين حتى تصلب الموقف المعادى للرأسمالية عند أواخر عام ١٩٥٩ وبداية عام ١٩٦٠ وأصبحت عيوبها كنظام اقتصادى واجتماعى تلقى المزيد من الدعاية فى الصحف ثم دارت مناقشات مستمرة فى الدوائر الرسمية والصحف عن الحاجة الى مزيد من الاصلاح الاجتماعى للتقليل من اللاتكافؤ فى الدخل والثروة وكذا واصل الوزراء الحملة على الرأسماليين لتقاعسهم عن المجازفة برؤوس أموالهم فى الصناعات الجديدة ٠٠ الخ ٠ وسرعان ما تحققت مخاوف الرأسماليين بتأميم بنك مصر والبنك الأهلى فى ١٣ فبراير من عام ١٩٦٠(٢٩)٠

موقف عبد الناصر من المشروعات الصناعية الخاصة :

لما كان عبد الناصر حاكما ذا فكر ورجلا له موقف من القضايا الاقتصادية والاجتماعية فان تتبع فكره ، على الأقل المعلن منه ، يخرجنا ببعض الحقائق عن خطة الرجل ومنهجه وموقفه من الرأسماليين الصناعيين فى تلك الفترة ٠

---

(٢٩) باتريك أوبريان ، المرجع السابق ٠ ص ١٦٢ – ص ١٦٣ ، ص ٢٨٦ – ص ٢٨٧ ٠

لقد كان واضحا أن عبد الناصر مصر ومستقر على عدم وضع تعريف معين يحدد منهج الثورة الاقتصادى خلال تلك الفترة، فنجده عندما يواجه بسؤال عن ما هو النظام السياسى والاقتصادى فى مصر ، وهل هو نظام اشتراكى أم رأسمالى ، يذكر « أن ايجاد تعريف للنظام القائم ليس بالسهل وقد قلت فى العام الماضى ان النظام القائم فى مصر نظام تعاونى وقلت هذا العام انه نظام اشتراكى تعاونى ديمقراطى ٠٠ فآراؤنا ونظرياتنا تنبعث من حاجات بلادنا ٠٠ ولذلك أخذت الحكومة بنظام الاقتصاد الموجه وهو نظام رأسمالى موجه ٠٠ لا أستطيع القول بأن النظام الاقتصادى فى مصر نظام تعاونى أو اشتراكى تعاونى ٠٠ انه نظام مبنى على حاجات البلاد »(٣٠) ٠

ومن ذلك يتبين حرص الرجل على ابهام موقفه وحرصه أيضا على التأكيد على أنه نابع من حاجات البلاد وهى متغيرة بطبيعة الحال كأى كائن حى وبذلك يعطى لنفسه حرية الحركة والتوجه والتفسير المناسب لتعاريفه وقت حاجته اليها ٠

ويؤكد ذلك تفسيره للديمقراطية التى ربطها بالتعريف الاقتصادى ، حيث يؤكد أنه لا فائدة من الديمقراطية السياسية الا اذا كانت تسير جنبا الى جنب مع الديمقراطية الاجتماعية، فالديمقراطية من وجهة نظره عدل ومساواة وتقريب للفوارق بين الطبقات، حيث أكد « أننا سنعمل من أجل اقامة مجتمع اشتراكى ديموقراطى تعاونى، سنعمل على تقريب الفوارق بين الطبقات »(٣١) ونجد هنا جملة

(٣٠) هيئة الاستعلامات ، خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الأول ، حديث الرئيس الى وفد الصحفيين الأمريكيين فى ٢٧ يناير ١٩٥٨ ٠ ص ٧٧٥ ٠

(٣١) هيئة الاستعلامات ، خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثانى ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، خطاب الرئيس فى دمشق فى ١٩٥٩/٢/٢٢ ٠ ص ٢٩٩ ٠

« سنعمل على تقريب الفوارق » اضافة جديدة لتفسيره السابق ، يخدم توجهه ورؤيته الاقتصـــادية الجديدة ، وهو نابع فى نفس الوقت من تعريفه المبهم والمطاط المشار اليه فيما سبق ٠

وبعد يومين اثنين مما ذكره عبد الناصر أكد فى حفل افتتاح مصنع المحولات والمحركات الكهربائية بروض الفرج « أننا نشجع رأس المال الخاص مادام يسير فى الخدمة العامة للمجتمع ٠٠ مادام رأس المال يسير فى طريقه بدون محاولة الاحتكار أو بدون استغلال نفوذ أو بدون محاولة السيطرة على الحكم »(٣٢) ٠

ومع ذلك يتبين أن الرجل قد وضع شروطا مثالية يصعب على أى صاحب عمل أو رأسمالى أن يسير عليها ، فوق أنه أيضا لم يقل شيئا من شأنه أن يعرقل النشاط الرأسمالى ، بل أعلن أنه يشجعهم ومن هنا فان كلامه المعسول يمثل السهل الممتنع ، فنجد من السهل عليه وفقا لشروطه والتى أحدها الاستغلال ــ وهو مبدأ أساسى فى النظام الرأسمالى ــ يســـهل له فى أى وقت التخلص من أى رأسمالى أو من الرأســماليين جميعا فى أى وقت يشـــاء ، لأنه لا رأسمالية بدون استغلال ٠

ثم أعلن فى عام ١٩٦٠ « كان هدفنا وضع حد لسيطرة رأس المال على الحكم والقضاء على الاحتكار ٠٠ وحاولنا ذلك بانشاء القطاع الاقتصادى العام ٠ وذلك للحد من نفوذ تلك العناصر»(٣٣) ٠

---

(٣٢) نفســه ، خطابه فى ١٩٥٩/٧/٢٤ ٠ ص ٥١٠ ٠

(٣٣) هيئة الاستعلامات ، خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمـال عبد الناصر ، القسم الثالث ، القاهرة ، بدون تاريخ ، حديث الرئيس الى الصحفيين الألمـان بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٦ ٠ ص ٩٦ ٠

وبذلك يفصح الرجل أنه كان يخطط عن طريق القطاع العام ومن وراء ستار بتلك الأساليب والعبارات المرنة والمطاطة أحيانا والمبهمة أحيانا أخرى ، لشق طريقه الاقتصادى الجديد وسط اقتصاد قديم مقاوم لكل جديد · بمعنى أنه عمل على أختراق ذلك الاقتصاد القديم واذابته ، عن طريق استخدام القطاع العام كأداة للتنفيذ مســـتظلا بعبارات مطمئنة ومسكنة لرجال الصناعة حتى يشكل اقتصادا جديدا عماده القطاع العام ·

لقد كان القطاع العام فى بدايته النواة التى دعمها للحد من النفوذ السياسى للعناصر الرأسمالية بل وللحد من سيطرتها على الحكم ، وللقضاء على احتكارها ، وهو ماسبق أن ذكرناه من حيث ان شروطه السابقة كانت سهلة ممتنعة وكانت كشرك أو فخ من السهل أن يقع فيه الرأسماليون ولذا أعد نفسه لذلك الوقوع بأن يكون لديه البديل يقود ويقوم بالحركة الصناعية ، حتى لاتهتز أو يحدث بها خلل يخل اقتصاده عامة، فكان انشاؤه للقطاع العام ، مما يعنى وبلا أدنى شك أن الرجل كان يخطط وبهدوء للتخلص من نفوذ الرأســمالية الصناعية بل والقضاء على الكبير منها وعلى ذلك يمكن القول ان قوانين يوليو الاشتراكية كانت مفاجأة للجماهير فقط وانها لم تكن رد فعل عند عبد الناصر بل انه وكما سبق وأن بينا أعد وخطط لها سنين سابقة على صدورها ·

ويؤكد ذلك أنه يفصح فى عام ١٩٦٠ عن موقفه من الرأسمالية الأجنبية، حيث أوضح أنه يعطى الأولوية لرأس المال الوطنى ويفضل فى تعامله مع رأس المال الأجنبى أن يحصل على قروض ، مبينا أن البلاد اذا فتحت للاستثمارات الأجنبية فستعطى للأجانب كل عام مبالغ كبيرة من المال بالنقد الأجنبى على شكل أرباح ، أما اذا حصلت على قروض فستدفع هذه القروض ولا تستمر فى الدفع الى الأبد ، حيث

نكر « اذا كان هناك استثمار أجنبى كبير فاننا سندفع الأرباح الى الأبد ·· »(٣٤) ·

ومع ذلك فقد بين أن مصر ليست ضد الاستثمارات الأجنبية على طول الخط موضحا أنها وافقت بالنسبة لبعض الشركات الطبية على السماح بالمساهمة فى انشاء مصانع للأدوية لأن البلاد بهذه الطريقة ستحصل على المساعدة الفنية والتعاون الفنى ، وكذلك بالنسبة لمصنع الحديد والصلب فقد وافقت كذلك على اعطاء شركة ديماج نصيبا من الاستثمار ، لأنها بتلك الطريقة أيضا تستطيع الحصول على المعونة الفنية والتعاون الفنى ، وبذا رحبت البلاد برأس المال الأجنبى فى الصناعات التى تحتاج فيها الى معونة فنية أو استشارات فنية تحتاج فيها الى أبحاث ليست لديها(٣٥) ·

ومن ذلك يتضح أن مصر قد أخذت فى تلك الفترة موقفا ومنهجا محددا من الاستثمارات الأجنبية لم يكن لديها من قبل عمليات التمصير ، مما يعنى أنه قد أصبح لها خط اقتصادى من تلك الاستثمارات ، غلفتها كما أشرنا بشعارات مبهمة حتى اذا أتى عام ١٩٦٠ أعلنت عن تلك الهوية ، وهى أنها تفضل القروض على الاستثمارات ، ورغم ذلك فلم تقف موقفا جامدا ، بل كانت تطوع نفسها عند حاجتها لمشروعات عالية الفنية والمهارة والتقنية ·

فمع بداية عام ١٩٦٠ امتد التأميم نحو المشروعات المصرية · حيث أمم بنك مصر والبنك الأهلى فى فبراير من عام ١٩٦٠ ، وكادت الحكومة فى عام ١٩٦٠ تكون مسئولة عن تكوين الشركات كما كانت الشركات لا تؤسس الا بعد فحص وتدقيق، وأصبح الاقتصاد المصرى

---

(٣٤) نفسه · ص ٩١ ·
(٣٥) نفسه · ص ٩٢ ·

يسير بتحكم مركزى من الحكومة وبعد عام ١٩٦٠ نجد أن الاتجاه الاقتصادى كان يسير نحو اختفاء المشروعات الحرة(٣٦) ٠

وحتى صدور القوانين الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١، كان الشعار الذى يطرحه عبد الناصر هو الاشتراكية الديمقراطية التعاونية، وكما شهد أحد رجاله جاءت تلك القوانين لتؤكد أنه قد حسم أمره نهائيا الى جانب الاشتراكية(٣٧) لتبدأ صفحة جديدة فى تاريخ مصر الاقتصادى عامة ، وتاريخ الرأسمالية الصناعية فى مصر خاصة ، لا تدخل فى نطاق ذلك البحث ٠

****

مؤسسات التخطيط القومى فى مصر :

فى يناير من عام ١٩٥٧ تم انشاء هيئة تحمل اسم لجنة التخطيط القومى لتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وكان هيكلها ذا مستويين ، أحدهما اللجنة العليا برئاسة رئيس الجمهورية ٠ وقد أطلق عليها البعض اسم مجلس التخطيط القومى(٣٨) وكانت مسئولة عن وضع الخطوط العريضة للخطة والموافقة النهائية عليها ٠ والأخرى لجنة التخطيط البحت وقد عرفت باسم لجنة التخطيط القومى واستوعبت اللجنة الأخيرة كل اللجان والمجالس التى كانت تعنى بالتخطيط من قبل(٣٩) حيث أدمج فيها مجلسا الانتاج القومى

---

(٣٦) P.J. Vatikiotis, The history of Egypt, London, 1980. P. 393.

(٣٧) سيد مرعى ، أوراق سياسية ، جـ ٢ ، من أزمة مارس الى النكسة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ٠ ص ٤٢٤ ٠

(٣٨) راجع : على الجريتلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ ٠ ص ٦٣ ٠

(٣٩) روبرت مابرو ، المرجع السابق ص ١٧٨ ـ ص ١٧٩ ٠

والخدمات العامة ، ايذانا ببدء التخطيط الشامل، بعد مرحلة التخطيط الجزئى فى ظل مجلس الانتاج والخدمات وبرنامج ١٩٥٧ للتصنيع(٤٠) ٠

وعهد اليها اعداد خطة قومية، ونظرا لعدم توفر الوقت الكافى، فقد عهد للوزارات والمؤسسات والهيئات العامة باعداد المشروعات والبرامج والأعمال كل فى مجال اختصاصه، ثم جمعت تلك البرامج والمشروعات من خلال لجنة التخطيط القومى واعدت الخطة الخمسية بناء على ذلك وقد عرفت ببرنامج السنوات الخمس الأول للتصنيع (٥٧ ـ ١٩٦١) وان كان قد توقف تنفيذ البرنامج ببداية تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤)(٤١) ٠

ويبدو أن رجال الصناعة لم يستشاروا فى اعداد خطة التصنيع لعام ١٩٥٧، وكان دورهم فى اعداد الخطة الخمسية فى عامى ١٩٥٩ و١٩٦٠ تافها للغاية، كما تجاهلت الحكومة اعتراضاتهم التى نادوا فيها بأسلوب تحذيرى من الاستثمار ، ومطالبتها باجراء دراسات دقيقة حول السوق(٤٢) ٠

والواقع أن أسلوب التخطيط الذى اتبع عام ١٩٥٧ لوضع خطة للصناعة والتى عهد بوضعها للوزارة المختصة اعتبر أسلوبا معيبا نظرا لافتقاره الى التنسيق فيما بين الادارات المختلفة ، كما أعوزته النظرة الشاملة للاقتصاد القومى ، وسلطة اتخاذ قرار التخصيص بين القطاعات، وأنه لم يأخذ فى الاعتبار الاعتماد المتبادل بين القطاعات المختلفة ولذا خلفت وزارة التخطيط لجنة التخطيط القومى ، وأنشىء

---

(٤٠) المرجع السابق ٠ ص ٦٣ ٠
(٤١) حمدى هان ديك كيو ، المصدر السابق ٠ ص ١٠٩ ـ ١١٠ ٠
(٤٢) باتريك أوبريان ، المرجع السابق ٠ ص ٢٨٦ ٠

معهد التخطيط القومى عام ١٩٦٠ لاجراء البحوث والتدريب فى مجال تخطيط التنمية الاقتصادية(٤٣) .

المؤسسة الاقتصادية :

فى اليوم الذى صدر فيه قانون لجنة التخطيط القومى فى ١٣ يناير ١٩٥٧ ، صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بانشاء المؤسسة الاقتصادية(٤٤) فكانت نسقا جديدا مستحدثا على صورة خاصة تتفق مع الأسلوب الاقتصادى وهو أسلوب الاقتصاد الموجه(٤٥) .

واذا كان قرار تأميم المشروعات الاستعمارية قد وفر حدا أدنى من الاستثمارات للدولة فان قرار تكوين المؤسسة الاقتصادية حدد طريق التنمية الاقتصادية ، وهى أنها ستكون عن طريق الدولة وليس الرأسمالية ولذا عد ذلك القرار الأخير أخطر كثيرا من القرار الأول لأن الثورة باصداره أكدت أن طريق الرأسمالية لم يعد يشكل بالنسبة لمصر طريق المستقبل(٤٦) . وانعقد العزم على استبعاد الاستثمار الأجنبى الفردى ، وعهد الى المؤسسة بادارة حصص الحكومة فى الشركات القائمة والانصبة التى آلت اليها بعد تأميم الشركات الفرنسية والبريطانية ، ومنحت سلطة انشاء الشركات بمفردها أو بالاشتراك مع الغير وصرح لها بالاقتراض على نطاق واسع ،

---

(٤٣) المصدر السابق . ص ١١٠ .

(٤٤) اسماعيل صبرى عبد الله ، كتابات سياسية ، مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٢ . ص ٣٢٥ ــ ص ٣٢٦ .

(٤٥) عيسى عبده ابراهيم ، التنظيم الصناعى وادارة الانتاج ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦١ . ص ٢٤٧ .

(٤٦) فؤاد مرسى ، المرجع السابق . ص ١٤ ــ ص ١٥ .

وتمويل الشركات مباشرة أو بضمانها لدى البنوك ومؤسسات الادخار الجماعى(٤٧) ·

وقد عين حسن ابراهيم رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية وعين المهندس محمد صدقى سليمان مديرا عاما وعقب الاجتماع الأول لمجلس ادارتها الذى عقد فى ٩ مارس عام ١٩٥٧ عقد حسن ابراهيم مؤتمرا صحفيا شرح فيه أهداف المؤسسة ، محددا النطاق الذى ستعمل داخله ، وهو القطاع الاقتصادى العام ومبينا أن السياسة التى تزمع اتباعها حيال القطاع الخاص هى سياسة المعاونة لا المنافسة(٤٨) ·

ورحبت الدوائر الاقتصادية بذلك التأكيد، لأن الشركات الخاصة لايسعها منافسة مؤسسة حكومية فان الأولى تعمل للربح ، اما الثانية فتعمل لتحقيق الصالح العام · وأكدت تلك الدوائر أن نظام الاقتصاد الموجه كفيل بمنع السعى الى الربح عن طريق الاضرار بالصالح العام · ورغم ذلك فلم تخف خشيتها من المؤسسة الاقتصادية مبينة أن القطاع الخاص سيكون مهددا بمنافسة جارفة لا حيلة له فى مقاومتها هى منافسة مؤسسة حكومية غنية بالمال ووسائل العمل ، وعدم تقيدها بالاعتبارات التجارية التى تتقيد بها المنشآت الخاصة(٤٩) ·

وتخفيفا لذلك الخوف أكد حسن ابراهيم أن المؤسسة الاقتصادية لم تأت بجديد، من أى ناحية أو أى اتجاه اقتصادى، فالحكومة كان لها

---

(٤٧) على الجريتلى ، المرجع السابق · ص ٦٣ ، وأيضا : روبرت مابرو وآخر ، التصنيع فى مصر ١٩٣٩ ــ ١٩٧٣ ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١ · ص ٩٥ ·

(٤٨) الأهرام الاقتصادى فى خدمة التجارة والصناعة ، عدد ٦٨ ، فبراير ١٩٥٧ ، ص ١ ، سياسة المؤسسة الاقتصادية ·

(٤٩) نفسه ·

من قبل أنصبة فى كثير من الشركات وكانت تشترك فى انشاء بعض الشركات أيضا وتتعهد هذه الأنصبة جهات متعددة فلم يكن هناك تنسيق أو سياسة موحدة فى هذا المجال ، ولذا رأت الحكومة أن تنشأ هيئة لرسم سياسة استغلال أموالها وادارة تلك الأموال، ادارة كفيلة بالسير بالاقتصاد القومى فى طريق موحد سليم ، فيمتنع بذلك الاضطراب واختلاف الاتجاهات فى السياسة الاقتصادية العامة للدولة (٥٠) ٠

وأوضح حسن ابراهيم أن اشراف المؤسسة على بعض المؤسسات سيكون فى حدود معينة ، لم يقصد منها عرقلة سير هذه الشركات أو الحد من نشاطها أو تحديد سياستها الخاصة ، بل هى حدود عادية جرى بها العرف « فمثلا وجود ممثلين للمؤسسة فى مجالس ادارة تلك الشركات بنسبة لا تقل عن نسبة حصتها أمر طبيعى معمول به والاستثناء الوحيد انه اذا كان نصيب المؤسسة لا يسمح بتمثيلها بعضو ولاتقل عن ٥٪ وجب أن يكون لها ممثل واحد بغض النظر عن النسبة ٠

كما أوضح أنه فى جميع الشركات التى تمتلك المؤسسة أقل من ٢٥٪ من رأس مالها تقتصر حقوق ممثل المؤسسة على ما لسائر الأعضاء من حقوق فلا اشراف ولا تدخل، أما اذا كانت حصة المؤسسة ٢٥٪ فأكثر كان لرئيس مجلس ادارة المؤسسة حق طلب اعادة النظر فقط فى كل قرار يصدره مجلس ادارة الشركة أو جمعيتها العامة خلال أسبوع من تاريخ ابلاغه فاذا أقره مجلس ادارة الشركة مرة ثانية بأغلبية ثلثى الأعضاء أصبح القرار نافذا ٠ وأوضح الرجل أن هذا الحق لا غرابة فيه فالملاحظ أن نسبة ٢٥٪ من رأس المال لأى فرد

---

(٥٠) نفسه ٠

في شركة ما ، تكفى لتوجيه الجمعية العامة لهذه الشركة وبالتالى مجلس ادارتها(٥١) ٠

وأضاف أن الوضع المألوف فى الشركات هو أن المساهم الكبير ليس فى حاجة الى امتلاك ٥١٪ من الأسهم ليسيطر على الشركة ؛ فالواقع أن السيطرة على الشركة لمجموعة مساهمين متفقين فى الأهداف والوسائل ، وقلما ينحصر نشاطهم الجماعى فى شركة واحدة ولا يملك عادة أى فرد من افراد هذه المجموعة الا نسبة محدودة من الأسهم ، كـ ١٥ أو ٢٠٪ مثلا(٥٢) ٠

وفى عام ١٩٥٧ كانت المؤسسة الاقتصادية تملك استثمارات تبلغ ٤٥ مليون جنيه(٥٣) ثم وصل رأس مال تلك المؤسسة فى آخر ديسمبر من عام ١٩٥٩ الى حوالى ٦٦ر١ مليون جنيه(٥٤) ٠ وبلغ عدد الشركات المنضمة الى المؤسسة الاقتصادية فى نهاية عام ١٩٥٩ (٥٧ شركة) وكانت الدولة تملك ٢٥٪ أو أكثر من الأسهم فى عشر منها(٥٥) وفى آخر عام ١٩٦٠ بلغ مجموع استثماراتها ٧٥ مليون جنيه تقريبا(٥٦) ٠

وفى الفترة بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٦٠ حدث توسع سريع فى المؤسسة الاقتصادية ليس فقط من خلال الاستثمار العام نتيجة ، لتاسيسها بعض الشركات الجديدة ، اما بمفردها أو المساهمة فيها مع

---

(٥١) نفسه ، ص ٢ ٠ وقد لاحظنا من خلال استعراضنا للوثائق ، أن ممثلى المؤسسة لم يعرقلوا سياسة أى شركة .

(٥٢) نفسه ٠

(٥٣) فؤاد مرسى ، المرجع السابق ٠ ص ٢٨ .

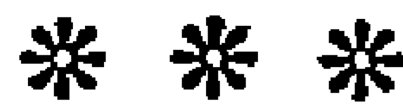
(٥٤) رفعت المحجوب ، النظام الاشتراكى فى ج٠م٠ع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ٠ ص ١٤٢ .

(٥٥) باتريك أوبريان ، الرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٥٦) على الجريتلى ، المرجع السابق ٠ ص ٦٣ .

رأس المال الخاص ، فى صورة شركات اقتصاد مختلط وانما كذلك عن طريق ضم عدد من المشروعات الكبيرة التابعة لمؤسسة مصــــر وشركات عبود(٥٧) • ومن خلال دور المؤسسة استطاعت الثورة ان تتعرف على طبيعة الاقتصاد المصرى ومشاكله وسماته وطرق حل تلك المشاكل ونوعيتها(٥٨) •

ومع ان المؤسسة الاقتصادية قامت على أساس الصراع الوطنى وعلى انقاض المصالح والمشروعات الاستعمارية الفرنسية والانجليزية، الا أنه بقيت مصالح استعمارية هامة بلجيكية وايطالية وسويسرية ، ومشروعات بأيدى عناصر أجنبية أو متمصرة ، وقد باع بعض من تلك العناصر مصالحه لرأسماليين مصــريين بثمن بخس ، مما أنعش الرأسمالية المصرية لدرجة كبيرة ولذا عاشت الرأسمالية المصــرية وقتئذ عصرها الذهبى ، اذ تخلصت بعد الاستقلال من الاحتكارات الأجنبية وانفردت بالسوق المصرية ، ومع ذلك استمرت الراسمالية فى ضغطها على الدولة لوقف التصنيع ، حيث بلغت اكتتابات الأفراد والبنوك فى رؤوس أموال الشــركات الجديدة لعام ١٩٥٨ حوالى ٤ر١ مليون جنيه بنسبة ١٣٪ من مجموع الاستثمارات(٥٩) •



ادوات التنمية الصــناعية :

صدر قرار رئيس الجمهورية فى أول ديسمبر من عام ١٩٥٧ بانشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة، لتتولى

---

(٥٧) روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ ــ ١٩٧٢ • ص ١٩٩ •

(٥٨) فتحى محمد ابراهيم ، التنمية الاقتصادية بالجمهورية العربية المتحدة ، مكتب يوليو ، القاهرة ، ١٩٦٧ • ص ٨٠ ــ ص ٨١ •

(٥٩) محمد أنيس وآخر ، المرجع السابق • ص ٤٩٠ ــ ص ٤٩٢ •

الاشراف على عمليات التنفيذ(٦٠) . ورغم ان البرنامج كان معدا منذ أوائل عام ١٩٥٧ ، الا انه لم يبدأ فى تنفيذه مباشرة الا بعد صدور قرار رئيس الجمهورية، وقد تضمن البرنامج مشروعات صناعية قدرت قيمتها بنحو ٢٥٠ مليون جنيه ثم رئى أثناء التنفيذ اضافة مشروعات جديدة والتوسع فى أخرى قائمة لم تكن مدرجة فى البرنامج ، وبلغت جملة تكاليف هذه الاضافات ٨٠ مليون جنيه ، وبذا بلغت جملة مشروعات برنامج التصنيع الأول بعد تعديله حوالى ٣٣٠ مليون جنيه(٦١) .

وعلى الرغم من التقدم الذى أحدثه ذلك البرنامج الصناعى، الا أن هناك بعض الملاحظات عليه ويمكن تلخيصها فى أن وزارة الصناعة اهتمت بالكم فى المشروعات المستهدفة اكثر من اهتمامها بالكيف ، وعاب البرامج القطاعية للصناعة أنفصالها عن باقى القطاعات، وعدم وجود اطار تجميعى لها يحقق الترابط والتنسيق بينها وبين باقى قطاعات الاقتصاد المصرى ، كما كان لتوزيع عملية التخطيط فيما بين الوزارات والمؤسسات المختلفة فى تلك الفترة أثر على عملية التخطيط الشامل وعلى وضع الخطة الخمسية الأولى ، حيث ارتبطت لجنة التخطيط القومى بالمشروعات التى اختارتها هذه الجهات(٦٢) .

وكان الفشل فى تحديد مصادر التمويل، السبب الرئيسى للقصور فى تنفيذ برنامج التصنيع ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ ، حيث كان المخطط أن ٦١٪ من مصادر التمويل ستقدم من المصادر العامة لتمويل مشروعات التصنيع الثقيل ، وتركت الصناعات الخفيفة والمشروعات سريعة

---

(٦٠) عيسى عبده ابراهيم ، المرجع السابق . ص ٥٦٩ .

(٦١) وزارة الصناعة ، الصناعة ، ١٠ سنوات ، القاهرة ، ١٩٦٢ . ص ١٣ .

(٦٢) حمدى هان ديك كيو ، المصدر السابق . ص ١١١ ـ ص ١١٢ .

الربحية فى الصناعات التحويلية الى الاستثمارات الخاصة، هذا فى الوقت الذى لم يستجب فيه القطاع الخاص لهذه المتطلبات، حيث فضل الرأسماليون الاحتفاظ بثرواتهم فى العقارات ، ولذا ضـمت بعض المشروعات التى لم تستكمل فى ذلك البرنامج الى الخطة الخمسية الأولى(٦٣) ٠

وفى ١١ فبراير من عام ١٩٦٠ أمم بنك مصر وكان يسيطر على مجموعة من الشركات الهامة – أكثر من عشرين شركة – التى كان يملك غالبية أسهمها وكانت الشركات المتفرعة من البنك تحقق حوالى ٢٠٪ من مجموع الانتاج الصناعى فى مصر ، وعد لذلك أنه أشـبه بمؤسسة (قابضة) احتكارية ولذا كان على الدولة أن تتولى السيطرة عليه لتوجيهه فى صالح الاقتصاد المصرى لتحقيق خطة التنمية ، مما مكن البلاد من تدعيم القطـاع العـام وتدعيم سـيطرتها على الاقتصاد(٦٤) ٠

واذا كان تأميم بنك مصر قد ساعد الثورة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، الا أن أسعار الأسهم قد تدهورت بسرعة خلال عام ١٩٦٠ ، وعاشت الرأسمالية فى تلك السنة فى هم ووجل، لأنهم كانوا يجهلون الجهة الجديدة التى ستتلقى الضربة(٦٥) وربما كان هناك ما يبرر قلقهم وسبق أن ذكرناه ، ما كانت تنشره الصحف من مقالات عن الاشتراكية والاستغلال والاحتكار والتخطيط ٠٠ الخ ٠ وما اتسمت به سياسة الثورة من غموض(٦٦) ٠

واستسلم بنك مصر وشركاته للتأميم ولم يبد أى مقاومة ، على الرغم من أن الجمهور كان مترقبا لما يحدثه من رد فعل لذلك التأميم،

---

(٦٣) نفسـه ٠

(٦٤) محمد أنيس وآخر ، المرجع السابق ٠ ص ٤٩٩ ٠

(٦٥) باترك أوبريان ، المرجع السابق ٠ ص ١٤٦ – ص ١٦٥ ٠

(٦٦) P.J. Vatikiotis, Egypt Since The Revolution. P. 41.

وتؤكد ذلك المعنى مجلة الأهرام الاقتصادى عندما تذكر أن الجمهور كان مهتما اهتماما خاصا بالجمعية العمومية لشركة مصر للحرير الصناعى ، التى عقدت فى ٢٤ مارس ١٩٦٠ ، لأنها أولى شركات بنك مصر والتى تنعقد جمعيتها بعد تأميم بنك مصر الا ان أحدا لم يعلق على أثر تأميم البنك فى الشركة(٦٧) وهو ما حدث أيضا عند اجتماع الجمعية العمومية لشركة مصر صباغى البيضا فى ٢٦ مارس ١٩٦٠ حيث اقتصرت المناقشة التى دارت فيها على سؤالين بعيدين كل البعد عن التأميم(٦٨) ٠

وبدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى يوليو ١٩٦٠ ، على أساس أن تؤدى الى مضاعفة الدخل القومى فى مدى عشر سنوات وتنفذ على مرحلتين خمسيتين ولذا عدت خطة طموحة(٦٩) ٠

وما أن بدأت الخطة تنفذ حتي وضح أنها تنفذ من خلال تناقضات كثيرة ، كان أهمها ذلك التناقض الواضح بين اتجاه العناصر الرأسمالية الى التحكم فى مجريات التنمية الاقتصادية (تصفية المؤسسة الاقتصادية ، والعمل على تحجيم تدخل الدولة ٠ الخ ٠) وتعميم الثورة على احتكار السلطة السياسية والتحكم فى تقرير السياسات الاقتصادية(٧٠) ٠

---

(٦٧) الأهرام الاقتصادى ، عدد ١١١ ، أول ابريل ١٩٦٠ ٠ ص ٣٢ ٠

(٦٨) نفسه ٠ ص ٣٣ ٠

(٦٩) جلال أحمد أمين ، مقدمة الى الاشتراكية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ٠ ص ١٩١ ٠

(٧٠) حسام مندور ، ملاحظات حول الرأسمالية ، أزمة النظام الرأسمالى فى مصر ، سلسلة كتاب قضايا فكرية ، الكتاب الثالث والرابع (اغسطس وأكتوبر) ١٩٨٦ ، اصدار دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٦ ٠ ص ١٢٥ ٠

ورغم أن تأميم بنك مصر والبنك الأهلى قد خفف من حدة هذا التناقض ، الا انه لم يلغه فقد كانت تلك الخطة تعتمد على الراسمالية فى تنفيذ عدد من مشروعاتها فرغم انه كان من المفروض أن تتولى الدولة نحو ٧٤٪ من استثماراتها ، كان المأمول أن يمول القطاع الخاص الخطة فى سنتها الأولى على الأقل بنحو ٤٠٪ حيث بدأ فى تنفيذها وهو يسيطر على الاقتصاد المصرى ، اذ كان انتاجه يمثل ٩٠٪ من انتاج الصناعة(٧١) . ولكن الراسمالية احجمت عن تنفيذ تلك المشروعات ، بل ان الأجانب أخذوا فى تصفية أعمالهم والهرب برؤوس أموالهم(٧٢) .

وهنا ظهر واضحا عند نهاية عام ١٩٦٠ أن الراسماليين غير مطمئنين ، وأنهم يواجهون بيئة سياسة غير مهيأة لهم ، فى وقت أكدت الثورة عزمها على المضى فى سياسة التصنيع ، وأنها مصممة على عدم السماح لهم بأن يضعوا العراقيل فى طريق تنفيذ سياسة التصنيع ، وعندما برز أن الراسماليين يهربون أموالهم للخارج ويتقاعسون عن الاستثمار فى التصنيع ، اعتبروا واضعى عقبات وعراقيل فى طريق تنفيذ برامج التصنيع .

وتنظيما لأدوات الثورة الاقتصادية فى مواجهة ذلك الموقف ، صدر القراران الجمهوريان رقم ٢٤٩ و ٢٥٠ فى مارس من عام ١٩٦١ ، بانشاء مؤسستين جديدتين احداهما مؤسسة مصر والأخرى مؤسسة النصر ، والهدف من الأولى القيام نيابة عن الحكومة بالتوجيه والاشراف على بنك مصر وغيره من المؤسسات العامة بما يحقق

---

(٧١) فؤاد مرسى ، المرجع السابق ، ص ٨٥ ـ ص ٨٦ .

(٧٢) اسماعيل صبرى عبد الله ، تنظيم القطاع العام ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٩ . ص ٢٦٨ .

تنمية الانتاج القومى . اما الثانية فمن اغراضها تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط الصناعى والمالى ، وتنفيذ المشروعات الصناعية التى يعهد اليها بتنفيذها والاشراف على الشركات التى انشأتها هيئة تنفيذ مشروعات السنوات الخمس(٧٣) ولم ير اثر لهذا التغيير لأنه تم فى الفترة الأخيرة من سنوات البحث .

وبعد ذلك ظهرت اجراءات التأميم عند بداية السنة الثانية للخطة بعد أن درست الثورة ما قام به القطاع الخاص من مشروعات فى السنة الأولى من الخطة ، وبذا انتهى الموقف الغامض الذى طبع موقف الثورة من الرأسمالية منذ عام ١٩٥٧ ، وبدأت مع نهاية شهر يونيو من عام ١٩٦١ مرحلة جديدة لا تدخل فى نطاق بحثنا ، عندما قامت الثورة بمناسبة العيد التاسع لقيامها بتأميم عدد كبير من الممتلكات والمشروعات الصناعية(٧٤) .

ولأن الثورة كانت قد اكتسبت من المرحلة السابقة خبرة فى

---

(٧٣) وكون رأس مال مؤسسة مصر من أنصبة بنك مصر فى رؤوس أموال الشركات المساهمة ورأس مال بنك مصر وغيره من المؤسسات العامة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ، راجع : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، جـ ١ عدد ١ ، ١٩٦١ ، القاهرة ، ص ٧٨ – ص ٧٩ .

(٧٤) باتريك اوبريان ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ – ص ١٧٠ . وربما كان خطأ الرأسمالية الصناعية الأكبر انها رغم الجو غير المهيأ الذى مرت به ، فانها لم تستغل المناخ الذى هيىء لها بخروج الرأسمالية الأجنبية بعد التأميم ، وظروف مهادنتها عقب الوحدة مع سوريا ، وأيضا وجود الخلاف مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٥٩ ، ظلت فى تخوفها وعدم القيام باستثماراتها ، راجع : محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ . ص ٢٨٦ – ٨٢٨ .

التعامل مع تلك الرأسمالية بالاضافة الى أنه بالتأميم أصبح لديها نواة للقطاع العام ، وبالاشراف والتوجيه أصبح لديها الجرأة(٧٥) ، لهذا كان من السهل عليها دخول مرحلة الاشتراكية لتسيطر على وسائل الانتاج ، بدلا من أن تكون موجهة له كما كان فى خلال مرحلة البحث ٠

(٧٥) اسماعيل صبرى عبد الله ، المرجع السابق ٠ ص ٢٦٨ ٠

الفصـــل الثـــانى

القوانين والقرارات المنظمـة للشركات الصـناعية من ١٩٥٧ ـ ١٩٦١

يخرج المرء من مظاهر نظام مصر الاقتصادى فى الفترة من عام ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ ، وانه نظام منبعث من حاجتها وظـــروفها ، لمحاولة بناء مجتمع متحرر مـ ن الاستغلال والسيطرة ، مجتمع يسمح بقيام الملكية والفردية وممارسة النشـــاط الفردى دون احتكار أو استغلال ، تتحقق فيه عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص ويسمح كذلك بقيام الدولة بدور فعال طبقا لما يتطلبه صالح ذلك المجتمع ٠

فيشترك رأس المال العام مع الخاص فى تنفيذ مشـــروعات الاستثمار التى تتطلبها التنمية الاقتصـــادية فتضـــطلع الحكومة بالاستثمار فى الصناعات الأساسية كالحديد والصلب وغيره كما تتولى القيام بالصناعات التى يعجز رأس المال الخاص عن القيام بها، سواء لنقص الخبرة أو لارتفاع درجة المخاطرة وضخامة رأس المال المطلوب ٠

وتنسيقا للهيكل الاستثمارى وحتى يسير البرنامج الصـــناعى والخطة الاقتصادية فى سهولة ويسر، ولمحاولة تنظيم تعاون الاستثمار الخاص مع العام لصالح البلاد ، صدرت عدة قوانين وقرارات منظمة للشركات الصناعية ، فى فترة البحث ، سنحاول تناولها حتى نخرج ببعض الحقائق عن تلك الفترة ٠

اولها ـ قانون دعم صناعة الحرير (صدر فى ٧ يناير ١٩٥٧) :

تعد صناعة الحرير الصناعى من الصناعات المصرية الهامة ، فالى جانب المصانع الكبيرة لغزل الحرير ، التى بلغ رأسمالها نحو عشرة ملايين من الجنيهات عند بداية عام ١٩٥٧ ، وجد فى البلاد نحو مائة مصنع لنسج ذلك الحرير ، بها ٨ آلاف نول(١) .

وقد رأت وزارة الصناعة أن تلك الصناعة بحاجة الى الدعم وذلك بتنظيمها بشكل يكفل لها التغلب على مصاعبها وتحقق به أيضا التقدم ، لذلك صدر قانون بانشاء صندوق لاجراء ذلك الدعم . وحددت أغراض ذلك الصندوق فى تشجيع تصريف غزل الحرير الصناعى ومنسوجاته واجراء البحوث الفنية بالاشتراك مع الهيئات العلمية لترقية هذه الصناعة(٢) واعانتها للتصدير ورفع المستوى المهنى لصناعة غزل منسوجات الحرير(٣) .

وحولت الى ذلك الصندوق موارد الصندوق السابقة ، مع اضافة مورد رئيسى من جانبها هو ثلث رسم الانتاج الذى تجبيه ،

---

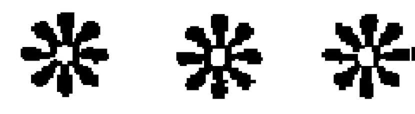
(١) الأهرام ، عدد ٢٥٦٠٦ ، ١٩٥٧/١/١٢ . ص ٥ ، عزيز صدقى وزير الصناعة ، يشرح قانون دعم صناعة الحرير .

(٢) نفسه . وتشرف على ذلك الصندوق لجنة دائمة . وقد صدرت اللائحة التنفيذية للجنة الدائمة لصندوق الدعم هذا بقرار وزارى لوزارة الصناعة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٧ بتاريخ ١٩ فبراير عام ١٩٥٧ وتقرر بموجبه أن تجتمع اللجنة الدائمة لدعم صناعة غزل الحرير الصناعى ومنسوجاته مرة كل شهر على الأقل راجع ، ملحق مصر الصناعية عدد ٤ ، ابريل ١٩٥٧ . ص ٨٢ ، وأيضا : الوقائع ، عدد ١٨ ، ١٩٥٧/٢/٢٨ . ص ٤ .

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٧ ، شركة مصر للحرير الصناعى ، ملف ١٨٢ ـ ٣٤٥/٥ جـ ١ تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٦ ، مقدم للجمعية العمومية العامة فى ١٩٥٧/٣/٢٨ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ . ص ٨ .

واستهدفت الدولة من وراء ذلك تشجيع استخدام الخيوط المحلية فى نسج أقمشة التصدير ، وتصريف فائض الانتاج المحلى من الخيوط والأقمشة(٤) .

وقد اعترفت الشركات بفضل ذلك الصندوق عليها ، ودوره فى تشجيع صادرات الخيوط والأقمشة(٥) .



ثانيا ـ قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها عام ١٩٥٨ :

فى ١٧ ديسمبر من عام ١٩٥٧ بعث عبد الناصر برسالة الى رئيس مجلس الأمة متضمنة مشروع قانون بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ، راجيا منه عرض المشروع على المجلس طبقا للمادة ١٣٢ من الدستور(٦) وعرضت الرسالة على مجلس الأمة فوافق على احالة مشروع القانون الى لجنة الشئون الصناعية(٧) .

وهذه الرسالة توضح بمالا يدع مجالا للشك مدى عناية الرجل واهتمامه بالناحية الصناعية ، باعتبارها ركنا هاما من أركان مصر الاقتصادية وأكدت ذلك وزارة الصناعة ، حيث بينت أنه قد رئى وضع

---

(٤) نفســه .

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٧ ، شركة مصر للحرير الصناعى ، ملف ١٨٢ ــ ٥/٣٤٥ ط ، تقرير مجلس الادارة عن عــام ١٩٥٧ ، مقدم للجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٨/٣/٢٧ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ . ص ٨ .

(٦) مجلس الأمة ، الفصل التشريعى الأول ، مجموعة مضــابط دور الانعقاد ، العادى الأول ، جـ ٣ ، مضبطة الجلسة ٣٦ المعقودة فى ١٩٥٧/٩/٣٠ ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطــابع الأميرية ، القــاهرة ، ١٩٥٩ . ص ١٥٥٦ .

(٧) نفســه .

تشريع يخضع حركة التنمية الصناعية فى البلاد لسياسة مرسومة ترمى الى تحقيق أكبر نفع ممكن للاقتصاد القومى من موارد التنمية المحدودة(٨) .

وبناء على ذلك صدر فى الثامن والعشرين من ابريل عام ١٩٥٨، قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصرى(٩) وأكد اتحاد الصناعات صراحة أن أحكام ذلك القانون تدور حول بسط رقابة وزارة الصناعة على النشاط الصناعى بالبلاد ، ســــواء فيما يتعلق باقامة المشروعات الصناعية الجديدة ، أو بالتعديل فى المشروعات القائمة ، وعد من وجهة نظره وهى صحيحة ، أن هدف ذلك التشريع، هو ضمان توجيه النشاط الصناعى فى اطار السياسة الصناعية ، وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية التى توضع بالبلاد(١٠) .

أما وزارة الصناعة فقد خففت من وقع ذلك القانون على رجال الصناعة وكما عبر عنهم اتحاد الصناعات فبينت أنه قد روعى فى وضع أحكامه تلافى الاضرار التى تلحق بالصـــالح العام نتيجة لاطلاق الحرية لأصحاب رؤوس الأموال فى اســـتثمار أموالهم فى الصناعات التى يشاءون أو فى تحديد مكان وغرض وحجم المشروعات الصناعية على النحو الذى يريدون، لهذا أوجب القانون الرجوع الى وزارة الصناعة التى تقوم بالدراســـة والبحث والترخيص باقامة

---

(٨) وزارة الصناعة ، الصناعة فى عشر سنوات ، طبع وزارة الصناعة ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٢ . ص ١٤ – ص ١٥ .

(٩) راجع : مصر الصناعية ، عدد ٤ ، ابريل ١٩٥٨ . ص ٤٠ – ص ٤٨، قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقاليم المصرية ... الخ .

(١٠) اتحاد الصناعات ، الكتـاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ ، مطـابع شركـة الاعلانات الشرقية ، القاهرة ، ١٩٥٩ . ص ١٣ . تقرير اتحـاد الصناعات عـام ١٩٨٠ .

المشروعات الصناعية ، أو تكبير حجمها أو تغيير غرضها أو مكان اقامتها أو وقف نشاطها أو التقليل منه ، وكذا منح للوزارة سلطة تحديد مواصفات الانتاج وأسعار السلع المصنعة ، على أن تراعى فى ذلك حاجة الاقتصاد القومى وأحوال التصدير والاستهلاك فى نطاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة(١١) .

وقد تضمن القانون أيضا عدة وسائل فنية ومالية وادارية تهدف الى تشجيع الصناعة مع تنظيم اتحاد الصناعات والغرف الصناعية المختلفة ومعاونة وزارة الصناعة فى وضع وتنفيذ السياسة الصناعية، كما استحدث القانون لأول مرة المجالس الاقليمية للصناعة بحيث تنضم اليها المنشآت الصناعية فى كل اقليم وبذلك تستكمل الصناعة تمثيلها الأفقى فى شتى المحافظات(١٢) .

والواقع أن وزارة الصناعة كانت مكشــوفة فى التخفيف لأن وثائقها قررت صراحة أنه « أمكن بهذا القانون تحقيق رقابة الدولة على الانتاج الصناعى فى البلاد »(١٣) وهو ما سبق أن ذكره اتحاد الصناعات عقب صدور القانون مباشرة حيث أوضحت أن اطلاق الحرية لأصحاب رؤوس الأموال فى استثمار أموالهم ، وقد أدى فى أحوال كثيرة الى وجود مشروعات صناعية لايحتاج اليها الاقتصاد القومى فيتعذر تصريف انتاجها(١٤) مما يعد سوءا لاستثمار الأموال وتبديدا لقوة الانتاج فى البلاد لذا أراد ذلك القانون أن يقيم من الدولة مرشدا لهؤلاء المستثمرين(١٥) .

---

(١١) وزارة الصناعة ، المصدر السابق . ص ١٥ .
(١٢) نفســه .
(١٣) نفســه .
(١٤) نفســه . ص ١٤ .
(١٥) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٩ ، مايو ـ يونية ١٩٥٨ . ص ٣ ، ١٨ قانون التنظيم الصناعى .

ونص القانون أيضا على انشاء هيئة عامة لدعم الصناعة ، تحل محل صناديق الدعم القائمة وقتها ، وتهتم بصالح جميع القطاعات الصناعية بدلا من النظام الذى كان سائدا من قبل ، والذى اقتصر على قيام بعض صناديق دعم خاصة بصناعات معينة ، غاية كل منها الاهتمام بصالح المشروعات الصناعية المنضمة اليها مما أدى الى ايجاد التفرقة بين الصناعات من حيث الدعم . وكذلك أدى الى زيادة المصاريف الادارية بسبب تعدد الصناديق ، ولذا أجاز القانون فرض رسم على المنشآت الصناعية لدعم الصناعة ، والعمل على تحسين المستوى الانتاجى للصناعة وتكوين لجان خاصة تقوم بدعم كل صناعة على حدة أو لدعم صناعات مشتركة ، وتختص هذه اللجان باقتراح أوجه صرف أموال التنمية الصناعية المخصصة لها بميزانية الهيئة العامة لدعم الصناعة ، كما تشرف على كيفية صرفها(١٦) .

واذا كان الهدف الأول من تلك الهيئة هو اقراض المؤسسات الصناعية وتمويلها ، بل ودعمها بكل معنى الكلمة ، فقد هدفت أيضا الى تحسين المستوى الانتاجى للصناعة بوسائل أخصها التدريب المهنى والبحث العلمى ورفع مستوى الكفاية الادارية والانتاجية فى المشروعات الصناعية ، والتعاون مع الهيئات المختصة فى اقراض المنشآت الصناعية وتمويلها . وتتكون أموالها من : رسم الدعم الذى يفرض على المنشآت الصناعية ومن الهبات والاعانات الحكومية وايرادات أملاكها(١٧) .

وقد قرر ذلك القانون بأن يكون لتلك الهيئة مجلس أدارة مشكل على الوجه التالى : خمسة أعضاء يختارهم وزير الصناعة من المهتمين

---

(١٦) وزارة الصناعة المصدر السابق . ص ١٥ .

(١٧) اتحاد الصناعات ، المصدر السابق . ص ١٣ .

بشئون الصناعة ، وخمسة أعضاء يختارهم اتحاد الصـــناعات ، وخمسة أعضـــاء بحكم وظائفهم ، وأن يكون لها مدير يعينه ويحدد مكافآته وزير الصناعة(١٨) · ومعنى ذلك أن رجال اتحاد الصناعات ممثلون بتلك الهيئة ولهم فيها ثلث مجلس ادارتها · وهى نسبة لابأس وتجعل لهم كلمة مسموعة بداخلها ·

عضوية مجلس ادارة الشركات فى ذلك القانون :

أكد القيسونى وزير الاقتصاد والتجارة أن تعديل قانون الشركات يساعد على تحقيق بعض ما تسعى اليه مصـــر ، من اقامة مجتمع اشتراكى « لا تقوم فيه فئة تحصل على دخل لا يتناسب مع أهمية عملها للمجتمع ، ويمكن المساهمين من الاشراف على الشركات التى يوظفون أموالهم فيها » · حيث جعل من حقهم التفتيش على الحسابات وطلب عقد الاجتماعات الطارئة لمناقشة سياسة الشركة مما جعل للمساهمين تأثيرا على مجالس الادارة ، وحد من سلطة تلك المجالس، كما أنه أفسح المجال للانتفاع بمواهب الشباب مما يجنب مصـــر تركيز السلطة والاشراف على الشركات فى أيد محدودة(١٨) ·

والواقع أن التعديلات التى صدر بها قانون تنظيم الصـــناعة وتشجيعها فى عام ١٩٥٨ ، توضح قيام أســـباب جوهرية دعت الى ادخال هذه التعديلات على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، حيث اشتمل القانون الجديد على عدة اتجاهات نجملها فيما يلى :

١ ـ صـــدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ قبل التطـورات الاقتصادية الأخيرة ، التى مرت بها البلاد ابتداء من عام ١٩٥٦ ·

---

(١٨) الأهـرام ، عدد ٢٦١٧٦ ، ١٩٥٨/٨/١٢ · ص ١ ، لماذا صـدر قانون الشركات الجديد ·

وقد أظهرت الأحداث وجوب تغليب العنصـــر المصـرى فى ادارة الشركات المساهمة حتى تكون اقتصاديات الدولة فى أيدى أبنائها ، يكيفونها وفقا للصالح العام ويتمشون فى ادارتها مع الاتجاهات القومية • ولذا حوى التعديل الجديد فى المادة ٢٨ أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الادارة فى أية شركة مساهمة من المتمتعين بجنسية ج٠ع٠م ، وكان النص السابق فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يقضى بأن يكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس الادارة فى أية شـركة مساهمة من المصريين(١٩) •

٢ ـ منع احتكار عضوية مجلس الادارة أو كما ذكر القيسونى افساح المجال للشباب فقد كان للفرد فى ظل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أن يكون عضوا فى مجالس ادارة ست شركات ولم يكن يدخل فى حساب هذا النصاب عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة التى لم يمض على انشائها خمس سنوات وقضى التعديل الجديد بألا يجوز لأحد ـ بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير ـ أن يجمع بين عضوية مجالس أدارة أكثر من شركتين(٢٠) ولم يدخل فى الاعتبار ما اذا كانت الشركة قد مضى على انشائها خمس سنوات أم لا(٢١) •

٣ ـ الحد من استغلال الظروف اذ ان مجالس ادارة بعض الشـــركات عمدوا الى استغلال الظروف وقرروا لأنفسهم مكافآت سخية ، رغم أن أغلبهم لم يشترك فى النشاط الفعلى للشركة بل اقتصر نشاطهم على حضور عدة جلسات خلال العام ، زد على ذلك أن بعض

---

(١٩) الاقتصاد والمحاسـبة ، عدد ١٣٠ ، سبتمبر ١٩٥٨ • ص ٤ ، تنسيق الشركات المساهمة بقلم المحرر •

(٢٠) نفســه •

(٢١) مصر الصناعية ، عدد ٧ ، يولية ١٩٥٨ • ص ٢٨ ، الأحكام الجديدة فى قوانين شركات المساهمة •

الشركات توسعت فى تضخيم عدد أعضاء مجلس الادارة رغم عدم الحاجة اليهم(٢٢) ٠

لذا عالج القانون الجديد هذه العيوب فنص على أن يكون الحد الأعلى لأعضاء مجلس الادارة فى الشركة المساهمة هو سبعة أعضاء، وكان القانون القديم قد اكتفى بالنص على الحد الأدنى وهو ثلاثة أعضاء ، كما نص القانون القديم أيضا على ألا يجوز أن تزيد المبالغ التى تؤديها الشركة ـ دون نظر الى أرباحها أو خسائرها ـ لعضو مجلس الادارة ، سواء باعتبارها راتبا معينا أو بدل حضور عن الجلسات أو مزايا عينيه لاتستوجبها طبيعة العمل على ٦٠٠ جنيه سنويا ، وواضح من هذا النص أن بعض أعضاء مجالس الادارة كانوا يحصلون على مبالغ تزيد على ٦٠٠ جنيه سنويا(٢٣) ٠

فاستحدث القانون الجديد حكما جديدا يفرض حدا أقصى لما يحصل عليه عضو مجلس الادارة من الشركة من مكافأة وراتب معين وبدل حضور عن الجلسات ومزايا عينية لا تقتضيها طبيعة العمل بمالا يزيد على ٢٥٠٠ جينه سنويا(٢٤) ٠ وبذلك قضى القانون الجديد على الاسراف حيث حدد عدد أعضاء مجلس الادارة من ٣ الى ٧ وفى ذلك تقليل للمبلغ الكمى لمكافآت أعضاء المجلس(٢٥) ٠

ويؤكد ذلك أن أحد المساهمين قد أستفسر عن انخفاض مكافأة أعضاء مجلس الادارة عن مثيلتها فى العام السابق ، فأجيب بأن ذلك

---

(٢٢) الاقتصاد والمحاسبة ، عدد ١٣٠ ، سبتمبر ١٩٥٨ ٠ ص ٤ ٠ تنسيق الشركات المساهمة بقلم المحرر ٠

(٢٣) نفســه ٠

(٢٤) مصر الصناعية ، عدد ٧ ، يولية ١٩٥٨ ٠ ص ٢٨ ، الاحكام الجديدة فى قوانين الشركات المساهمة ٠

(٢٥) البنك الصناعى ، نشرة البنك الصناعى ، جـ ٢ ، عدد ٢ ، ١٩٦٠ ٠ ص ١٨١ ٠

يرجع الى القانون الصادر فى عام ١٩٥٨ ، الذى حدد عدد أعضاء المجلس وعين حدا أقصى لمكافآتهم(٢٦) فوق أن ذلك القانون حدد مكافآت مجلس الادارة بمالا تزيد على ١٠٪ من الربح الصافى للشركة بعد استنزال الاستهلاكات والاحتياطى القانونى والنظامى وتوزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأس المال على المساهمين أو أية نسبة أعلى ينص عليها النظام(٢٧) ٠

وأوجب القانون الجديد عقد الجمعية العمومية فى مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشـــره لاختيار أعضاء مجلس ادارتها وفقا للعدد الذى حدده القانون على أن تستمر عضوية الأعضاء القائمين الى أن يتم تشكيل المجالس الجديدة ٠ كما أوجب القانون الجديد انه اذا لم تكن أغلبية أعضاء مجلس الادارة فى اية شركة مساهمة من المتمتعين بجنسية ج٠ع٠م٠ ، عند العمل بالقانون الجديد وجب العمل على توافرها خلال ثلاثة أشهر ، على أن تصادق الجمعية العمومية على ذلك فى أول اجتماع لها(٢٨) كذلك أوجب القانون الجديد على من يجمع بين عضوية اكثر من شركتين أن يقدم الى وزارة الاقتصاد والتجارة خلال ٣٠ يوما من تاريخ العمل بهذا القانون، بيانا بالشركات التى اختار بقاءه شاغلا لعضوية مجالس ادارتها(٢٩) ٠

ولم يجز القانون الجديد لمن تبلغ سنه ستين سنة ميلادية ، أن يكون عضوا فى مجلس الادارة الا بعد الحصول على ترخيص خاص

---

(٢٦) الأهرام الاقتصادى ، عدد ١٠٧ ، أول فبراير ١٩٦٠ ٠ ص ٣٣ ٠
الجمعية العمومية لشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع المنعقدة فى ١٩٦٠/١/١٢ ٠

(٢٧) المصدر السابق ٠

(٢٨) مصر الصناعية ، عدد ٧ ، يولية ١٩٥٨ ٠ ص ٢٨ ٠

(٢٩) نفســه ٠

بذلك من رئيس الجمهورية ، ويستثنى من الحصول على الترخيص العضو الذى يملك ١٠٪ على الأقل من أسهم رأسمال الشركة ٠٠ ويلاحظ أن النص السابق كان يسوى فى هذا الصدد بين العضو الذى يملك ١٠٪ على الأقل من أسهم رأسمال الشركة وبين عضو مجلس الادارة المنتدب ، فكان الأخير يعفى كذلك من طلب الترخيص المذكور اذا بلغت سنه ستين سنة ميلادية أما القانون الجديد فقد قصر ذلك الاعفاء على العضو الذى يملك ١٠ ٪من أسهم رأسمال الشركة ٠ فقد قرر ذلك القانون أنه على عضو مجلس الادارة المنتدب الذى يكون قد بلغ أو جاوزت سنه ستين سنة ميلادية فى تاريخ العمل بذلك القانون أن يتقدم بطلب الترخيص المشار اليه خلال الثلاثين يوما التالية ، وتسقط عضويته بفوات هذه المدة دون الحصول على الترخيص سالف الذكر(٣٠) مع ملاحظة أن القانون القديم كان يحظر الجمع بين صفة العضو المنتدب للادارة فى أكثر من شركتين فجاء القانون الجديد وحظر الجمع بين صفة العضو المنتدب فى أكثر من شركة واحدة(٣١) ٠

وكانت الشركات ترسل بياناتها الى مصلحة الشركات تخطرها فيها بتفيذ القانون بالاضافة الى أن تلك المصلحة كانت ترسل مفتشيها للتأكد من ذلك ، ومن أمثلة ذلك شركة مصر للغزل والنسيج التى أخطرت المصلحة بأن جميع أعضاء مجلس الادارة ينتمون فى جنسياتهم الى ج٠ع٠م ، ولايشترك أحد منه مفى أكثر من شركتين ولا يعمل أحد منهم كعضو منتدب فى أكثر من شركة واحدة كما بينت الشركة أن الأعضاء دون سن الستين فيماعدا حسن مختار رسمى

---

(٣٠) نفسه ٠ ص ٢٢ ٠
(٣١) نفسه ٠ ص ٢٣ ــ ص ٢٤ ٠

الذى صدر قرار بالترخيص له فى شغل منصب العضـــو المنتدب بالشركة ، بموجب القرار الجمهورى رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٨(٣٢) ٠

ونجد كذلك المهندس أحمد توفيق البكرى مدير عام شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى يتقدم بكتاب لمصلحة الشركات وفقا لأحكام القانون يبين فيه الشركات التى يضطلع بعضوية مجالس ادارتها وهى : النقل والهندسة ، ومصر للغزل والنسيج ، ومصـــر للكيماويات ومنصبه كمدير عام لشركة مصر للغزل والنسج ويوضح فيه أنه اختار الاحتفاظ بوظيفته كمدير عام لشـــركة مصر للغزل والنسيج ، وأنه قرر الاستقالة من عضوية مجالس ادارة الشركات المذكورة(٣٣) ٠

والواقع أنه اذا كان ذلك القانون قد وضع الحياة الصناعية بمصر تحت رقابة واشراف الحكومة فانه بالاضافة الى الجو غير المهيأ الذى عاشته الرأسمالية قد زاد رجالها خوفاً على خوف ويوضح ذلك ما يلى :

فقد بعثت شركة مصر بكفر الدوار بخطاب لمصلحة الشركات أعلنتها فيه أنه تطبيقا لأحكام ذلك القانون ، تقرر بمجلس ادارة الشركة ، الذى عقد فى ١٣ اكتوبر ١٩٥٨ ، قبول استقالة المهندس محمد حسين الجمال من منصـــب عضو مجلس الادارة المنتدب بالشركة مع احتفاظه بمنصبه كرئيس لمجلس ادارة الشركة وتعيين عبد الحميد سرى فى منصب عضو مجلس الادارة المنتدب للشركة،

---

(٣٢) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٣ ، شركة مصر للغزل والنسيج المحلة الكبرى ، ملف ١٨٢ ــ ١٢٢/٣ جـ ٢ ، بيـــان الشركـة الى المصلحـــة فى ١٩٥٩/٢/١١ ٠ ص ٢١٢ ٠

(٣٣) نفسه فى ١٩٥٨/٩/٢٨ ٠ ص ١٤١ ٠

وقبول استقالة المهندس محمد حسـن جميعي من عضوية مجلس ادارتها(٣٤) كما قررت نفس الشركة في جلسـة مجلس الادارة المنعقدة في ٢٧ اكتوبر ١٩٥٨ قبول استقالة كل من : خليل على الجزار ، ومحمد على امام ، وعبد المنعم خليـل ، ومحمد احمد فرغلي ، ومحمد عبد الرحمن صقر ، من عضـوية مجلس الادارة تنفيذا للقانون(٣٥) ٠

وفي الواقع فان تطبيق المادة الخاصة بالاحتفاظ بعضـوية مجلس ادارة شركتين ، أطاح بالكثير من أعضاء مجالس الادارة وهو ما خططت له الثورة ونفذ بالقانون حيث كان من بينهم العديدون المحتفظون وفقا للقانون القديم بعضـوية العديد من مجالس ادارة الشركات ، حتى ان بعضهم احتل أقصى ما يسمح به ذلك القانون وهو ست شركات ، غير الشركات التى لم يمض على انشائها خمس سنوات وهو ما سنلقى عليه الضوء فيما بعد ٠

وكان من بينهم أيضا عبد الحميد سرى عضو مجلس الادارة المنتدب لشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار الذى قرر في خطاب منه الى مصلحة الشركات احتفاظه بعضوية شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار كنائب للرئيس ، وشركة مصـر صباغي البيضا(٣٦) ٠

كما أرسل الدكتور روبير جاش برسالة الى وزير الاقتصاد والتجارة ، أوضح له فيها أنه عند صدور قانون عام ١٩٥٨ المعدل للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، كان يجمع بين عضوية مجالس ادارة

---

(٣٤) مصلحة الشركات ، محفظة ٢٤ ، شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ، ملف ١٨٢ ـ ٢٥٤/٣ ٠ ص ١٠١ ٠

(٣٥) نفسه ٠ ص ١٠٢ ٠

(٣٦) نفسه ٠ ص ١٠٠ ٠

الشركات المساهمة الآتية : شركة الغزل الأهلية المصرية كعضو مجلس ادارة منتدب ، والشركة المصرية لصناعة المنسوجات وشركة كارباء، وشركة التأمين الأهلية المصرية والشركة المصرية لصناعة الفانلات والجوارب (لابونترى) رئيس مجلس الادارة ٠ وانه تنفيذا لأحكام القانون سالف الذكر قد اختار بقاءه شاغلا لعضوية مجالس ادارة الشركتين الآتيتين : شركة الغزل الأهلية المصرية كعضو منتدب ، والشركة المصرية لصناعة المنسوجات واستقال من الشركات الأخرى(٣٧) ٠

وجاء بتقرير مجلس ادارة شركة حليج الوجه القبلى المقدم للجمعية العمومية العادية فى ٢٧ يولية ١٩٥٩ « يؤسفنا أن نخبركم أنه تنفيذا لنصوص القانون ٠٠ قد اضطر كل من السادة : الدو بينتو وممدوح أحمد فرغلى وبرونو بينتو لتقديم استقالاتهم(٣٨) ٠

وتطبيقا للقانون أيضا تمت التعديلات الآتية بشركة مصر لنسج الحرير حيث قرر مجلس الادارة قبول استقالة المهندس حسين الجمال من عضوية المجلس ، وكذلك قبول استقالة محمود شكرى من رئاسة المجلس ٠ كما أسقط عضوية محمد حسن قاسم والمهندس فؤاد سعد لبلوغهما السن القانونية وعدم حصولهما على الترخيص من رئيس الجمهورية(٣٩) ٠

ومن ذلك نتبين أن الشركات فقدت الكثير من رجالها نتيجة لتفنيذ ذلك القانون بما يمكن معه القول بأن ذلك القانون قد أطاح

---

(٣٧) مصلحة الشركات ، محفظة ٣٠ ، شركة الغزل الاهلية المصرية بالاسكندرية ، ملف ١٨٢ – ١٨٤/٣ جـ ٢ ٠ ص ٦٤ ٠ خطاب فى ١٩٥٨/١٠/١١ ٠

(٣٨) مصلحة الشركات ، محفظة ٥٦ ، شركة حلج الوجه القبلى ، ملف ١٨٢ – ٢٠٧/٥ جـ ١ ٠ ص ٤٢ ٠ تقرير مجلس الادارة لعام ١٩٥٩/٥٨ ٠

(٣٩) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٨ ، شركة مصر لنسج الحرير ، ملف ١٨٢ – ١٢٦/٥ جـ ١ ٠ ص ١٤٥ ٠ الجلسة المنعقدة فى ١٩٥٨/٩/٢٩ ٠

بالكثير من المنظمين الصناعيين وقلل من نشاطهم ، بل وحد من جهدهم الصناعى ، نتيجة لقصر عضويتهم فى شركتين ، مما يعد معه اهدارا لخبرات فنية لم تتكون بسهولة وهو ما نطقت به محاضر الشركات ومجالسها ومنها الشركة السابقة ٠

كما يتبين أيضا ان الترخيص الذى كان يمنحه رئيس الجمهورية، كان يمنحه لمن يريد ويمنعه عمن يريد ، وبذلك يصفى البقية الباقية من أعضاء مجالس الادارات ممن لايرغب فيهم ، أو ممن كانوا على صلات قوية بالقصر الملكى فوق أن القانون قد خلص الثورة من ان يصبح أعضاء مجالس ادارات الشركات ذوى مراكز قوة وسلطة واحتكار ٠٠ الخ ٠ ويصبح فى امكان الثورة أن تضع رجالها واهل الثقة محل الأعضاء القدامى ٠

فى ٣٠ نوفمبر من عام ١٩٥٩ ابلغت الشركة المصرية لصناعة المنسوجات الادارة العامة للشركات أن مدة عضوية الدكتور روبير جاش بمجلس ادارة الشركة، طبقا للقانون قد انتهت فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٩، وأنه تقدم بطلب الى السلطات المختصة لتجديد مدة عضويته، وأخطرتها أيضا أن الشركة كتبت الى المؤسسة الاقتصادية للسعى لدى هذه السلطات لسرعة استصدار الترخيص الخاص بتجديد مدة العضوية وأقرت الشركة انها ستخطر الادارة العامة للشركات بمجرد صدور الترخيص المشار اليه(٤٠) ٠

وبمجرد حصوله على التصريح وافقت الشركة على تعيينه، ومعه الدكتور جمال مرسى بدر، عضوين بمجلس ادارتها وفقا لقرار مجلس

---

(٤٠) مصلحة الشركات ، محفظة ٣٠ ، الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، ملف ١٨٢ ـ ١٨٤/٣ جـ ٢ ٠ ص ١ ٠

ادارتها فى ١٩ يناير ١٩٦٠ وأخطرت الشركة الادارة العامة للشركات بذلك(٤١) · وكما ذكرنا ·

حتى ان البعض أكد وهو على حق أن الهدف من ذلك القانون كان واضحا كل الوضوح، وهو انه لايمكن الوثوق بالمديرين وبحريتهم فى ادارة شركاتهم ، دون الرجوع فى كل القضايا ذات الاتصال بالسياسة العامة للصناعة الى الوزارة المعنية، كما أكد ذلك القانون أيضا أن أعضاء مجلس ادارة الشركات يتلقون مكافآت ضخمة دون أن يقوموا بأعمال تستحق ذلك ، ولذا فقد حظر على أى شخص أن يستغل اكثر من منصبى عضوية فى مجالس الادارة، أو يتقاضى اكثر من ٢٥٠٠ جنيه عن عضويته فى السنة كما قرر أن سن التقاعد لهم ستين سنة(٤٢) ورغم كل ذلك فقد كان طريفا أن يسمى قانون تنظيم الصناعة وتخطيطها ووضعها تحت اشراف الحكومة لمراقبتها بتلك الصورة الدقيقة بقانون تنظيم الصناعة وتشجيعها ، وهو الذى جعل الرأسماليين يزدادون خوفا من رقابته الصـــارمة فوق انهم جبناء بطبعهم بل انه يمكن القول انه حتم عليهم بفطرتهم الاستثمارية ، العزوف وعدم المشاركة فى الاستثمار ·· الخ · ·

ولموائمة نظم الشركات مع القوانين الجديدة قامت الشركات بتعديل تلك النظم لتتوافق مع تلك القوانين · ومن تلك الشركات الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن، حيث قررت جمعيتها العمومية غير العادية فى ١٨ اكتوبر ١٩٥٨ ، اجراء تعديل فى مواد نظام الشركة كما يلى : كان البند ١٢ من نظامها يقر أن الشركة يديرها

---

(٤٢) باتريك أوبربان ، المرجع السابق · ص ٢٨٦ ·

مجلس ادارة مكون من ١٢ عضوا على الأكثر ومن ٣ أعضاء على الأقل(٤٣) ٠

كما عدلت نفس الشركة فى بندها الـ ١٩ ، الذى كان يحدد أتعاب مجلس الادارة عن كل سنة مالية بمبلغ ٤٠٠ ج ٠م لكل عضو و٥٠٠ ج٠م للرئيس فضلا عن بدل الحضور الذى تحدده الجمعية العمومية سنويا وفيما عدا العضو المنتدب للادارة بصفته هذه باعتبارها راتبا مقطوعا يؤدى دون نظر الى أرباح الشركة أو خسائرها أو بدل حضور عن الجلسات مبلغ ٦٠٠ جنيه فأصبح النص الجديد يقر بأن يتقاضى أعضاء مجلس الادارة بدل حضور تحدد الجمعية العمومية قيمته سنويا فضلا عن حصة فى الأرباح ٠ وفيماعدا عضو مجلس الادارة المنتدب ، لايجوز أن تزيد جملة المبالغ التى يحصل عليها عضو مجلس الادارة بصفته هذه أو رئيس المجلس باعتباره حصته فى الأرباح أو بدل الحضور على مبلغ ٢٥٠٠ ج٠م فى السنة(٤٤) وبذلك نفذت الشركات القانون الجديد بتعديل مواد لوائحها لتتوافق معه ٠

اتحاد الصـــناعات وذلك القانون :

قررت المادة ٢٨ من القانون أن تنشأ الغرف الصناعية والمجالس الاقليمية للصناعة ، واتحاد الصناعات ، بقرار من رئيس الجمهورية. ويكون لهذه الهيئات الشخصية الاعتبارية ، وتعتبر من المؤسسات العامة ٠

وكان من بين أهداف قانون الصناعة لعام ١٩٥٨ زيادة سلطات اتحاد الصناعات، وتوسيع مدى اشراف وزارة الصناعة على أعماله،

---

(٤٣) مصلحة الشركات ، محفظة ٦٥ ، الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن ، ملف ١٨٢ ـ ٩٣/٥ ج ١ ٠ ص ١٠٥ ٠

(٤٤) نفسه ٠ ص ١٠٩ ٠

ومظهر زيادة السلطات والاختصاصات أن مهمته لم تعد قاصرة على العناية بالمصالح المشتركة للقائمين بالصناعة ، والتنسيق بين أعمال الغرف والمجالس الاقليمية للصناعة ، بل تعدتها الى معاونة الحكومة فى وضع سياسة صناعية للبلاد وابداء رأيه فى التشريعات والنظم المتصلة بالصناعة ، كذلك خفض القرار الصـــادر بتنظيم الغرف الصناعية نصاب العضوية الالزامية فجعله خمسة آلاف جنيه بدلا من عشرة ، فصارت أصدق تمثيل للصناعة وأصبح الاتحاد والغرف من المؤسسات العامة(٤٥) .

وبذا تصبح زيادة سلطات اتحاد الصناعات وما يتبع ذلك ، سياسة تخدم وجهة النظر الحكومية فمظهر الاشراف القوى لوزارة الصناعة ادخال التعيين الى جانب الانتخاب فى مجالس ادارة الاتحاد والغرف ، وتعيين رئيس اتحاد الصناعات ، واثبات الحق لمندوبى وزارة الصناعة فى مراقبة قيام الاتحاد بتنفيذ القوانين واللوائح بما يستتبعه من حق الاطلاع على دفاتر الاتحاد وحساباته ومحاضـــر اجتماع جمعيته العمومية ومجلس ادارته(٤٦) .

حتى ان الاتحاد قد أصبح بثوبه وشكله الجديد مؤسسة شبه حكومية ، أكثر منه مؤسسة رأسمالية حرة تعبر عن وجهة نظر رجال الصناعة التى قد تتعارض مع سياسات الدولة الاقتصادية فى بعض الأحيان ، كما كان الحال قبل صدور ذلك القانون ومن هنا لا يخرج

---

(٤٥) مصر الصناعيـة ، عدد ٦ ، يونيـة ١٩٥٨ . ص ٦ ، اتحـاد الصناعات المصرية بمناسبة اعـادة تكوينه .

(٤٦) نفسه . ص ٧ . وقد حدد القـانون القاهرة مقرا للاتحـاد ، وايضـا :

Mahmoud Hussein; class conflict in Egypt, 1945 — 1970, London, 1971, P. 161.

الاتحاد عن سياسة الدولة ، بل انه يتبنى وجهة نظرها ، ولم لا وقد عملت الدولة بذلك القانون الجديد على التخلص من كل معارضة لسياستها ، وذلك بادخال التعيين فى مجلس ادارته ، وفى مجالس ادارة الغرف الصناعية حيث كان يتم كل شىء بالانتخاب فأصبحت تسيطر على قمة ذلك الجهاز ، بل وصل الأمر الى حد تعيين رئيس اتحاد الصناعات واثبات الحق لمندوبى وزارة الصناعة فى مراقبة نشاط الاتحاد .. الخ ..

مما جعل من تلك المؤسسة الرأسمالية الصناعية، مؤسسة شبه حكومية تعلن عن ولائها من وقت لآخر ففقدت فاعليتها بالنسبة للرأسمالية الصناعية ، وهو ما يخرج به المرء من الاطلاع على نشاط تلك المؤسسة ومواقفها ، قبل ذلك القانون عامة وقبل الثورة خاصة حتى ان من يعقد مقارنة بين الفترتين قبل القانون وبعده أو حتى قبل الثورة وبعد ذلك القانون ، على سياسة مجلة مصر الصناعية لسان حال اتحاد الصناعات ومنبر الرأسمالية الصناعية فى مصر ، يخرج من المقارنة بأنها أصبحت تتكلم باسم الحكومة ولسان حالها وانتهى دورها كلسان حال لاتحاد الصناعات .

وعلى أية حال فقد كان لاتحاد الصناعات جمعية عمومية تشكل من المندوبين الذين تنتخبهم الجمعيات العمومية للغرف الصناعية من بين الأعضاء الذين ترشحهم كل غرفة ، وأربعة مندوبين عن وزارة الصناعية بحكم وظائفهم، أما مجلس ادارة الاتحاد فيتكون من ٢١ عضوا تنتخب الجمعية العمومية ثلثى الأعضاء ويصدر قرار من وزير الصناعة بتعيين الثلث الباقى من بينم مندوب عن وزارة الصناعة ، وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويعين وزيرالصناعة رئيس المجلس، على أن يكون من بين أعضاء المجلس ويجب أن يكون ثلثا أعضاء المجلس على الأقل من المصريين ويرفع الرئيس قرارات مجلس الادارة والجمعية العمومية الى وزير الصناعة ، ولا تنفذ تلك

القرارات الا بعد اعتماد الوزير ويعتبر فوات شهر على ارسالها دون قرار مابمثابة موافقة عليها ، على أنه فى حالة اعتراض الوزير لاينفذ القرار الا اذا تمسك به المجلس مرة أخرى بأغلبية ¾ الأصوات(٤٧) ٠

ويتكون مكتب الاتحاد بعد القانون الجديد من : الرئيس والمدير وثلاثة أعضاء ينتخبهم مجلس ادارة الاتحاد من بين أعضائه بالاقتراع السرى بالأغلبية النسبية لأصوات الأعضاء الحاضرين ٠ ويختص بالاشراف على سير العمل فى الاتحاد ، كما يتولى جميع السلطات غير المخصصة على وجه التحديد للجمعية العمومية(٤٨) ٠

وقد كان اتحاد الصناعات فى عام ١٩٥٧ ، وقبل التشكيل الجديد المكون وفقا للقانون الجديد على الوجه التالى ، فرغم خلوه من منصب الرئيس ، كان له أربعة وكلاء هم : الدكتور حسن مرعى والدكتور حسن نشأت وحسين فهمى وعلى أمين يحيى(٤٩) ٠

---

(٤٧) وتتكون أموال الاتحاد من الاشتراكات التى يقرها ويلزم بها الأعضاء ، والاعانات الحكومية ، وايرادات المجلس من أملاكه ، والهبات ، والوصايا التى يتم قبولها بموافقة وزير الصناعة ٠ مصر الصناعية ، ملحق عدد ٦ يونيو ١٩٥٨ ٠ ص ٢٣ ، وأيضا : الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٩ ، مايو ـ يونيو ١٩٥٨ ، ص ٢٥ ـ ٢٦ ٠ المذكرة الايضاحية لقانون التنظيم الصناعى ٠

(٤٨) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٩ ، مايو ـ يونية ١٩٥٨ ٠ ص ٢٥ ـ ٢٦ ٠

(٤٩) اتحاد الصناعات الكتاب السنوى ١٩٥٧/٥٦ ، مطابع شركة الاعلانات الشرقية ٠ ص ٦٧٧ ٠ أما الأعضاء فهم : ابراهيم بيومى مدكور ، وأحمد رزق ، وأحمد عبود ، و أ٠ بورياد جيف ، و س٠ بيلو بولو ، و س٠ جورجيا فندى ، وحامد القداح ، والدكتور حسين بدوى ، وحسن رمزى ، وحسن مختار رسمى ، وحسن موسى ، والدكتور حسن توفيق طبوزادة ، =

وفى اليوم الثانى من شهر ديسمبر عام ١٩٥٩ أستكملت الغرف الصناعية تكوينها الجديد ، بصدور قرارات السيد وزير الصناعة المركزى الخاصة بتشكيل مجالس ادارة هذه الغرف ، وفى ٢٥ ابريل من عام ١٩٦٠ صدر قرار وزارة الصناعة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ بتكوين مجلس ادارة اتحاد الصناعات الجديد ، وقد بين ذلك القرار أن مجلس ادارة الاتحاد يجتمع بناء على دعوة وزير الصناعة المركزى أو رئيس المجلس كما أوضح أن قراراته ترفع الى نفس الوزير لاعتمادها ، وقسم القرار الأعضاء الى قسمين أولهما أعضاء معينون وهم : الرئيس د . مهندس محمد أحمد سليم العضو المنتدب للشركة العامة للبترول ومعه أعضاء معينون هم : محمود على حسن وكيل وزارة الصناعة المركزى المساعد لشئون الرقابة الصناعية مندوبا عن الوزارة ، والمهندس عمر أبو الدهب عضو مجلس الادارة

=

وحسين سعيد ، والدكتور روبر جاشى ، وروفائيل خورى حداد ، وسامى توتونجى ، وسعد اللبان ، وسنى اللقانى ، وسيد اللوزى ، وشارل شميل ، وصالح عنان ، وعباس وهبى ، وعبد الحميد بدوى ، وعبد الرحمن حماده ، وعبد السلام الجندى ، وعبد العزيز محمد ، وعلى الطويل ، وعلى فوزى موافى ، وعمر سيف الدين ، وفتحى الزنط ، وفهيم رجب أحمد ، و و. كوراكيس ، ومحمد أبو العلا ، ومحمد أحمد فرغلى ، ومحمد السيد ياسين ، ومحمد حسن الشامى ، ومحمد حسن قاسم ، ومحمد حلمى بليغ ، ومحمد رجائى ، ومحمد زكى أبو الفتوح ، ومحمد عبد العزيز طلعت حرب ، والدكتور محمد على الكيلانى ، ومحمد على حسين ، والدكتور محمد على رفعت ، ومحمد كامل بدوى ، ومحمد كمال اسماعيل ، ومحمود حسين فراج ، ومختار ابراهيم ، ومنصور محمد أبو عريان ، ومنير الخولى ، ويحيى العلايلى ، ويوسف بهجت ، والسيد عويس ، ويوسف ماتوسيان ، على أن يكون ممثل وزارة الصناعة بالمجلس مدير عام مصلحة الرقابة الصناعية نفسه .

المنتدب لشركة الحديد والصلب المصرية ، والمهندس أحمد توفيق بكرى مير عام شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى و د. عبد الفتاح نجيب عضو مجلس الادارة المنتدب لشركة النصر لصناعة السيارات، والمهندس سمير حلمى رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) ، و د. حسين كامل مدير عام شركة السكر والتقطير المصرية(٥٠) .

أما الأعضاء المنتخبون فهم : حسين توفيق طبوزاده ، عن غرفتى صناعة الزيوت ومنتجاتها وصناعة حلج وكبس القطن ، والجيولوجى منير اسماعيل الخولى عن غرفتى المناجم والمحاجر والبترول، والمهندس يوسف عبد العال ندا عن غرفة الصناعات المعدنية الميكانيكية والمهندس محمد على حسين عن غرفة الصناعات الكهربائية والمهندس حسن ناجى و د. عبده سلام عن غرفة الصناعات الكيماوية وصناعة الأدوية ومستحضرات التجميل وصناعة الجلود، ومحمد رشاد مصطفى عن غرفة صناعة الحبوب ، والمهندس الزراعى عمر على طراف عن غرفة حفظ الأغذية وصناعة الألبان ومنتجاتها ، والمهندس الزراعى حسين مراد عن غرفة صناعة السكر والحلوى وصناعة التخمير والتطهير ، والمهندس حامد سليمان والمهندس محمد أحمد عبود عن غرفة الانشاءات الهندسية وصناعة مواد البناء والخزف وصناعة منتجات الأخشاب و د. محمد على رفعت عن غرفتى صناعة الدخان والسجائر وصناعة الطباعة والتجليد ومنتجات الورق ، ومحمد

---

(٥٠) مصر الصناعية عدد ٥ ، مايو ١٩٦٠ . ص ٥٩ . وكان وزير الصناعة وقتها عزيز صدقى ، وأيضا نفس العدد ، ص ٥ ــ ص ٨ . التشكيل الجديد لمجلس ادارة اتحاد الصناعات والغرف الصناعية بالاقليم المصرى ، وأيضا : اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٦٠/٥٩ . ص ٦٧ . اتحاد الصناعات بالاقليم المصرى .

سامح موسى والسيد حسن مختار رسمي عن غرفة صناعة الغزل والنسيج والتجهيز(٥١) ٠

وقد يوجد بالمجلس الجديد ستة من الأعضاء المنتخبين من بين أعضاء المجلس القديم وهي نسبة تقارب نصف عدد الأعضاء المنتخبين البالغ عددهم ١٤ وتقارب ⅓ عدد الأعضاء الكلي للمجلس البالغ عدده بما فيه الرئيس ٢١ عضوا ٠ مما يدل على أن ذلك المجلس لم ينشأ من فراغ بل يمكن القول مع ذلك الوضع ان هؤلاء الرجال قد أحدثوا توازنا محدودا ، وان كانوا واقعيا لم يديروا الاتحاد أو يسيطروا عليه لأن الغلبة كانت للمعينين والرجال الجدد ، ولكن الذى لا يمكن الشك فيه أن هؤلاء الرجال القدامى قد أفادوا المجلس الجـديد بخبرتهم الطويلة فى تسيير دفة الاتحاد القديم ، ورغم سيطرة الحكومة على الاتحاد سواء عن طريق تعيين ⅓ الأعضاء به أو عن طريق اعتماد قراراته ، وكذا جعل الوزارة رئيس الاتحاد من الأعضاء المعينين ٠٠ الخ ٠ مما جعل منه كما ذكرنا جهازا شبه حكومى أكثر منه منبر رأسمالى يعبر عن فكر الرأسمالية الصناعية فى مصر و ينفذ سياستها مما أفقد الاتحاد فاعليته وسط تلك الفئة وأنهى دوره الريادى لها ، خاصة وأن بقية الرجال المنتخبين لم يكونوا من كبار الرأسماليين الصناعيين فى البلاد ، فوق أنهم لم يكونوا فى ثقل رجال اتحاد الصناعات السابقين ٠٠ الخ ٠

ويتضح كل ذلك من الكلمة التى القاها الدكتور محمد أحمد سليم فى أول اجتماع عقد لافتتاح عمل المجلس الجديد ، وقد عقد ذلك الاجتماع بمبنى نقابة المهن الهندسية بالقاهرة فى يوم الاحد الموافق ٢٩ مايو ١٩٦٠ ، وشهده الدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة المركزى

---

(٥١) نفســه ٠

نائبا عن رئيس الجمهورية ، كما حضره كبار المشـــتغلين بالشئون الاقتصادية والصناعية · وجاء بكلمة رئيس المجلس « اننا لانستطيع أن ننكر أن العلاقة بين الحكومة والهيئات الصناعية لاتحاد الصناعات والغرف الصناعية تتأثر تماما بالأوضاع السياسية والاقتصـــادية والاجتماعية السائدة فى البلاد بوجه عام وبالسياسة الصناعية بوجه خاص ، ففى ظل هذه الأوضاع يتحدد مدى ما تتمتع به هذه الهيئات من سلطات تنظيمية على أعضائها ·· أما مجلس الاتحاد الجديد الذى أولتنى الحكومة شرف رئاسته ·· »(٥٢) · وهذه الكلمة توضح خط سير اتحاد الصناعات الجديد ، وهو عدم الانفصال عن الدولة وسياستها لتأثر العلاقة بينهما بالأوضـــاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة بمصر ، والتى أملت توحده مع الدولة بوصفها رئيسا له وأعضاء موالين لها ، لا يسببون لها القلاقل فى تلك المناحى الهامة التى تعد عمد وأسس أى دولة ··

ويشهد على ذلك ويؤكده ما جاء بتقرير اتحاد الصناعات عن عام ١٩٦٠ من أن « مجلس ادارة الاتحاد شرع منذ تكوينه وبالاشتراك مع وزارة الصناعة التى تشرف عليه ·· فى بحث مشاكل الصناعة وعلاجها ومعاونة السلطات العامة فى تنمية الصناعة وخفض تكلفتها وتطويرها وفى توجيه الصناعة لخدمة أهداف المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى »(٥٣) والجملة الأخيرة فقط كافية لاثبات أن المجلس قد أصبح جهازا حكوميا ينفذ ما يرد اليه من سياسات تخدم المجتمع ولا تخدم الرأسماليين الصناعيين وحدهم ، وهو مالم يكن

---

(٥٢) مصر الصناعية ، عدد ٥ ، مايو ١٩٦٠ · ص ٥ ـ ص ٨ ·

(٥٣) اتحـاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٦٠ ، شركة الاعلانات الشرقيـة ، القـاهرة ، ١٩٦١ · ص ٣٠ ، تقرير اتحـــاد الصناعـات عن عـام ١٩٦٠ ·

يعمل له الاتحاد السابق أو يعمل له أى اتحاد آخر باعتباره خادما للفكر والمذهب الرأسمالى الصناعى ورجاله فى المقام الأول بل ان تأييده للدولة وصل الى ذروته ، فجاء بتقرير اتحاد الصناعات عن عام ١٩٦١ « صدر فى ٩ يوليو القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦١ بنقل ملكية أربع منشآت لكبس القطن الى الدولة ، وانشاء مؤسسة عامة لكبس القطن تؤول اليها أصول وخصوم الشركات المؤممة ٠٠ وسارت الانطلاقة الثورية فى طريقها باعلان القوانين الاشتراكية اعتبارا من ١٩ يوليو ١٩٦١ وتتابعت حتى نهاية السنة »(٥٤) ٠

ومن ذلك التأييد الجارف يحار المرء هل هذا الكلام صادر عن الرأسمالية الصناعية ، ومنبرها اتحاد الصناعات ، نعم انه صادر عن ذلك الجهاز فى عهده الجديد بعد قانون ١٩٥٨ ، الذى جعـــل منه مؤسسة تابعة لاشراف وزارة الصناعة ، وبالتالى فقد أهليته التى قام من أجلها وهى الدفاع عن مصالح أعضائه فى وجه القوانين التى تمس مصالحهم ، وأصبح جهازا يشيد بالحكومة وسياستها ، حتى لو تعارضت مع مصالح أعضائه ووصلت ذروتها وهى التأميم ٠

أما عن الغرف الصناعية للاتحاد فقد كانت نشيطة رأسماليا حتى جاء ذلك القانون وقولبها مع الدولة مثلما حدث مع الاتحاد نفسه ، ويستدل على نشاطها الرأسمالى بمشاركتها فى مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقد بالقاهرة فى الفترة من ٢٣ ـ ٢٦ نوفمبر ١٩٥٧ وقد حضرها مندوبون عن غرف التجارة والصناعة والزراعة والهيئات الاقتصادية فى مصر ، وســوريا ،

---

(٥٤) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى لعام ١٩٦١ ، ص ٥ ، شركه الاعلانات الشرقية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ٠ ص ٥ ٠

والسعودية ، والسودان ، والعراق ، ولبنان ، وليبيا ، وتونس ، والمغرب ، والجزائر(٥٥) ٠

وكانت أهم توصيات ذلك المؤتمر ما يلى : دعوة الحكومات العربية للعمل على تنمية الاقتصـاد القومى واسـتغلال موارده وامكاناتها فى القيام بالمشـروعات الرئيسـية التى لا يقدم عليها الأفراد والتى يعتبر وجودها ضروريا لخدمة الاقتصاد القومى كله ، وتوضيح أن المشروعات الفردية هى عماد التنمية الاقتصادية وأن واجب الدولة الأول هو تشجيعها وحمايتها وتطمينها وبنوع خاص المشروعات الصناعية(٥٦) ٠

ومن يدقق النظر فى تلك التوصيات يخرج بأنها تجسد متاعب الرأسمالية الصناعية فى مصر ، فهل كانت الرأسماليات الأخرى فى البلاد العربية تعانى من نفس تلك المتاعب ، أم أن تلك التوصيات خرجت فى ثوب عربى بتأثير الرأسمالية الصناعية المصرية وفى عقر دار الحكومة المصرية كى تخفف من موقفها تجاهها وهو الأدق ، لأنه على أية حال يخدم وجهة نظر كل الرأسماليات فى العالم العربى ولامانع من اسماعه للحكومة التى تعمل به ، واسماعه وتوصيله الى التى لا تعمل به ٠

وبعد أقل من نصف عام على صدور تلك التوصيات ، صدر فى مصر قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها فى أبريل من عام ١٩٥٨ ،

---

(٥٥) مصر الصناعيـة ، عدد ١ ، ينـاير ١٩٥٨ ٠ ص ١١ ، قرارات وتوصيات الدورة السابعة لمؤتمر غرف ... الخ ٠ مع ملاحظة أن الجزائر هنا قد مثلها الحكومة المؤقتة ، لأنها لم تكن قد استقلت بعد ، كمـا هو معروف ٠ أن استقلالها تم فى عـام ١٩٦٢ ٠

(٥٦) نفسه ٠ ص ١٣ ٠

ففرض رقابة صارمة على المشروعات الصناعية، فكانت تلك التوصيات أشبه بصرخة في واد ، أو كأنها لم تكن ، وسارت الثورة في طريقها من المشروعات الصناعية .

وقرر ذلك القانون بأن تنشأ غرف صناعية للصناعات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة ، وتعتبر تلك الغرف من المؤسسات العامة ، وأجاز القانون لتلك الغرف بموافقة وزير الصناعة أن تنشىء فروعا في المناطق الصناعية الهامة ، وتعنى تلك الغرف بالمصالح المشتركة لأعضائها وتمثلهم لدى السلطات العامة ، كما تساعد تلك السلطات في العمل على تنمية الصناعات المصرية ورقيها وخفض تكاليف انتاجها(٥٧) .

وأوجب القانون على كل منشأة صناعية لا يقل رأسمالها عن خمسة آلاف جنيه ، أو يعمل بها خمسة وعشرون عاملا على الأقل ـ أن تنضم الى الغرفة الخاصة بالصناعة أو الصناعات التي تباشرها واخضاعها للائحة الأساسية المشتركة التي يصدر بها قرار وزير الصناعة بعد أخذ رأي اتحاد الصناعات ولكل غرفة صناعية مجلس ادارة يشكل كل ثلاث سنوات بقرار من وزير الصناعة ، على أن يكون ثلثا أعضائه ممن تنتخبهم المؤسسات الصناعية المنتمية للغرف بواسطة ممثليها والثلث الباقي يعينهم وزير الصناعة من المشتغلين بالصناعة(٥٨) .

وبذلك التعديل تتسع القاعدة الصناعية المنضمة للغرف الصناعية، حيث نزل بالحد الأدنى لرأسمال المنشأة الملزمة بالانضمام

---

(٥٧) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٩ ، مايو ـ يونيو ١٩٥٨ . ص ٢٦ . المذكرة الايضاحية لقانون التنظيم الصناعى (قرار بانشاء غرف صناعية) .

(٥٨) الوقائع ، عدد ٤٥ ، ملحق ٨ ، ١٩٥٨/٦/٣٠ . ص ١٨ ، ص ١٩ . قرار رئيس الجمهورية فى ١٩٥٨/٥/٢٤ بانشاء غرف صناعية ، وأيضا : الجريدة الرسمية ، عدد ١٢ ، ٥/١٩ عام ١٩٥٨ . ص ١ .

للغرفة الصناعية الى خمسة آلاف جنيه بدلا من عشرة آلاف جنيه ، وحتى لايحدث تغيير كثير يعرقل نشاط الغرفة نفسها · فقد قرر ذلك القانون أن يكون تشكيل مجلس ادارة الغرف الصناعية لمدة ثلاث سنوات بدلا من تجديد ثلث المجلس كل سنة(٥٩) ·

يتولى مجلس ادارة الغرفة ومديرها ، ادارة الغرفة وتصريف شئونها ولوزير الصناعة أن يعترض على القرارت التى تصـــدرها الغرف الصناعية خلال أسبوع من تاريخ صــــدورها ، فاذا اعترض الوزير ـ كما فى حالة الاتحاد ـ على قرار المجلس لا ينفذ القرار الا اذا تمسك به المجلس مرة ثانية باغلبية ¾ الأعضاء ، كما يعين الوزير مندوبا أو أكثر لدى الغرفة ويشترك مندوب الوزير دون أن يكون له صوت فيها(٦٠) ·

وتتكون أموال تلك الغرف من الاشتراكات التى تفرضها على أعضائها ، واعانات الحكومة ، والهبات والوصايا التى يصدر بقبولها قرار من وزير الصناعة والايرادات التى تحصل عليها الغرفة من أملاكها(٦١) ·

وعقب ذلك صدر قرار وزير الصناعة رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٨ فى ٧ يونيو ١٩٥٨ ، بتحديد الغرف الصناعية ، وبين ذلك القرار أن مجلس ادارة كل غرفة من الغرف يكون على أساس انتخاب ثلثى

---

(٥٩) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ٩١٥٩/٥٨ · ص ١٣ ·

(٦٠) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٩ ، مايو ـ يونية ١٩٥٨ · ص ٢٧ ، المذكرة الايضاحية لقانون التنظيم الصناعى ·

(٦١) ويراعى فى الاشتراكات التى تفرض على الأعضاء عدة شروط أهمها : رأسمال المنشأة ، وعدد من يعملون بها ، الجريدة الرسمية ، عدد ١٢ ، ١٩٥٨/٥/٢٩ · ص ٢ ·

الأعضاء وتعيين الثلث الباقي ، على أن يقوم اتحاد الصناعات باجراء انتخابات مجالس ادارة الغرف(٦٢) ٠

ثم صدر أيضا قرار وزير الصناعة رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى ٧ أغسطس لسنة ١٩٥٨ ، محددا عدد مندوبى كل غرفة صناعية فى الجمعية العمومية لاتحاد الصناعات بأربعة مندوبين عن كل غرفة من غرف الاتحاد(٦٣) ٠ وقد عد من حسنات قانون تنظيم الصناعة ادماجه لبعض الغرف الصناعية ، حيث وصـــل عددها الى ٢٠ غرفة(٦٤) بعد أن كان قد وصل الى ٣٠ غرفة فى عام ١٩٥٨ قبل تنفيذ ذلك القانون(٦٥) ٠

ومن أمثلة الغرف التى كونت فى تلك الفترة غرفة الصناعات الكيماوية ، التى صدر قرار تشكيلها من وزير الصـــناعة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٩ وحمل رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٥٩ ، وجاء به « بعد الاطلاع على انتخابات مجلس ادارة غرفة الصناعات الكيماوية بتاريخ ١٤ يناير ١٩٥٩ ٠٠ قرر يكون تشكيل مجلس ادارة غرفة الصناعات الكيماوية على الوجه الآتى : أولا ــ أعضاء منتخبون : يوسف عثمان المنشاوى والدكتور حسين توفيق طبوزاده ، والمهندس حسن ناجى واسماعيل أحمد نجيب ، والدكتور فاروق حسين وعلى نشأت أما الأعضاء المعينون فهم : محمد السيد ياسين (مصـــانع يس للزجاج) ، والدكتور مصطفى شعبان (شركة كيما) ، والمهندس يوسف

---

(٦٢) الجريدة الرسمية ، ملحق رقم ٨ ، عدد ١٥ ، ١٩٥٨/٦/٨ ، ص ٢٠ وأيضا : الوقائع الرسمية ، عدد ٤٨ ، ١٩٦٨/٦/١٩ ٠ ص ٥ ٠

(٦٣) الوقائع عدد ٦٤ ، ١٨ ــ ٨ ــ ١٩٥٨ وكان عزيز صدقى وزير الصناعة فى وقتها ٠

(٦٤) نفســه ٠

(٦٥) الأهرام الاقتصادى عدد ١٥١ ، ١٩٦١/١٢/١ ٠ ص ٣٨ ٠ اتحـاد الصناعات ، بقلم أكرم توفيق ٠

خورشيد (هيئة تنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة) ، وقرر القرار أن ينتخب مجلس الادارة من بين أعضائه فى أول اجتماع له الرئيس ونائبه »(٦٦) ٠

وهكذا كونت مجالس ادارة الغرف الصناعية كما أوضح قرار وزير الصناعة رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٨ والصادر فى ٨ يونيو ١٩٥٨ ، أن عدد أعضاء كل غرفة يكون من تسعة أعضاء ، ستة ينتخبون وثلاثة يعينون بقرار من وزير الصناعة(٦٧) ٠

وبعد أن تم اعادة تكوين مجالس ادارة الهيئات الصناعية المشار اليها ، فى ظل قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها لعام ١٩٥٨ أصدر وزير الصناعة المركزى قرارا — وكما أشرنا — بتشكيل أول مجلس ادارة لاتحاد الصناعات فى أبريل من عام ١٩٦٠(٦٨) ٠

---

(٦٦) مصر الصناعية ، عدد ١ ، يناير ١٩٦٠ ٠ ص ٣٩ ٠ وزارة الصناعة ، قرار وزارى رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٥٩ فى ١٩٥٩/١٢/٢٠ ٠

(٦٧) الجريدة الرسمية ، ملحق رقم ٥ ، عدد ١٥ ، ١٩٥٨/٦/٨ ٠ ص ٢٠ ، وأيضا : الوقائع ، عدد ٤٨ ، ١٩٥٨/٦/١٩ ٠ ص ٥ ٠

(٦٨) وقد أصبحت هذه الهيئات تمثل فى وضعها الجديد الصناعة تمثيلا كاملا ، كما يشترك فى ادارتها وتوجيه سياستها ، كل من القطاعين العام والخاص ، جنبا الى جنب ، راجع : تقرير اتحاد الصناعات لعام ١٩٦٠ ، اتحاد الصناعات الكتاب السنوى ١٩٦٠ ٠ ص ٣٠ ، وقد كانت الغرف الصناعية تشكل من رئيس ، ونائبه ، وسبعة أعضاء ، وقد رأس غرفة الصناعات المعدنية والميكانيكية المهندس عبد العزيز ، ورأس غرفة الصناعات الكهربائية المهندس حسن نشأت ، ورأس غرفة صناعة منتجات الأخشاب عبد المنعم خليل حافظ ، أما غرفة صناعة حفظ الأغذية فرأسها عمر على طراف ، كما رأس غرفة صناعة التخمير والتقطير حسين مراد ، بينما رأس غرفة صناعة الألبان ومنتجاتها محمد سعيد الرافعى ، على حين رأس غرفة صناعة الدخان والسجاير يوسف ماتوسيان ، كذلك رأس غرفة صناعة الغزل والنسيج والتجهيز حسن مختار =

وأما المجالس الاقليمية للصـــناعة فقد صــدر قرار رئيس الجمهورية فى ٢٤ مايو ١٩٥٨ ، موضحا أنها تنشأ وتحدد من وزير الصناعة ومبينا أن تلك المجالس تضم المنشآت الصناعية التى يتوافر فيها أحد الشرطين الآتيين : أن يكون عدد العمال المشتغلين بها أكثر من عشـــرين عاملا ، والا يقل رأسمالها عن خمســـة آلاف جنيه(٦٩) .

وأوضح قرار رئيس الجمهورية أن المجالس الاقليمية للصناعة تختص بتقديم المقترحات التى تعين وزير الصـــناعة رســـم خطط التنمية الصناعية فى الاقليم المصرى ، وتعمل على تحسين حال الصناعة به وترعى المصالح المشتركة للصناعات وتعمل على توفر الخدمات العامة للصناعة(٧٠) .

ويكون المجلس الاقليمى جمعية عمومية ومجلس ادارة ، وتؤلف الجمعية العمومية من أعضاء يمثل كل منهم أحدى المنشآت التى

=

رسمى ، ورأس غرفه حلج وكبس القطن محمد أحمد فرغلى ، ورأس غرفـة المناجم والمحـاجر والبترول الدكتور محمد أحمد سليم ، ورأس غرفـة صناعة الجلود سعيد أحمد الطويل ، وتولى غرفة الصناعات الكيماوية الدكتور حسين توفيق طبوزادة ، وتولى غرفة صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل الدكتور على فوزى موافى ، وتولى غرفة صناعة الطباعة والتجليد ومنتجات الورق المهندس يوسف بهجت ، ورأس غرفة الانشاءات الهندسـية المهندس محمد أحمد عبود ، ورأس غرفة صناعة مواد البناء والخزف المهندس حامد سليمان ، ورأس غرفة صناعة الحبوب محمد رشـاد مصطفى ، راجع : مصر الصناعيـة ، عدد ٢٥ ، مايو ١٩٦٠ . ص ٥ ، التشكيل الجديد لمجلس ادارة اتحاد الصناعات والغرف الصناعية بالاقليم المصرى . ص ٥ ــ ص ٨ .

(٦٩) الجريدة الرسمية ، عدد ١٢ ، ١٩٥٨/٥/٢٩ . ص ١ .

(٧٠) مصر الصناعية ، ملحق عدد ٦ ، يونيو ١٩٥٨ . ص ٢٣ ، قرار رئيس الجمهورية بانشاء مجالس اقليمية للصناعة .

يضمها المجلس الاقليمى ويحضر اجتماعاتها مندوب عن وزارة الصناعة ومندوب عن اتحاد الصناعات وتنتخب الجمعية العمومية من بين أعضائها ممثلى المنشآت الصناعية بمجلس ادارة المجلس الاقليمى(٧١) .

وكان انتخاب ممثلى المنشآت الصناعية بمجلس ادارة المجلس الاقليمى يتم باعلان اتحاد الصناعات عند بداية كل عام عن فتح باب الترشيح وتخطر المنشآت الصناعية فى الاقليم بذلك ، ثم يعلن الاتحاد نتيجة الانتخاب ويبلغ بها وزارة الصناعة ، وكان مجلس الادارة الخاص بالمجلس الاقليمى يشكل كل ثلاث سنوات بقرار من وزير الصناعة كما يلى : خمسة أعضاء من رجال الصناعة المشتغلين فى الاقليم يختارهم وزير الصناعة ، وعشرة أعضاء تنتخبهم المنشآت الصناعية الاقليمية ، وينتخب الأعضاء من بينهم رئيسا للمجلس ، وتصدر قرارات مجلس الادارة وترفع الى وزير الصناعة لاعتمادها فاذا اعترض على قرار المجلس لا ينفذ الا اذا تمسك به المجلس مرة أخرى بأغلبية ¾ أعضائه(٧٢) .



ثالثا ـ قانون تحديد الارباح (١١ يناير ١٩٥٩) :

لمحاولة تحديد الأرباح التى توزعها الشركات عدل القانون ونص التعديل على أحكام أهمها ، أن يخصص ٥٪ من الأرباح الصافية للشركة لشراء سندات حكومية وذلك بعد توزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأسمالها على المساهمين ، وألا يزيد ما يصرف

---

(٧١) نفسه .

(٧٢) أما أموال المجلس فتتكون من الاشتراكات التى يقرها ، ويلزم بها الأعضاء والاعانات الحكومية وايرادات المجلس من أملاكه والهبات والوصايا التى يتم قبولها بموافقة وزير الصناعة . نفسه .

للمساهمين من أرباح الشركة فى سنة ما على المبالغ التى وزعت فعلا فى عام ١٩٥٨ مضافا اليها ١٠٪ على الأكثر من قيمة هذه التوزيعات (٧٣) .

وأشار حسن عباس زكى وزير الاقتصاد التنفيذى الى أن ذلك التعديل قد صدر بناء على توصية اللجنة الاقتصادية العليا ، على اثر تقارير ودراسات عن الأحوال الاقتصادية ، حيث كان قد لوحظ منذ فترة غير قصيرة على صدوره أن أسعار الأوراق المالية فى البورصـــة تتجه الى الصـــعود وكان واضحا أن هناك اعتبارين رئيسيين يوجهان عملية الصعود المستمر ، أولهما : أن قانون الشركات المساهمة المعدل أعطى للجمعيات العمومية للشركات سلطات هائلة ، منها تحديد نسبة الربح الذى يوزع على المساهمين ، وكان جليا أن ارتفاع الأسعار المستمر مبعثه ما بدأ من اتجاه الجمعيات العمومية فى الشركات المختلفة الى تقرير توزيع نسب عالية من الأرباح على المساهمين بصرف النظر عن أى اعتبار عام(٧٤) .

وبين نفس الرجل أن هذا الاتجاه كان يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد القومى ، لأنه اذا اتجهت النية الى توزيع الأرباح من غير تحفظ فالنتيجة هى أن الشركات لا تستطيع أن تكون لنفسها من الاحتياطيات ما يساعدها على توسيع أعمالها ، أو الاتجاه الى نواح جديدة من النشاط ، كما أن توزيع نسب عالية من الأرباح على المساهمين ستكون نتيجته أن تتجه هذه الأرباح الى سلع استهلاكية الأمر الذى يرفع أسعار الحاجات(٧٥) .

---

(٧٣) الأهـرام ، عـدد ٢٦٣٢٩ ، ١٩٥٩/١/١٣ . ص ١ ، ص ٣ ، قانون الشركات المعدل فى ١٩٥٩/١/١١ . يشرحه حسن عباس زكى .

(٧٤) نفســه .

(٧٥) نفســه .

وثانيهما : الاعتبار الرئيسي الثاني الذي يوجه عملية الصعود المستمر في الأسعار ، هو أن البورصـــة في الفترة الأخيرة كانت مسرحا لبعض عمليات المضاربة ، الأمر الذي اســـتفاد منه بعض المغامرين وأضر بمصلحة المدخرين لأن الارتفاع في الاسعار على أســـاس مفتعل • ونتيجة ذلك أن كان هناك رد فعـل محتم عاد بالأسعار الى حالتها الحقيقية وفي أثناء عمليات الصعود والهبوط كان المستفيد الأول هو المضارب المغامر أما المدخر المستثمر فحسبت عليه كل الخسائر (٧٦) ومن هنا نبعت الأسباب التي اقتضت تعديل قانون الشركات، متمثلة في حماية الاستثمار الخاص والعام ومواجهة المضاربة(٧٧) •

واتجه التعديل الى نواح أهمها ، أن الأرباح التي وزعتها الشركات عام ١٩٥٨ عن أعمالها في السنة السابقة تكون قاعدة للقياس ، بأعتبار أن ذلك العام كان عاما طبيعيا لم تؤثر فيه عوامل متضاربة وبذا كانت نسبة توزيع الأرباح الجديدة هي نسبة التوزيع في عام ١٩٥٨ مضافا الى ذلك زيادة لا تتجاوز ١٠٪ منها(٧٨) •

وأكد حسن عباس زكي أن هذا التحديد وان كان « يقيد حرية توزيع الأرباح ، الا أنه يصون هذه الأرباح للمساهمين بما يحقق مصـــلحة الاقتصاد القومي لأن باقي الأرباح سيوجه الى تكوين احتياطي الشركة ، وهذا الاحتياطي يدعم حالتها المالية وبذلك يكون الربح الذي لم يتم توزيعه قد أضيف الى ثمن السهم » فرفع قيمته ، مما يزيد من رأســمال المدخر ويوســـع من استثماره ولا تتحول المسألة الى مجرد الحصول على ربح سريع يضيع في المشتروات

---

(٧٦) نفســه • ص ١ •

(٧٧) نفســه •

(٧٨) نفســه •

ويؤثر فى أسعار الحاجات فترتفع ، وتكون النتيجة آثارا سيئة على الذين لا يملكون أوراقا مالية من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان ارتفاع أسعار الحاجات سـوف يستهلك زيادة الربح الموزع عن الأوراق المالية(٧٩) .

وأوضح كذلك أنه قد رئى أن يجنب من أرباح أى شركة مبلغ لا يزيد على ٥٪ من صافى أرباحها ـ على شرط أن تكون قد وزعت فعلا على مساهميها مالا يقل عن ٥٪ من قيمة رأسمالها ـ وذلك لشراء سندات حكومية ، والفكرة من ذلك أن تساهم الشركات فى النشاط العام بجانب مساهمتها فى نشاطها الخاص والمبلغ الذى افترض أن تساهم به فى هذا النشاط هو قدر ضئيل من أرباحها لا يزيد على ٥٪ من تلك الأرباح(٨٠) .

ورغم تلك التبريرات والتحليلات التى تبرأ الحكومة وتظهرها كمن يخاف على الرأسماليين وشركاتهم ، فالواقع أن ذلك القانونكان رد فعل من الدولة على موقف الرأسمالية الذى لم يتحسن فقد سبق أن بينا أن اكتتاباتها فى رؤوس أموال الشركات الجديدة لعام ١٩٥٨ لم تتجاوز ٤ر١ مليون جنيه بنسبة العشر تقريباً ، حيث كانت قد لجأت للتوسع فى التمويل الذاتى عن طريق عدم توزيع الأرباح المتزايدة باطراد ، لذلك صدر ذلك القانون لتحديد الأرباح فى محاولة من الدولة لتعبئة بعض الأرباح الخاصة من أجل التنمية ، وذلك بحظره توزيع أرباح أكثر من ١٠٪ واجباره الشركات على استثمار جزء من صافى أرباحها مساو لنسبة ٥٪ من المبلغ المدفوع *للمساهمين فى سندات الدولة مما أثار رد فعل سريعا فى سوق الأوراق المالية*(٨١) وتمدد

---

(٧٩) نفســه .

(٨٠) نفســه .

(٨١) نفســه .

رد الفعل عند الرأسمالية ، فسرعان ما ردت على تلك المحاولة باعلانها حربا على الدولة فى بورصة الأوراق المالية ، حيث أصرت على بيع الأسهم والسندات للتخلص منها(٨٢) . بل ان البعض عدها حربا على القانون ، وتعمد تجميد حركة السوق بالبورصة ، وتخريبا لخطة التنمية(٨٣) .

ولم يكن هناك بد من أن يتراجع وزير الاقتصاد أمام موقفها ذلك ، حيث اضطر بعد ثلاثة أيام فقط أن يقرر رفع نسبة الزيادة المسموح بها فى الأرباح الموزعة على الأسهم من ١٠٪ الى ٢٠٪ ، من الأرباح الموزعة فعلا فى عام ١٩٥٨ للشركات التى تسمح أرباحها وظروفها بذلك كما أعلن وزير الاقتصاد التنفيذى استعداده الدائم لاعادة النظر فى زيادة هذه النسبة للشركات التى تقتضى ظروفها المالية هذه الزيادة ، بناء على مصلحة المدخرين والقيمة السوقية للأسهم والمركز المالى للشركة(٨٤) .

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل لتهدئة الجو أكثر من ذلك أعلن حسن عباس زكى وزير الاقتصاد التنفيذى أن التعديل الذى أدخل أخيرا على قانون الشركات فى مصر يمتاز عن القانون الذى صدر فى بريطانيا بناحيتين أولاهما : أنه أعطى للشركات الحق فى توزيع أرباح زيادة قدرها ١٠٪ ، رفعت أخيرا بقرار وزارى الى ٢٠٪ . وثانيتهما ـ أنه أجاز توزيع أرباح أكثر من ذلك ، بعد الحصول

---

(٨٢) فؤاد مرسى ، المرجع السابق . ص ٨١ ـ ص ٨٢ .

(٨٣) فتحى محمد ابراهيم ، (التنمية الاقتصادية فى ج.م.ع) ، مكتب يوليو ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ٦٢ .

(٨٤) الأهرام ، عدد ٢٦٣٣١ ، ١٩٥٩/١/١٥ . ص ١ ، رفع نسبة أرباح الأسهم من ١٠٪ الى ٢٠٪ ، مندوب الحكومة يعلن .

على اذن من وزير الاقتصاد ، ومن هنا فهو أسخى من مثيله فى بريطانيا(٨٥) ·

وبعد ذلك بأربعة أيام استعمل وزير الاقتصاد حق الاستثناء المنصوص عليه فى القانون لثلاث شركات ، وكل ذلك لتهدئة السوق وامتصاص غضب الرأسمالية الصناعية، حيث وافق حسن عباس زكى على السماح لثلاث شركات بتوزيع أرباح على مساهميها تزيد كثيرا عن النسبة التى وزعت الأرباح بمقتضاها فى عام ١٩٥٧ ، بعد أن تبين أن ميزانية هذه الشركات وظروفها المالية تسمح بتلك الزيادة فقد سمح لشركة الملح والصودا المصرية بأن توزع ربحا يزيد ٤٠٪ عن ربحها فى العام السابق وكذا الحال فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، وشركة مصر للغزل الرفيع بكفر الدوار (٨٦) ·

وكان مجلس ادارة الشركة الأولى قد قرر تلك الزيادة وتقدم الى الوزير بطلب الموافقة على صرف تلك الزيادة ، وكذلك كان الحال فى مجلس ادارة الشركتين الأخيرتين فقد قرر صرف الزيادة ، وتقدم المجلسان الى الوزير بطلب لاقرارها ، فوافق الرجل على قرار مجلس الادارة لكل من الشركات الثلاث مستخدما فى ذلك حق الاستثناء المنصوص عليه فى التعديل الجديد لقانون الشركات(٨٧) ·

كما جاء بتقرير مجلس ادارة الشركة العربية للغزل والنسيج عن عام ١٩٥٨ « تقدمنا للسيد وزير الاقتصاد التنفيذى لطلب الموافقة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع واحد جنيه و ١٥٠ مليما عن السنة

---

(٨٥) نفسه ، عدد ٢٦٣٢١ ، ١٩٥٩/١/١٥ · ص ١ · وزير الاقتصاد يقول ، حسن عباس زكى ·

(٨٦) الأهرام ، عدد ٢٦٣٣٥ ، ١٩٥٩/١/١٩ · ص ١ ، السماح بأرباح تزيد ٤٠٪ ·

(٨٧) نفسه ·

المالية ١٩٥٨ ، وهو ما يوزاى توزيع سهم لكل سبعة أسهم ٠٠ وصرح لنا السيد الوزير بتوزيع مبلغ اجمالى قدره (٧٠ قرشا) للسهم الواحد فقط »(٨٨) ٠

لقد رأت الرأسمالية الصناعية فى القانون الأخير أنه فرض على المؤسسات الأهلية تمويلا اجباريا للمشروعات العامة فضـــلا عن أنه حدد الأرباح الموزعة عند حد معين ، كما أكدت أنه أدى الى انخفاض أسعار الأسهم بصفة عامة ، وأنه عرض كثيرا من المساهمين الذين دخلوا مشترين فى النصف الأخير من عام ١٩٥٨ الى تضحيات، ثم طالب أحد مفكريها بتجنب عنصر المفاجأة فى مثل تلك التشريعات الهامة التى تمس الاقتصاد فى الصميم وتوجد فى السوق هزات تتنافى مع طبيعة الهدوء والاستقرار التى من المفروض أن تسود ميادين المال ، وأشار الى أن مصر فى غنى عن تلك الهزات ، خاصة وأنها فى مســـتهل عهد البناء ولأنها تؤثر فى روح الادخـــار والاستثمار(٨٩) ٠

واذا قبلنا وجهة نظرها تلك فلا يمكن التغافل عن أنها بحربها لذلك القانون تعد المســـئول عن تدهور الأوراق المالية ببيعها لها لاغراق السوق بها للتهديد والتخويف ، وقد نجحت فى ذلك ، حتى أجبرت الوزير على التراجع فانتصرت ثم دخلت بعد ذلك وكعادتها مجال المساومة والمطالبة ٠٠٠ الخ ٠٠

حتى ان نظرتها المثالية البريئة تلك ، تبين تخوفها الزائد على تخوفها الطبيعى من الشعارات الاشتراكية المطروحة فى تلك الفترة ومن القوانين الاقتصادية العديدة المتدخلة فى الحياة الاقتصادية منذ دخول المؤسسة الاقتصادية الى الحياة الاقتصادية والصناعية ،

---

(٨٨) الأخبار ، عدد ٢٠٨٨ ، ١٩٥٩/٣/١٩ ٠ ص ٧ ٠

(٨٩) الاقتصاد والمحاسبة ، عدد ١٣٤ ، يناير ١٩٥٩ ٠ ص ٣ ، بين عامين ، عبد الله فكرى أباظة ٠

ومن هنا أعاشت نفسها فى رعب حتى انها اعتبرت ذلك القانون تدخلا اجباريا فى حياتها الاقتصادية ، بل وفرضا لأسلوب استثمار معين قد ترضى به وهى فى وضع طبيعى ، أما وهى خائفة من كل شىء فقد قاومت أى شىء كالجريح ومن هنا كانت أزمتها المتمثلة فى عدم تجاوبها مع القوانين الصناعية .

ويتأكد هذا من عبارات مفكرها الذى ذكر أن «الوقائع قد أظهرت بوضوح مبلغ الأثر الذى أوجده هذا التشريع .. ان سوق الأوراق المالية قد تأثر نشاطها فعلا وانكمشت المعاملات فيها الى درجة جديرة بالعناية والعلاج لاعادة الثقة الى قلوب المدخرين »(٩٠) . ويسترعى الانتباه عبارة أن المعاملات قد انكمشت فى سوق الأوراق المالية الى الحد الذى يتطلب العلاج لاعادة الثقة الى قلوب المستثمرين . فمنها يتضح مدى هلع تلك الفئة وخوفها الذى ملأ قلوب أفرادها مما أوصلها الى درجة الجمود وعدم التجاوب والمشاركة ، بشكل تحول الى عدم فاعلية على سـطح الحياة الاقتصادية عامة والصناعية خاصة ففقدت دورها رويدا رويدا أو أفقدت نفسها دورها فأصبح من السهل الاستغناء عنها ، بل والقضاء عليها . خاصة وأنها فى موقفها ذلك طالبت بأن يعاد النظر فى قانون تنظيم الصـناعة وتشجيعها وما أدخل عليه من تعديلات مع اعطاء الفرصة لرجال المال والأعمال لمشاركة الحكومة فى أعادة النظر تلك ،« وأن يصطحب اصدار هذا القانون الجديد ما يؤكد العمل به لعدة سنوات » . كما طالبت بأن يوجد بوزارة الاقتصاد ، لجنة دائمة مشتركة بين رجال الوزارة المسئولين ومصلحة الشركات ومجلس الدولة ومندوبين من رجال المال والأعمال لترجع الشركات اليها فى كل غموض(٩١) .

---

(٩٠) مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، عدد ١٣٥ ، فبراير ١٩٥٩ . ص ٣ ، قانون الشركات ، عبد الله فكرى أباظة .
(٩١) نفســه .

لقد كانت الرأسمالية الصناعية تريد أن تشارك فى وضــــع القوانين الصناعية ، حتى تخرج على هواها ، وتحقق ما تريد ، أما وأنها لم تستشر فيها ، ووضعت بطريقة فيها توجيه لها وعدم تدليل، فلا بديل عن المقاومة وعدم المشاركة ، لاخضاع الدولة والمسئولين فيها لسلطانها وهو ما حاولت الثورة الفكاك منه شيئا فشيئا ٠

وعلى ذلك يمكن القول ان الدولة دخلت المجال الصناعى، خطوة خطوة على حساب الرأسمالية الصناعية التى أعطتها تلك الفرصة بانسحابها المتعمد الهادىء منه ، ولذا يمكن القول ان رجال الثورة والرأسمالية الصناعية لم يلتقوا معا بل كان كل منهم فى طرف له توجهاته التى تحكمه فانساق وراءها ٠ الثورة يهمها عدم التحكم والسيطرة والارتفاع بالتنمية وتقريب الفوارق والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ٠٠ الخ ٠ للشعب عامة ، والرأسمالية الصناعية يحكمها الأرباح الكبيرة والكسب السريع وعدم المخاطرة واستقرار الأوضاع على ما هى عليه بعيدا عن الرؤية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة وفوق ذلك محاولة كسب الثورة بجانبها ، أما دون ذلك فلا شىء، ومن هنا اختلفت وجهات النظر بين الطرفين وظهر التناقض بينهما حتى فقد كل منهما الثقة فى الآخر وآلت العـــلاقة بينهما الى ما آلت اليه(٩٢) من صدور القوانين الاشتراكية التى صدت منذ يومى ١٩ و ٢٠ يوليو ١٩٦١(٩٣) وبذلك بدأت صفحة جديدة لا تدخل فى نطاق ذلك البحث ٠

---

(٩٢) لقد استمرت الثورة فى تهدئة الأوضاع مع الرأسمالية الصناعية ، ولما لم يفلح ذلك معها بدأت تكشف عن نواياها تجاههــا ، وكانت الخطوة الأولى بعد أكثر قليلا من العـام على صـدور قانون تحديد الأرباح ، حيث أممت البنك الأهلى وبنك مصر فى فبراير من عام ١٩٦٠ ٠

(٩٣) راجـع : الجريـدة الرسـمية ، عـدد ١٦١ ، ١٩٦١/٧/١٩ ٠ ص ١ ـ ص ٥ ، وكل منهـا بها ما أطلق عليـه قـرارات التأميم والقـرارات الاشتراكية ٠

الفصـــل الثـــالث

النشــاط الصــناعى
من ١٩٥٧ ـ ١٩٦١

وجهت الثورة عنايتها نحو الصناعة لمعالجة انخفاض مستوى المعيشة فى البلاد ، ولسد النقص فى الاقتصاد القومى المصرى ، الناتج عن عدم قيام الصناعة بدورها المنشود الى جوار الزراعة ، ولذا دفعت بالنشاط الصناعى خطوات كبيرة فى اتجاهات عديدة ٠

وكانت أهم ظاهرة اتسم بها هيكل الصناعة فى مصر ، هى أن الصناعة التحويلية تعد أهم فروع النشاط الصناعى حيث استوعبت حوالى ٧ر٩٣٪ من الأيدى العاملة فى الصناعة عام ١٩٥٩ ، وأنتجت حوالى ٩ر٨٨٪ من القيمة المضافة من النشاط الصناعى فى نفس العام كما كان من بين المظاهر التى أتسم بها هيكل الصناعة فى مصر انتشار الصناعات الكبيرة وسط الصناعات الصغيرة الكثيرة(١) ٠

وتمثل تطور الصناعة التحويلية فى قيام صناعات جديدة ، كصناعة الثلاجات الكهربائية ومواقد الغاز والغسالات الكهربائية ومنتجات الخزف والصينى والمعدات الكهربائية واطارات المطاط ومنتجات الجوت ، وأدى قيام هذه الصناعات الى احلال الانتاج المحلى محل المستورد من السلع الاستهلاكية ، وقد ساعد ذلك على توفير النقد

---

(١) البنك الأهلى ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ ٠

الأجنبي ، مما مكن من استيراد السلع الاستثمارية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية(٢) ٠

وكانت الصناعات الرئيسية في البلاد لا تقل عن ٣٠ صناعة ، وكان أغلبية عدد الأشخاص في المؤسسات الصناعية التي يعمل فيها عشر أشخاص أو أكثر في عام ١٩٦٠ ، يعملون في صناعة الغزل والنسيج وحلج القطن وكبسه حيث بلغ عددهم ١٦٤ر٩٤٥ شخصا أو ٤٧ر٨٣٪ من جملة الأشخاص ، وتلي تلك الصناعة من حيث عدد الأشخاص ، صناعة المواد الغذائية التي يعمل فيها ٤٩ر٢٦٦ شخصا أو ١٤ر٢٩٪ من جملة الأشخاص وهي نسبة أقل قليلا من ثلث نسبة الأشخاص العاملين في صناعة الغزل والنسيج وحلج القطن وكبسه ، التي تعد الصناعة الأولى في البلاد ٠ أما الصناعة الثالثة من حيث العاملين بها فهي الصناعات الكيماوية ومنتجاتها التي يعمل فيها ١٧٠٢١ شخصا أو ٤ر٩٤١٪ من جملة الأشخاص الصناعيين ٠ والصناعة الرابعة في الأهمية من حيث عدد العاملين بها هي صناعة المنتجات من الخامات غير المعدنية ، اذ يعمل فيها ١٢٧٣٢ شخصا أو ٣ر٦٩٪ من جملة الأشخاص العاملين في الصناعة ٠ أما الصناعة الخامسة من حيث عدد الأشخاص العاملين فيها فهي استخراج البترول الخام والغاز الطبيعي ويعمل فيها ٩٧٩٣ شخصا أو ٢ر٨٤٪ من جملة من يعملون في ميدان الانتاج الصناعي ٠ تلك هي الصناعات الرئيسية الخمس في البلاد(٩) ٠

---

(٢) نفسه ٠ ص ١١١ — ص ١١٢ ٠

(٩) حسن الساعاتي ، التصنيع والعمران ، ط ٢ دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٢ — ص ٧٩ — ص ٨١ ٠

وفيما يختص باحجام المصانع وعددها فى كل صناعة فى عام ١٩٦٠ فقد كان اكثر المصانع عدداً فى صناعة المواد الغذائية التى بلغ عددها ١٢٣٦ مصنعا أو ٣٧ر٠٥٪ من جملة عدد المصانع ، بمتوسط ٣٩ فردا لكل مصانعها ، يليها صناعة الغزل والنسج وحلج القطن وكبسه ووجد بها ٦٧٢ مصنعا أو ٢٠١٤٪ من اجمالى عدد المصانع بمتوسط ٢٦١ فردا فى كل من مصانعها ، وبعد ذلك تتراجع نسبة عدد المصانع فى الصناعات الى ٧ر٥٪ من جملة المصانع فى صناعة المصنوعات من الخامات غير المعدنية التى كان لها ١٩٠ مصنعا(١٠) ثم انخفضت النسبة بعد ذلك الى أقل بكثير من ١٪ من جملة المصانع ٠

وسنشير فيما يلى الى اشارة مقتضبة الى حالة بعض الصناعات الهامة فى مصر للخروج ببعض التطورات التى حدثت لها ٠

أولا : صـــناعة الغزل والنســـيج :

تعد تلك الصناعة من أقدم الصناعات فى مصر وأكثرها نجاحا، ولذا حدث التوسع فيها ليس فقط على أساس تلبية السوق المحلى بل على أساس توسيع الصادرات للحصول على العملة الأجنبية التى تحتاجها مصر(١١) ٠

من هنا كان احتلالها لرأس قائمة صناعات مصر ، حتى مثل الدخل الناتج منها حوالى ١٨٪ من اجمالى الدخل الصناعى كما كان يعمل فيها حوالى ٢٠٪ من العاملين بالصناعة ٠ ورغم أنها تعتمد على القطن، الا أنها تشمل الحرير والصوف والكتان، فوق أن

---

(١٠) نفسه ٠ ص ٨١ ٠

(١١) محمد مظلوم حمدى ، لمحات فى اقتصادنا المعاصر ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٣ ٠ ص ١٠٧ ٠

القطن تنشأ عليه صناعات أخرى تتكامل فيما بينها كصناعة الحلج والغزل والنسج والتبييض والتجهيز وكبس القطن المصـــدر . . . . الخ(١٢) .

وقد حققت صناعات الغزل والنسيج للبلاد الاكتفاء الذاتى من منســـوجات القطن والصوف والحرير النايلون وغيره من الألياف الصـــناعية ، وكذلك الأنواع المختلفة من الملابس الجاهزة وأمكن التصدير الى الخارج فتم تصدير حوالى ٣٥ ألف طن(١٣) .

وفى بحث للبنك الأهلى المصرى عن الحالة المالية لشركات المساهمة فى مصر بين عامى ٥٦/٥٧ و ٥٧/١٩٥٨ ، والذى غطت عينته ٢٥ شركة من شركات صناعة النسيج بلغ رأسمالها ٢٠ر٩ مليون جنيه ، ومثل ٧٣٪ من رأس المال الكلى للشركات المساهمة المشتغلة بهذا النشاط فى مصر وقســـمت العينة الى مجموعتين فرعيتين ، شملت الأولى ٧ شركات كبرى لم يقل رأسمال كل منها عن مليون جنيه وبلغت فى مجموعها ١٢ مليون أو مايزيد على ٤٠٪ من رأسمال الصناعة كلها ، وشملت الثانية ١٨ شركة صغرى يزيد رأسمال كل منها عن ١٠٠ر٠٠٠ جنيه ولم يجاوز مليونا من الجنيهات وبلغت فى مجموعها ٨ر٩ مليون جنيه(١٤) .

---

(١٢) حسين خلاف ، المرجع السابق . ص ١٢٨ .

(١٣) وزارة الصناعة ، الصناعة فى عشر سنوات ، يوليو ١٩٦٢ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ . ص ١ ـ ص ٣ ، من مقدمة عزيز صدقى وزير الصناعة للكتاب .

(١٤) قام البنك بدراســة عينة قوامها ١٤٨ شركة من الشركات المساهمة فى مصر ، باستثناء البنوك وشركات التأمين ، تبلغ جملة رؤوس أموالهـا ١١٢ر٩ مليون جنيه أو نحو ٥٣٪ من مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة فى مصر ، وقد درس خلالها الحالة المالية فى الفترة موضوع البحث ، راجع : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، جـ ١٢ عدد ١ ، القاهرة ، ١٩٥٩ . ص ٥٩ ، ص ١١٤ .

وبالنســـبة للمجموعة الأولى فقد بلغت أرباحها الاجمالية ٨ر٧ مليون جنيه أو حوالى ٧٣٪ من رأس المال فى كل من السنتين ، وهى نسبة مرتفعة ، كما بلغ صافى الأرباح ٤ ملايين جنيه أو ٣ر٣٣٪ من رأس المال فى عام ١٩٥٨/٥٧ مقابل ٩ر٣ مليون جنيه فى عام عام ١٩٥٧/٥٦ ، بينما هبط اجمالى الأرباح للمجموعة الثانية بمبلغ ٩٠٫٠٠٠ جنيه ، فبلغ ٣ ملايين جنيه أو ٥ر٣٣٪ من رأس المال ، وانخفض صـــافى الأرباح بمقدار أكبر (١٧٠٫٠٠٠ جنيه) فبلغ ٣ر١ مليون جنيه أو ٦ر١٤٪ من رأس المال ومع ذلك فهى نســـبة مرتفعة الى رأس المال ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد ارتفع اجمالى الأرباح الموزعة بمقدار ٢٤٥٫٠٠٠ جنيه فى حالة الشركات الكبرى فبلغ ١ر٣ مليون جنيه أى مايجاوز ٢٥٪ من رأس المال بالنسبة للمجموعة الأولى ، أما المجموعة الثانية فقد هبطت الأرباح الموزعة بالنسبة لها بمقدار ٩ آلاف جنيه فبلغت ١ر١ مليون جنيه أو ٣ر١٢٪ من رأس المال(١٥) .

وقد بلغ عدد شركات الغزل والنسيج الكبرى فى عام ١٩٥٨ (٣٥ شركة) ، بلغ رأسمالها الأقصى ٢٥ مليون جنيه ، وبلغ عدد المغازل القائمة فى نهاية ١٩٥٨ (٣٠٠ ر١٢١ر١ مغزل) مقـــابل ٩٦٨٫٧٠٠ مغزل فى آخر عام ١٩٥٧(١٦) وضـــم مجتمع صناعة

---

(١٥) نفسه . ص ١١٦ .

(١٦) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصـــادية ، ج ١٢ ، عدد ١ ، ١٩٥٩ . ص ١٣ .

الغزل والنسيج ١٦٩ مصنعا وشركة عمل بكل منها فوق العشرة مشتغلين فى عام ١٩٥٨ ، منها ٤٦ مصنعا وشركة بلغ عدد المشتغلين بكل منها ٥٠ مشتغلا فأكثر ، والباقى ١٢٣ مصنعا وشركة تراوح عدد المشتغلين بكل منها ما بين ١٠ ــ ٤٩ مشتغلا(١٧) ٠

كما بلغ رأس المال المدفوع فى صناعة الغزل والنسيج فى نهاية ١٩٥٨ (٣٨ مليون جنيه) أى بنسبة ٤٠٪ من رأس المال المدفوع فى قطاع الصناعة بأكمله والبالغ قدره (٩٤٫٨ مليون جنيه) وبلغ العدد الكلى للمنشآت العاملة بصناعة الغزل والنسج ٧١٣ منشأة منها ٤١ شركة مساهمة والباقى خاص بشركات أشخاص وأفراد، فى الوقت الذى بلغ عدد المنشآت المشتغلة فى قطاع الصناعة بأكمله ٤٨٧٢ منشأة منها ١٣١ شركة مساهمة والباقى خاص بشركات أشخاص وأفراد(١٨) ٠

ويوضح الجدول التالى رأس المال المدفوع فى قطاع الصناعة ونصيب صناعة الغزل والنسيج منه حتى نهاية سنة ١٩٥٨ :

---

(١٧) ج٠م٠ع ٠ ادارة التعبئة ، صناعات الغزل والنسيج ج ١ ٠ يونية ، القاهرة ، ١٩٦١ ٠ ص ١٨ ٠

(١٨) بنك مصر ، نشرة بنك مصر ، عدد ١ ، مارس ١٩٦٠ ٠ مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٦١ ٠ ص ٣٢ ٠ صناعة الغزل والنسيج حتى ١٩٥٨/١٢/٣١ ٠

الشركات	غزل ونسج		صناعات أخرى		قطاع الصناعة	
	مليون جنيه	عدد	مليون جنيه	عدد	مليون جنيه	عدد
شركات مساهمة	٣ر٣٢	٤١	٩ر٤٣	٩٠	٢ر٧٦	١٣١
« أشخاص وأفراد	٧ر٥	٦٧٢	٩ر١٢	٤٠٦٩	٦ر١٨	٤٧٤١
المجموع	ـر٣٨	٧١٣	٨ر٥٦	٤١٥٩	٨ر٩٤	٤٨٧٢

المصدر : بنك مصر نشرة بنك مصر عدد ١ مارس ١٩٦٠ ص ٣٩ ٠

ومن ذلك الجدول يتبين أن شركات المساهمة مع قلة أعدادها بكثير عن شركات الأشخاص والأفراد كان رأسمالها مرتفعا بكثير عن شركات الأشخاص والأفراد ، مما يوضح التركيز فى الشركات الأولى والضعف فى الثانية ولا ينطبق ذلك على مســتوى صناعة الغزل والنسج وحدها ، بل انه سائد فى الصناعة كلها ، ويرجع ذلك الى أسباب عديدة ذكرت فيما سبق ، وكان أبرزها ميل وتفضيل المصريين لشركات الأشخاص والأفراد ٠

وفيما يلى جدول يوضح نسبة توزيع انتاج غزل القطن بالطن :

السنة	مجموعة شركات بنك مصر	النسبة ٪	مجموعة شركات المؤسسة الاقتصادية	النسبة ٪	المصانع الأخرى	النسبة ٪	الاجمالى	النسبة ٪
١٩٥٧	٣١ر٧٧٠	٣٩ر٤	١ر٠١٥	١ر٣	٤٧٧ر٧٥١	٥٩ر٢	٨٠ر٥٣٦	١٠٠
١٩٥٨	٣٢ر٩٧٤	٣٧ر٨	١ر٠٩٤	١ر٣	٥٣ر٠٣٦	٦٠ر٩	٨٧ر١٠٤	١٠٠
١٩٥٩	٣٥ر٦٢٠	٣٩ر١	١ر٥٢٣	١ر٧	٥٣ر٩٥٩	٥٩ر٣	٩١ر١١١	١٠٠

المصدر : مصر الصناعية عدد ١ يناير ١٩٦١ ٠ ص ٥

وشركات بنك مصر هنا هى : شركة مصر بالمحلة ، وشركة مصر بكفر الدوار ، وشركة مصر لنسج الحرير . أما شركات المؤسسة الاقتصادية فهى : شركة النيل للمنسوجات وشـــركة النيل للغزل الرفيع(١٩) . ويتضح من ذلك الجدول أن نصيب انتاج المصانع الأخرى التى تمثل القطاع الخاص من اجمالى المنتج من المنسوجات مازال محتفظا بنسبته المرتفعة التى تفوق نسبة انتاج كل من مجموعة بنك مصر ، ومجموعة المؤسسة الاقتصادية ، كما يتضح أن زيادة الانتاج من عام الى آخر حتى عام ١٩٥٩ قد تفوق على عام ١٩٥٨ بما نسبته ٦ر٤٪ .

---

(١٩) مصر الصناعية ، عدد ١ ، يناير ١٩٦١ . ص ٥ . اقتصاديات صناعة الغزل والمنسوجات القطنية .

كما يبين الجدول التالى توزيع انتاج المنسوجات القطنية فى المجموعات المشار اليها بالمليون متر :

السنة	مجموعة شركات بنك مصر	النسبة ٪	مجموعة شركات المؤسسة الاقتصادية	النسبة ٪	المصانع الاخرى	النسبة ٪	الاجمالى	النسبة ٪
١٩٥٧	١٠٨	٢٣ر٨	١٠٠	٢٢ر١	٢٤٥	٥٤ر١	٤٥٣	١٠٠
١٩٥٨	١٠٩	٢٢ر٩	١١٧	٢٤ر٥	٢٥١	٥٢ر٦	٤٧٧	١٠٠
١٩٥٩	١١٥	٢٣ر١	١١٧	٢٣ر٤	٢٦٧	٥٣ر٥	٤٩٩	١٠٠

المصدر : مصر الصناعية عدد ١ يناير ١٩٦١ · ص ١٦ ·

وكانت شركات بنك مصر هنا، هى شركة مصر بالمحلة الكبرى، اما شركات المؤسسة الاقتصادية فهى : شركة صباغى البيضاء والشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، وشركة النيل للمنسوجات(٢٠) وقد وضحمن ذلك الجدول أن انتاج المنسوجات فى زيادة بسيطة من عام الى عام ، حتى يمكن القول انه ثبت فى عام ١٩٥٩ عند مستواه فى عام ١٩٥٨ بميل طفيف الى الارتفاع ٠ ورغم ذلك فان توزيع المنسوجات القطنية فى عام ١٩٥٩ لم يبلغ حد استيعاب الانتاج كله فقد تخلف مخزون بلغ ٧١٦ر٩٧٥ مترا أضيف الى المخزون المتخلف من الأعوام السابقة والذى بلغ ٠٠٠ر٩٣٢ر٣٨ متر فى نهاية عام ١٩٥٨(٢١) ٠

ورغم ذلك فقد نوهت شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى فى تقرير مجلس ادارتها عن عام ١٩٥٨ ، بالعناية التى أسدتها الحكومة لصناعة الغزل والمنسوجات فى البلاد سواء بايفاد البعثات الاقتصادية الرسمية الى مختلف بلدان العالم لترويج منتجات تلك الصناعة أو بعقد الاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع والتخفيف من قيود النقد والاستيراد(٢٢) ٠

ومن هنا فقد ارجعت شركة مصر للغزل والنسيج ، التقدم الذى أحرزته صناعة الغزل والنسج ، الى السياسة التى وضعتها الجهات

---

(٢٠) نفسه ٠ ص ١٦ ٠

(٢١) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ ٠ ص ٤٦ ، تقرير غرفة صناعة الغزل والنسيج ٠

(٢٢) الأهرام ، عدد ٢٦٣٤٠ ، ١٩٥٩/١/٢٤ ٠ ص ٥ ٠ تقرير مجلس ادارة الشركة ، مقدم للجمعية العمومية العادية للمساهمة المنعقدة فى ١٩٥٩/١/٢٣ ٠

الحكومية المختصة لتشجيع الصادرات والى ما تقدمه من المعاونة والى جهود صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية(٢٣) .

وأكدت الشركات عامة اعترافها بفضل الحكومة عليها وخاصة في تسهيل أعمال التصدير، ومنها شركة مصر صباغى البيضا، التى أكد تقرير مجلس ادارتها أن صادراتها ظلت في نمو مضطرد وانها صدرت منتجاتها الى المانيا الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا ، والمانيا الغربية ، والسويد ، وفنلندا ، وايطاليا ، وجنوب أفريقيا والحبشة وغانا واليونان وتركيا ، وبلجيكا والى مختلف البلاد العربية وخاصة الكويت والمملكة العربية السعودية ولبنان والعراق(٢٤) .

وعندما بدأت التكتلات الاقتصادية للدول الأوربية تعمل على الحد من واردات البلاد الخارجة عن نطاق التكتلات ، الأمر الذى حدا بالبلاد العربية الى التشاور لانشاء سوق عربية مشتركة تهدف الى تحقيق التعاون الاقتصادى فيما بينها ، ان تلك العوامل كانت وراء زيادة مبيعات بعض الشركات ومنها شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى(٢٥) .

ولذا فقد أشادت شركة مصر صباغى البيضا فى تقرير مجلس ادارتها عن عام ١٩٦٠ ، بما اتخذته الحكومة من تبسيط اجراءات

---

(٢٣) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٣ ، شركة مصر للغزل والنسج بالمحلة الكبرى ، ملف ١٨٢ - ١٢٢/٣ جـ ٢ ، تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٨ ، مقدم للجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٩/١/٢٠ ، مطبعة مصر القاهرة ، ١٩٥٩ . ص ٨ .

(٢٤) مصلحة الشركات محفظة ٣٥ ، شركة مصر صباغى البيضا ، ملف ١٨٢ - ٢٥٣/٥ جـ ١ ، تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٨ ، مقدم للجمعية العمومية المنعقدة فى ١٩٥٩/٣/٢٥ .

(٢٥) الاخبار ، عدد ٢٦٦٣ ، ١٩٦١/١/١٨ . ص ٧ ، تقرير مجلس ادارة الشركة ، مقدم للجمعية العمومية عن عام ١٩٦٠ ، فى ١٩٦١/١/١٧ .

التصدير وتشجيع فتح أسواق جديدة فضلا عن تيسير استيراد مايلزم لتلك الصناعة من خامات ومعدات(٢٦) ٠

وكل ذلك يوضح تشجيع الثورة ووقوفها بجانب تلك الصناعة باعتبارها عماد البلاد الصناعى ، وأساسا من أسس تقدمها الاقتصادى ، فوق ما تؤمنه من فرص عمل تعد بمئات الألوف من العمال ، واستخدامها لعشرات الملايين من الجنيهات مما يوضح أهميتها ويجعل أى مساس بها ضربا لشعب مصر واقتصادها فى الصميم ، ويبرر فى نفس الوقت تشجيع الثورة لتلك الصناعة ووقوفها وراءها ، رغم اتساعها وعدم استيعاب السوق لكل انتاجها بل وظهور مخزون كبير منه ٠

وقد تركزت مشاكل صناعة الغزل والنسيج فى تصنيع القطن الخام المحلى فمن المعروف أن القطن المصرى يمتاز بأنه طويل التيلة ، وهو صنف من القطن تقل غلته وتكثر كلفته عن الأقطان قصيرة التيلة ومثيلاتها المنتجة فى بعض الدول الأخرى وبالتالى فان تصنيعه محليا قد ادى الى ارتفاع أسعار غزله سيما السميكة منها ، وهى التى مثل متوسط نسبتها الى مجموع انتاج البلاد من الغزل حوالى ٧٠٪ ، ولما كانت أسعار اقطان مصر طويلة التيلة عالية ، تربو على أسعار الأقطان العالمية بكثير ، ولما كان تستخدم أقطانها تلك فى انتاج غزل سميك ترتفع تكاليف انتاجه عن مستوى تكاليف انتاج الأصناف الأخرى ، فان هذا الأمر لاشك قد أصاب صناعة مصر بالقصور فى ميدان المنافسة الأجنبية الأمر الذى ادى أيضا الى ارتفاع أسعار منسوجاتها القطنية(٢٧) ٠

---

(٢٦) الأهرام ، عدد ٢٧١٠٢ ، ١٩٦١/٢/٢٣ ، ص ٥ ، تقرير مجلس ادارة الشركة عن عام ١٩٦٠ ، مقدم للجمعية العمومية فى ١٩٦١/٢/٢٢ ٠

(٢٧) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٦٠/٥٩ ٠ ص ٣٥ ٠ تقرير غرفة صناعات الغزل والنسيج ٠

وأمام ذلك الموقف الصعب على الرأسمالية الصناعية ، فان شركاتها شاركت بطرح واقتراح الحلول ومنها شركة الغزل الأهلية التي أكدت أنها لم تتوان عن ابداء وجهات نظرها في المسائل المتعلقة بمستقبل صناعة الغزل والنسيج المصرية ، وانه لاسبيل الى تحقيقها الا بمساعدة الحكومة واهمها : عدم السماح بانشاء مصانع غزل جديدة - حتى تحل مشكلة المخزون السلعي - ، مساعدة المصانع التي تعتزم تحويل انتاجها من الغزل السميك الى الغزل الرفيع وذلك بالتصريح لها بالعملات الصعبة اللازمة ، لتشجيع سياسة التصدير(٢٨) . .

بل ان ارتفاع أسعار منتجات الغزل والنسج قد جعلها غير قابلة لأى زيادة ، بل ربما شجع الشركات الصناعية على الطمع في حقوق الدولة ومحاولة عدم دفعها لها ، ومن ذلك ما طالبت به المحلات الصناعية للحرير والقطن (اسكو) ، التي طالبت المسئولين أن يعالجوا موضوع الغاء رسوم الانتاج وأكدت « أنها عبء ثقيل على صناعة الخيوط(٢٩) مما يحملها وغيرها مسئولية القصور في تقديم حقوق الدولة في الوقت الذى كانت تحقق فيه الأرباح العالية .

ومما يوضح تحقيق الشركات لأرباح عالية ومغرية رغم تكدس الانتاج أو ما سمى بالمخزون السلعي، توالى قيام شركات غزل القطن ونسجه حتى أصبح عدد المؤسسات العاملة في تلك الصناعة ٢٣ مؤسسة في عام ١٩٥٩ ، وذلك بخلاف اكثر من ٥٠ مصنعا ، لنسج الأقمشة ومنتجات التريكو حتى ان تلك الصناعة قد أصبحت تستوعب

---

(٢٨) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٦ ، شركة الغزل الأهلية ، ملف ١٨٢ - ٥٨/٥ جـ ٢ ، تقرير مجلس الادارة الى الجمعية العمومية العادية في ١٩٥٨/١/١١ عن عام ١٩٥٧ . ص ٧ .

(٢٩) الأخبار ، عدد ٢١١٥ ، ١٩٥٩/٤/٢٠ . ص ٧ ، تقرير مجلس الادارة ، مقدم للجمعية العمومية في ١٩٥٩/٥/٩ ، عن عام ١٩٥٨ .

مابلغت نسبته ٣٠٪ من كمية محصول القطن المصرى ، مما يؤكد من جهة أخرى أهميتها فى المجال الاقتصادى عامة(٣٠) .

ولذا فقد كفلت للسوق المصرية ـ كما أشارنا ـ الوفاء بكامل حاجتها من مختلف أصناف المنتجات القطنية ومن الأنواع الفاخرة الى الأقمشة الشعبية الرخيصة وبذا وفرت على الاقتصاد القومى عبء أنفاق عملات أجنبية قدرت بملايين الجنيهات ، على أن أهمية الدور الذى تؤديه الصناعة القطنية فى ميدان الاقتصاد لم تقف عند حد الاكتفاء الذاتى بل تقدمته الى مجال التصدير للخارج(٣١) مما جرنا الى أن نفسح لها تلك المساحة بين الصناعات الأخرى . وحتم علينا أن نضعها فى المقدمة .

صـــناعة حلج وكبس وتصـــدير الأقطان :

تعد صناعة كبس القطن من الصناعات الهامة اذ انها المرحلة الأخيرة التى تمر بها الأقطان المعدة للتصدير قبل شحنها ، وكانت تقوم بتلك العملية فى مصر أربع شركات مساهمة مصـــرية كبيرة مقرها فى الاسكندرية ، يرجع تاريخ تأسيس اثنتين منها الى أكثر من سبع وستين عاما والاثنتين الأخريين منها الى أكثر من خمس وثلاثين عاما ، ما جعل لتلك الشركات خبرة طويلة فى اعداد تلك السلعة الأساسية وقد بلغ رأسمال تلك الشركات الأربع ٠٠٠ر٩٠٦ر١ جنيه وهى مزودة بآلات للكبس وماكينات خاصة لتنظيف القطن(٣٢) .

---

(٣٠) بنك مصر ، بنـك مصر وشركاته ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٩ . ص ١٧ .

(٣١) نفسه . ص ١٨ .

(٣٢) اتحاد الصناعات ، الكتـاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ . ص ٣٩ ، تقرير غرفة صناعة الغزل والنسيج .

وكونت تلك الشركات وغيرها مع محالج القطن قطاعا صناعيا هاما ولذا فقد تكونت المجموعة التى اختارها منها البنك الأهلى لاجراء دراسته المشار اليها من عشر شركات اشتغلت بحلج القطن وكبسه وتصديره بلغ راسمالها المدفوع ٣ر٤ مليون جنيه واحتياطياتها ٢ر٢ مليون جنيه ، أو حوالى ٥٢٪ من راس المال فى عام ١٩٥٨/٥٧ · ويرجع ذلك الانخفاض فى تلك النسب الى المنافسة الحادة بينها ، نظرا لزيادة عدد المحالج عن حاجة البلاد الفعلية فضلا عن أنها لا تعمل سوى ستة أشهر فى السنة ونتيجة لذلك ارتفع صافى الربح ارتفاعا ضئيلا فى عام ١٩٥٨/٥٧ - من وجهة نظر البنك الأهلى - وكان يمثل ١٧٪ من رأس المال المدفوع وهو ربح مجز من وجهة نظرنا لأن الربح المعقول ٧٪ فما فوق ، ولم تتحمل الشركات أية خسائر خلال السنتين موضوع الدراسة بل أن بعض شركات حلج وكبس وتصدير الأقطان قد نجح فى استهلاك جانب من الخسائر المجمعة السابقة(٣٣) ·

وقد بلغ عدد المحالج العاملة فى موسم ١٩٥٩/٥٨ (٩٨ محلجا) ، بها ٥٩٤٢ دولابا ، من ١٠١ محلج قائم فى مصر ، وذلك بعد هدم وازالة محلج بالوجه البحرى واضافة محلج جديد فى قوص بالوجه القبلى مما يعنى أن هناك ٣ محالج لم تعمل فى ذلك الموسم(٣٤) ·

وقد كان عدد المحالج الموجودة فى الوجه البحرى ٦٥ محلجا بها ٣٩٠٦ دولابا اشتغل منها ٦٣ محلجا تحتوى على ٣٧٩٨ دولابا

---

(٣٣) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، جـ ١٢ ، عدد ١ ، ١٩٥٩ · ص ١١٦ - ١١٧ ·

(٣٤) المصدر السابق · ص ٣٧ ·

فى موسم ١٩٥٩/٥٨ ، وفى الوجه القبلى ٣٦ محلجا بها ٢١٤٤ دولابا اشتغل منها ٣٥ محلجا بها ٢٠٩٤ دولابا(٣٥) ٠

وكان من مشاكل تلك الصناعة شكوى المحالج من تباطؤ المعاصر فى نقل البذرة ، كما عانت أثناء المواسم من النقص فى شنابر البال وأكياس القطن وتأخر بنك التسليف فى توزيع هذا الصنف وكذلك تأخيره فى صرف ثمن بذرة التقاوى ، كما تأثرت كثيرا من ارتفاع اسعار المواد الأولية مما ادى الى زيادة اسعار التكلفة وواجهت بعض الصعوبات فى الحصول على بعض قطع الغيار بسبب صعوبة الحصول على أذون الاستيراد ٠

صناعة الغزل والمنسوجات الكتانية :

يصلح الكتان المصرى (الشعر) لصناعة الأقمشة الثمينة ، اما المتخلف من الكتان الشعر فيسمى (قطة) ٠ وهذا الصنف يستعمل فى صناعة خيوط الأحذية والخيوط المستخدمة فى نسج الفوط والبشاكير وملاءات الفرش ، وما يتخلف من (القطة) يسمى (المشاق) ويستخدم فى صناعة الدوبارة(٣٧) ٠

وضم مجتمع تلك الصناعة فى عام ١٩٥٩ شركة واحدة بلغ عدد المشتغلين بها ٥٠ مشتغلا فأكثر(٣٨) وبلغ مجموع الأموال المستثمرة فى تلك الصناعة فى عام ١٩٥٨ (٨٥٦ر٢٠٠ جنيه) ،

---

(٣٥) اتحاد الصناعات ، المصدر السابق ٠

(٣٦) نفسه ٠ ص ٣٩ ٠

(٣٧) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٨٥ ، مارس ١٩٥٩ ٠ ص ٣٠ ، صناعة الكتان ٠

(٣٨) ج٠م٠ع ، ادارة التعبئة ، صناعات الغزل والنسيج بالاقليم المصرى ، ج ١ ، يونية ١٩٦١ ٠ ص ٥ ٠

وكان اجمالى المخزون السلعى فى تلك الصناعة ماقيمته ٢٣٢ر٧٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٨(٣٩) .

وهذا ما أدى الى هبوط الانتاج من غزل الكتان فى عام ١٩٥٩ . اذ سجلت أرقامه ١١١٠ أطنان مقابل ١٢٤٣ طنا فى عام ١٩٥٨ ، بنقص مقداره (١٣٣ طنا) أو ٧ر١٠٪ وبلغ الغزل المخصص للنسيج من هذا المقدار ٦٢٠ طنا مقابل ٧٤٠ طنا فى عام ١٩٥٨ ، بنقص مقداره (١٢٠ طنا) أو ٢ر١٦٪ أما الانتاج من المنسوجات الكتانية فقد بلغ ١ر٧٥٠ر٠٠٠ متر مقابل ١ر٢٠٠ر٠٠٠ متر فى عام ١٩٥٨ بزيادة قدرها ٥٠٠ر٠٠٠ متر أو ٨ر٤٥٪ ، وتعزى تلك الزيادة الى وجود فائض من غزل الكتان من العام السابق(٤٠) .

ورغم ذلك فقد أضيف الى الشركة السابقة شركتان أخريان تعملان بنسج الكتان وبغزله ، ناهيك عن ٩ مصانع تعمل فى نفس المجال تديرها شركات توصية بسيطة أو شركات تضامن أو أفراد(٤١) .

وقد كان من العقبات والمتاعب التى كانت فى سبيل تلك الصناعة ، عدم وجود سياسة مرسومة لزراعة الكتان على أساس التوسع فى زراعته ، وعدم قبول منسوجات الكتان أسوة بالمنسوجات القطنية فى بعض الهيئات والمصالح الحكومة وبقاء السيزال والمانيلا نوعان من الألياف النباتية) دون سائر الخامات الأخرى خاضعين لرسوم جمركية مرتفعة فى الوقت الذى لا تلقى منتجاته الحماية الكافية بحظر استيراد ما يماثلها أو زيادة الرسوم

---

(٣٩) نفسه . ص ١٧ .

(٤٠) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ . ص ٩١ .

(٤١) وكانت الشركة الأولى بطنطا والثانية بالاسكندرية والثالثة بامبابة ، راجع : الأهرام الاقتصادى ، عدد ٨٥ ، مارس ١٩٥٩ . ص ٣٠ .

الجمركية على هذا الوارد . بالاضافة الى الصعوبة الحصول على تراخيص استيراد للحصول على المواد الخام اللازمة وقطع غيار وغيرها ، ناهيك عن صعوبة تصدير الكتان الشعر وما يلاقيه من منافسه الكتان فى البلاد الأخرى التى تتبع سياسة الاغراق([42]) .

لذلك طلب رجال صناعة الكتان بتذليل تلك العقبات ، واقترحوا على الحكومة مساعدتهم ورعاية تلك الصـــناعة عن طريق : حث المصالح الحكومية على شراء المنسوجات الثقيلة المستعملة للأغطية من (رك الكتان) ، وتبسيط اجراءات قبول المصنوعات الكتانية فى المشتريات الحكومية وتحريم استيراد أنواع الغزل والنســيج من الكتان منعا للمنافسة مادام الانتاج المحلى يكفى حاجة الاستهلاك ، والتوسع فى زراعة الكتان مع الاهتمام بتحســين النوع وتوفير النواحى الفنية([43]) .

اما صناعة الفوط والبشاكير التى تتفرع عن الصناعة الكتانية فان مجتمعها ضم فى عام١٩٥٩ تسع مؤسسات ، عدد المشتغلين بها من ١٠ ــ ٤٩ مستغلا ، وبلغ مجموع رؤوس الأموال المستثمرة فى تلك الصناعة فى عام ١٩٥٨ (٠٠٤ر٧١٠ جنيه) ، وقد بلغت جملة المخزون السلعى فى تلك الصناعة ما قيمته ٣٠٠ر٩٩ جنيه فى عام ١٩٥٩([44]) .

صــناعة الصـــوف :

فى الأشهر الأولى من عام ١٩٥٨ عرض الدكتور يحيى الملا المدير العام للتنظيم الصناعى على الدكتور عزيز صـــدقى وزير الصناعة تقريرا عن التوسع فى صناعة غزل الصوف ونسجه وجاء به « أن فى البلاد ١٣ مصنعا لغزل الصوف بها ٤٠٠٧٦ مغزلا

---

(٤٢) نفســه . ص ٤١.

(٤٣) نفســه .

(٤٤) ج.م.ع. ، ادارة التعبئة ، المصدر السابق . ص ٥ ــ ص ١٨ .

للصوف المشط ، و ١٥٠٤٠ مغزلا للصوف المسرح ، ويبلغ عدد مصانع الغزل التى لديها اقسام نسيج ٨ مصانع بها ٨٥٣ نولا وبذلك لا يكون هناك مجال لتوسع جديد فى نسيج الأقمشة الصـــوفية ، فيما عدا تجديدات المصانع القائمة أو استحداث أنوال جديدة(٤٥) ٠

ورغم ذلك فقد أصبح مجتمع تلك الصناعة يضم عند نهاية عام ١٩٥٨ خمسة عشر مصنعا وشركة منها اثنا عشر مصــنعاً وشركة ، بلغ عدد العاملين بكل منها ٥٠ عاملا فأكثر وثلاثة مصانع تراوح عدد العاملين بكل منها بين ١٠ ــ ٤٩ مشتغلا(٤٦) ٠

بلغت جملة رؤوس الأموال المســـتثمرة فى تلك الصـــناعة ٥٠٠ر١٧٥ر١١ جنيه فى عام ١٩٥٨ ، على حين بلغ اجمالى المخزون الســـلعى ١٠٠ر٣٧٤ر٤ جنيه فى نفس العام(٤٧) ثم ارتفع ذلك المخزون من الأقمشة الصوفية لدى المصانع فوصل فى نهاية ١٩٥٩ الى ما نسبته ١ر٥٣٪ عما كان عليه فى نهاية عام ١٩٥٨ حيث بلغ ٥٣٩ طنا مقابل ٣٥٢ طنا(٤٨) ٠

وقد أدى استمرار تقييد استيراد المنسوجات الصوفية الى اطراد تقدم صناعته ، من حيث انتاج الغزل والأقمشة على السواء ،

---

(٤٥) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٨ ، مارس ، ابريل ١٩٥٨ ٠ ص ١٧ ٠ تقرير رسمى عن مصانع الأقمشة الصوفية ٠

(٤٦) ج٠م٠ع٠ ، ادارة التعبئة ، المصدر السابق ٠ ص ٥ ، وكانت أهم شركات غزل ونسج الصـــوف بمصر فى عام ١٩٦٠ : هى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة وشركة الشرق للغزل والنسج ، واتحـــاد صناعة المنسوجات الممتازة (سلكته) المحلات الصناعيـــة للحرير والقطن (اسكو) ، والشركة المصرية للغزل ونسج الصوف (بولتكس) ، راجع : الأهرام الاقتصادى ، عدد ١٢٦ ، نوفمبر ، ديسمبر ١٩٦٠ ٠ ص ٣٠ ٠ اسماء شركت الصوف بمصر ـ

(٤٧) ج٠م٠ع٠ ، ادارة التعبئة ، المصدر السابق ٠ ص ٢٤ ٠

(٤٨) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ ٠ ص ٧٧ ٠

فترتب على تحســـن المنتجات المحلية فضلا عن تخفيض الحكومة لاسعارها أن انتعش الاســـتهلاك حتى انه جاء فى تقرير احدى الشركات الكبرى لانتاج الصوف ، أن الطلب زاد عن الانتاج غير أن المخزون زاد على وجه العموم نتيجة لزيادة الانتاج من الأصواف المخلوطة(٤٩) ٠

كما كان من مشاكل تلك الصناعة ، انه منذ عام ١٩٥٩ بدأت الأقمشة الصوفية الأجنبية تتسرب للبلاد مزاحمة بذلك الانتاج المحلى حتى انه ترتب على تلك المنافسة غير المشروعة ، أن بدأت المصانع المحلية تجد صعوبة فى تصريف انتاجها الذى تزايد عاما بعد عام ، وقررت شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى أنه اذا استمرت هذه الحالة دون علاج حاسم ، فانها لاشك ستؤدى الى الاضرار بالصناعة المحلية اضرارا بالغا(٥٠) ٠

وامتدت آفة الانتاج المتزايد وعدم استيعاب السوق له الى صناعة البطاطين أيضا، حيث استمر الانتاج من البطاطين فى اتجاهه الى الهبوط لعلاج ذلك الوضع ، حتى بلغ ١٥٠٥ أطنان فى عام ١٩٥٩ مقابل ١٧٩٢ طنا فى عام ١٩٥٨ بنقص قدره (٢٨٧ طنا) أو ١٦٪ وفى الوقت نفسه سجل المخزون من البطاطين، فى نهاية السنة ارتفاعا جديدا اذ بلغ ٤٢٦ طنا مقابل ٣٨٢ طنا فى عام ١٩٥٨ أى زيادة قدرها ٤٤ طنا أو ٥ر١١٪(٥١) ٠

---

(٤٩) البنك الأهلى ، النشرة الاقتصادية ، جـ ١٢ ، عدد ١ ، ١٩٥٩ ٠ ص ١٣٤ ٠

(٥٠) الأخبار ، عدد ٢٦٦١ ، ١٩٦١/١/١٦ ٠ ص ٧ ، تقرير مجلس الادارة مقدم للجمعية العمومية فى ١٩٦١/١/١٥ عن عام ١٩٦٠ ، وأيضا : الأهرام الاقتصادى ، عدد ١٣١ ، ١٩٦١/٢/١٣ ٠ ص ٣٢ ـ ص ٣٣ ٠ نفس التقريـر ٠

(٥١) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ ٠ ص ٧٧ ٠

صناعة الحرير الصناعي :

انشأت الحكومة صندوق دعم صناعة الحرير الصناعى فى ٧ يناير ١٩٥٧(٥٢) وكان له فضل كبير فى تشجيع صادرات الخيوط والأقمشة(٥٣) وعلى الرغم من جهود صندوق دعم صناعة الحرير وسط تلك الصناعة ، فقد أعربت الشركات المشتغلة بها عن أنها مازالت تنتظر مزيدا من المعونة من جانب الهيئة ـ التى أنشئت بعد الغاء الصندوق ـ العامة لدعم الصناعة حتى تتغلب على مشكلات التسويق(٥٤) .

وقد ضم مجتمع تلك الصناعة فى عام ١٩٥٨ ستة وثمانين مؤسسة منها تسع وثلاثون مؤسسة بلغ عدد المشتغلين بكل منها ٥٠ مشتغلا فأكثر ، وسبع وأربعون مؤسسة عدد المشتغلين بكل منها يتراوح بين ١٠ ـ ٤٩ مشتغلا(٥٥) .

وبلغت جملة الأموال المستثمرة فى تلك الصناعة ٧٠٠ر٢٧٧ر٤ جنيه فى عام ١٩٥٨(٥٦) وقدر انتاج البلاد من منسوجات الحرير الصناعى عام ١٩٥٩ بحوالى ٣٤٤ر٩١٨ر٧٧ مترا مقابل ٦٤٥ر٢٠٧ر٦٩ مترا خلال عام ١٩٥٨ بزيادة مقدارها ٦٥٩ر٧١٠ر٨

---

(٥٢) حسين خلاف ، المرجع السابق . ص ٢٠٥ .

(٥٣) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٧ ، شركة مصر للحرير الصناعى ، ملف ١٨٢ ـ ٣٤٥/٥ ج ١ ، تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٧ ، مقدم للجمعية العمومية فى ١٩٥٨/٣/٢٧ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ . ص ٨ .

(٥٤) البنك الأهلى ، النشرة الاقتصادية ، جـ ١٢ ، عدد ١ ، ١٩٥٩ . ص ١٣٣ .

(٥٥) ج.م.ع. ، ادارة التعبئة ، المصدر السابق . ص ٥ .

(٥٦) نفسه .

مترا أو ٦ر١٢٪(٥٧) فى الوقت الذى بلغ فيه اجمالى المخـــزون السلعى ما قيمته ٧٠٠ر١٦٣ر٤ جنيه فى عام ١٩٥٨(٥٨) ٠

وربما دفعت مشكلة المخزون السلعى تلك ، الى أن يتبنى البنك الأهلى وجهة نظر الشركات الصناعية ويتعاطف معها فى مطلبها بالغاء رسوم الانتاج حيث ذكر « أعربت الشـــركات في تقاريرها السنوية عن شكواها من رسوم الانتاج التى فرضت عام ١٩٥٦ » حيث اكدت أنها عبء ثقيل على الصناعة(٥٩) وقد أشرنا الى أن ذلك محاولة من الشركات للتهرب من حق الدولة عليها خاصـــة وأنها تحقق في الوقت نفسه أرباحا عالية فكيف يكون ذلك ، سوى أنه طمع فى شىء ليس لها ، امعانا فى الاستغلال من شتى نواحيه ٠

دور صندوق دعم صناعة غزل ونسج القطن :

قام الصندوق بعدة أجراءات خلال عام ١٩٥٨ لتدعيم صناعة غزل ونسج القطن وتنمية صادراتها ، فبالاضافة الى البعثات التى أرسلت الى كل من أوربا والشرق الأقصى وافريقيا للتعرف على حاجات تلك الأسواق ، انشىء فى جنيف مكتب مركزى مهمته موافاة الصندوق بالتغيرات التى تطرأ على تلك الصناعة ، فضلا عن انشاء علاقات مباشرة مع المستوردين(٦٠) ٠

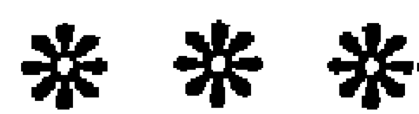
ومن هنا فقد أشادت الشركات فى تقاريرها بجهوده ، ومنها شركة مصر صباغى البيضا ، التى اشارت فى تقرير مجلس ادارتها

---

(٥٧) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ ٠ ص ٦٤ ٠
(٥٨) ج٠م٠ع٠ ، المصدر السابق ، ص ١٧ ٠
(٥٩) نفســـه ، ص ٢٣ ٠
(٦٠) البنك الأهلى ، المصدر السابق ٠ ص ١٣ ٠

عن عام ١٩٦٠ بجهوده حيث أوضحت انها جهود طيبة(٦١) وكذا كان الحال في شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات ، حيث أكدت شكرها لجهود صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية وخاصة فى فتح الأسواق وتشجيع التصدير وتذليل الصعوبات(٦٢) ٠

كما سجلت شركة (اسكو) المحلات الصناعية للحرير والقطن شكرها وتقديرها لجهود الصندوق وتعاونه وخاصة فى تقريرها عن عام ١٩٦٠ والمقدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين فى ٢٤ مايو ١٩٦١ الذى أكدت فيه أن تعاونه مع وزارة الصناعة والاقتصاد فى تثبيت تلك الصناعة قد جعلها الصناعة الأولى فى البلاد(٦٣) ٠



ثانيا : الصناعات الكيماوية والمستحضرات الطبية :

تحتل تلك الصناعة ركنا هاما من أركان القطاع الصناعى فهى تمد مصر باحتياجاتها من المصنوعات الكيماوية كالزيوت والصابون والمستحضرات الطبية وغيرها من المصنوعات الهامة الى جانب انتاج المواد الكيماوية التى تدخل فى كثير من الصناعات الأخرى كالأحماض اللازمة لصناعات الغزل والنسيج والصباغة والأسمدة وبلغ رأس المال المستثمر فى تلك الصناعة عام ١٩٥٩

---

(٦١) الأهرام ، عدد ٢٧١٠٢ ، ١٩٦١/٢/٢٤ ٠ ص ٥ ، تقرير مجلس ادارة شركة مصر صباغى البيضاء عن عام ١٩٦٠ ، مقدم للجمعية العمومية فى ١٩٦١/٢/٢٣ ٠

(٦٢) نفسه ، عدد ٢٦٨٠٤ ، ١٩٦٠/٥/٢ ، تقرير مجلس ادارة الشركة . مقدم للجمعية العمومية فى ١٩٦٠/٥/١ ٠ ص ٧ ٠

(٦٣) الأخبار ، عدد ٢٧٧١ ، ١٩٦١/٥/٢٤ ٠ ص ٧ ، تقرير مجلس ادارة الشركة ، مقدم للجمعية العمومية فى ١٩٦١/٥/٢٣ ٠

حوالى ٨ر٦٧ مليون جنيه ، وبلغت قيمة الانتاج من الصـــناعت الكيماوية فى عام ١٩٥٩ حوالى ٤ر١١٣ مليون جنيه(٦٤) ٠

تنقسم الصناعات الكيماوية الى عشرة فروع أساسية يعمل فيها حوالى ٩٤١ مؤسسة وتبلغ جملة رؤوس أموالها ٨ر٦٧ مليون جنيه ، منها ٥٠٧ مؤسسات تعمل برأسمال أقل من ٥ آلاف جنيه ويبلغ مجموع رؤوس الأموال العاملة فيها ٨ر٠ مليون جنيه، ٣٢٣ مؤسسة تعمل برأسمال يتراوح بين ٥ آلاف جنيه و ٥٠ ألف جنيه ، ويبلغ اجمالى رأسمالها ٩ر٤ مليون جنيه ، ثم ١١١ مؤسسة تعمل برأسمال يزيد عن ١٥٠ ألف جنيه ومجمـــوع رؤوس أموالها ١ر٦٢ مليون جنيه(٦٥) ٠

ومن ذلك يتبين أن معظم النشاط الانتاجى فى قطاع الصناعات الكيماوية يقوم به عدد قليل من المؤسسات لايتعدى ١٢٪ من مجموع المؤسسات تبلغ رؤوس أموالها ٩١٪ من اجمالى رأس المال المستثمر فى تلك الصناعة ٠

ولما كانت هذه الصناعات كثيرة ومتعددة ، فقد شملت الميزانية الاجمالية التى أجرى البنك الأهلى دراسته على حالتها المالية خمس عشرة شركة بلغ مجموع رأسمالها المدفوع ٨ر١٢ مليون جنيه فى عام ١٩٥٧/٥٦ ، ارتفع الى ١ر١٣ من الملايين فى عام ١٩٥٨/٥٧ ، وساهمت فى زيادته ثلاث شركات وفيما عدا شركتين بلغت خسائرها ٠٠٠ر٣٥ جنيه فى عام ١٩٥٨/٥٧ ، وشركة أخرى تراجعت أرباحها

---

(٦٤) بنك مصر ، نشرة بنك مصر ، ج ٢ عدد ٢ ، يونيو ١٩٦١ ٠ ص ٣٤ ٠ الصناعات الكيماوية ٠

(٦٥) نفســه ٠

خلال ذلك العام فقد حققت سائر شركات هذه المجموعة أرباحا مقدارها ١ر١ مليون جنيه أو بنحو ٣٠٪ فبلغ ٧ر٤ مليون جنيه أى حوالى ٣٦٪ من رأس المال فى عام ١٩٥٨/٥٧(٦٧) وهى نسبة أرباح مرتفعة وتتناقض مع ما ذكرته الشركات من أن رسوم الانتاج كانت عبئا ثقيلا عليها ٠

ويرجع ذلك التقدم الملحوظ الى سياسة الدولة نحو تشجيع الصناعات المحلية بالاضافة الى حظر استيراد المنتجات التى يمكن انتاجها فى مصر كما نتج عن الحصار الاقتصادى الذى أعقب العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ اتساع فرص التسويق ، مما أدى الى زيادة المبيعات وبذا ارتفع صافى الأرباح فى ١٩٥٨/٥٧ بمقدار ٨٥٩ر٠٠٠ جنيه ، فبلغ ٢ر٤ مليون جنيه أو ٧ر١٨٪ من رأس المال ، وبذلك تمكنت شركات تلك المجموعة من زيادة أرباحها الموزعة فبلغت ١ر٨٥٠ر٠٠٠ جنيه فى ١٩٥٨/٥٧ مقابل ١ر٣٤٣ر٠٠٠ جنيه فى ١٩٥٧/٥٦ ، كما ضاعفت المرحل للاحتياطيات ٤٩٥ر٠٠٠ جنيه فى ١٩٥٨/٥٧ مقابل ٢٢٠ر٠٠٠ جنيه فى العام السابق واستهلكت ١٢٠ر٠٠٠ جنيه من الخسائر المتجمعة(٦٨) ٠

وتعد صناعة الأسمدة من أهم فروع تلك الصناعة التى تحتاجها البلاد فى الزراعة ورغم توافر المواد الأولية اللازمة لانتاجها فى البلاد ، فان مصر لازالت تستورد كميات كبيرة منها ، لأن المنتج منها لا يفى بحاجة البلاد(٦٩) ٠

---

(٦٧) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، جـ ١٢ ، عدد ١ ، القاهرة ، ١٩٥٩ ٠ ص ١١١ ٠

(٦٨) نفسـه ٠

(٦٩) حسين خلاف ، المرجع السابق ٠ ص ٣١٢ ٠

ومن الصناعات الكيماوية الهامة الأخرى صناعة الزجاج التى تعد فى مصر من الصناعات المتقدمة وكان انتاج الزجاج فى بادىء الأمر يعمد على استيراد الرمل الأبيض المعروف برمل السليكا ، الا أنه أمكن استعمال الرمل من منطقة سيناء ومن فصيلة السليكا ، ولو أن تكاليفه مازالت جد مرتفعة(٧٠) .

ومما يدل على أهمية انتاج صناعة الزجاج بمصر أن انتاجها من الزجاج بلغ ١٤٥٧٠ طنا فى عام١٩٥٧ موزعا على النحوالتالى: زجاج المصابيح ٨٥٠ طنا ، زجاج أكواب ٣٥٣٠ طنا ، زجاج متنوع الاستعمال ٦٩٠ طنا ، زجاج طبى ٣٤٥ طنا ، زجاج لتعبئة المياه الغازية ١٣٤٠ طنا ، زجاج مسطح ٨٧١٥ طنا(٧١) .

وكان يقوم بتلك الصناعة عدد من المؤسسات وصل الى عشرين مؤسسة برأسمال قدره (١٫٢٩٠٫٨٦١ جنيها) منها ثلاث مؤسسات كبيرة برأسمال ١٫٠٦٥٫٠٠٠ جنيه) وبذلك تكون نسبتها الى المجموع ٨٢٫٥٪ ، أما الباقى فهو لمؤسسات صغيرة مثل رأسمالها ١٧٫٥٪ من مجموع الأموال المستثمرة فى تلك الصناعة(٧٢) .

كما كانت صناعة الورق والكرتون والسلوفان من بين أفرع تلك الصناعة الهامة ، التى ارتفع رأس المال المستثمر فيها فى أوائل عام ١٩٦٠ الى ٨٫٠٥٩٫٥٠٠ جنيه بعد أن كان ١٫٦٦٠٫٢٠٠ جنيه فى عامى ١٩٥٩/٥٨ ويرجع ذلك الارتفاع الى المشروعات الجديدة التى

---

(٧٠) مصر الصناعية ، عدد ٥ ، مايو ١٩٥٨ . ص ٩ ، صناعة الزجاج فى مصر .

(٧١) نفسه .

(٧٢) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٦٠/٥٩ . ص ٢٠٢ – ص ٢٠٣ .

نفذت ضمن برنامج مشروع السنوات الخمس الأول ، وقد بلغ عدد المؤسسات العاملة تسع مؤسسات ، منها ثلاث مؤسسات في صناعة الورق برأسمال قدره (٦٠٠ر٦٠٠ر٦ جنيه) وأربع مؤسسات تعمل فى صناعة الكرتون برأسمال مقداره (٥٠٠ر١٥٥ جنيه) واثنتان تعملان بصناعة الورق والكرتون معا ، برأسمال قدره (٠٠٠ر٣٠٤ر١ جنيه)(٧٣) .

وبلغت القدرة الانتاجية لمصانع الورق ٤٢٠ر٤٨ طنا سنويا ، ولمصانع الكرتون ٧٩٥٨ طنا سنويا ، أما المصانع المنتجة للورق والكرتون معا فقد بلغت قدرتها الانتاجية ١٩٥٥٠٠ طن سنويا(٧٤) .

ورغم ذلك التوسع فى صناعة الورق فلاتزال قاصرة عن سد حاجة الطلب المحلى للورق والكرتون اذ كان الاستهلاك المحلى وقتها يبلغ أكثر من ٠٠٠ر١٠٠ طن سنويا(٧٥) .

أما صناعة الأدوية فقد سجلت تقدما ملحوظا فى السنوات الأخيرة من فترة البحث ، نظرا لتزايد الطلب عليها نتيجة لصعوبات الاستيراد والقيود المفروضة عليه . وتعتمد تلك الصناعة الى حد كبير على المواد الأولية المستوردة بجانب المواد المنتجة محليا كالكحول والنشاء والجلوكوز والمستحضرات العشبية وحامض الأيدروكلوريك(٧٦) .

وقد بلغ عدد معامل الأدوية ٣٢ معملا فى آخر عام ١٩٥٨ ، بلغت جملة رأسمالها ٧ر١ مليون جنيه ، بيد أنه بالرغم من ذلك

---

(٧٣) نفسه . ص١٩١ .

(٧٤) نفسه .

(٧٥) البنك الأهلى ، المصدر السابق . ص ١٢٩ .

(٧٦) نفسه . ص ١٤٣ – ص ١٤٤ .

التوسع فى صناعة الأدوية والعقاقير ارتفعت وارداتها من ٢١٩٢ طنا قيمتها ٣ر٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥٧ الى ٢٤٤٥ طنا قيمتها ٧ر٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨((٧٧) .

وقد كان الانتاج المحلى من مؤسسات الأدوية وحتى نهاية فترة الدراسة ، رغم كبر حجمه واتساعه لا يمثل الا نسبة محدودة من استهلاك الأدوية في البلاد(٧٨) .

كما أصبحت تجارة البترول فى مصر خاضعة لاشراف الهيئة العامة للبترول، التى أنشئت فى سبتمبر ١٩٥٨، بغرض تقديم المشورة للدولة بشأن أعمال التنقيب عن البترول وانتاجه وتسويقه كما اختصت الهيئة باستيراد وتصدير البترول الخام ومنتجاته(٧٩) . خاصة وأن الكمية المستخرجة من البترول تتفاوت حسب السنين تبعا لنضوب بعض الحقول ، واكتشافات أخرى جديدة ، بالرغم من اتجاه الانتاج الى التزايد ابتداء من ١٩٥٧ ، الا أنه لا يفى بحاجة الاستهلاك المحلى(٨٠) .

فقد زاد الانتاج من البترول الخام فى عام ١٩٦٠ الى ٦٠٠ر٣١٨ر٣ طن ، مقابل ٢٠٠ر١٥٥ر٣ طن فى عام ١٩٥٩ ، أى بنسبة قدرها ١ر٥٪ وجاءت هذه الزيادة من عمليات الانتاج من الآبار الجديدة وقتها فى حقلى بكر وكريم . وزاد انتاج معامل التكرير الى

---

(٧٨) نفسه .

(٧٩) حسين خلاف ، المرجع السابق . ص ٢١٧ ، حتى انه يحكم القول مع ذلك الوضع الجديد أن قطاع البترول لم يعد فى نطاق الرأسمالية الصناعية الحرة .

(٨٠) البنك الأهلى ، المصدر السابق . ص ١٣٦ .

٤٫٣٢٩٫٠٩٤ طنا فى عام ١٩٦٠ مقابل ٣٫٢٧٢٫٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٩ ، أى بنسبة قدرها ٣٢٫٣٪(٨١) .

وبلغ عدد المؤسسات البترولية والحاصلة على تراخيص بحث وعقود استغلال للبترول حتى نهاية عام ١٩٦٠ خمس مؤسسات ، عمل فيها حوالى ٥٠٠ مستخدم ، وحوالى ٢١٫٠٠٠ عامل ، وقد بلغت رؤوس الأموال الاسمية لتلك المؤسسات حوالى ٢٣ مليونا من الجنيهات المصرية(٨٢) .

وفيما يختص باستخراج الفوسفات فقد عثرنا لها على وثيقة على جانب كبير من الأهمية تلقى الضوء على ظروفها وموقف الدولة منها خاصة ، ومن الرأسمال الأجنبى عامة ، وبذا نخرج ببعض الحقائق الهامة عن تلك الفترة عامة والصناعة خاصة .

والوثيقة عبارة عن رسالة مطولة من الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات الى وزير الصناعة(٨٣) أوضحت له فيها أن الشركة طلبت منذ أكثر من سنتين من مصلحة المناجم الحصول على عقود البحث والاستغلال وذلك لكى تتمكن من المحافظة على متوسط انتاجها وذكرت الرسالة أن الوضع لم يتوقف عند ذلك الحد ، بل أبانت أن الوزارة ألغت على التوالى كل تصاريح البحث التى كانت الشركة قد حصلت عليها ، وأكدت أن المتخصين بالوزارة طلبوا (ولاسيما وكيل

---

(٨١) مصر الصناعية ، عدد ٥ ، مايو ١٩٦١ ، صناعة البترول فى الاقليم الجنوبى . ص ٤ .

(٨٢) نفسه . ص ٥ .

(٨٣) شركات ، محفظة ١٧٧ ، الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات ، ملف ١٨٢ ـ ٥/٦٠ جـ ١ ، رسالة الى وزير الصناعة فى أكثر من ٨ صفحات ، مؤرخة فى ١٩٥٨/٣/٢٥ . ص ١ .

الوزارة للثروة المعدنية) العمل على اشراك رأس المال المصرى فى رأس مال الشركة ، التى كان غالبية رأسمالها أجنبيا وأفهموا رجال الشركة أن هذا شرط أساسى لكى توافق الوزارة على منح الشركة عقودا أو تراخيص جديدة[٨٤] .

وأكدت الشركة أنها لم تأل جهدا فى أن تواصل مسعاها مرات عديدة فاتصلت بشتى الهيئات المالية المصرية فى هذا الشأن ولكن بدون أن تصل الى نتيجة ملموسة حتى ان الشركة قررت أنه قد برز لها بوضوح أن رأس المال المصرى يتردد فى أن يغامر فى الأعمال التعدينية وأنه يفضل على ذلك الأعمال الأكثر استقرارا بالرغم من كون بعضها أقل ربحا[٨٥] .

ولما كان ذلك الموقف من الرأسمال المصـرى يعرض الشـركة لمخاطر جسيمة لأنها أصبحت بذلك الشكل بين فكى كماشة ، الحكومة تضغط عليها من جهة لاشراك رأس المال المصرى فيها ، ورأس المال المصرى يرفض ذلك من جهة أخرى . لذا اتجهت تلك الشركة وجهة أخرى حيث حاولت الشركة ادخال رأس المال المصرى فى رأسمالها

---

(٨٤) نفسه . ص ٢٤ وأكدت الرسـالة أن السيد وزير الصناعة قـال لرجال الشركة ، انه من الممكن الاتفاق مع أى هيئة مصرية ، وأفهمنـا فى نفس الوقت أنه يفضل بنك مصر على سائر الهيئات ، فاتصـلنا بهذا البنك وبعد مفاوضات اجتمع بنا السيد عضـو مجلس ادارة البنك المنتدب ، وبصحبته الاخصائيون ، وسرد لنا الأسـباب التى حملت البنك على عدم رغبته فى تملك زمام شركتنا ، رغم كونه مقتنعا بمزايا هذه العملية . نفسه . ص ٥ ، وربما كان ذلك السبب وغيره هو الذى أدى الى موقف الثورة من البنك ، ودعاها الى تأميمه ، بعد أن التزم بعدم المشاركة الجـادة فى الاستثمار الفعل ، وقصر نشاطه على شركاته .

(٨٥) نفسـه . ص ٥ .

عن طريق طلبها قرضا بـ ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه من البنك الصناعى ولم يسفر هذا الطلب عن نتيجة رغم تقديم جميع المستندات المطلوبة(٨٦) .

وفى نهاية الأمر اتجهت الشركة الى المؤسســـسة الاقتصادية المصرية ، عارضة عليها المشاركة ، بل انها فتحت لها باب المشاركة على مصراعيه حيث طلبت منها أن تتفضل باخطارها عما اذا كانت راغبة فى المساهمة فى رأسمالها ، وبأى نصيب ورغم ذلك لم تتسلم الشركة أى اخطار عن ذلك العرض من المؤسسة الاقتصادية(٨٧) .

ومن ذلك يتضح أو يتكشف لنا عدة حقائق عامة ، وأخرى خاصة بالشــــركة منها اتجاه الدولة لخنق الراســـمال الأجنبى المستثمر فى مصر ، والتضييق عليه بشدة لاعتقاد رجال الثورة أن الرأسماليين الأجانب بمصر كانوا يشكلون طابورا خامسا وقت أن يجد الجد بين مصر والدول التى ينتمى اليها هؤلاء المستثمرون مثلما حدث فى أثناء العدوان الثلاثى .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد تصور رجال الثورة أنه بخنق رؤوس الأموال الأجنبية تلك ، سوف يحل محلها أو يشاركها رأس المال المصرى ، ولكن الواقع كان شيئا آخر حيث تلكأ رأس المال المصرى فى المشاركة بل وامتنع عن المشاركة فى المشاريع التى لاتغل ربحا سريعا أوال تى لاتغل ربحا الا بعد عدة سنوات .

ولما عزف رأس المال المصرى عن المشاركة حثت الثورة من طرف خفى بنك مصر على المشاركة ولكنه لم يختلف فى أسلوبه عن رأس المال المصرى ، لأنه واقعيا جزء من الرأسمالية المصـــرية ومشبع

---

(٨٦) نفســـه . ص ٦ .

(٨٧) نفســـه . ص ٧ .

بفكرها ، بل أكد خوفه وتقاعسه عن المشاركة وقرر عدم المشاركة معًا وضعه فى موقف لايحسد عليه ، بل حسب عليه وربما كان ذلك من الأسباب التى ألقت ببذور تأميمه فى نفوس قادة الثورة ، وعندما وجهته عدة مرات للتوجه نحو الاستثمار فى المشروعات الأساسية والفعالة فى الاقتصاد المصرى بعيدا عن شركاته ، وخيب أملها فيه ولم يستجب نضجت بذور تأميمه بطريقه أحلت للثورة ذلك التأميم وعندما فشلت محاولات الشركة مع رأس المال المصـــرى اتجهت لمؤسسات الدولة نفسها كرأس مال مصرى موال للدولة ، فطلبت من البنك الصناعى فتهرب بصـــمته وعدم رده على طلبها ، فاتجهت للمؤسسة الأقتصادية ، فكررت ما فعله البنك الصناعى مما يؤكد ماسبق أن ذكرناه من أنه كان موقفا موجها من الثورة ، نحو رؤوس الأموال الأجنبية فى البلاد ، وضح فيه نية رأس المال المصرى عامة وبنك مصر خاصة وخيب أمل الثورة فى الاثنين وجعلها تأخذ موقف الشك والتشدد نحو الرأسمالية الصناعية فى مصر ، بل ربما كان ذلك الموقف هو الذى رسم أمامها طريق التأميم ودعا اليه ٠

وبالنسبة لصناعة الجبس ، فقد بلغ انتاج الجبس فى عام ١٩٥٧ حوالى ٢٠٠ ألف طن وبلغت المبيعات فى السوق المحلى ١٢٥ ألف طن منها حوالى ١٠٠ الف طن من جبس المبانى والمصيص و ٢٥ ألفا من الجبس الزراعى وكميات محدودة من الجبس اللازم للأعراض الطبية (حوالى ٥٠٠ طن)(٨٨) ٠

وبلغ المصدر من الجبس المصرى فى عام ١٩٥٧ حوالى ٤٥ الف من الاطنان منها حوالى ٢٠ر٠٠٠ طن الى السعودية والكويت و ٢٠ الف طن لليابان وألفى طن لكل من سيلان واندونيسيا(٨٩) ٠

---

(٨٨) مصر الصناعية عدد ٥ ، مايو ١٦٥٨ . ص ١٥ ، صناعة الجبس ٠
(٨٩) نفســه ٠

ورغم ذلك فقد كان الجبس القبرصى منافسا خطيرا للجبس المصرى فى أسواق الشرق الأقصى وذلك لانخفاض تكلفة انتاجه وتوفر وسائل نقله البحرى وامكانيات شحنه ميكانيكا بسرعة بميناء التصدير(٩٠) علىحين كان الشحن فى مصر يتم بالوسائل العادية اذ كان لا يتسنى شحن أكثر من ألف طن فى اليوم بمصر بينما كان يمكن شحن سفينة حمولة عشرة آلاف طن فى قبرص خلال ٢٤ ساعة(٩١) .

ولم يقف الأمر عند حد المنافسة من جانب قبرص للاسمنت المصرى ، بل واجهت تلك الصناعة منافسة متزايدة من جانب اليابان واليونان فى الأسواق الخارجية وعلى الأخص فى المملكة العربية السعودية(٩٢) وتغلبا على مشكلات التصدير ، وتسهيلا لاجراءاته اتخذت الدولة عدة سبل لتيسيره كان منها وأهمها تخفيض رسوم الانتاج لكافة أنواعه من ١٥٠ قرشا الى ١٤٠ قرشا للطن(٩٣) .

وربما كان ذلك وراء زيادة طاقة انتاج مصانع الأسمنت الثلاثة القديمة ، بالاضافة الى أن الشركة القومية للأسمنت ، التى انشئت فى

---

(٩٠) نفسه .

(٩١) نفسه .

(٩٢) البنك الأهلى ، النشرة الاقتصادية ، جـ ٢ عدد ١ ، ١٩٥٩ . ص ١٣٦ ، الصناعة عام ١٩٥٨ ، ومنذ أول أكتوبر ١٩٥٧ وزع انتاج الشركات المنتجة للأسمنت فى مصر ، بواسطة مكتب بيع الأسمنت المصرى ، مصلحة الشركات ، محفظة ١١٨ ، شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٣٤ جـ ٢ . ص ٥ ، تقرير مجلس ادارة الشركة عن عام ١٩٥٧ ، مقدم للجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٨/٣/١ .

(٩٣) نفسه . ص ٦ .

عام١٩٥٦، قدر انتاجها فى عام ١٩٥٩ بحوالى ٤٢٠٫٠٠٠ طن(٩١)٠ وبذلك ارتفعت الانتاجية من الاسمنت الى ٢٫٤٢٠٫٠٠٠ طن(٩٥) ٠

وبذلك أمكن انتاج عدة أنواع من الأسمنت لسد حاجة الاستهلاك المحلى، حيث تنتج شركات الأسمنت المصرية أربعة أنواع من الأسمنت حسب المواصفات العالمية وهى : أســمنت بورتلاند عادى ، وهو الأسمنت المستهلك فى معظم المنشــآت والعقارات ويكون معظم الانتاج ، وأسمنت سريع ، وأســمنت مقاوم لمياه البحار والمياه الكبريتية ٠ كما انتجت الشركات وبناء على طلب القائمين بمشروع خزان أسوان ــ وقتها ــ النوع المسمى بأســمنت لوهيت ، وهو المستعمل فى بناء السدود والخزانات والانشاءات الضخمة(٩٦) ٠

ولما كانت سياسة انتاج الأســمنت ترتبط بامكانات توزيعه ، كذلك قامت شركات الأسمنت، ضمانا لربط الانتاج بالتصريف بانشاء متجر الأسمنت عام ١٩٣٠ لبيع انتاجها اليه على أن يتولى هو البيع والتوزيع لحسابه كأى مؤسسة تجارية أخرى(٩٧) واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٥٧ ، اذ حل حينئذ مكتب بيع الأسمنت المصرى محل متجر الأسمنت ، حيث أصبح هذا المكتب الوكيل الوحيد لشركات الأسمنت الأربع ، يتولى توزيع انتاجها فى الداخل كما يشرف على تصدير الفائض الى الخارج ، وبينما كان متجر الأسمنت يقوم بتلك

---

(٩٤) نفســه ٠ ص ٤ ٠

(٩٥) والشركات الثـلاث الأولى تقوم بانتاج أسمنت بورتلاند ، وهى مرتبة حسب تاريخ انشائها كما يلى : شركة أسمنت بورتلاند المصرية بطرة ، وشركة أسمنت بورتلاند بحلوان ، وشركة أسمنت بورتلاند الاسكندرية ، راجع : الأهرام الاقتصادى ، عدد ٨١ ، يناير ١٩٥٨ ٠ ص ٣ ٠

(٩٦) الاهرام الاقتصادى ، عدد ٨١ ، يناير ١٩٥٩ ٠ ص ٩٧ ٠

(٩٧) نفســه ٠

العملية لحسابه الخاص ، أصبح مكتب بيع الأســمنت وكيلاً عن الشركات يقوم بعملية التسويق لحساب الشركات(٩٨) .

وتكون مجلس ادارة المكتب من مندوبين اثنين عن كل شركة من الشركات ، وكان يحضر اجتماعاته مندوب عن وزارة التجارة ليس له حق المناقشــة أو التصــويت على القرارات ولكن له حق الاعتراض عليها(٩٩) .

* * *

ثالثا : صــناعة المنــاجم والمعــادن :

وصل عدد الشركات التى قام البنك الأهلى بدراسة حالتها المالية ، عشر شركات للمناجم والمعادن ، بلغ رأسمالها المدفوع ٩ر٢٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨/٥٧ مقابل ١ر٢١ مليون جنية فى عام ١٩٥٧/٥٦ مع استبعاده لشركة الحديد والصلب التى بلغ رأسمالها ١٩ مليون جنيه لأنها بدأت فى الانتاج بعد الفترة موضع دراســة البنك . وقد بلغ رأس المال المدفوع للشركات التسع الباقية ٩ر٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٧٠٫٠٠٠ جنيه عن عام ١٩٥٧/٥٦ ، كما أن الاحتياطيات المجمعة بلغت ١ر٤ مليون جنيه أو ٤١٪ من رأس المال فى عام ١٩٥٨/٥٧ ، بزيادة بلغت ١٢٠٫٠٠٠ جنيه عن عام ١٩٥٧/٥٦(١٠٠) .

وأوضحت العينة أنه نتيجة للعدوان الثلاثى تأثرت ، أعمال بعض شركات تلك العينة، حيث تراجع اجمالى الأرباح بمقدار ٤ر١ مليون جنيه ، من ١ر٥ مليون جنيه أو ٥٣٪ من رأس المال الى ٧ر٣ مليون

---

(٩٨) نفســه .

(٩٩) نفســه .

(١٠٠) البنك الأهلى ، المصدر السابق . ص ١١٨ .

جنيه أو ٣٨٪ ، كما هبط صافى الأرباح من ٣ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٥٧/٥٦ الى ٦ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨/٥٧ ، أو حوالى ١٥٪ من رأس المال ، ورغم ذلك الهبـــوط كانت الأرباح المـوزعة مرتفعة نوعا ما ، حيث كانت ٤ر١ مليون جنيه مقابل ٣ر١ مليون جنيه ، بينما تراجعت المبالغ المرحلة للاحتياطيات من مليون جنيه الى ٠٠٠ر١٠٠ جنيه(١٠١) ٠

وتعد صناعة الحديد والصلب . أهم الصناعات التعدينية التى بلغ انتاجها ١٠٨ آلاف طن فى عام ١٩٥٨ مقابل ١٠٠ ألف طن عام ١٩٥٧ ، كما بلغ انتاج المسبوكات الصلب ١٥ ألف طن عام ١٩٥٨، مقابل ٣ آلاف طن فى عام ١٩٥٧(١٠٢) ٠

وتمثل انتاج حديد التسليح فى ثلاثة مصانع رئيســـية كان رأســمالها فى نهاية عام ١٩٥٩ (٠٠٠ر٧١٨ر٢ جنيه) وخاماتها الرئيسية المستهلكة ٢٢٦ر١٦٩ طنا ، بلغ اجمالى انتاجها ١٢٥ر١٢٩ طنا، بلغت قيمتها ٠٠٠ر٠٠٠ر٧(١٠٣) ٠ بينما كان انتاج القطاعات الثقيلة والألواح الصاج ينحصر فى شركة الحديد والصلب المصرية، وهى تمثل الصورة الكاملة لانتاج الحديد والصلب وقد بدأت الشركة انتاجها فى النصف الأخير من عام ١٩٥٨ ولم تبلغ ـ حتى نهاية الدراسة ـ بعد كامل طاقتها الانتاجية(١٠٤) ٠ وقد أشرنا من قبل الى أن رأسمالها قد بلغ ١٩ مليون جنيه ٠

أما الصناعات المعدنية غير الحديدية ، كالنحاس فقد بلغ الانتاج منه فى عام ١٩٥٩ (٣٥٥٠ طنا) فى شكل شرائح وألواح أما الأعمدة

---

(١٠١) نفســه ٠ ص ١١٨ ـ ص ١٢٠ ٠

(١٠٢) حسين خلاف ، المرجع السابق ٠ ص ٢٠٩ ٠

(١٠٣) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ ٠ ص ١١٠ ٠

(١٠٤) نفســه ٠

والمواسير والأســـلاك فقد بلغ انتاجها ٣٥٠٠ طن ، ومن النحاس الكهربائى (كاتود) ٨٠٠ طن ، وبلغ الانتاج مـ نالأدوات المنزلية المصنوعة من النحاس حوالى ١٦٢٠ طنا(١٠٥) ٠

أما الألومنيوم فقد بلغ الانتاج خلال عام ١٩٥٩ من الواحه وأقراصه وشرائحه ٥٦٠ طنا ، ومن الأعمدة والمواسير والأسلاك ١٤٠ طنا ومن الأوانى ٧٥٠ طنا ، كما بلغ الانتاج من أنابيب الألومنيوم ٤ ملايين أنبوبة(١٠٦) ٠

على حين بلغ الانتاج من الرصاص فى عام ١٩٥٩ فى صورة الواح ومواسير ١٥٠٠ طن ، ومن الرصص الأنتيمونى ٤٧٠ طنا ، ومن سبائك الرصاص ٣٠٠ طن(١٠٧) بينما بلغ الانتاج من مصنوعات الزنك فى عام ١٩٥٩ (١٦١٢ طنا) ، مقابل ١٨٠٠ طن فى عام ١٩٥٨ بنقص نسبته ٤ر١٠٪(١٠٨) ٠

وعلى وجه الاجمال فقد زاد انتاج خامات المناجم فى عام ١٩٦٠ بنسبة قدرها ٥ر١٤٪ اذ بلغ ٦٥٥ر٦٠٥ر١ طنا مقابل ٦٨٨ر٤٤١ر١ طنا فى عام ١٩٥٩ ، وكانت الزيادة ملحوظة فى انتاج المنجنيز العادى، حيث بلغت نسبتها ٢٦٠٪ (٩٢١ر٢٣٩ طنا) مقابل ٥٨٥ر٦٦ طنا ٠ وفى انتاج الكبريت ٦ر١٩٤٪ (٠٠٠ر١٨ طن) مقابل ١٠٩ر٦ اطنان وفى الملـــح ٧ر٣٠٪ (٠٠٠ر٥٠٠ طنـــا) مقـــابل ٦٧٦ر٣٨٢ طنا ٠٠الخ(١٠٩) ٠

---

(١٠٥) نفســـه ٠

(١٠٦) نفســـه ٠ ص ١١٢ ـ ص ١١٣ ٠

(١٠٧) نفســـه ٠

(١٠٨) نفســـه ٠

(١٠٩) مصر الصناعية ، عدد ٥ ، مايو ١٩٦١ ٠ ص ٥ ٠

وعد رجال تلك الصناعة أن أهم الصعاب التى تواجه الانتاج المعدنى ـ ونعتقد أنهم غير محقين فيما ذكروا ـ عدم وجود تعريفة خاصة لنقل الخامات المعدة للتصدير الى الموانىء بالاضافة الى عدم توافر وسائل النقل وخضوع انتاج الخامات المصرية لاعباء مالية ترفع من أسعارها فى الخارج وتحد من قدرتها على المنافسة كرسوم قناة السويس والرسوم الجمركية ورســـم الاستيراد على المعدات والخامات اللازمة للانتاج(١١٠)



رابعا : صناعة المواد الغذائية والمشروبات :

تضمنت الدراســـة التى قام بها البنك الأهلى لمتابعة حالة هذه الصناعة اثنتى عشرة شركة مختلفة النشاط منها ٣ شركات لانتاج البيرة ، و ٥ شركات للمياه الغازية ، وشركة واحدة لمنتجات الألبان، وشركتان للسجاير، وشركة واحدة للنشا ، وبلغ مجموع رءوس أموال تلك الشـركات ٥ر٧ مليون جنيه وقد ارتفع اجمـالى الأرباح بمبلغ ٠٠٠ر٥٧١ جنيه ، فبلغ ٠٠٠ر٤٣٤ر٤ جنيه أو ٥ر٥٩٪ من رأس المال فى عام٥٧/١٩٥٨، وزاد صافى الأرباح بمقدار ٠٠٠ر٤٠٠ جنيه فبلغ ٩ر٢ مليون جنيه أو حوالى ٣٩٪ من رأس المال عام ٥٧/١٩٥٨، وكانت الزيادة طفيفة فى الأرباح الموزعة فبلغت ١ر٢ مليون جنيه أو ٦ر٢٧٪ من رأس‌المال وهنا يتضح رؤية الرأسمالية الصناعية على لسان البنك الأهلى، الذى يكرر دائما أن تلك الأرباح طفيفة ، ومما يوضح أن تلك الأرباح كانت عالية وكبيرة ارتفاع المبالغ المرحلة للاحتياطيات من ٠٠٠ر٤٦٣ جنيه فى عام ٥٦/١٩٥٧ الى ٠٠٠ر٧٨٦ جنيه فى عام ٥٧/١٩٥٨(١١١) .

---

(١١٠) نفسه ، عدد ٦ ، يونية ١٩٥٨ . ص ١٩ .

(١١١) البنك الأهلى ، المصدر السابق . ص ١٠١ .

ان البنك الأهلى شبيك الرأسمالية الصناعية فى الهدف والاستغلال ، يرى أن نسبة ٦ر٢٧ أرباحا نسبة طفيفة ! انه يمثل رؤية الرأسمالى الذى لا يقنع بأى ربح مع أن الربح المجزى فى الواقع وكما سبق أن ذكرنا هو ٧٪ مما يجعل من تلك النسبة التى ذكر أنها طفيفة نسبة مرتفعة وكبيرة ، وقوله ذلك يؤكد فى الحقيقة السمة التى اتسمت بها الرأسمالية الصناعية فى مصر ، وهى شرهها للربح مما جعل وجهها قبيحا أمام الشعب والدولة وأدى طريق تقويمها فى نهايته الى الاجـــراءات الثورية فى عام ١٩٦١ أو ما أطلق عليه بالقــوانين الاشتراكية ٠

وبلغت رؤوس الأموال المشتغلة فى صناعة المياه الغازية فى عام ١٩٥٩ (٣٫٨٧٨٫٤٤١ جنيها) ، موزعة على ثمانية وعشرين مصنعا ، منها ١٦ في القاهرة ، و ٥ بالاسكندرية ، والباقى موزع على بقية أرجاء مصر وقد بلغت القدرة الانتاجية لتلك المصانع مليار زجاجة سنويا(١١٢) ٠

كما نشطت حركة عصر بذرة الكتان ، فبلغ ما استهلكته المعاصر من البذرة ٥٨٧٩ طنا مقابل ٥٥٢٦ طنا فى عام ١٩٥٨ بزيادة قدرها ٣٥٣ طنا أو ٦ر٤٪ ٠ وبلغ الناتج من زيت الكتان ١٨٢٧ طنا مقابل ١٧٥٦ طنا فى عام ١٩٥٨ بزيادة قدرها ٧١ طنا أو ٤٪)(١١٣) ٠

تعد صناعة السكر أهم صناعة في عائلة الصناعات الغذائية ، حيث يشتغل بها ستة مصانع ، أربعة لانتاج السكر الخام وواحد لانتاج السكر المكرر، والسادس يشتغل بتقطير الكحول من المولاس ٠ والمصانع الستة مقامة فى الصعيد حيث تجود زراعة القصب، وتمثل تلك المصانع

---

(١١٢) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٦٠/٥٩ ٠ ص ٢٤٦ ٠

(١١٣) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ ٠ ص ٩٠ ٠

السبتة شركة واحدة كان رأسمالها ١٢ مليون جنيه في عام ١٩٥٧ ، تمتلك الدولة منه ٥١٪(١١٤) .

ورأسمالها هذا موزع على ثلاثة ملايين سهم تملك المؤسسة الاقتصادية منه أسهما قيمتها ستة ملايين ومائة وعشرون ألف جنيه ، كما تساهم الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى ولزراعة القصب بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، ومصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية بمبلغ ١٧٫٨٣٦ جنيها ، وصندوق توفير البريد بمبلغ ٤ آلاف جنيه وادارة الأموال المصادرة بمبلغ ٥٨٫٥٠٠ جنيه(١١٥) .

وحققت الشركة نشاطا كبيرا خلال عام ١٩٥٧ ، حيث تمكنت من تصدير جانب كبير من منتجاتها الى أسواق جديدة بأسعار مناسبة ، فقد بلغت جملة صادراتها من السكر ١٧٫٣٥٩٫٩٩٠كيلو جراما قيمتها ٨٦٠٫٣١٢ جنيها ، مقابل ١٧٫٠١٨٫٢١٦ كيلوجراما قيمتها ٦٦٫٦٦٧ جنيها فى ١٩٥٦ بزيادة نسبتها ٢٪(١١٦) .

ورغم ذلك ففى أواخر شهر ابريل من عام ١٩٦١ وأثناء انعقاد الجمعية العمومية لشركة السكر والتقطير تدور فيها مناقشات حامية حول جمود الأرباح وانخفاض التوزيعات(١١٧) وحسم رئيس مجلس ادارة الشركة تلك المانقشات، عندما أعلن انه لاينتظر أن تزداد الأرباح فى السنوات القليلة القادمة لأن هم الشركة هو تخفيض الانتاج عن طريق زيادته حتى تحافظ على مستوى الربح الحالى نظراً لارتفاع ثمن الخامات ومعظمها مستورد ، بالاضافة الى أن القصب مسعر

---

(١١٤) حسين خلاف ، المرجع السابق . ص ٢١٨ .

(١١٥) مصر الصناعية ، عدد ٦ ، يونيو ١٩٥٨ . ص ٢١ . صناعة السكر .

(١١٦) نفسه . ص ٢٦ .

(١١٧) الأهرام الاقتصادى ، عدد ١٣٧ ، ١٩٦١/٥/١ . ص ٣٨ ، الجمعية العمومية لشركة السكر والتقطير فى ١٩٦١/٤/٢٥ عن عام ١٩٦٠ .

والسكر مسعر ، والشركة تمول توسعاتها تمويلا ذاتيا(١١٨) وبذا فقد أوضح أن الشركة فى تلك الفترة تعانى من ضائقة مؤقتة ٠

ويضاف الى الصناعات الغذائية صناعة الدخان والسجائر التى هبطت قيمة صادراتها حتى وصلت الى٥٥٦ر٣٣ جنيها فى عام١٩٥٩، بعد أن كانت قد وصلت الى مليون جنيه فى عام ١٩٢٠ وربما يرجع ذلك الى تحول أذواق المستهلكين فى الخارج والداخل عن السيجارة الشرقية التى تصنعها مصر الى السيجارة المصنوعة من التبغ الفرجينى ، ورغم ذلك فلابد من الاشارة الى وجود زيادة فى التصدير عامى ١٩٦٠ و ١٩٦١ ، وربما يرجع ذلك الى جهود صندوق دعم صناعة الدخان والسجائر(١١٩) ٠

وأما عن صناعة حفظ الأغذية فى العلب فقد بلغ عدد المصانع المشتغلة بها ثمانية مصانع ، ثلاثة منها فى القاهرة ، وأربعة فى الاسكندرية وواحد فى مديرية التحرير وتقدر رءوس أموال سبعة المصانع الأولى بمليون جنيه ، وباضافة تكاليف انشاء مصنع مديرية التحرير التى بلغت ٠٠٠ر٤٠٠ جنيه ، يصبح رأس المال المشتغل فى هذه الصناعة ٠٠٠ر٤٠٠ر١ جنيه(١٢٠) ٠

ورغم تلك الأوضاع المتميزة للصناعات الغذائية فقد شكت غرفة صناعة المواد الغذائية مر الشكوى ، مما تلاقيه مصانعها وتعانيه من صعوبة فى استيراد قطع الغيار ، وبعض الآلات اللازمة لمصانع الصناعات الغذائية(١٢١) ٠

***

---

(١١٨) نفسه ٠

(١١٩) حسين خلاف ، المرجع السابق ٠ ص ١٢٢ ٠

(١٢٠) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ٥٩/١٩٦٠ ٠ ص ٢٤٧ ٠

(١٢١) نفسه ٠ ص ٢٥٣ ٠

خامسا ـ صناعة طحن الغلال وضرب الأرز :

تألفت الشركات المختارة لدراسة حالة تلك الصناعة من قبل البنك الأهلى من ست شركات بلغ مجموع رءوس أموالها المدفوعة ٨٨٥ر٠٠٠ جنيه. وقد استطاعت تلك الشركة تحقيق أرباح مجزية خلال عام ١٩٥٨/٥٧ لنجاحها فى تسويق الأرز الكبير ، فارتفع اجمالى الأرباح من ٣١٠ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٧/٥٦ الى ٤٢٩ر٠٠٠ جنيه أى ٤٨٪ من رأس المال فى عام ١٩٥٨/٥٧ ، كما زاد صافى الأرباح مبلغ ١١٩ر٠٠٠ جنيه فبلغ ٢٢٧ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٨/٥٧ أى ٢٦٪ من رأس المال مقابل ١٠٨ر٠٠٠ جنيه أو ١٢ر٢٪ فى عام ٥٦/١٩٥٧ ٠ وعلى الرغم من ترحيل مبالغ كبيرة نسـبيا للاحتياطيات (١١٤ر٠٠٠ جنيه) فى عام ١٩٥٨/٥٧ مقابل ٦٥ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٧/٥٦ فقد ارتفعت الأرباح الموزعة بمقدار ١٠٧ر٠٠٠ جنيه أو ١٢٪ من رأس المال فى عام ١٩٥٨/٥٧ ، كذلك زادت الاحتياطيات والأرباح المرحلة بمقدار ١٥٢ر٠٠٠ جنيه فبلغت ٥٩٥ر٠٠٠ جنيه أى نحو ٦٧٪ من رأس المال فى عام ١٩٥٨/٥٧(١٢٢) ٠

وتعد صناعة الطحن من الصناعات الغذائية الرئيسية بالبلاد ٠ ويعمل تحت اشراف وزارة التموين ٢٢٦ مطحنا كبيرا يقع أغلبها فى القاهرة والاسـكندرية من هذه المطاحن٤٨ مطحنا تعمل بالسلندرات والحجارة والباقى قدره (١٧٨ مطحنا) تدور بالحجارة(١٢٣) ٠

وكان من أهم المطالب التى سعى رجال صناعة الطحن وغرفتهم الى تحقيقها ، تعديل أجور الطحن بالمطاحن الخاضعة لاشراف وزارة

---

(١٢٢) البنك الأهلى ، المصدر السابق ٠ ص ١١٣ ٠

(١٢٣) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٦٠/٥٩ ٠ ص ٢٢٨ ٠

التموين وتقريرها على أساس التكاليف الفعلية وتسهيل استيراد حرير المناخل(١٢٤) ٠

قدمنا بذلك نبذة مقتضبة عن أحوال بعض الصناعات الرئيسية وفروعها بمصر ، اذ أنه لايمكن تناول كل الصناعات الموجودة بالبلاد، ومن هنا نبع اختصارنا أو اغفالنا للبعض الآخر خاصة وأن دفتى هذا البحث تعنى وتركز فى المقام الأول على الراسمالية الصناعية فى مصر لأنه موضوعها ، أما أحوال الصناعة وتطورها ٠٠ الخ ٠٠ فله أبحاث أخرى ٠

وربما يرتبط بالنشاط الصناعى الخدمات التى قدمتها الشركات لعمالها لما لذلك من أثر كبير فى ذلك النشاط ومن هنا وجب علينا أن نلقى عليها الضوء ولو بقدر محدود أيضا حتى تتضح صورة تلك الخدمات وتقويمها ووعى الشركات بفائدتها وما يعود على الصناعة من أثر تلك الخدمات ٠٠٠ الخ ٠

ومن أمثلة الشركات التى كانت ترعى عمالها صحيا واجتماعيا ورياضية ، شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات التى أكدت أن مطاعمها ومستشفاها وملاعبها تقدم خدماتها للعمال وأسرهم رعاية منها لهم لرفع مستواهم الاجتماعى(١٢٥) ٠

كما وضعت شركة مصر للغزل والنسج حجر الأساس لمبنى الجمعية التعاونية لبناء المساكن لموظفيها وعمالها ، وقد رصدت له

---

(١٢٤) نفســه ٠ ص ٢٣١ ٠

(١٢٥) مصلحة الشركات ، محفظة ٣٩ ، ملف ١٨٢ – ٥/٢٧٨ جـ ١ ، محضر اجتماع الجمعيــة العمومية العاديــة لمساهمى الشركات فى ١٩٥٨/٦/١٧ . ص ٧٥ ٠

الشركة ١١٥ ألف جنيه بخلاف ٤٠ ألف جنيه ثمن الأرض(١٢٦) مما يوضح قدر التكاليف التى كانت تتكلفها الشركات فى سبيل القيام بمثل تلك المشروعات ، التي تعود فائدتها على العامل ، وينعكس أثرها على الصناعة وصاحب العمل برفع الانتاج والكفاية الانتاجية ٠

كما أوضحت شركة مصـــر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى أنه جريا على عادتها بشئون عمالها وموظفيها تم اسكان العمارتين الجديدتين اللتين خصصتها للموظفين ، كما افتتحت قبيل نهاية عام ١٩٥٩ القسم الداخلى لمستشفى الشركة ، وقامت الشركة أيضا بتنفيذ المشروع الخاص بتقديم وجبات خفيفة للعمال داخل العنابر أثناء العمل بسعر تكلفتها(١٢٧) ٠

وأعلنت نفس الشركة فى تقرير مجلس ادارتها عن عام ١٩٦٠ أنه تم تنفيذ جانب من المشروع التعاونى الخاص ببناء المســـاكن التعاونية للعمال والموظفين ، وقد سلمت الدفعة الأولى وعددها ٨٠ مسكنا لبعض العمال والموظفين(١٢٨) ٠

وكذلك بينت شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بأن الشركة توالى رعاية شئون عمالها وموظفيها ، وأنه تم تسليم الدفعة

---

(١٢٦) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٣ ، ملف ١٨٢ ــ ١٢٢/٣ جـ ١ ، تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٨ ، مقدم للجمعيـة العموميـة العاديـة فى ١٩٥٩/١/٢٠ . مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٩ ٠ ص ٨ ٠

(١٢٧) الأهرام ، عدد ٢٦٣٤٠ ، ١٩٥٩/١/٢٤ ٠ ص ٥ ، تقرير مجلس الادارة ، مقدم للجمعية العمومية للمساهمين فى ١٩٥٩/١/٢٣ ٠

(١٢٨) الأخبار ، عدد ٢٦٦٣ ، ١٩٦١/١١/١٨ ٠ ص ٧ تقرير مجلس الادارة ، مقدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين فى ١٩٦١/١/١٧ ، عن عـام ١٩٦٠ ٠

الأولى من مساكن المدينة التعاونية فى عام ١٩٦٠ ، وعددها ١٠١ مسكن ، وأوضحت أنها بدأت فى بناء الدفعة الثانية(١٢٩) ٠

ولايعنى ذلك أن المؤسسات الصناعية ، كانت تقدم الخدمات الاجتماعية لعمالها ، وأن الصورة كانت وردية تماما ، بل الواقع أن ذلك كان يحدث فى بعض الشركات الكبرى وبعض المؤسسات المتوسطة الواعية بأهمية تقديم تلك الخدمات(١٣٠) لأن ذلك كان يعود فى المقام الأول الى قوة الحركة العمالية فى المؤسسة الصناعية والى ايمان القائمين على الشركة بأهمية تلك الخدمات وأثرها على العمال وما ينتج عن ذلك من تقدم صناعى بالمؤسسة ٠

---

(١٢٩) الأخبار ، عدد ٢٦٦١ ، ١٩٦١/١/١٦ ٠ ص ٧ ، تقرير مجلس الادارة ، مقدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين فى ١٩٦١/١/١٥ ، عن عام ١٩٦٠ ، وراجع أيضا : الأهرام الاقتصادى ، عدد ١٣١ ، ١٩٦١/٢/١ ٠ ص ٣٢ – ص ٣٣ ٠

(١٣٠) وكما وضح العرض فى حالة شركة سباهى ، وشركات مصر ٠٠٠الخ ٠

الفصل الرابع

الاستثمار الصناعي

من ١٩٥٧ ـ ١٩٦١

يعرف الاستثمار بانه تهيئة البيئة لدرجة أعلى من الجدارة الانتاجية المادية والمعنوية ، وخلق القوى الانتاجية متمثلة فى المنشآت والمرافق والمصـــانع والأراضى بمعنى العمل على زيادة الانتاج وتحسينه(١) .

وعرف الدخل الصناعى على أنه الدخل المتولد من الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية(٢) .

وكان نصـــيب الصناعة من اجمالى الدخل القومى فى عام ١٩٠٦ (٢ر١٢٪) ، ولذا رؤى فى عام ١٩٥٧ انه من الضرورى تخطيط التنمية الصناعية، لزيادة معدل الانتاج الصناعى ولتغيير هيكل القطاع الصناعى فتم وضع مشروع السنوات الخمس للصناعة كما تم انشاء عدد من المؤسسات العامة تشرف على تنفيذ المشـــروعات الواردة بالبرنامج كالهيئة العامة لتنفيذ مشروع السنوات الخمس للصناعة والهيئة العمة للبترول وهيئة الحديد والصلب(٣) .

---

(١) محمد عبد العزيز عجمية ، دراســة للاستثمارات فى الاقليم الجنوبى من ج٠م٠ع ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ، ١٩٦١ . ص ٣ .

(٢) البنك الأهلى المصرى ، تطور اقتصاد ج٠م٠ع فى العقد السادس من القرن العشرين ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٣ . ص ١٠ .

(٣) نفســه .

وعلى ذلك حدثت زيادة مطردة فى استثمار القطاعين الخاص والعام ، فى مختلف فروع النشاط الصـــناعى كالبترول والنسيج والأسمدة والتعدين والحديد والصلب والصناعات الكيماوية ٠٠ الخ ٠

واذا استثنينا الشركات التى صفيت، نجد أن الشركات المساهمة الصناعية التى كانت تمارس نشاطها حتى نهاية ديسمبر ١٩٥٧ قد بلغت ٢٥٩ شركة(٤) ٠ ومما يوضح ضخامة بعض الوحدات الانتاجية فى الصناعة المصرية أن أرقام العاملين فى المنشآت التى يعمل بها ٥٠ عاملا فأكثر، قد بلغت ٢٢٠ ألفا فى عام١٩٥٧ من مجموع العاملين فى مصانع تشغل عشرة عمال فأكثر وقدره (٢٧٠ ألفا)(٥) ٠

ورغم ذلك فقد لاحظت الدولة أن رد الفعل على الحـــوافز الضريبية وغيرها والتى شرع فيها لاجتذاب الادخارات الخاصة الى الصناعة ، لم تحقق ما كان يؤمل منها من نتائج ، وبدا وكأن غالبية المستثمرين يفضـــلون استثمار أموالهم فى العقارات ، اذ ارتفعت الاستثمارات فى بناء العمارات الى ٥٩ مليونا فى عام ١٩٥٨ ورغبة من الدولة فى عدم تشجيع ذلك الاستثمار سنت القانون رقم ٥٥ لعام ١٩٥٨ لخفض ايجارات المساكن التى تم بناؤها بعد شهر سبتمبر من عام ١٩٥٢ بنسبة ٢٠٪(٦) ٠

حيث قدرت الاستثمارات الصناعية الجديدة فى أعوام ٥٧ ، ٥٨ ، ١٩٥٩ بحوالى ١٣ ، ١٣ ، ٢٠ مليون جنيه على التوالى واهم

---

(٤) البنك الصناعى ، نشرة البنك الصناعى ، ج ٢ ، عدد ١ ، ١٩٥٩/٥٨ ٠ ص ٩٧ ٠ الشركات المساهمة ، وأيضا :
— Charles Issawi, Egypt in Revolution an Economic Anglysis, London, 1963, P.171.

(٥) على الجريتلى ، المرجع السابق ٠ ص ٩١ ٠

(٦) باتريك أوبريان ، المرجع السابق ٠ ص ١١٩ ٠

القطاعات التى تم فيها الاستثمار هى الأغذية وتلتها صناعة الغزل والمنسوجات ، ثم المستحضرات الصيدلية والمواد الكيماوية(٧) ٠

والجدول التالى يوضح الاستثمارات الجديدة المضـــافة الى القطاع الصناعى بالجنيه ٠

السنوات	أموال جديدة	زيادات	تخفيضات	الصافى
١٩٥٧	١٣ر٥٧٦ر٢٠٣	٩٩٨ر٦٥٥	١ر٦٦٧ر٤٢٦	١٢ر٩٠٧ر٤٣٢
١٩٥٨	٨ر٧٢٤ر٩٠٩	٥ر١٨٥ر٨٩٦	١ر٠٧٣ر٢٦٠	١٢ر٨٣٧ر٥٤٥
١٩٥٩	١٤ر٣٣٥ر٠٤٧	٥ر٢٦٥ر٨٤٠	٦٦٧ر٧٨٢	١٨ر٩٣٣ر٢٠٥

المصدر : نشرة بنك مصر ، جـ ١ ، عدد ١ مارس ١٩٦٠ ٠
ص ١١٢ بيان رؤوس الأموال فى الصناعة ٠

ووفقا لذلك الجدول فقد بلغ مجموع الاستثمارات الجديدة فى الشركات الصناعية ٦ر٣٦ مليون جنيه فى السنوات الثلاث ، أما الزيادات فقد بلغت ٥ر١١ مليون جنيه ، وباحتساب التخفيضات التى

---

(٧) بنك مصر ، نشرة بنك مصر ، جـ ١ ، عدد ١ ، مارس ١٩٦٠ ٠ ص ١١١ ٠ بيان رؤوس الأموال فى الصناعة ٠ وقد ذكر اتحاد الصناعات فى تقريريه لعـام ٥٨ و ١٩٥٩ ، أرقاما للاستثمار الصناعى ، نقل عن ما أورده بنك مصر بحوالى ١ر أو ٢ر مليون جنيه ، وربما يرجع ذلك الى اتبـاع البنك للتقريب ، لأن البنك مصـدر أسـاسى وموثوق به ، راجع : تقرير اتحـاد الصناعات عام ١٩٨١ الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ ٠ ص ٢١ ، ومجلة مصر الصناعية ، عدد ٨ ، ديسمبر ١٩٦٠ ٠ ص ١٣ ، تقرير اتحاد الصناعات بالاقليم المصرى عن سنة ١٩٥٩ ٠

تمت فى الشركات الصناعية فى السنوات الثلاث المذكورة ، نجد أن صافى الزيادة فى استثمارات الشركات الصناعية بلغ ٤٤٫٧ مليون جنيه ٠

ومن ذلك الجدول أيضا يتبين أن أعلى رؤوس أموال جديدة دخلت المجال الصناعى فى الأعوام المذكورة كانت فى عام ١٩٥٩ ، الذى احتل أعلى نسبة زيادات رؤوس أموال الشركات الصناعية ، كما احتل ذلك العام أقل نسبة فى رؤوس الأموال المخفضـــة لتلك الشركات وتبعا لذلك كان هو المحتل لأعلى نسبة فى صافى رؤوس الأموال بين تلك الأعوام ٠

واذ كانت رؤوس أموال الشركات الصناعية التى يوجد مركزها العام فى مصر ، مؤشرا لنمو الاستثمارات الصناعية فقد كانت رؤوس أموال تلك الشركات ١٠١٫٣ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٥٩ ٠ ثم ارتفعت الى ١٢٣٫٧ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ ٠ ومما يجدر بالذكر أن الدولة كانت هى المؤسس الرئيسى للمشروعات الصناعية الجديدة منذ عام ١٩٥٩ ، لأن الجانب الأكبر من المشروعات التى نفذت خلال تلك الفترة كان فى الحقيقة ضمن المشروعات التى كانت فى مشروع السنوات الخمس الأولى للصناعة(٨) ٠

---

(٨) البنك الأهلى المصرى ، تطور اقتصاد ج٠ع٠ع فى العقد السادس من القرن العشرين ٠ ص ١٠٤ ٠ وأيضا : الاتحاد العام للغرف التجارية ، فى اقتصاديات ج٠م٠ع ، من الاتحاد العـام للغرف التجاريـة بالقاهرة الى الى الدورة التاسعة لمؤتمر غرف التجـارة ٠ الصناعة والزراعة العربيـة ، الكويت ، نوفمبر ١٩٥٩ ٠ ص ١٩ ٠

وقد كان تطور عدد رؤوس أموال الشركات الصناعية وفق أنواعها ٥٨/١٩٦٠ بالجنيه كما يلى :

نوع الشركة	١٩٥٨		١٩٥٩		١٩٦٠	
	عدد	رأسمال	عدد	رأسمال	عدد	رأسمال
تضامن	٣٧٨٤	٩ر١١٧ر١٤٤	٤٠٠١	٩ر٨٣٣ر٥٣٥	٤٢٤٢	١٠ر٣٩٤ر١٩٠
توصية بسيطة	٩٤٤	٧ر٥٠٥ر٩٦٥	١٠٥٤	٩ر١٨٠ر٨٧٦	١١٢٨	١٠ر٣٣٧ر٤٣٥
توصية بالاسهم	٢٨	١ر٧٣٧ر٤٨٤	٢٦	١ر٦٥٥ر٨٨٤	٢٣	١ر٥٤٠ر٨٨٤
ذات مسئولية محدودة	١٩	٢٣٨ر٤٠٠	٢١	٢٦٧ر٩٠٠	٢٤	٣٠١ر٤٠٠
مساهمة	١٣١	٢٦ر١٥٥ر٥٥٨	١٤٤	٨٠ر٣٣١ر٤٥٨	١٥٧	١٠١ر١٦٤ر٤٣٠
مجموع	٤٩٠٦	٩٤ر٧٥٤ر٥٥١	٥٢٤٦	٨٠ر٣٣١ر٤٥٨	٥٥٧٤	١٢٣ر٧٣٨ر٣٣٩

المصدر : نشرة بنك مصر ، جـ ١ ، عدد ١ مارس ١٩٦٠ ص ١١٧ .

ومن ذلك الجدول يتبين أن الشركات ذات المسئولية المحدودة تسير فى عكس مسار شركات التوصية بالأسهم، فعلى حين تتجه الأولى نحو التزايد تتجه الأخرى نحو التناقص ، وعلى نفس المسار سارت رؤوس أموالهم ، على حين اتجهت شركات التضامن ، والتوصية البسيطة ، والمساهمة نحو التزايد سواء فى الاعداد أو رؤوس الأموال من عام الى آخر ، كما يتضح من الجدول أنه على الرغم من الفارق العددى الكبير بين شركات التضامن والتوصية البسيطة ، الا أنها تتقارب فى رؤوس أموالها وخاصة فى العام الأخير ·

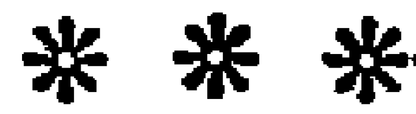
كما يوضح الجدول أن شركات المساهمة مع قلة أعدادها فهى تحتل المرتبة الأولى بين رؤوس أموال الشركات المختلفة مما يوضح الاتجاه نحو التركز وهو ما يحتاجه التطور الصناعى ويتضح كذلك أن رؤوس أموال الشركات الصناعية قد زادت – اثر تنفيذ مشروع السنوات الخمس للصناعة – فى عام ١٩٦٠ وحده بأكثر من ٢٢ مليون جنيه وهو مايعادل حوالى ٢٢٪ من رأس مال الشركات الصناعية القائمة فى عام ١٩٥٩ ، مما يدل على زيادة الاستثمار الصناعى والاتجاه نحو تنشيط الحياة الصناعية بالبلاد ، لما لها من أثر كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد ·

ويشهد على ذلك أن رؤوس أموال الشركات الصناعية قد بلغت فى نهاية عام ١٩٦٠ (١٢٣٫٧ مليون جنيه) مقابل ٩٤٫٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨ بزيادة قدرها ٣٠٪ فى خلال السنتين السابقتين ، وزاد عدد هذه الشركات الى ٥٥٧٤ شركة مقابل ٤٩٠٦ شركة فى عام ١٩٥٨ بزيادة قدرها ١٤٪ كما بلغ متوسط رأسمال الشركة الصناعية فى عام ١٩٦٠ (٢٢٫٢٠٠ جنيها) مقابل ١٩٫٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٨، وتكون شركات التضامن الجزء الأكبر من الشركات الصناعية اذ بلغ عددها فى عام ١٩٦٠ (٤٢٤٢ شركة) بنسبة ٧٦٪ من مجموع

الشركات، أما رأسمالها البالغ ٥ر١٠ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ فلم يتعد ٥ر٨٪ من مجموع رؤوس أموال الشركات الصناعية فى ذلك العام ، على حين كان عدد الشركات المساهمة الصناعية حتى عام ١٩٦٠ (١٥٧ شركة) بنسبة ٨ر٢٪ من عدد الشركات الصناعية مع أن رأسمالها يكون ٨٢٪ من مجموع رأسمال الشركات الصناعية(٩) ٠

وعلى ذلك فبينما بلغ متوسط رأسمال شركة التضامن ٢٤٥٠ جنيها ، بلغ متوسط رأسمال الشركة المساهمة ٠٠٠ر٦٤٤ جنيه فى عام ١٩٦٠ على حين كان متوسط رأسمال الشركة المساهمة فى عام ١٩٥٨ (٠٠٠ر٥٨١ جنيه) ، مما يوضح الاتجاه نحو التركز فى الشركات المساهمة الصناعية نظرا لما بدأه القطاع العام من انشاء الكثير من الشركات المساهمة الصناعية بغرض تنمية الصناعة(١٠) ٠

وبذلك فقد بلغ الدخل الصناعى فى عام ٥٩/١٩٦٠ ، طبقا الشركات المساهمة الصناعية نظرا لما بدأه القطاع العام من انشاء القومى(١١) ٠



منـــاخ الاســـتثمار الخَـــاص :

ويدل عليه أن قيمة الاستثمار فى البناء بلغت ٤٣ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٥٧ ، خص القاهرة وحدها مبلغ ٢٥ مليونا من

---

(٩) بنك مصر ، نشرة بنك مصر ، المصدر السابق ٠ ص ١١٢ ٠

(١٠) نفســه ٠

(١١) البنك الأهلى ، المصدر السابق ٠ ص ١٠٤ ٠ وأيضـا :

الجنيهات وترجع تلك الزيادة الى اقبال أصحاب التراخيص على تنفيذها خشية الغائها(١٢) ٠

والعبارة الأخيرة هنا والتى حرص اتحاد الصناعات أن يضمنها تقريره ، تعكس أوضاع أصحاب رؤوس الأموال غير المستقرة وتوضح أنهم رأوا فى الحياة الاقتصادية صورة مهتزة وغير مأمونة ، بل ان تلك العبارة توحى بأن الحياة الاقتصادية فى مصر وخاصة الصناعية منها قد أصبحت سـريعة التغير من خلال تغيير وتبديل قوانينها وقرارتها ٠ وهى صورة متشائمة ، فمع اعترافنا بخط الثورة المتشدد قبل الرأسمالية الصناعية الا أنه لم يكن يوحى بكل ذلك التشاؤم ، خاصة وان ذلك كان بعد عام من التمصير ولم تكن قد صدرت حتى نهاية ذلك العام قوانين مخيفة لهم ٠

وربما غذى تلك الشكوك عند هؤلاء الرجال أنهم قد أصبحوا بعيدين عن دولاب الحكم ، وعلى غير دراية بما يدور بداخله فأصبح الشك قارب أمانهم ، خاصة وأنهم كانوا يعلمون أن بعضهم مستهدف من قبل الجهاز الحاكم للاقلال من سطوتهم الاقتصادية بعد القضاء عليها سياسيا ٠

ولم يقف تقرير اتحاد الصناعات عند العبارة المشار اليها ، بل أشار الى أنه لم يتم تسجيل أى رأسمال أجنبى ابان عام ١٩٥٧ ، مبينا أن أسباب ذلك تكمن فى الشائعات المضللة عن تنكر الدولة لرأس المال الأجنبى والزج به فى ميدان السياسة(١٣) ٠

---

(١٢) راجع ، تقرير اتحاد الصناعات المصرية عن عـام ١٩٥٧ ، مجـلة مصر الصناعية ، عدد ٨ ، أغسطس ١٩٥٨ ٠ ص ٤ ٠

(١٣) نفســه ٠ ص ١٠ ٠

وهذه الأشـــارة مســـافة على أنها اشاعة ، مع أن لسان حال الاتحاد يكاد يقول انها حقيقة ، لأنها ذكرت فى تقريره لعام ١٩٥٧ وهو العام الذى تم فيه تمصير رؤوس الأموال الفرنسية والبريطانية عقب العدوان الثلاثى ، وبذا فهى لم تكن اشاعة وانما حقيقة أراد أن يذكر أنها اشاعة حتى تخرج منه فى قالب مقبول للجهاز الحاكم ٠

ولتصحيح ذلك الموقف من وجهة نظره أكد أنه يستلزم من الدولة « مزيدا من الجهد لتبديد هذه الشائعات وذلك على الأخص بتأمين رأس المال الأجنبى من التدابير التى قد تؤدى الى غل نشاطه »(١٤) ٠ وبذلك يحسم الموقف نهائيا ، ويطالب بما تريد الرأسمالية الأجنبية ، التى كان موجودا من أطرافها بعض الرجال فى اتحاد الصناعات المصرية ٠

واذا لم تكن مشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر قد انسابت الى مصر بعد حرب السويس وحتى عام ١٩٦١ مثلما كانت عليه فى الفترة السابقة نتيجة للمعارك السياسية والاقتصادية التى خاضتها مع الدول الغربية فقد ورد لها أربعة مشروعات استثمارية صناعية ، أولهما فى مجال البحث والتنقيب عن البترول ، وحمل اسم الشركة الشرقية للبترول وقد أسست فى عام ١٩٥٧ برأسمال ٠٠٠ر٠٠ر٥ جنيه مصرى ، وكانت جنسية المستثمر فيها بنمية على حين ورد مشروعان لصناعة وتجارة الأدوية فى عام ١٩٦٠ برأسمال ٠٠٠ر١٢٠ جنيه مصرى وأولهما حمل اسم شركة سويس فارما سيبا ، وجنسية المستثمر فيها سويسرية ، أما الشركة الأخرى فقد حمل اسمها شركة فايزر للادوية وجنسية المستثمر فيها أمريكية ٠ أما المشروع الرابع والأخير فقد حمل اسم شركة هوكســت الشرقية لصناعة وتجارة

---

(١٤) نفســه ٠

الأدوية وقد أسس فى عام ١٩٦١ برأسمال ٧٨٫٠٠٠ جنيه مصرى وكانت جنسية المستثمر فيها المانية غربية(١٥) ٠

ويتضح من تلك الاستثمارات مع قلتها أنها كانت موجهة الى قطاع البترول وبتركز شديد ويظهر ذلك من عدد الشركات المؤسسة فقد خص ذلك القطاع شركة واحدة ، على حين خص قطاع الأدوية ثلاث شركات ، ورغم ذلك فلم يمثل رأسمالهم الا نسبة ضئيلة أمام رأسمال شركة البترول ٠

ويبدو أن موقف رأس المال الأجنبى من الثورة قد تحدد قبل تلك الفترة ومنذ عام ١٩٥٢ حيث لم يتعد مبلغ ١٣٥ ألف جنيه بنسبة ٢ر٪ تقريبا من مجموع رأس المال المستثمر فى مصر فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧ وهى نسبة ضئيلة جدا ، مما يوضح عدم اقباله وتخوفه بل واحجامه عن المشاركة (١٦) ٠

وقد أكد اتحاد الصناعات بالاقليم المصرى فى تقريره عن عام ١٩٦٠ ، أن الاستثمارات الصناعية بلغت بما فيها الاستثمارات فى المشروعات التى يملكها أو يساهم فيها القطاع العام ١ر٤٤ مليون جنيه مع اشارته الى أنه من الصعب فى هذا الصدد فصـــل قيمة

---

(١٥) شريف حسن قاسم ، دور رءوس الأموال الأجنبية فى التنمية الاقتصادية فى مصر خلال ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ١٩٧٩ . ص ٢٧١ ٠

(١٦) ان عدد المؤسسات الأجنبية لم يتجاوز ٩ شركات من مجموع الشركات الجديدة البالغ عددها ١٢٨ شركة فى نفس الفترة ، وأيضا اتجهت رؤوس الأموال الأجنبية تلك نحو صناعة واحدة هى الصناعات الاستخراجية ، وعلى الأخص التنقيب عن البترول ، راجع : الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، الدليل الاقتصادى (الاقليم المصرى) ، مطابع الاتحاد ، القاهرة ، ١٩٥٩ . ص ١٣٠ ٠

الاستثمارات فى المشروعات الصناعية ، التى يملكها كلا من القطاعين العام والخاص على حده(١٧) .

حيث سار تنفيذ المشروعات الصناعية الواردة فى الخطة وفقا للبرنامج الزمنى الموضوع اذ تم استثمار ٥ر٥٣ مليون من الجنيهات فى الفترة من أول يوليو ١٩٦٠ حتى آخر مارس ١٩٦١(١٨) ثم وصل الى ٨ر٩٣ مليون جنيه فى الفترة من أول يوليو ١٩٦٠ حتى أول يوليو ١٩٦١ ، أى فى السنة الأولى من الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(١٩) .

كان ذلك عن مناخ الاستثمار الذى مرت به الرأسمالية وربما لو أضيف اليه الاطار السياسى الذى تمت فيه تلك الاستثمارات لاتضحت الصورة أكثر ، فبعد أن ثبتت الثورة أقدامها فى الداخل وخاصة بعد أن تخلصت من كل مناوىء لها ومعظمهم بطبيعة الحال ممن نشط سياسيا قبل الثورة وبعد أن خرجت منتصرة فى حرب عام ١٩٥٦ شعرت بالأمان والاطمئنان على نفسها وخططها ، وأحست أن أمر البلاد قد أصبح بيدها بلا منافس حاولت اعادة الحياة النيابية الى البلاد على طريق الانتخابات البريطانية التى تمت فى عام ١٩٥٧ والتى تعد أول انتخابات نيابية فى مصر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وكان الاقبال على الترشيح فى تلك الانتخابات كبيرا ، فقد وصل عدد من قبلت أوراق ترشيحهم مبدئيا ٢٥٠٨ أفراد ، وكان على الاتحاد القومى أن يعلن القوائم النهائية بأسماء من قبل ترشيحهم بحجة

---

(١٧) راجع ، تقرير اتحاد الصناعات بالاقليم المصرى لعام ١٩٦٠ ، اتحاد الصناعات الكتاب السنوى لعام ١٩٦٠ . ص ١٤ .

(١٨) راجع ، تقرير اتحاد الصناعات بالاقليم المصرى عن سنة ١٩٦٠ ، مجلة مصر الصناعية ، عدد ٧ ، يولية ١٩٦٠ . ص ٩ .

(١٩) وزارة الصناعة ، الصناعة فى ١٠ سنوات . ص ٤٨٣ .

ضمان حماية مجلس الأمة من دخول الرجعيين وأعوان الاستعمار(٢٠) وحاول من تقدم أن ينجو من اعتراض الاتحاد القومى عليه(٢١) ومن هنا فقد خضعت انتخابات أعضائه لمجموعة من التدخلات والشروط من قبل الثورة(٢٢) .

ولذلك اعتبر البعض ، وهو ما نعتقد أنه صحيح ، أن اعطاء الاتحاد القومى حق الاعتراض على الترشيح لعضوية مجلس الأمة كان فيه هدم للديمقراطية(٢٣) حيث منع الشيوعيون والاخوان من دخول تلك الانتخابت بالاضافة الى كل من نشط سياسيا قبل الثورة(٢٤) .

---

(٢٠) وهم بطبيعة الحال من الراسماليين والاقطاعيين ، الذين كانت الثورة تعتبر نفسها فى موقف معهم ، لاعتقادهم أنهم لن يتركوها تقود البلاد ، بل سينقضوا عليها وقت أن تسنح لهم الفرصة ليسيطروا على الحكم من جديد .

(٢١) طه سعد عثمان ، مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر ، الكتاب الثانى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ . ص ٢٥٨ — ٢٧٣ .

(٢٢) جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقى فى مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٠ ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ . ص ٤٣ .

(٢٣) نفسه . ص ٢٥٩ .

(٢٤) أحمد حمروش ، قضية ثورة يوليو ج ٢ (مجتمع جمال عبد الناصر) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٨ . ص ١٥٨ .

— ومعنى ذلك ان الراسمالية الصناعية لم يكن لها نشاط سياسى فى تلك الفترة — فترة البحث — لأن الأحزاب لم يكن مسموحا بوجودها ، ولم يسمح لهم بدخول الاتحاد القومى ، وبالتالى مجلس أمة تلك الفترة ، وعلى وجه الاجمال لم يسمح لهم بالمرور الى أى قناة تشريعية أو سياسية فى تلك الفترة ، باعتبارهم من وجهة نظر الثورة على خط مخالف لها ، حيث نظرت اليهم على أنهم محتكرون ومسيطرون على الاقتصاد ومتطلعون الى السلطة والحكم ، فأصبحوا موضع شك من جهتها ، كذلك أغلقت باب العمل السياسى أمامهم ، والذى ترتب عليه أيضا حرمانهم من ممارسة أى دور وطنى حتى لا يستغل كواجهة سياسة يزحفون من خلالها .

وعلى أية حال فقد صدرت قوائم ترشيحات الاتحاد القومى متضمنة اسماء أكثر من ١٣١٨ مرشحا(٢٥) وعندما أجريت الانتخابات وخرجت نتائجها الرسمية لم تكن متضمنة لأحد من كبار الراسماليين الصناعيين(٢٦) حتى أكد البعض أيضا أن تلك الانتخابات لم تكن حرة « حيث كانت مرسومة النتائج قبل اجرائها »(٢٧) ·

وبرر عبد الناصر موقف الثورة ذلك بأن أكد أنه ظهرت فى تلك المعركة الانتخابية عدة اتجاهات هى : اتجاه يمينى كان يشك فى عملية التمصير ويؤكد اننا كمصريين لن نستطيع أن نباشر اقتصادنا بأنفسنا ولا نستطيع أن نسير فى طريقنا الا معتمدين على الأجانب والذين كانوا ينادون بتلك اليمينية ، ربما كانوا يدافعون عن مصالحهم الشخصية لأنهم كانوا يستفيدون من تلك المؤسسات · واتجاه يسارى من أجل تحديد الملكية والاستيلاء على رأس المال الوطنى وبعض الصناعات المصرية(٢٨) ·

وأكد عبد الناصر أنه غير موافق على تلك الاتجاهات ، وانه يحافظ على رأس المال الوطنى وأشار الى أن الدستور ذكر أن رأس المال يستخدم فى خدمة الشعب ، ولايستخدم فى أغراض تضر بمصالح الشعب مع تأكيد عبد الناصر على أن الاستيلاء على رأس المال الوطنى

---

(٢٥) المرجع السابق · ص ٢٧٤ ·

(٢٦) راجع : الأخبار ، عدد ١٥٦٧ ، ١٩٥٧/٧/١٦ · ص ١ · النتائج الرسمية لانتخابات مجلس الأمة ·

(٢٧) أنور سلامة ، أول رئيس للاتحاد العام للعمال ، وأحد مرشحى تلك الانتخابات لعضوية ذلك المجلس ، وقد نجح لقاء معه فى ١٩٨١/١٢/١٢ ، اللقاء تم بمنزله بحلمية الزيتون ، القاهرة ·

(٢٨) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٣ ، يوليو وأغسطس ١٩٥٧ · ص ٤ . خطاب عبد الناصر فى ١٩٥٧/٧/٢٦ ·

« لايتمشى مع أهدافنا »(٢٩) وبذلك عمل عبد الناصر على طمأنة القطاع الخاص على ملكيته ٠

ثم جاء دستورعام ١٩٥٨ موضحا فى مادته الرابعة أن الاقتصاد ينظم وفقا لخطط مرسومة ، تراعى مبادىء العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة ، على حين أكدت المادة الخامسة أن الملكية الخاصة مصـــونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون(٣٠) ٠

وبذا أوضح الدستور الاطار العام الذى يحكم الاقتصاد القومى والملكية الخاصة، فبين أن الاقتصاد القومىيسير تبعا للاقتصاد الموجه أما الملكية الخاصة فقد ضمن لها الأمان وفقا للقانون الذى يحدد دورها الاجتماعى ، ورغم ذلك فقد ذكر البعض أن ذلك الدستور أقل من دستور عام ١٩٥٦ من حيث تناوله للقضايا الاقتصادية(٣١) ٠

وفى ٣ ســـبتمبر من عام ١٩٥٧ تم توقيع اتفاقية الوحـــدة الاقتصادية الكاملة المصرية السورية وذكر عبد المنعم القيسونى وزير المالية والاقتصاد فى أعقاب توقيعها ، أن تلك الاتفاقية تعد خطوة أســـاسية فى بلوغ الأهداف التى تصـــبو اليها البلدان من دعم اقتصادياتها ورفع مستوى المعيشة لشعبها، وتوسيع نطاق السوق التى

---

(٢٩) نفســه ٠

(٣٠) الأخبار ، عدد ١١٦٧ ، ١٩٥٨/٣/٦ ٠ ص ٣ ، ص ٦ ٠ نصوص الدستور المؤقت ٠

(٣١) باتريك أوبريان ، المرجع السابق ٠ ص ١٣٥ ٠

يمكن لكل منها تصريف انتاجه فيها وتحسين استغلال الموارد الطبيعية في مصر وسوريا(٣٢) .

وأكدت المادة الأولى من الاتفاقية قيام الوحدة الاقتصادية الكاملة بين مصر وسوريا تلك الاتفاقية التى تضع الدولتين ورعاياهما على قدم المساواة ، وبالاضافة الى ذلك فقد وضعت تلك المادة عدة مبادىء هى : حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية ، وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية وحقوق التملك والايصاء والارث(٣٣) وبذلك توضح تلك المادة الوسائل الطبيعية لتحقيق تلك الوحدة ، وهى المساواة فى حقوق الرعاية والأموال لكل من البلدين فى الآخر .

على حين أبانت المادة الثانية وسائل تحقيق تلك الوحدة ، وهى : جعل بلديهما منطقة جمركية واحدة وتوحيد سياسة الاستيراد والتصدير ، وتنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة وتوحيد التشريع الاقتصادى بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلدين المتعاقدين فى الزراعة والصناعة والتجارة أو المهن شروطا متكافئة ، وتنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعى ، وتنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس

---

(٣٢) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٤ ، سبتمبر وأكتوبر ، ١٩٥٧ . ص ١ ، الوحدة الاقتصادية المصرية السورية ووقع تلك الاتفاقية عن مصر ، عبد المنعم القيسونى ، ووقعها عن سوريا ، خليل الكلاس وزير الاقتصاد الوطنى .

(٣٣) نفسه .

الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص وبذلك وحدت تلك المادة السياسات التى تتبعها الدولتان فى جميع مجالات الاقتصاد العام والاقتصاد الخاص أو تنسيقها اذا تعذر توحيدها(٣٤) ٠

وأوضحت المادة الثالثة والرابعة والخامسة ، أنه ستتألف لجنة تدعى « لجنة الوحدة الاقتصادية المصرية السورية » لا يتجاوز عدد أعضائها الخمسة لكل طرف ، ولها أن تستعين بمن تراه من الخبراء وتتولى اللجنة دراسة واقتراح الخطط العملية الكفيلة بتحقيق الوحدة الاقتصادية ، ثم تقدم تقريرا عن أعمالها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تلك الاتفاقية(٣٥) ٠

وأوضحت المادة السادسة أنه الى أن تتم اللجنة عملها اتفق الطرفان على اتخاذ الخطوات العاجلة التالية : تعديل الاتفاق التجارى، واتفاق المدفوعات القائمين بين البلدين بصورة تتيح تنشيط التبادل بينهما وشجعت تلك المادة تكوين المشروعات الاستثمارية المشتركة ، خاصة أوحكومية أو مختلطة ، فى القطاعات الزراعية والصناعية والمصرفية والتجارية تشترك فيها رؤوس الأموال المصرية والسورية ٠ ومن المشروعات التى كان يجب التعجيل فى انشائها المصرف الصناعى(٣٦) ٠

وفى اكتوبر من عام ١٩٥٧ تم بمصر تكوين اللجنة الفرعية عن اللجنة المشار اليها فى تلك الاتفاقية وكان الدكتور جمال الدين محمد سعيد أحد أعضاء تلك اللجنة الفرعية التى كونها القيسونى لدراسة الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا ، حيث طلب من اللجنة تقديم

---

(٣٤) نفسه ٠

(٣٥) نفسه ٠

(٣٦) نفسه ٠ ص ٢٦ ٠

تقرير شامل لامكانات تلك الوحدة . كما طلب من أعضائها أن يبدوا آراءهم فى صراحة ، موضحين نقاط التكامل والتعارض بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد السورى وكيفية تحقيق التنسيق بين اقتصاديات البلدين والخطوات اللازمة لتحقيق الاندماج بين اقتصاديات الدولتين . وما أن تمت بعض الخطوات الأولية فى طريق الوحدة الاقتصادية التى أخذ اجراؤها بضعة أشهر ، حتى أعلن عبد الناصر والقوتلى الوحدة الكاملة بين البلدين فى أول فبراير عام ١٩٥٨(٤١) .

ويبدو أن الوحدة الكاملة قد طغت على جهـود الوحـدة الاقتصادية قبلها حتى ان البعض لم يتحدث عنها بل واغفلها أو تناساها فنجد باتريك أوبريان يؤكد أن الصحف المصرية لم تتحدث طيلة عام ١٩٥٨ و ١٩٥٩ « الا القليـل عن المجتمع الاشـتراكى الديموقراطى التعاونى الذى كانت قد أكثرت من الحديث عنه فى نهاية عام ١٩٥٧ » مبينا أن رفع ذلك الشعار لم يكن مناسبا لبناء الوحدة مع بلد كسـوريا ، تحب المشـروعات الخاصـة وتعرف فوائدها(٣٨) .

وبذا نجد أن الرجل يتناسى ويغفل جهود الوحدة الاقتصادية فى عام ١٩٥٧ التى اشرنا اليها والتى تؤكد أنها سبقت الوحدة وأن سوريا أقبلت على مصر فى عام ١٩٥٧ وهو العام الذى ذكر أن الصـحف المصـرية قد أكثرت فى نهايته من الحديث عن المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى مما يهدم كلامه عن الصـحف المصرية وسياسة التهدئة التى اتبعتها ازاء شعار المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى عقب الوحدة ويدحض زعمه من أن ذلك الشعار لم يكن مناسبا لقيام الوحدة مع سوريا .

---

(٣٧) جمال الدين محمد سعيد ، الوحدة الاقتصـادية بين مصر وسوريا ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٨ . ص ٣ ، ص ٦١ .

(٣٨) باتريك اوبريان ، المرجع السابق . ص ٣٥ .

وعقب الوحدة أصدرت مصلحة الشركات فتوى ، انه بعد ابرام الوحدة بين مصر وسوريا وصـــدور الدســـتور يعد كل نص فى التشريعات القائمة خاصا بالجنسية المصرية سارياً فى حق السوريين بقدر سريانه على المصـــريين باعتبارهم رعايا دولة واحدة وعلى الجملة لهم كل ما للمصريين من حقوق ، ولا يسرى فى حقهم صفة الأجانب ، وبالتالى تعد أموالهم المستثمرة فى مصر أموالا وطنية(٣٩)

ثم بدأت الطوائف والأفراد ينظرون فى حياتهم المعيشية على ضوء الوحدة وما يمكن أن تحققه من مكاسب(٤٠) ٠

وفى اطار المكاسب المادية التى تخص فئة الرأسمالية الصناعية فى مصر ، وحتى لا نخرج عن بحثنا الى الجوانب الأخرى ، فقد أكد البعض أن مصر فى الوحدة مع سوريا لم تنفق شيئا(٤١) وهو رأى نعتقد أنه غير موضوعى وخال من الحقيقة فقد أكد البعض الآخر وهو الموضوعى والأصح أن الحديث عن الفوائد الاقتصادية التى عادت على القطر السورى من جراء الوحدة ، كان يجرى همســـا فى مصر(٤٢) ٠

ولم يقف الأمر عند حد الهمس ، بل ان اتحاد الصناعات دعا الى تنسيق الانتاج بين الاقليمين ، مبينا أن الضرورة تدعو الى ذلك ،

---

(٣٩) مصلحة الشركات ، محفظة ١٣ بنك مصر ، ملف ١٨٢ ـ ٧٥/٣ ج ٢ ، خطاب من المصلحة الى بنك مصر فى ١٩٥٨/٥/٢٧ ٠ ص ١ ٠

(٤٠) محمود رياض ، مذكرات ، جـ ١ (١٩٤٨ ـ ١٩٧٨) ، ط ٢ بيروت لبنان ، ١٩٨٧ ٠ ص ١٦٥ ٠

(٤١) فؤاد مطر ، بصراحة عن عبد الناصر ، حوار مع محمد حسنين هيكل ، دار القضايا ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٥ ٠ ص ٩٤ ٠

(٤٢) المصدر السابق ٠ ص ١٦٦ ٠

للقضاء على المنافسة الموجودة فى بعض الأسواق بين الانتاج المصرى والانتاج السورى(٤٣) ·

ولم تقف تلك المنافسة على الأسواق الخارجية ، بل حدثت ايضا فى السوق المصرية وقد دارت بشأنها مناقشات كثيرة فى الجمعيات العمومية للشركات ففى اجتماع الجمعية العمومية لشركة مصانع الشوربجى التى عقدت فى ١٣ يونيو عام ١٩٥٩ أوضح تقرير مجلس الادارة المقدم الى الجمعية العمومية أن منافسة الاقليم الشمالى منافسة غير متكافئة · وأوضحت المناقشات التى دارت حول تلك العبارة أنها تشير الى المنسوجات الواردة من الاقليم ، الشمالى حيث أوضحت أن الـ ضريبة الجمركية على النايلون الخام مثلا فى مصر تبلغ ١٥٦٪ من سعر الاستيراد ، فى حين أن مصانع سوريا لا تدفع سوى قرشين سوريين اثنين فقط عن كل كيلوجرام ، أى ما يوازى مليمين أو ٣ مليمات ولهذا الاختلاف فى المعاملة الجمركية أثره البين فى مستوى سعر التكلفة(٤٤) ·

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل أضافت تلك المناقشات أنه كان لدى مصانع سوريا مخزون كبير لم تتمكن من تصريفه فى الأسواق التقليدية المجاورة كالعراق والكويت والمملكة العربية السعودية والاردن فحولته الى سوق مصر(٤٥) ·

---

(٤٣) مصر الصناعية ، عدد ٤ ، ابريل ١٩٥٨ · ص ١ ، الصناعة القطنية فى سوريا ·

(٤٤) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٩٣ ، أول يوليو ١٩٥٩ · ص ٣٤ مصانع الشوربجى ، جمعيتها العمومية فى ١٩٥٩/٦/١٣ ·

(٤٥) نفسه ، عدد ٩٥ ، أول أغسطس ١٩٥٩ · ص ٣٥ ، شركة النسيج والحياكة المصرية جمعيتها العمومية فى ١٩٥٩/٦/٣٠ ·

ووضح ذلك المعنى وأكثر فى اجتماع الجمعية العمومية لشركة النسيج والحياكة المصرية، حيث أوضحت أن الطاقة الانتاجيةللصناعة المحلية مضطردة الازدياد ، وأنه قد أضيف الى المعروض من انتاجها الوارد من سوريا، وذكرت أنه فيما يتعلق بمنسوجات الحرير الصناعى فالمعروف أن المصانع المحلية تسدد رسم استهلاك قدره (٣٠ قرشا) للكيلو قبل التشغيل « فى حين أن مصانع سوريا لا تتحمل هذا الرسم » وهو يضاف الى سعر البيع للمستهلك فى مصر ومعنى هذا أن مصانع سوريا لا تتحمل عبء ذلك الرسم ولذلك تكون مقدرتها التمويلية أكبر منها فى المصانع المماثلة فى مصر(٤٦) ·

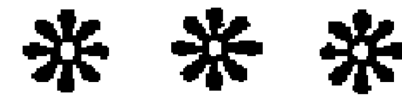
كان ذلك عن المناخ الاستثمارى والاطار السياسى الذى جرت فيه عملية الاستثمار الصناعية وما نتج عنه ، أما الاطار القانونى الذى مس عملية الاستثمار مباشرة فسنفرد له فصلا خاصا لأهميته · وبتكامل ثلاث اللقطات تتكامل الوحدة الواحدة فى مجال رجال الصناعة بمصر ·

وعلى أية حال فيمكن الخروج مما سبق بأن رجال الصناعة فى مصر قد شعر البعض منهم بأنهم مستهدفون من قبل الثورة حيث تم تمصير واستبعاد الجانب الأجنبى · أما عن الجانب المصرى من حركة الاستثمار فقد شعر بعدم الأمان ورغم ذلك فقد تحمل موقف الثورة منه والتى كان أبرزها تخوفه منها بعد التمصير ، وتجربة انتخابات عام ١٩٥٨ وعدم ادخالهم تلك الانتخابات باعتبارهم ممن زاولوا نشاطا سياسيا قبل الثورة مما ترك أثره على رجال الصناعة وحركتهم · ثم تجربة الوحدة مع سوريا وما خلفته على الصناعة

---

(٤٦) نفسه ، عدد ٩٥ ، أول أغسطس ١٩٥٩ · ص ٣٥ ، شركة النسيج والحياكة المصرية ، جمعيتها العمومية فى ١٩٥٩/٦/٣٠ ·

المصرية ورجالها من آثار سلبية، فبدلا من التنسيق بين رجال الصناعة في الاقليمين حدث التنافس من الطرف السورى على حساب الطرف المصرى ·



بنك مصـــــر :

وهو طرف قوى وكبير فى حركة الاستثمار الصناعى الخاص ومن هنا وجب علينا ألا نغفل تناوله فى اطار حركة الاســتثمار الخاص السابقة ككل ، فكان افرادنا له تلك النقطة ·

فمنذ كونت المؤسسة الاقتصادية والدولة تحاول تعبئة المدخرات والاستثمارات فى البنوك فأصدرت قانون النقد والائتمان الذى دعا بنك مصر بالذات ليخفف من السيطرة على شركاته الصناعية ، ويتجه لمعاونتها فى المشروعات الصناعية ولكن بنك مصر لم ينفذ القانون وتجاهلت الدولة ذلك رعاية منها له ومع ذلك ضاعف البنك من مساعدته لشركاته الصناعية المشتغلة بالنسيج وتوسع فى صناعات خفيفة استهلاكية ولم يتجه نحو التنمية(٤٧) ·

رغم أن الشركات الصناعية التى كان يسيطر عليها البنك ، كانت تمثل المجال الآخر للصناعة المنظمة الصالحة لسيطرة الدولة وضغطها عليها ، وكثيرا ما كان أعضاء مجلس ادارته أعضاء فى مجالس ادارات الشركات التابعة للبنك كما كانت صناعة الغزل والنسيج تسيطر على الصناعة المصرية حيث كانت شركاتها التابعة لبنك مصر تنتج نحو من ٦٠٪ من مجموع انتاج البلاد من تلك الصناعة(٤٨) ·

---

(٤٧) فؤاد مرسى ، المرجع السابق · ص ٨٢ ·
(٤٨) باتريك أوبريان ، المرجع السابق · ص ١٢٣ ـ ص ١٢٤ ·

وفى عام ١٩٥٨ قام البنك بتأسيس شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج، وتبع ذلك انشاء شركة مصر للكيماويات عام ١٩٥٩ برأسمال قدره البعض بمليون من الجنيهات لكل منهما(٤٩) على حين اكد البنك وهو الأصح أنه ساهم فى رأسمال الشركة الأولى بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه ، على حين كان رأسمالها عند التأسيس ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه(٥٠) وهو ما نعتقد أنه قد حدث بالنسبة للشركة الثانية ٠

وفى اجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمى بنك مصر المنعقدة بدار البنك فى ٢٨ مارس من عام ١٩٥٩ ، ووافق على المساهمة فى تأسيس المصرف الصناعى الذى تكون بواسطة الحكومة فى الاقليم الشمالى (سوريا) بمبلغ ٨٠٠٫٠٠٠ ليرة سورية(٥١) لتنمية الصناعة فى سوريا ٠ كما ساهم البنك فى تأسيس الشركة العامة للثروة المعدنية فى عام ١٩٥٩(٥٢) وفى نفس العام ايضا ساهم البنك فى تأسيس شركة مصر لصناعة الكيماويات التى كان رأسمالها عند

---

(٤٩) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٩٧ ، نوفمبر وديسمبر ١٩٦٠ ، بنك مصر ٢٠ — ١٩٧٠ ، حسن خليل محمد ، وآخر ٠ ص ٤٨ ، وقد ذكر أن البنك قام بتأسيس شركة مصر للألبان والأغذية فى عام ١٩٥٧ ، على حين ذكر كتاب لبنك مصر أنها أسست سنة ١٩٥٦ ، راجع : بنك مصر ، بنك مصر وشركاته ٠ ص ١٠ ٠

(٥٠) بنك مصر ، اليوبيل الذهبى للبنك من ١٩٢٠ — ١٩٧٠ ، بنك مصر ، القاهرة ٠ ص ٢٠ ٠

(٥١) مصلحة الشركات ، محفظة ١٣ بنك مصر ، ملف ١٨٢ — ٧٥/٥ ج ١ ص ١ ، وقد ذكر كتاب بنك مصر ، اليوبيل الذهبى ١٩٢٠ — ١٩٧٠ ، أن البنك أشترك فى عام ١٩٥٧ ، فى تأسيس ذلك المصرف ، ويرجع ذلك الى عدم عودة واضعيه الى وثائق البنك ٠

(٥٢) بنك مصر ، اليوبيل الذهبى ، ١٩٢٠ — ١٩٧٠ ٠ ص ١١٣ ٠

التأسيس ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ جنيه وكانت مساهمته فيها بمبلغ ٠٠٠ر٥٠٠ جنيه(٥٣) ٠

لكل ذلك كانت مجموعة بنك مصر مسئولة عن أوجه النشــاط التى قامت بها المشروعات الخاصة كجزء من الخطة الصناعية ، فقد لعبت شركات النسيج التابعة للبنك دورا كبيرا فى تنفيذ مشروعات الغزل والنسيج حيث قدمت ١٨ مليون جنيه من مجموع ٢٣ مليونا استثمرت فى تلك المشروعات فى عام ١٩٥٩(٥٤) ٠

وبذا قفزت استثمارات البنك فى شركاته من ٥ مليون الى ٨ مليون جنيه ، حتى أصبح فى عام ١٩٦٠ مسيطرا على ٢٠٪ من الانتاج الصناعى فى البلاد وهو يساوى ما كان للمؤسسة الاقتصادية وربما لذلك أعلن وزير الخزانة فى عام ١٩٦٠ وقبل بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى أنه كان هناك خطر اشتراك شركات بنك مصر فى تنفيذ الخطة لأن شركات البنك صارت مسئولة فى عام ١٩٥٩ عن نصف النشاط الذى يتولاه القطاع الخاص فى عملية التصنيع، بل أن البنك هدد فى عام ١٩٦٠ ببيع محفظته المالية ــ بلغت عند التأميم ١٨ مليون جنيه ــ فى البورصة لتدمير سوق المال ، لذلك أممته الدولة فى فبراير من عام ١٩٦٠ استعدادا لتنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية(٥٥) ٠

حيث صدرالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى الحادى عشر من شهر فبراير ، والذى بمقتضاه تحول بنك مصر من شركة مساهمة

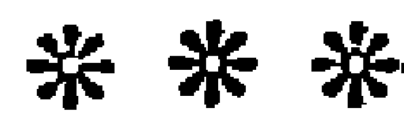
---

(٥٣) نفســه ٠ ص ١٩١ ٠

(٥٤) باتريك أوبريان ، المرجع السابق ٠ ص ١٢٥ ٠

(٥٥) بنك مصر ، اليوبيل الذهبى ٠ ص ١٠١ ــ ص ١٠٢ ، وأيضــا : فؤاد مرسى ، المرجع السابق ٠ ص ٨٣ ــ ٨٤ ٠

مصرية تخضـــع لقانون الشـــركات الى مؤســـسة عامة تمتلكها الدولة(٥٦) وبذا أمم البنك مسايرة للصالح العام(٥٧) مما أعطى الحكومة حق تعيين أعضاء فى مجالس ادارة تلك الشركات وفتح لها سلطة واسعة فى توجيه الانتاج والاستثمار الصناعى(٥٨) ثم أنشئت مؤسسة مصر فى أول عام ١٩٦١ واليها آلت جميع شركات بنك مصر(٥٩) ٠



اســـتثمارات الشـــركات :

بعد أن تناولنا جوانب الاستثمار ، نعرض لشكل آخر من أشكال الاستثمار وهو قيام بعض الشركات بالمشاركة فى تأسيس الشركات الجديدة كنوع من الاستثمار اما لمصلحتها المباشرة فى ايجاد الشركة المؤسسة لمساعدتها فى الانتاج وتحسينه ، واما لتحقيق أرباح مالية تعود على الشركة المستثمرة بالنفع ٠ وسنلقى الضوء هنا على بعض من استثمارات تلك الشركات ٠

ففى اجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمى شركة صباغى البيضا المنعقدة فى مارس عام ١٩٥٧ ، تم الموافقة على مساهمة الشركة فى تأسيس شركة مصر للتجارة الخارجية ومصر للكيماويات بمبلغ ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه و ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه على التوالى ، وعلى شراء ٢٥٠٠ سهم من أسهم شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح ، وعلى

---

(٥٦) بنك مصر ، المصدر السابق ٠ ص ١٠١ ٠

(٥٧) محمد رشدى ، بنك مصر ، رئاســة الجمهورية ، المعهد القومى للادارة العليـا ، سلسلة محـاضرات الزائرين ، مركز الوثـائق والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ ٠ ص ١٧ ٠

(٥٨) جلال أمين ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ ٠

(٥٩) بنك مصر ، المصدر السابق ٠ ص ١٨٦ ٠

الاكتتاب فى ١٢٥٠٠ سهم من أسهم الشركة العامة لصناعة الورق (راكتا)(٦٠) ٠

كما قررت شركة ايديال الاشتراك فى تأسيس شركة المصانع للوازم المعمارية والصناعية (سابى) ش ٠ م ٠ م تحت التأسيس بمبلغ عشرة آلاف جنيه مصرى ممثلة فى خمسة آلاف سهم قيمة الواحد جنيهان(٦٥) ٠ وكذلك وافقت الجمعية العمومية لتلك الشركة فى ٣٠ مايو عام ١٩٥٨ ، على الاشتراك فى تأسيس شـــركة ديزل الصناعية ش٠م٠م ، تحت التأسيس ، بمبلغ عشرة آلاف جنيه مصرى متمثلة فى ٢٥٠٠ جنيه وقيمة السهم أربعة جنيهات(٦٢) ٠

كما أوضحت شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى ، انها دعيت للمساهمية فى رأس مال الشركة العامة للورق (راكتا) المشار اليها ، فرحبت ووافقت على المســاهمة فيها بواقع ١٢٫٥٠٠ سهم قيمتها ٢٥٫٠٠٠ جنيه مصرى ، كما اشترت الشركة ٥٠٠٠سهم من أسهم شركة بيع المصنوعات المصرية نظرا للصلة الوثيقة بينها وبين الشركتين المذكورتين(٦٣) ٠

---

(٦٠) مصلحة الشركات ، محفظـة ٣٥ ، شركة مصر صباغى البيضـا ، ملف ١٨٢ ـ ١٥٤/٣ جـ ١ ٠ محضر اجتمـاع الجمعية العامة للمســاهمين فى ٤ مارس ١٩٥٧ ورقة ٦٤ ـ ٦٦ ٠

(٦١) مصلحة الشركات ، محفظـة ١٧١ ، شركة التعدين المصرية ايديال ، ملف ٨١٢ ـ ١٥٤/٣ جـ ١ ٠ محضر اجتمـاع الجمعية العامة للمســاهمين فى ٣ ديسمبر ورقة ١٧ ٠

(٦٢) نفس المصــدر ، محضر اجتمــاع الجمعيــة العمومية العادية فى ٣٠ يونيو ١٩٥٨ على حساب سنة ١٩٥٧ ، مطبعة التمدن ، القاهرة ، ١٩٥٨ ٠ ص ٣٩ ٠

(٦٣) الأهرام ، عدد ٢٦٣٤٠ ، ١٩٥٩/١/٢٤ ٠ ص ٥ ، تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٨ مقدم للجمعية العامة للمساهمين فى ١٩٥٩/١/٢٣ ٠

وايضا ساهمت الشركة العربية للغزل والنسيج ، فى عام ١٩٥٨ فى تأسيس شركة سيوف للنسيج والتجهيز بمبلغ ٢٧٧ر٢٤٠ جنيها من راسمالها البالغ ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه أى ما يوازى ٥٥ر٤٪ من رأس المال ، ثم ساهمت الشركة فى نفس العام فى زيادة رأس مال شركة سيوف من ٥٠٠ ألف الى ٨٠٠ ألف جنيه ، وقد وصلت حصة الشركة فى هذه الزيادة الى ١٦٦ر٣٤٤ جنيه(٦٤) ٠

ونخرج من ذلك وكما سبق أن ذكرنا أن مساهمات الشركات فى تأسيس الشركات الجديدة ، كان بغرض سد احتياجاتها من انتاج تلك الشركات ، أو للاستثمار الربحى المباشر فيها ، وهو ماخرجنا منه من مشاركات شركة صباغى البيضا فى تأسيس شركة مصر للتجارة الخارجية ومصر للكيماويات ٠٠ الخ ٠٠ وحتى لا نطيل سنعرض لبعض اشكال ذلك الاستثمار فى مواضع أخرى ٠

كما كانت الشركات تقوم بنوع آخر من الاستثمار وهو التمويل الذاتى ، أى توسيع وتكبير نفسها ذاتيا فكانت غالبية الشركات تمول نفسها ذاتيا بزيادة رأسمالها ٠ ومن امثلة ذلك ما قررته الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين بشركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى فقد قررت زيادة رأسمالها من ١٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ، ممثلة فى ٢٥ر٥٠٠ سهم قيمة كل سهم منها اربعة جنيهات مصرية ، الى ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ممثلة فى ٥٠ر٠٠٠ سهم بواقع أربعة جنيهات مصرية للسهم الواحد(٦٥) ٠

---

(٦٤) الأخبار ، عدد ٢٨٨ ، ١٩٥٩/٣/١٩ ٠ ص ٧ ، تقرير مجلس ادارة الشركة ، مقدم للجمعية العمومية عن عام ١٩٥٨ ٠

(٦٥) نفسه ، عدد ١٦٠٣ ، ١٩٥٧/٨/٢٧ ٠ ص ٥ ، الجمعية العمومية المنعقدة فى ١٩٥٧/٨/٢٦ ٠

كذلك قررت الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين لشركة مصر للغزل والنسج فى ٢٧ أغسطس عام ١٩٥٧ ، الموافقة على زيادة رأسمال الشركة من مليون جنيه الى أربعة ملايين من الجنيهات على أن يقصر حق الاكتتاب على المساهمين الحاليين ، بواقع سهم جديد عن كل سهم من الاسهم القديمة بسعر السهم الواحد الجديد أربعة جنيهات مصرية ، أما الاسهم التى لم يكتتب أصحابها بها ويكون من حق مجلس الادارة بيعها فى السوق واضافة أربعة جنيهات من قيمتها الى رأس المال ، والباقى بعد خصم المصــــاريف يضاف لاحتياطيات الشركة(٦٦) .

ومن ذلك يتضح أن الشركات كانت تفضل أن تقصر نمو أسهمها واتساعها على مساهميها القدامى ، وبعد ذلك كانت تطرح الأســـــهم التى لم يتم الاكتتاب فيها من المساهمين القدامى فى السوق ، على أن تضاف قيمتها الى رأسمال الشركة لينمو ويتسع .

كما قررت الشركة العامة لمنتجات الخزف والصينى فى اجتماع جمعيتها العمومية غير العادية فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٨ ، زيادة رأسمالها من ٥٠٠ر٧٥٠ جنيه الى مليون جنيه أى زيادة قدرها ٠٠٠ر٢٥٠ جنيه موزعة على ٠٠٠ر١٢٥ سهم قيمة كل سهم ٢ جنيه)٦٧) ومن ذلك يتبين أن الشركات لم تكن محددة بسعر واحد بل كانت تختلف من شركة الى أخرى ، وكما اتضح من حالة الشركات المذكورة فقد كان من بينها أسهم بأربعة جنيهات ، وأخرى بجنيهين .. الخ ..

---

(٦٦) نفسه ، عدد ١٦٠٥ ، ١٩٥٧/٨/٢٩ . ص ٥ ، قرارات الجمعية العمومية المنعقدة فى ١٩٥٧/٨/٢٧ .

(٦٧) مصلحة الشركات ، محفظة ١٧٢ ، ملف ١٨٢ - ١٢٢/٢ ج ١ ، محضرا اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة فى ١٩٥٨/١١/٢١ . ورقة ١٥ .

وأيضا قررت الجمعية العمومية غير العادية لشركة الشرق للغزل والنسيج بامبابة ، الموافقة على اقتراح مجلس الادارة بزيادة رأســمال الشــــركة من مليون جنيه الى مليون ومائتى ألف جنيه مصرى(٦٨) .

وهكذا كانت غالبية الشركات تنمو ذاتيا من خلال مساهمات مؤسسيها وزيادتهم لرأسمالها مما يعود عليهم بمزيد من الاستثمار الذى يعنى مزيدا من التوسع لمشروعاتهم ومزيدا من الأرباح .. الخ . وحتى لا نطيل فى ذلك المقام سوف نعرض لبعض الشركات التى زادت رأسمالها فى مواقع أخرى .



المؤســــسة الاقتصــــادية :

وضعت مصر وكما مر بنا فى شهر يناير من عام ١٩٥٧ جميع الممتلكات الصناعية والتجارية التى يملكها القطاع العام تحت ادارة المؤسسة الاقتصادية التى أصبحت فى مدة وجودها القصيرة التى لم تتعد أربع سنوات من أهم هيئات الدولة لتحقيق التوسع الصناعى .

فلقد انضم اليها فى عام ١٩٥٨ احدى وثلاثون شركة صناعية ، وكانت بعض هذه الشركات من شركات القطاع العام القديمة مثل شركة مصافى البترول ، كما كان الآخر قد أنشىء مؤخرا بالاشتراك مع رؤوس الأموال الخاصــــة والمجموعة الثالثة تمثل الموجودات البريطانية والفرنسية التى تمت مصادرتها وتمصيرها . بالاضافة

---

(٦٨) الأهرام ، عدد ٢٧٢٣٢ ، ١٩٦١/٧/٢ . ص ٧ ، قرارات الجمعيــة العمومية غير العادية لمساهمى الشركة فى ١٩٦١/٦/٢٩ .

الى أن تلك المؤسسة قد ضمت مجموعة من الممتلكات الصناعية التى شملت صناعات الصلب والمعادن والمواد الكيماوية(٦٩) .

وقد بلغت قيمة استثمارات المؤسسة الاقتصادية المسجلة فى آخر ديسمبر من عام ١٩٥٨ (٥٧ر٨ مليون جنيه) مقابل ١٧ مليون جنيه فى آخر عام ١٩٥٧(٧٠) ثم ارتفعت استثماراتها الى ٦٤ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٥٨(٧١) وبذلك زادت استثمارات المؤسسة الاقتصادية الى ما يقرب من أربعة أمثال ما كانت عليه عند انشائها ، فقد كانت تلك الزيادة ٦ر٢ مليون جنيه أو ٧ر١٠٪ فى عام ١٩٥٩ على ما كانت عليه فى عام ١٩٥٨(٧٢) .

ولم يرتفع انتاج شركات المؤسسة الاقتصادية تلك عن ١٢٪ . كما بلغ عدد الشركات المنضمة الى المؤسسة فى نهاية عام ١٩٥٩ (٥٧ شركة) تملك الدولة ٢٥٪ أو أكثر من الأسهم فى عشر منها(٧٣) .

وساهمت المؤسسة بأنصبة متفاوتة فى رؤوس أموال شركاتها ، التى مارست نشاطها فى مختلف القطاعات الاقتصادية ، وكان منها

---

(٦٩) باتريك أوبريان ، المرجع السابق . ص ١٢١ .

(٧٠) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ . مطابع شركة الاعلانات الشرقية ، القاهرة ، ١٩٥٩ . ص ٢٠ .

(٧١) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٦٠/٥٩ ، مطابع شركة الاعلانات الشرقية ، القاهرة ، ١٩٦٠ . ص ١٨ .

(٧٦) وقد ذكر البعض ومنهم د. محمد كامل ملش ، انها كانت ١٧ر٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥٧ ، راجع مقاله عن تطور الشركات وتشريعها ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع المصدر السابق . ص ٥٨٩ .

(٧٣) باتريك أوبريان ، المرجع السابق . ص ١٢١ — ص ١٢٢ .

عشر شركات أنشأتها المؤسسة برؤوس أموال امتلكتها وحدها و ٢٧ شركة زادت قيمة حصة المؤسسة فى رؤوس أموالها على ٢٥ ٪ وتقل عن ١٠٠٪ · أما الشركات التى قلت حصة المؤسسة فى رؤوس أموالها عن ٢٥٪ فعددها ١٠ شركات(٧٤) ·

وفيما يلى بيان توزيع هذه الاستثمارات على أوجه النشاط المختلفة حتى نهاية عام ١٩٥٩ بملايين الجنيهات ·

بيان القطـــاعات	الاستثمارات
البنوك	٦ر٦
شركات التأمين	٠ر١
شركات التجارة والنقل	٦ر٥
شركات الغزل والنسج	٧ر٤
شركات الثروة المعدنية والبترول	٢ر٦
شركات الصناعة المعدنية والهندسية	٤ر٩
شركات الصناعات الكيماوية	٩ر١٠
شركات صناعة وزراعة مختلفة	٦ر١٩
شركات أخرى	٢٠ر
الجمـــــلة	٠ر٦٤

ومن ذلك الجدول يتبين أن الصـــناعات الكيماوية(٧٥) قد احتلت المرتبة الأولى بين الشركات الصـــناعية التى توجهت اليها

(٧٤) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/١٩٦٠ · ص ١٨ ·
(٧٥) نفســه ·

المؤسسة الاقتصـــادية ، وتلتهاالصناعات المعدنية والهندسية وهى قطاعات لاشك حيوية لتكامل الانتاج الصناعى وزيادة دوره وفاعليته فى الحركة الصناعية، ثم تلتها شركات الثروة المعدنية والبترول وهى أيضا شركات هامة لدفع الاقتصاد المصرى الى الامام لأن الصناعات المعدنية عصب التقدم الصناعى وتكملها الصـــناعات البترولية التى تدفع بأى تقدم خطوات كبيرة ومتميزة ۰ أما شركات الغزل والنسج فقد حازت أقل توجه صناعى للمؤسسة الاقتصادية نظرا لاحتلالها الأهمية والدرجة الأولى عند المستثمر الخاص ۰ هذا من جهة ومن جهة أخرى لتوفر مصانعها ومؤسساتها منذ وقت مبكر بمصر مما جعل حاجة البـــلاد اليها فى تلك الفترة متوافقة وتلك المرتبة التى احتلتها ۰

ولم يخف ذلك المعنى الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية حين أكد أن الجزء الأكبر من مساهمة الحكومة والبنك الصناعى قد انصب على الصناعات المعدنية والهندسية والصناعات الاستخراجية والصناعات الكيماوية ولهذا الاتجاه مغزاه أذ لا يخفى أن الهدف العام من ذلك هو الانشاء والنهوض بالصناعات الانتاجية كأساس للتوسع فى التنمية الصناعية وتدعيم الاقتصاد القومى فهى مشروعات جديدة لم يكن من السهل قيام الأفراد وحدهم بها ، اما لضخامة رأس المال أو لارتفاع نسبة المخاطرة وطول المدة اللازمة ليغل المشروع عائدا مجزيا كالحديد والصلب والسماد(٧٦) ۰

* * *

---

(٧٦) الاتحاد العام للغرف التجـارية المصرية ، الدليل الاقتصـادى (الاقليم المصرى) ، مطبعة الاتحاد ، القاهرة ، ١٩٥٩ ۰ ص ١٢٨ ــ ١٢٩ ۰

الائتمـــــان :

بتكوين المؤسسة الاقتصادية انتصر الرأى القائل بقصر نشاط البنك الصناعى على التسليف الصناعى دون تأسيس الصناعات على أساس أن المؤسسة الاقتصادية هى أداة البلاد فى الاستثمار المباشر ولذا توقف دور البنك فى الانشاء والمساهمة المباشرة واتجه لتنمية الصناعة عامة ، والصناعات الصغيرة خاصة(٧٧) ٠

وبتوارى دور البنك الصناعى تتقدم البنوك الأخرى بمساعدات كبرى للصناعة وبخاصة للشركات المختلطة التى أنشأتها المؤسسة الاقتصادية حيث ذكر البعض أن مجموع ما قدمته البنوك من تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الصناعية كان نحو ٦٤ مليون جنيه فى آخر عام ١٩٥٨ أى نحو ٣٠٪ من اجمالى التسهيلات كان منها خمسة ملايين من البنك الصناعى(٧٨) ٠

وبصدور قانون تنظيم وتشجيع الصـــناعة فى ابريل من عام ١٩٥٨ وما نتج عن هذا التنظيم الجديد من انخفاض أهمية الدور الذى يؤديه البنك الصناعى فى المساهمة فى رأس مال الشـــركات الصناعية حتى وصل الى مرتبة ثانوية(٧٩) ٠

---

(٧٧) فؤاد مرسى ، تطوير البنك الصناعى ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد ٣٤٤ ، ابريل ١٩٧١ ٠ ص ٩ ، وألحق البنك الصناعى بالمؤسسة الاقتصادية اداريا فى يناير ١٩٥٧ ، وبوزارة الصناعة فى ابريل ١٩٥٩ ، ثم مؤسسة النصر فى يوليو ١٩٦١ ، نفسه ٠

(٧٨) على الجريتلى ، تطور النظام المصرفى فى مصر الجمعيــة المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، المصدر السابق ٠ ص ٢٧٥ ٠

(٧٩) الأمم المتحــدة ، التطورات الاقتصـــادية فى الشرق الأوســط ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ ، نيويورك ، ١٩٥٩ ٠ ص ٣٤ ٠

ثم حدث تطور فى دور البنك الصناعى نحو الانشاء والمساهمة المباشرة منذ عام ١٩٥٩(٨٠) كما ارتفعت نسبة ما قدمته البنوك من تسهيلات ائتمائية للمؤسسات الصناعية الى حوالى ٣٤٪ من جملة التســـهيلات فى عام ١٩٥٩ وكانت غالبية ذلك الائتمان مركزة فى الشركات المساهمة وفى صورة قروض قصيرة الأجل(٨١) وبذا فقد ساهم سوق رأس المال مساهمة فعالة فى التمويل الصناعى طويل الأجل(٨٢) ٠ والجدول التالى يبين توزيع التسهيلات الائتمانية على الصناعات المختلفة بملايين الجنيهات ٠

الصــــناعة	فى نهاية عام ١٩٥٨	فى نهاية عام ١٩٥٩	التغيير
الغزل والنسيج	١٦ر٨	٢٦ر٥	+ ٩ر٧
التشييد والبناء	١٢ر٥	١٤ر٠	+ ١ر٥
الحديد والصلب	٩ر٠	١٠ر٧	+ ١ر٧
الصناعات الكيماوية	٧ر٨	٩ر٥	+ ١ر٧
البترول	٥ر٠	٦ر٠	+ ١ر٠
صناعات أخرى	١٩ر٢	٣٠ر٧	+ ١١ر٥
الجمـــلة	٧٠ر٣	٩٧ر٤	+ ٢٧ر١

المصــــدر : البنك الأهلى ، تطور الاقتصاد ج٠ع٠م فى العقد السادس من القرن العشرين ص١٠٥ ــ ص ١٠٨ ٠

(٨٠) بنك مصر ، نشرة بنك مصر ، ج ١ ، عدد ١ مارس ١٩٦١ ٠ ص ١١٢ ، تطور عدد ورءوس أموال الشركات الصناعية ٠

(٨١) محمد مظلوم حمدى ، لمحات فى اقتصادنا المعاصر ، منشأة المعارف الاسكندرسة ، ١٩٦٤ ٠ ص ١٨٩ ٠

(٨٢) البنك الأهلى ، المصدر السابق ٠ ص ١٠٥ ــ ١٠٨ ٠

ومن ذلك الجدول يتبين أن الغزل والنسيج كان يحتل أعلى النسب بين تلك الصناعات المستفيدة من الائتمان الصناعى نظرا لكثرة منشآتها ومؤسساتها التى تعتمد عليها البلاد فى المقام الأول الصناعى والزراعى ثم يليها التشييد والبناء . أما أقلها فكان للبترول ويليه الصناعات الكيماوية .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أمكن تدبير النقد الأجنبى اللازم لتمويل مشروعات التنمية الصناعية عن طريق عقد عدد من الاتفاقيات المالية مع الدول الأجنبية(٨٣) كما وضع نظام دقيق للأولويات فى استعمال حصيلة البلاد من العملات الأجنبية للتسهيلات الائتمانية فى تمويل المشروعات الصناعية(٨٤) وقد عوض ذلك عدم انسياب رأس المال الأجنبى الوارد للبلاد فى شكل استثمار مباشر والذى تأثر بالموقف السياسى للبلاد والعدوان الثلاثى والأوضاع الاقتصادية عامة والصناعية خاصة ... الخ .

وعلى أية حال فقد جاء فى تقرير البنك الصناعى عن عام ١٩٥٩ أن جملة القروض والاعتمادات التى وافق البنك على منحها خلال عام ١٩٥٩ قد بلغت حوالى ٢ر٩ مليون جنيه مقابل مليونين من الجنيهات تقريبا فى عام ١٩٥٨ ، ثم ذكر التقرير أن المبالغ المنصرفة فعلا بلغت ١٧٠ر٦٣٣ر١ جنيها فى عام ١٩٥٩ مقابل ٩١٠ر٤٥٥ر١ جنيها خلال عام ١٩٥٨(٨٥) .

وقد بلغ عدد المنشآت التى تقدمت للاقتراض من البنك ١٢٥ منشأة وبلغت جملة القروض التى طلبتها ٤ر١ مليون جنيه وافق

---

(٨٣) نفسه .

(٨٤) محمد مظلوم حمدى ، المرجع السابق . ص ١٩٠ .

(٨٥) مصر الصناعية ، عدد ٥ مايو ، ١٩٦٠ ، نشاط البنك الصناعى فى عام ١٩٥٩ . ص ١٩ ، من تقرير البنك الصناعى .

البنك منها على ٩ر٢ مليون جنيه بنسبة ٤ر٦٩ ، مقابل طلبات قيمتها ٩ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨ ، وافق البنك منها على مليونى جنيه أى بنسبة ٦٩٪ منجملة الطلبات المقدمة فى عام ١٩٥٨(٨٦) ٠

أما توزيع القروض المنصرفة حسب فئات حجم القرض فنجد أن القروض الكبيرة فئة ١٠٠ ألف جنيه فأكثر قد استحوذت على النصيب الأكبر من قروض البنك بالرغم من انخفاضها النسبى فقد بلغت جملة مبالغ القروض التى تدخل تحت هذه الفئة فى عام ١٩٥٩ (١٦١ر١ مليون جنيه) بنسبة ١ر٧١٪ من جملة القروض والاعتمادات مقابل ٣٠٠ر١ مليون جنيه بنسبة ٣ر٨٩٪ من جملة القروض والاعتمادات المنصرفة فى عام ١٩٥٨ ٠ وتلى ذلك القروض المتوسطة فئة عشرة آلاف جنيه حتى ١٠٠ ألف جنيه فقد بلغت جملة مبالغ القروض التى تدخل تحت هذه الفئة فى عام ١٩٥٩ (٣٧٠ ألف جنيه) بنسبة ٧ر٢٢٪ من جملة القورض والاعتمادات ، مقابل ٨٣ ألف جنيه بنسبة ٧ر٥٪ من جملة القروض والاعتمادات المنصرفة فى عام ١٩٥٨ ، أما القروض الصغيرة ، وهى الفئة التى تقل عن عشرة آلاف جنيه . فقد بلغت جملة مبالغ القروض التى تدخل تحت هذه الفئة فى عام ١٩٥٩ (١٠٢ ألف جنيه) بنسبة ٢ر٦٪ من جملة القروض والاعتمادات المنصرفة فى عام ١٩٥٨(٨٧) ٠

ولاشك أن هذه الزيادات الملموسة فى نصيب السلف الصغيرة والمتوسطة أنما تعكس الاتجاه الجديد للبنك نحو مساعدة المؤسسات الصغيرة ، كما توضح أن البنك يقوم بدور فعال فى تدعيم الصناعة عن طريق توفير الائتمانللمؤسسات الصناعية، وعلى الأخص الصغيرة

---

(٨٦) نفســه ٠

(٨٧) نفســه ٠

والمتوسطة منها التى تفتقر الى مصادر التمويل وذلك لتصور الضمانات اللازمة لمنح السلف(٨٨) .

ثم حقق البنك الصناعى عام ١٩٦٠ توسعا ملموسا فى نشاطه الاقراضى حيث بلغت جملة الطلبات التى قدمت للحصول على تسهيلات ائتمانية من البنك خلال عام ١٩٦٠ نحو ٦ر٧ مليون جنيه مقابل ٤ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩ و ٩ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨ ومعنى ذلك أن الطلبات التى قدمت فى عام ١٩٦٠ زادت بنسبة ١ر٨٤٪ عن مثيلتها فى عام ١٩٥٩ مقابل زيادة نسبتها ٢ر٤١٪ فى عام ١٩٥٩ عن عام ١٩٥٨ ، ومن مجموع الطلبات التى قدمت تم فحص طلبات قيمتها نحو ٦ ملايين جنيه مقابل ٥ر٢ ، ١ر٣ مليون جنيه فى عامى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ على التوالى ، وقد بلغت قيمة القروض التى تمت الموافقة عليها نحو ٢ر٤ مليون جنيه مقابل ٩ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩ ونحو مليونى جنيه فى عام ١٩٥٨ وبذلك تبلغ نسبة الزيادة فى عام ١٩٦٠ نحو ١ر٤٨٪ عن عام ١٩٥٩(٨٩) .

أما توزيع الطلبات الموافق عليها حسب الحجم فانه يكشف عن استمرار الأهمية النسبية للسلف الكبيرة وذلك أمر طبيعى حيث كان معظم المشروعات الصناعية جديدا ومن الكبر بحيث تستلزم احتياجاتها الاقتراض على نطاق كبير بالاضافة الى توافر الضمانات لدى المشروعات الكبيرة أكثر من غيرها ، فقد بلغ نصيب السلف الكبيرة فئة ١٠٠ ألف جنيه فأكثر نحو ٣ ملايين بنسبة ٢ر٧١٪ مقابل ٢ مليون جنيه بنسبة ٨ر٧٠٪ فى عام ١٩٥٩ و ٧ر١ مليون جنيه بنسبة ٨٦٪ عام ١٩٥٨ . أما السلف المتوسطة من عشرة آلاف حتى ١٠٠

(٨٨) نفسه .

(٨٩) مصر الصناعية ، عدد ٥ مايو ، ١٩٦١ . ص ١٥ ، الائتمان الصناعى فى ١٩٦٠ (من تقرير البنك الصناعى عن عام ١٩٦٠) .

ألف جنيه فقد بلغ نصيبها ١ر١ مليون جنيه بنسبة ٢٧٪ مقابل ٧٣٣ ألف جنيه بنسبة ٧ر٢٥٪ فى عام ١٩٥٩ ، و ٢١٩ ألف جنيه بنسبة ١ر١١٪ فى عام ١٩٥٨ ٠ وتدل تلك الأرقام على تطور ملحوظ فى زيادة نصيب هذا النوع من السلف ٠ أما السلف الصغيرة حتى ١٠ آلاف جنيه فقد بلغ نصيبها ٧٥ ألف جنيه بنسبة ٨ر١٪ مقابل ١٠٠ ألف جنيه بنسبة ٥ر٣٪ فى عام ١٩٥٩ و ٥٨ ألف جنيه بنسبة ٩ر٢٪ فى عام ١٩٥٨(٩٥) ٠

ويلاحظ من الأرقام السابقة أن الموافق عليه من السلف المتوسطة، قد زاد فى عام ١٩٦٠ بنسبة ٥ر٥٥٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٥٩ بنسبة ١ر٤٢٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٥٨ ، هذا بالاضافة الى تزايد عددها بشكل واضح من ١١ سلفة فى عام ١٩٥٨ الى ٢٦ سلفة فى عام ١٩٥٩ والى ٣٨ سلفة فى عام ١٩٦٠(٩١) ٠

أما توزيع المبالغ المنصرفة حسب أنواع التسهيلات الائتمانية المقدمة فيكشف عن انخفاض نسبة القروض القصـــيرة الأجل الى ١ر٥٥٪ مقابل ٨٨٪ فى عام ١٩٥٩ و ٨ر٩١٪ فى عام ١٩٥٨ ٠ وذلك رغم حدوث زيادة صـــغيرة من الناحية المطلقة حيث ارتفعت قيمة المبالغ المقرضة لمدة سنة من نحو ٤ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩ الى ٥ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ وعلى العكس نجد أن القروض المتوسطة وطويلة الأجل ارتفعت قيمتها من ٦٠ ألف جنيه فى عام ١٩٥٩ الى أكثر من مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ ، وبذلك تغيرت نسبتها من ٧ر٣٪ الى ٧ر٣٧٪ ٠ وقد جاءت هذه الزيادة كلها تقريبا على حساب الانخفاض فى نصيب القروض القصيرة الأجل، حيث ان نصيب

---

(٩٠) نفســه ٠ ص ١٠٦ ٠

(٩١) نفســه ٠

الاعتمادات لم يهبط الا بنسبة طفيفة من ٣ر٨٪ فى عام ١٩٥٩ الى ٢ر٧٪ فى عام ١٩٦٠ وذلك رغم الزيادة المطلقة من ١٢٥ الف جنيه الى ١٩٥ ألف جنيه بين العامين ويلاحظ أن القروض ذات الآجال الطويلة والمتوسط آخذة فى التزايد سنة بعد أخرى الأمر الذى يعكس قيام البنك بدوره كمؤسسة متخصصة فى الاقراض المتوسط والطويل الأجل(٩٢) ٠

أما بالنسبة لتوزيع المبالغ المنصرفة حسب الشكل القانونى للمؤسسة ، فنجد أن نصيب شركات المساهمة لايزال فى المقدمة ، اذ بلغ ماحصلت عليه أكثر من ٩ر١ مليون جنيه بنسبة ٥ر٧١٪ مقابل ٣ر١ مليون جنيه بنسبة ٣ر٨٣٪ فى عام ١٩٥٩ ، و ٤ر١ مليون بنسبة ٦ر٦٩٪ فى عام ١٩٥٨ ، ولاشك أن الدور الكبير الذى تقوم به هذه الشركات فى حركة التصنيع هو الذى يفسر لنا أهميتها فى نشاط البنك ويلاحظ أن الهبوط النسبى الذى طرأ على نصيب شـــركات المساهمة انما كان لصالح شركات التضامن وشـــركات التوصـية البسيطة ، فقد ارتفع نصيب الأولى من ٣٣ ألف جنيه بنسبة ٢٪ الى ٢٤٦ ألف جنيه بنسبة ٧ر١٢٪ بينما زادت حصة الثانية من ٦٨ ألف جنيه بنسبة ٢ر٤٪ الى ٣٧٥ ألف جنيه بنسبة ١ر١٠٪ ورغم أن نسبة المبالغ المنصرفة الى المؤسسات الفردية قد ارتفعت قيمتها من ٦٦ ألف جنيه فى عام ١٩٥٩ الى ٢٦ ألف جنيه فى عام ١٩٦٠ الا أن حصتها النسبية ارتفعت قليلا من ٤٪ الى ٦ر٤٪(٩٣) ٠

ورغم ذلك فاذا رجعنا الى الائتمان الصناعي فى عام ١٩٦٠

---

(٩٢) نفسه ٠ ص ١٠٨ ٠ وربما يرجع ذلك الى أن شركات التضـامن والتوصيـة ، تعد من حيث التنظيم أقرب الى شركات المساهمـة وأكثر من المؤسسات الفردية تحقيقا للاغراض العامة ٠

(٩٣) نفســه ٠

نجد أنه مول بنسبة ٨٣٪ عن طريق البنوك التجارية و٧٪ عن طريق البنك الصناعى أما الباقى فقد تم مقابلته عن طريق البنك المركزى ، وقد بلغ نصيب التشييد والبناء والحديد والصلب ٢٩٪ من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للصناعة فى عام ١٩٦٠ مقابل ٢٨٪ لصناعة الغزل والنسيج و ٢٢٪ للصناعات الغذائية والكيماوية والبترولية والباقى من نصيب الصناعات الأخرى(٩٤) · كما نجد أن الشركات المساهمة الصناعية تحظى بنسبة هامة من مجموع التسـهيلات الائتمانية الممنوحة بواسطة البنوك(٩٥) ·

ومع ذلك النشاط فقد أكد البعض وهو على حق أنه لم يكن النشاط المطلوب من البنك الصناعى فى المحيط الصناعى ، حيث كان المأمول أن يعمق ذلك النشاط ويوسعه وسط تلك الحركة الصناعية وذلك بالعمل على المساهمة فى الشركات الصناعية وتأسيسها مما دعا البعض الى أن يؤكد أن حلول المؤسسة الاقتصادية محل البنك الصناعى فى بعض استثماراته قد أدى الى انخفاض رقم مساهماته الصناعية(٩٦) ·

تطور عدد المصانع المملوكة للأفراد والشركات :

بلغ عدد المؤسسات التى دخلت نطاق الاحصاء فى عام ١٩٥٧ (٣٥٥٤ مؤسسة) ، منها ٨٨ مؤسسة تعمل فى صناعة حلج وكبس الاقطان و ٨١ مؤسسة تعمل فى الصناعات الاستخراجية و ٣٣٨١ مؤسسة تعمل فى الصناعات التحويلية و٤ مؤسـسات تعمل فى

---

(٩٤) راجع ، تقرير اتحاد الصناعات من عام ١٩٦٠ ، مصر الصناعية ، عدد ٧ يولية ١٩٦١ · ص ١٧ ·

(٩٥) بنك مصر ، المصدر السابق · ص ١١٢ ·

(٩٦) فؤاد مرسى ، المصدر السابق · ص ٩ ·

الكهرباء والغاز والبخار والمياه(٩٧) ومن ذلك يتضح أن غالبية الصناعات فى مصر كانت صناعات تحويلية ·

وكان عدد المؤسسات الموجودة بالقاهرة ١٤٧١ مؤسسة من جملة عدد المؤسسات المذكورة ، كما كان عدد المؤسسات فى الاسكندرية ٦٤٩ مؤسسة ، على حين بلغ عدد المؤسسات فى بقية المحافظات (القنال ، السويس) أقسام الحدود ١٤٠ مؤسسة بينما كان فى مديريات الوجه البحرى ٨١٥ مؤسسة وفى مديريات الوجه القبلى ٤٧٩ مؤسسة(٩٨) ·

ومن ذلك يتبين أن القاهرة كانت تستحوذ على حوالى ٤١٪ من عدد مؤسسات البلاد ، بينما كانت تستحوذ الاسكندرية على حوالى ١٩٪ وبذا نجد أن القاهرة والاسكندرية كانتا تستحوذان على ٦٠٪ من جملة عدد المؤسسات · كما نجد أن عدد المؤسسات الصناعية بمديريات الوجه القبلى تزيد قليلا عن نصف المؤسسات الصناعية بمديريات الوجه البحرى ·

وبالنسبة لتصنيف تلك المؤسسات الى عدد المشتغلين فقد كان عدد المؤسسات التي يعمل بعها من ١٠ ـ ٤٩ مشتغلا هو ٢٨٤١ ، وعدد

---

(٩٧) مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصاء الانتاج الصناعى ١٩٥٧ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦١ . ص هـ . وقد تخلفت ٩٦ مؤسسة عن اعطاء بياناتها لذلك الاحصاء كما اقتصر الاحصاء على المؤسسات التى تعمل فى القطاع الأهلى والتى يعمل بكل منها عشرة أو أكثر من المشتغلين ، الذين يقصد بهم كل من يعمل بالمؤسسة ، سواء من أصحاب العمل أو من الاداريين والفنين والكتبة .

(٩٨) نفسه . ص ٤٢ ، ص ٥٦ ، ص ٧٠ ، ص ٧٨ ، ص ٩٠ ، ص ١٠٠ .

المؤسسات التى يعمل بها من ٥٠ ــ ٩٩ مشتغلا هو ٣٣٢ ، بينما كان عدد المؤسسات التى يعمل بها من ١٠٠ ــ ٤٩٩ مشتغلا هو ٣٠٢ والتى يعمل بها ٥٥٠ أو اكثر هو ٧٩ مؤسسة(٩٩) ٠

ومن ذلك يتضح أن المؤسسة الصغيرة هى الغالبة والمسيطرة فى الصناعة المصرية وقد أشار البنك الأهلى الى تلك الحقيقة ، حيث أوضح أنها كانت تمثل ٧٩٪ من عدد المؤسسات فى عام ١٩٥٧ ، وأنه قد خصها ١٢٪ م نالقيمة المضـــافة(١٠٠) ٠ كما يتضح أن عدد المؤسسات الكلى والتى أشرنا اليها والتى يعمل بها عشرة أفراد فما فوق تمثل ٦٪ من اجمالى عدد المؤسسات الصناعية بالبلاد أما باقى المؤسسات ويمثل ٩٤٪ فلم يتجاوز عدد المشتغلين بها عشرة أفراد وبذا يتبين أن عددا كبيرا جدا من تلك المؤسسات دون الحد المفروض من حيث الحجم الاقتصادى للمؤسسة ، مما يقلل من دوره ويزيد فى تكاليف انتاجه(١٠١) ٠

وقد كان عدد المؤسسات الصناعية التى يعمل بها عشـــرة مشتغلين فأكثر بالنسبة الى نوع النشاط فى عام ١٩٥٧ كما يلى : صناعة المواد الغذائية والدخان ٥٩٤ ، وصناعة الغزل والنســـيج والألياف الصناعية ٦٧١ ، وصناعة التعدين والبترول واستخراج الخامات ١٧ ، والصناعات الكيماوية (زيوت ، زجاج ، أدوية ٠ الخ) ٤٣٩ ، وصناعة الأخشاب والفلين ومواد الغذاء ٣٤٣ ، والصناعات

(٩٩) نفســه ٠ ص ١١٤ ، ص ١٢٦ ، ص ١٣٨ ، ص ١٤٦ ٠

(١٠٠) فؤاد مرسى ، المرجع السابق ٠ ص ٣٠ ٠

(١٠١) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٢٥٦ ٠

المعدنية الأساسية ٢٢ ، وصناعة الآلات ووسائل النقل ٦٩ وصناعة المنتجات المعدنية ٢٣٠ ، والصناعات الكهربائية ٢٣(١٠٢) ٠

ومن ذلك يتبين أن أكبر عدد للمؤسسات الصناعية كان فى صناعة الغزل والنسيج والألياف الصناعية ، حيث كان عدد شركاتها ٦٧١ شركة مما يؤكد توفرها بالبلاد ويثبت أن مصر كانت بحاجة لتدعيم صناعاتها الأخرى وأنها أيضا كانت بحاجة الى المزيد من المنشآت الصناعية الجديدة فى المجالات الصناعية الحديثة ، وهو ما توجهت اليه المؤسسة الاقتصادية لايجاد التوازن بالحياة الصناعية بمصر وسد النقص بفراغاتها ٠ كما هو الحال فى الصناعات التعدينية والبترولية واستخراج الخامات ، بالاضافة الى الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الكهربائية ٠٠ الخ ٠ ويرجع ذلك النقص الذى لم يسده القطاع الأهلى الذى بين أيدينا الى حاجتها لمال وفير ووقت طويل لتؤتى ربحا قليلا ، مما يجعل منها قطاعات صناعية غير جاذبة للقطاع الأهلى واستثماراته ، ومن هنا تحتم على المؤسسة الاقتصادية الدخول فيها لأنها عماد الصناعة الحقيقية بل وكل تطور صناعى وتنمية اقتصادية واجتماعية ٠

وكانت المؤسسات الصناعية بمصر موزعة حسب كيانها القانونى وجنسية الحائز ونوع الصناعة كما يلى :

---

(١٠٢) الاقتصاد والمحاسبة ، عدد ١٣٥ ، فبراير ١٩٥٦ ، ص ٤ ، دليل الصناعة ، بقلم المحرر ٠

شركات مساهمة			شركات ذات مسئولية محدودة				شركات توصية بالأسهم				شركات توصية بسيطة				شركات تضامن				شركات فى حيازة افراد			مؤسسات أخرى		
عدد	جنسية صاحب العمل		عدد	جنسية صاحب العمل			عدد	جنسية صاحب العمل			عدد	جنسية صاحب العمل			عدد	جنسية صاحب العمل			عدد	جنسية صاحب العمل		عدد	جنسية صاحب العمل	
	مصرى	أجنبى		مصرى	أجنبى	مصريون وأجانب		مصرى	أجنبى	مصريون وأجانب		مصرى	أجنبى	مصريون وأجانب		مصرى	أجنبى	مصريون وأجانب		مصرى	أجنبى		مصرى	أجنبى
٢٨٥	٢٧٠	١٥	٢١	٩	٩	٣	٤٧	٣٣	٥	٩	١٥٣٤	١٣٦٠	١٣١	٤٣	٤٧٤	٣٣٧	٩٧	٤٠	١١٢٣	١٠٠٣	١٢٠	٧٠	٦٠	١٠

المصدر إحصاء الإنتاج الصناعى لعام ١٩٥٧

ومن ذلك البيان الاجمالى بعدد المؤسسات الصناعية البالغ عددها ٣٥٥٤ نجد ، انها كانت موزعة على الوجه التالى : ٣٠٧٢ مؤسسة فى حيازة المصريين و ٣٨٧ مؤسسة فى حيازة الأجـــانب و ٩٥ مؤسسة فى حيازة المصريين والأجانب ، كما يتضح أن جملة عدد مؤسسات الأفراد حوالى ⅟٢ عدد المؤسسات الصناعية واذا أضيف اليها عدد شركات التوصية البسيطة نجد أن عددها يفوق ثلثى جملة عدد المؤسسات الصـــناعية فى البلاد ، مما يدل على ضآلة المؤسسات الصناعية وصغرها مع كثرتها .

كما يتضح شيء آخر وهو أن نسبة مصانع المصريين بتلك المؤسسات الصغيرة مرتفع بكثير عن الأجانب ، حيث ان عدد شركات المصريين وحدهم فى شركات التوصية البسيطة ١٣٦٠ شركة من جملة عددها البالغ ١٥٣٤ ، بينما كان للأجانب وحدهم من ذلك النوع ١٣١ شركة ويسير مع ذلك أيضاً عدد شركات المصريين فى شركات الأفراد ، حيث ان عددها ١٠٠٣ شركات من جملة عددها البالغ ١١٢٣ شركة بينما كان للأجانب ١٢٠ شركة .

واذا حاولنا متابعة عدد المؤسسات الصناعية خلال فترة البحث ، نجد أن عددها فى احصاء الانتاج الصناعى لعام ١٩٥٨ (٣٢٣٤ مؤسسة) كانت موزعة على الوجه التالى :

٨٩ مؤسسة تعمل فى صناعة حلج وكبس الأقطان ، و ٥٤ مؤسسة تعمل فى الصناعات الاستخراجية و٣٠٨٧ مؤسسة تعمــل

في الصناعات التحويلية و ٤ مؤسسات تعمل فى الكهرباء والغاز والبخار والمياه(١٠٣) ٠

وكان عدد المؤسسات الصناعية بالقاهرة ١٢٧٥ مؤسسة وبالاسكندرية ٦٤٥ وفى القنال ٧٢ مؤسسة(١٠٤) وبذلك تكون جملة عدد مؤسسات المحافظات ٢٠٤٨ مؤسسة ، واذا أضيف اليها مؤسسات مديريات الوجه البحرى البالغة ٧٦٢ ، ومؤسسات الوجه القبلى التى كان عددها ٤٢٤ مؤسسة(١٠٥) يصبح وكما ذكر ، العدد الكلى للمؤسسات الصناعية بالبلاد هو ٣٢٣٤ مؤسسة صناعية ٠

ولايعنى ذلك أن عدد المؤسسات الصناعية قد هبط بصورة كبيرة عما كان عليه فى عام ١٩٥٧ ، بل ان هذا الهبوط المحدود يرجع فى أساسه الى العدد الكبير من المؤسسات التى رفضت أن تعطى بيانات عنها وبذلك خرجت من الاحصاء كما يرجع فى نسبة بسيطة منه الى حالات التصفية التى حدثت لبعض الشركات مما أدى الى ذلك التفاوت فى عدد المؤسسات التى وردت باحصاء عام ١٩٥٨ عن عام ١٩٥٧(١٠٦) وان عوض ذلك نسبيا الشركات المستجدة والمؤسسة فى عام ١٩٥٨ ٠

---

(١٠٣) مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصاء الانتاج الصناعى ١٩٥٨ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ٠ ص هـ ، وقد تخلف عن ذلك الاحصاء ٢٨٤ مؤسسة لم تعط البيانات المطلوبة منها ، جـ ١ اقتصر الاحصاء على المؤسسات الصناعية ، التى تعمل فى القطاع الأهلى ، والتى يعمل بكل منها عشرة أو أكثر من المشتغلين ٠

(١٠٤) نفسه ٠ ص ٢ ٠

(١٠٥) نفسه ٠

(١٠٦) ويؤكد ذلك أنه فى عام ١٩٥٧ دخلت ميدان الصناعة بمصر ٣٥٩ ، على حسين أسس فى النصف الأول فى عام ١٩٥٨ (٥٩ شركة) مما يؤكد التفاوت فى عدد شركات العامين ، الأهرام ، عدد ٢٦١٧٠ ، ١٩٥٨/٨/٧ ٠ ص ٥ ، الشركات الصناعية ٠

ولا يمنعنا ذلك من التعرض الى تفاصيل ذلك الاحصاء ، فقد كانت جملة عدد المؤسسات التى يعمل بها من ١٠ ـ ٤٩ مشتغلا هو ٢٥٤٩ وجملة عدد المؤسسات التى يعمل بها من ٥٠ ـ ٩٩ مشتغلا هو ٣٢٩ بينما كانت جملة عدد المؤسسات التى يعمل بها من ١٠٠ ـ ٤٩٩ مشتغلا هو ٢٨٤ على حين كانت جملة عدد المؤسسات التى يعمل بها ٥٠٠ أو أكثر هو ٧٢ مؤسسة(١٠٧) .

ويتبين من ذلك أيضا أن المؤسسات الداخلة فى الفئة الأولى وهى صغيرة نسبيا تكون الغالبية العددية للمؤسسات الصناعية ، والحقيقة فان سيطرة الوحدات الصغيرة بمصر ظاهرة قديمة تعود الى ضعف حركة الاستثمار الصناعى الخاص وتفضيل معظم المستثمرين العمل بمفردهم أو الاشتراك مع عدد محدود من ذويهم أو معارفهملتأليف تلكال شركات الصناعية الصغيرة الحجم(١٠٨)، فرغم سيطرة المصانع الصغيرة على الصناعة المصرية فقد كان انتاجها صغيرا ويؤكد ذلك ما سبق أن ذكرناه من أن المصانع التى كان عدد مشتغليها أكثر من عشرة أشخاص فى عام ١٩٥٧ ، كان انتاجها الصناعى يقدر بحوالى٨٨٪ .

واذا كان ذلك بالنسبة الى عدد المشتغلين بالمصانع والذى يعكس حجمها فقد كان عدد المؤسسات التى فى حيازة شركات المساهمة هو ٢٨٩ والشركات المحدودة المسئولية ١٨ ، والتوصية بالأسهم ٤٥ ، والتوصية البسيطة ٤٥٢ ، والتضامن ١٣٥٢ ، وشركات الأفراد ١٠٠٨ شركات (١٠٩) .

---

(١٠٧) نفسه . ص ١١٤ ، ص ١٢٦ ، ص ١٣٨ ، ص ١٤٧ .

(١٠٨) حسين خلاف ، المرجع السابق . ص ٢٥٧ .

(١٠٩) مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصاء الانتاج الصناعى لعام ١٩٥٨ . ص ١٦٠ ، ص ١٦١ ، ص ١٧٤ ، ص ١٧٥ ، ص ١٨٨ ، ص ١٨٩ .

وفيمايلي عدد المؤسسات الصناعية موزعة حسب الكيان القانوني وجنسية الحائز ونوع الصناعة

شركات مساهمة			شركات ذات مسئولية محدودة				شركات توصية بالأسهم				شركات توصية بسيطة				شركات تضامن				شركات في حيازة افراد			مؤسسات أخرى		
عدد	جنسية صاحب العمل		عدد	جنسية صاحب العمل			عدد	جنسية صاحب العمل			عدد	جنسية صاحب العمل			عدد	جنسية صاحب العمل			عدد	جنسية صاحب العمل		عدد	جنسية صاحب العمل	
	مصرى	أجنبى		مصرى	أجنبى	مصريون وأجانب		مصرى	أجنبى	مصريون وأجانب		مصرى	أجنبى	مصريون وأجانب		مصرى	أجنبى	مصريون وأجانب		مصرى	أجنبى		مصرى	أجنبى
٢٨٩	٢٧١	١٨	١٨	٨	٨	٢	٤٥	٣٧	١٠	٨	٤٥٢	٣٢١	٩٢	٣٩	١٣٥٢	١١٨٨	١٢٦	٣٨	١٠٠٨	٨٨١	١٣٧	٧٠	٦١	٩

المصدر : إحصاء الإنتاج الصناعي لعام ١٩٥٨ . ص ٢١٨

ومن ذلك الجدول يتضح أن المؤسسات الصناعية التى فى حيازة المصريين ٢٧١١ مؤسسة من جملة عدد المؤسسات البالغ ٢٨٣٤ ، كما يتضح أن جملة عدد المؤسسات التى فى حيازة الأجانب ٤٣٦ ، وأن عدد المؤسسات المشتركة بين المصريين والأجانب ٨٧ مؤسسة ومع ضـــخامة ملكية المصريين ، فالواقع أنها كانت ملكية مركبة تركيبا غير سليم لأنها اعتمدت على المشروعات الصغيرة وهو مايتضح من الجدول السابق الذى يبين أن ملكية المصريين مرتفعة الى حد بعيد في شركات التضامن والشركات الفردية حيث نجد أن عدد مؤســساتهم فى النوعين معا ٢٠٦٩ مؤسسة من جملة عدد المؤسسات البالغ ٣٢٣٤ ، وهو ماقرب من ثلثى العدد الكلى للشركات بمصر على حين كان عدد مؤسسات الأجانب فى نفس النوعين هو ٢٥٣ مؤسسة ٠ واذا قيس ذلك العدد بما للمصريين نجد أن الفرق شاسع بين الاثنين ، مما يوضح نوعية الملكية ويظهر اعوجاجها وحاجتها للتقويم ، الذى ربما أدى الى اصدار قانون عام ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ٠

والجدول التالى بالمؤسسات الصناعية التى يعمل بها عشرة مشتغلين أو أكثر فى أعوام ١٩٥٧ ، و ١٩٥٨ ، و ١٩٥٩ ٠

الصناعة	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
حلج وكبس القطن	٨٨	٨٩	٨٩
الصناعات الاستخراجية	٨١	٥٤	٣٩
البترول الخام	٣	٣	٣
الصناعات التحويلية	٢٣٨١	٣٠٨٧	٣٠٠٧
الصناعات الغذائية	١٣٢٩	١٢١٥	١١٧٤
صناعة الدخان	٣١	٣٢	٣٢
صناعة الغزل والنسيج	٦١٦	٥٣٠	٥٥٠
صناعة الأحذية ، منسوجات الملابس الجاهرة	١٢٧	١٢٨	١٠٩
صناعة الورق، ومنتجات الورق	٥٠	٥٨	٥٦
الصناعة الطباعة والنشر والصناعة المتصل بها	١٥٦	١٤٢	١٣٨
صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية	١٠١	٩٤	٩٠
صناعة منتجات البترول والفحم	٥	٥	٣
مصنوعات من الخامات غير المعدنية باستثناء البترول والفحم	٢١٣	١٩١	١٨٠
الصناعات المعدنية الأساسية	٢٨	٢٣	١٨
صناعة المنتجات المعدنية	٢٠٢	١٨٨	٢٢٦
صناعة معدات النقل	٥٦	٥٨	٥٣
صناعات تحويلية أخرى	٤٦٧	٤٦٦	٣٧٨
الكهرباء والغاز والمياه .. الخ	٤	٤	٧
الاجمـــالى العـــام	٣٥٥٤	٣٢٣٤	٣١٤٢

المصدر : البنك الأهلى المصدر السابق . ص ١٠٦ ـ ص ١٠٧

ويتبين من ذلك الجدول نقص عدد المؤسسات الصناعية من عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٥٨ ومن عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٥٩ حيث كانت فى العام الأول ٣٥٥٤ وفى العام الثانى ٣٢٣٤ وفى العام الثالث ٣١٤٢ · وربما يرجع ذلك وكما ذكر سابقا الى أن بعض المؤسسات لم تكن تعطى بياناتها من احصاء لآخر كما يرجع الى اختلاف تعريف المؤسسات التى يشملها القطاع من القطاعات السابقة ومن هنا فان نقص عدد المؤسسات ليست له أى دلالة اقتصادية(١١٠) ·

وقد بلغ عدد المصانع التى تزاول الأعمال الصناعية فى نهاية عام ١٩٦٠ (٢٢٩٣٧) مصنعا موزعة بين المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص والأموال ويملك الأفراد ٧٣٪ من هذه المصانع وهو ما يساوى ١٦٫٧٢٢ مصنعا · بينما تملك الشركات ٦٢١٥ مصنعا وبلغت نسبة الزيادة فى المصانع المستجدة المملوكة للشركات ٤٫٥٪ خلال عام ١٩٦٠ ، على حين لم تتعد تلك النسبة ٤٫٪ بالنسبة لمصانع الأفراد الجديدة · حيث بلغ عدد المصانع الجديدة خلال عام ١٩٦٠ (٣٩٤ مصنعا منها ٣٢٢ مصنعا تملكه شركات والباقى يملكه الأفراد ، مما يبين مدى مقدرة الشركات باشكالها المختلفة على القيام بالمشروعات الصناعية الجديدة ويبرز النشاط البسيط للشركات

---

(١١٠) البنك الأهلى ، المصدر السابق · ص ١٠٩ ، كما كان من أهم ما اتسم به ذلك الهيكل توطن صناعاته التى كان معظم نشاطها متركزا فى الاسكندرية والقاهرة وما حولها ، حيث كونت المؤسسات الصناعية الموجودة فى الاسكندرية حوالى ١٩٪ من اجمالى عدد المؤسسات الصناعية ، كما انتجت حوالى ٢٢٪ من اجمالى القيمة المضافة فى الانتاج الصناعى · نفسه · ص ١١٢ ·

الفردية التى تعمل برأس مال فردى ويشهد على أن مقدرة معظمها على زيادة الانتاج والتوسع محدودة بالتالى(١١١) ·

ووفقا لاحصاء الانتاج خلال شـــهرى يوليو واغسطس عام ١٩٦١ فى المؤسسات التى يعمل بكل منها ٥٠٠ أو اكثر من المشتغلين فقد كانت حالتها كما يلى :

الصناعة	عدد المؤسسات
الصناعات الاستخراجية (المناجم والمحاجر)	
استخراج الفحم	لا توجد بيانات
استخراج المعادن	٢
استخراج البترول والغاز الطبيعى	٣
استخراج الاحجار والطينة والرمل والزلط	١
استخراج الملح	لا توجد بيانات
استخراج الخامات الأخرى غير المعدنية	٢
جملة الصناعات الاستخراجية	٨
الصناعات التحويلية	
صناعة المواد الغذائية	١٣
صناعات المشروبات	٢
صناعة التبغ	٣
صناعة الغزل والنسيج (معها الحلج والكبس)	٤٦
صناعة الخشب والجريد والخيزران والفلين	لا توجد بيانات
صناعة الاحذية والملابس	٣
صناعة الموبيليات والأثاث	١
صناعة الورق والمصنوعات الورقية	٥

(١١١) بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، جـ ١ عدد ١ ، مارس ١٩٦١ · ص ١٠٦ ·

الصناعة	عدد المؤسسات
صناعة الطبع والصناعات المتصلة بها	٤
صناعة الجلود والمصنوعات الجلدية	لا توجد بيانات
صناعة منتجات الكاوتشوك	٢
الصناعات الكيماوية ومنتجاتها	٩
منتجات البترول والفحم	١
مصنوعات من الخامات غير المعدنية	٦
الصناعات المعدنية الأساسية	٤
صناعة المنتجات المعدنية	١
صناعة واصلاح الماكينات غير الكهربائية	١
صناعة واصلاح الآلات الكهربائية	٢
صناعة واصلاح وسائل النقل	١
صناعات تحويلية متنوعة	١
جملة الصناعات التحويلية	١٠٥
الكهرباء والغاز والبخار والمياه	
انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار	١
تنقية وتوزيع المياه	١
جملة الكهرباء والغاز والبخار والمياه	٢
الجملة العمومية	١١٥(١١٢)

(١١٢) مستخرج من الجدول رقم ١ ، من احصاء الانتاج الصناعى خلال شهر يوليو واغسطس ١٩٦١ ، فى المؤسسات التى يعمل بكل منها ٥٠٠ أو اكثر من المشتغلين ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، القاهرة ، ١٩٦٢ . ص ١٥ .

ويتضح من ذلك قلة المؤسسات الصـــــناعية بتلك الفئة من مؤسسات مصر الصناعية لأنها مركزة وتحتاج الى رؤوس أموال كبيرة للعمل بها ويؤكد ذلك أنه لا توجد بين مؤسسات مصــر الصناعية العاملة في ميدان الصناعات الاســـتخراجية (المناجم والمحاجر) سوى ٨ مؤسسات ، كما نجد أيضا أن الصناعاتالتحويلية العديدة والمتنوعة لم يصل منها الى تلك الفئة سوى ١٠٥ مؤسسات فقط بينما وجد مؤسستان فقط فى مجال الكهرباء والغاز والبخار والمياه ، مما يدل على قلتها فى محيط الصناعة المصرية وان كان الاتجاه الصناعى نحوها لأنها تعد عماد الصناعة وأساس قوتها ٠

ويشهد على قلة تلك الفئة أيضا بين فروع الصناعة المصرية أن بعض المحافظات والمديريات لم يكن بها أى مؤسسة من تلك الفئة التى يعمل بكل منها ٥٠٠ مشـــــتغل أو أكثر وهذه المحـــافظات والمديريات هى : بورسعيد والاسماعيلية والدقهلية وكفر الشـــيخ والمنوفية والفيوم وبنى سويف وأسيوط وسوهاج ٠ بينما وجد من تلك الفئة فى القاهرة ٢١ مؤسسة ووجد فى الاسكندرية ٣٣ مؤسسة على حين وجد بمحافظات أقسام الحدود ٦ ٠ أما فى السويس والمنيا وقنا فقد كان لكل منهم ٢ ، وأما الشرقية ودمياط فكان لكل منهما واحدة ، وقد خص القليوبية ٢٢ والجيزة ١١ والغـــربية ٧ وأسوان ٤ والبحيرة ٣(١١٣) ٠

ويخرج من ذلك بأن الاسكندرية كانت تحتل القمة بين محافظات البلاد ، حيث كان بها ٣٣ مؤسسة من جملة ١١٥ مؤسسة يعمل بكل

---

(١١٣) مصلحة الاحصاد والتعداد ، المصدر السابق ٠ ص ٦ ٠

منها ٥٠٠ أو أكثر من المشتغلين ، وهى بذلك تمثل حوالى ٣٠٪ من جملة عدد مؤسسات تلك الفئة ، بينما أتت القاهرة فى المرتبة الثانية على حين أتت الجيزة فى المرتبة الثالثة ومعنى ذلك أن الاسكندرية والقاهرة وامتدادها فى القليوبية والجيزة قد كانت مؤسساتهم الصناعية تمثل عماد البلاد الصناعى وقلبها النابض بالحياة والحركة والريادة الصناعية ٠

الفصـــل الخـــامس

مجـالات الاســتثمار

لمعايشة الرأسمالية الصناعية فى مصر وللوقوف على نشاطها واتجاهها وجب علينا القاء الضوء على نوعية الشركات التى أسستها فى فترة البحث حتى تتكامل صورة الرأسمالية الصناعية فى البلاد ، فيتضح منها نوعية المساهمين والمؤسسين وجنسياتهم ومهنهم ونسب رؤوس أموالهم ، وأى منهم احتل رأس قائمة الحياة الصناعية وحركة الرأسمالية الصناعية فى مصر ٠٠ الخ ٠

وستكون متابعتنا تلك عاما بعد عام حتى يتضح بدقة الاتجاه الاستثمارى عند المستثمرين ، ونوعية الشركات التى كانوا يفضلون الاستثمار فيها والعلاقة بين هؤلاء المستثمرين والأسر التى انحدروا منها ٠٠ الخ ٠ بشكل متسع ٠

أولا ــ عام ١٩٥٧ :

كان من بين الشركات التى أسست فى ذلك العام مصانع الغزل المصرى ، وهى شركة مساهمة مصرية مركزها بالقاهرة ومؤسسة فى ٧ يناير من ذلك العام برأسمال ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه ، بغرض صناعة الخيوط والمنسوجات القطنية والصوفية وتكون مجلس ادارتها من : طاهر نور سباهى ، ولطفى طاهر سباهى ، وهم مصريون ٠ ومحمد طاهر سباهى ومنير طاهر سباهى وهما سوريان(١) ٠

(١) مصر الصناعية ، عدد ٦ ، يونيو ١٩٥٧ ٠ ص ٣٣ ، وايضا : الوقائع ، عدد ٣٢ ، ١٩٥٧/٤/١٨ ٠ ص ٣٧ ٠

وكما هو واضح فقد كان مؤسسو تلك الشركة من عائلة واحدة، ذات أصل سورى وهى عائلة سباهى ، وقد حصل منها اثنان على الجنسية المصرية ، كما وجد أيضا أن هناك فردا واحدا من خارج تلك الأسرة مصرى الجنسية ومشارك لها فى تأسيس تلك الشركة وقد كان رأسمال تلك الشركة كبيرا قياسا على الشركات الأخرى المؤسسة فى تلك الفترة ٠

كما أسست شركة مصانع النصر للنسيج والتريكو فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٧ بغرض صناعة غزل ونسج القطن والصوف والتيل والكتان والحرير وجعل مركزها بالقاهرة وحدد رأسمالها بـ ١٩٠٫٠٠٠ جنيه ، موزعة على ٤٧٫٥٠٠ سهم وكانت قيمة السهم ٤ جنيهات مصرية(٢) ٠

ومؤسسو تلك الشركة هم : أحمد محمد عوف ، وخليل ابراهيم عوف ، ومحمود أحمد محمد عوف ، ومحمد ابراهيم محمد عوف ، ومصطفى ابراهيم محمد عوف ، وحسن ابراهيم محمد عوف وعبد الله ابراهيم محمد عوف ٠ وهم جميعا مصريو الجنسية ومن التجار ، ابراهيم أحمد محمد عوف مصرى الجنسية ، ومن ذوى الأملاك وسكينة أحمد محمد عوف ، وعائشة أحمد محمد عوف ، ونبوية أحمد محمد عوف ، وكلهن من ذوات الأملاك ، وعباس أحمد محمد عوف ، ومحمد أحمد محمد عوف ، ومصطفى أحمد محمد عوف ، ونوال أحمد محمد عوف ، وآمال أحمد محمد عوف(٣) ٠

---

(٢) قرار رئيس الجمهورية بتأسيس الشركة فى ١٩٥٧/٩/١٧ ، راجع : الوقائع ، عدد ٣٢ ، ١٩٥٧/٤/١٨ ٠ ص ٣١ ــ ٣٤ ٠

(٣) راجع : عقد الشركة الابتدائى المحرر فى ٢١ ، ١٩٥٧/٤/٢٢ ٠ وهو مرفق بقرار تأسيسها ٠

وبذا يمكن أن يطلق على تلك الشركة ، شركة أبو عوف للنسيج والتريكو مما يدل على امتداد وانتقال نمط الأسرة الكبيرة فى الزراعة المصرية الى الصناعة مع اختلاف الظروف بين النظام والأسلوب الزراعي والصناعى ، حيث نجد أن طريقة تركز الملكية فى الاثنين تكاد تكون واحدة مما يدل على سيطرة الفكر الزراعى على عقول المنتقلين اليه حتى ولو كانوا من التجار كما فى حالتنا تلك لأنهم انتقلوا من الزراعة الى التجارة فاستمر معهم فكرهم وهم ينتقلون من التجارة الى الصناعة أى أنهم ظلوا مشبعين بالفكر الزراعى وهم يمتدون الى الصناعة ٠

كما أسست فى ذلك العام أيضا شركة النصر لصناعة الاقلام ومنتجات الجرافيت ـ نصر ـ وكان مركزها بالقاهرة وصدر قرار تاسيسها فى ٣٠ مارس ١٩٥٧ برأسمال ١٢٠ر٠٠٠ الف جنيه وحدد الغرض منها فى صناعة وتجارة الاقلام وأدوات الرسم والجرافيت ٠ وشكل مجلس ادارتها من : حسن ابراهيم سيد أحمد وعثمان أحمد عثمان وحسين أحمد عثمان ، وحسن بهجت محمد حسنين ، والسيدة عفت ابراهيم الغنيمى ، وأحمد محمد سليمان وهم جميعا مصريون(٤) ٠

ومن تلك الشركة يتبين أن حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية قد وضع على رأس قائمة أعضاء مجلس ادارتها مما يدل على اتجاه الرأسماليين الصناعيين الى كبار رجال الدولة ليكونوا عامل جذب للاستثمار فى الشركة ودافعا للتعامل معها وقرون استشعار عند المؤسسين

---

(٤) نفسه ٠ ص ٣٤ ٠ وأيضا : الوقائع ، عدد ٣٢ ، ١٩٥٧/٤/١٨ ص ٣١ ـ ص ٣٤ ٠

لدى رجال الثورة وبذلك يخدمون أنفسهم من زاويتين خطيرتين ، وعلى درجة كبيرة من الأهمية تتوقف عليهما حياة أى شركة ·

كما كان فيها اثنان من أسرة واحدة، وهما عثمان أحمد عثمان وحسين أحمد عثمان وهما يمثلان في عضوية مجلس الادارة مما يمنحهم قوة بداخله ويجعل لهم كلمة مسموعة فيه · كما يلاحظ أن رأسمال تلك الشركة كان معقولا بالنسبة الى الشركات الأخرى وأنه وضع فى مجال بكر على سطح الحياة الصناعية مما يعنى أن به عنصر المغامرة فى مشروع جديد ، وهو ما يميز الرأسمالية الصناعية عامة ويعد أحد سماتها وأن كانت فى مصر قليلة لقلة الخبرة وعدم حب المستثمرين للمغامرة ·

كما صدر قرار رئيس الجمهورية فى ٢ سبتمبر١٩٥٧ ، بتأسيس شركة مساهمة تدعى الشركة الشرقية للبترول محددا مركزها بالقاهرة، ومبينا أن غرضها التنقيب عن البترول واستخراجه وانتاجه وتجارته وصناعته وكان رأسمالها ١٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى موزعا على ٢٥ر٠٠٠ سهم وقيمة كل سهم أربعة جنيهات(٥) ·

ومؤسسو تلك الشركة هم : المهندس محمود يونس والمهندس فتحى رزق أحمد وهما مصريا الجنسية وعضوا مجلس ادارة شركات وكان لكل منهما ٢٥٠ سهما ، والمهندس ادوارد ديموردى ليسيول ، عضو مجلس ادارة شركات وله عشرة أسهم وهو بلجيكى الجنسية والمهندس رينزو كولا والمهندس ايتليو ياكوبونى وهما عضوا مجلس شركات وهما ايطاليا الجنسية ولكل منهما عشرة أسهم ، ثم الهيئة العامة للبترول وهى مؤسسة خاصة ولها ٧٠٠٠ سهم · والشركة

---

(٥) ملحق الوقائع ، عدد ٧٢ ، ١٩٥٧/٩/١٦ · ص ١ ـ ص ٣ ·

الدولية للزيت المصرى وهى شركة مساهمة مركزها بنما ولها ١٢٧٧٠ سهما والجمعية التعاونية للبترول بالقاهرة ولها ٤٧٥٠ سهما(٦) ٠

ويتضح من ذلك أن جميع مؤسيسها مهندسون، كما أنهم أعضاء فى مجالس ادارة الشركات ويتبين أيضا تواجد رجل بلجيكى وآخر ايطالى بتلك الشركة وان كانت مساهماتهما بسيطة بالاضافة الى الشركة البنمية التى كان لها اليد الطولى رغم بروز الشركات فى تأسيس تلك الشركة ٠

كما يتبين شىء آخر وهو أن الشركة الدولية للزيت المصرى المصرى كانت تملك أكثر من نصف أسهم الشركة ويليها الهيئة العامة للبترول ثم الجمعية التعاونية للبترول ويليهم مساهمان هما : المهندس محمود يونس والمهندس فتحى رزق أحمد أما بقية المساهمين فكانت أسهمهم هامشية وربما يرجع ذلك الى أن الشركات المنشئة لتلك الشركات هى شركات بترولية كبيرة وبذا يمكن القول أن تلك الشركات البترولية هى أساس قيام تلك الشركة ، بل انه يمكن القول ان تلك الشركة فرع من الشركة الدولية للزيت المصرى التى كانت تملك أكبر من نصف أسهمها ٠

وكون مجلس ادارتها من : المهندس محمود يونس والمهندس فتحى رزق أحمد والمهندس ابراهيم محمد زكى وهم مصريون والمهندس رينزكولا والمهندس أيتليو باكوبونى ، وهما ايطاليان والمهندس ادوارد ريموردى ليسيول وايمانيويل بونفواذن وهما بلجيكيان(٧) ٠

---

(٦) راجع : عقد الشركة الابتدائية ، وهو منشور مع قرار تأسيسها ، بملحق الوقائع ، عدد ٧٢ ، ١٩٥٧/٩/١٦ ٠ ص ٢ ــ ص ٣ ٠

(٧) نفسه ٠ ص ٤ ٠

وعين أعضاء ذلك المجلس وكما كان متبعا ، وكانت تنص عليه عادة لوائح الشركات لمدة ثلاث سنوات غير أن المجلس الأول والمعين في غالبية الشركات كان يعين لمدة خمس سنوات وفي نهاية المدة يتجدد المجلس بأجمعه(٨) ٠

وفي ٢ ستبمبر أيضا صدر قرار رئيس الجمهورية بتأسيس الشركة المصرية لمنتجات الرمال السوداء ـ رملة ، شركة مساهمة مصرية مركزها بالقاهرة بغرض تعدين جميع الرمال السوداء برأسمال مائة وثمانين ألف جنيه موزع على تسعين ألف سهم وقيمة السهم جنيهان(٩) ٠

وأسس تلك الشركة كل من : منير اسماعيل الخولي جيولوجي وله ٥٠٠٠ سهم وناشد صليب ، محام وله ٢٥٠٠ سهم ونبيل فايز مهندس زراعي وله ١٥٠٠ سهم ، وعلى شريف مسعود من رجال الأعمال و ومؤسس بألف سهم ، والمؤسسة الاقتصادية بعشرين ألف سهم ومؤسسة التأمين والادخار للعمال بخمسة عشر ألف سهم ، ومصلحة صناديق التأمين والمعاشات ولها ٢٥٠٠٠ سهم وبنك القاهرة بعشرين ألف سهم وكلهم مصريو الجنسية(١٠) ٠

وشكل مجلس ادارة الشركة من منير اسماعيل الخولي والمهندس نبيل فايز ومحمد أسعد راجح والمهندس مصطفى فتحي وحسن زكي أحمد ، وأحمد دسوقي الطاروطي ، وبذلك دخل عضوان

---

(٨) نفسه ٠

(٩) ملحق الوقائع ، عدد ٧٢ ، ١٩٥٧/٩/١٦ ٠ ص ٢ ، قرار رئيس الجمهورية بتأسيس تلك الشركة ٠ ص ١ ٠

(١٠) راجع : عقد الشركة الابتدائي المحرر في ١٩٥٧/٦/١١ ، منشور مع قرار التأسيس بملحق الوقائع ، عدد ٧٢ ، ١٩٥٧/٩/١٦ ٠

من أعلى المؤسسين مجلس الادارة ، والباقى عين ممثلا للهيئات المشاركة للمؤسسين حتى انه يمكن القول ان أعلى المؤسسين هم الذين عينوا فى مجلس الادارة ٠

وقد احتوت تلك الشركة عند تأســيسها على عناصر قيادية متكاملة ، حيث كان فيها الجيولوجى والمحامى والمهندس الزراعى ، ورجال الأعمال ٠ كما شاركت فيها المؤسسة الاقتصادية ٠ بالاضافة الى الهيئات الشعبية التى شاركت فيها بدور فعال كمؤسسة التأمين والادخار للعمال ومصــلحة صناديق التأمين والمعاشـــات وهى مؤسسات ربما تعد جديدة على سطح حركة الاستثمار الصناعى بالبلاد مثلها فى ذلك مثل بنك القاهرة ٠

وأسست كذلك فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٧ شركة مساهمة مصرية سميت شركة (بوليدن ـ أورينت للبطاريات) ، لانشاء واستغلال ورش صناعية لصناعة البطاريات والاتجار فيها ، مركزها بالقاهرة برأسمال ٢٨٫٠٠٠ جنيه مصرى مقسمة الى ٧٠٠٠ سهم وقيمة السهم ٤ جنيهات[١١] ٠

ومؤسسو تلك الشركة هم : أحمد محمد القدرى وله ٣٦٨٨ سهما ومحمود بهير أنس وله ٢٥٠سهما وهما من رجال الأعمال المصريين وفاطمة محمد طلعت ولها ٣٠ سهما وراجية أحمد محمد القدرى ونفيسة أحمد محمد القدرى وقدرية أحمد محمد القدرى ولكل منهن ٤٤ سهما وهن من ذوات الأملاك المصريات وانجرز فانتى هانس من ذوات الأملاك المصريات ، ولها مائة سهم وشركة بوليدن لصناعة البطاريات وهى شركة مساهمة بلجيكية مركزها السويد ولها ٢٧٧٠ سهما وكارل اسكر وفولك ستروال ، وهما من رجــال

---

(١١) ملحق الوقائع ، عدد ٧٥ ، ١٩٥٧/٩/٢٦ ٠ ص ١ ٠

الأعمال ، ولارى اريك بولدنج من رجال القانون ، وهم سويديو الجنسية ولكل منهم ١٠ أسهم(١٢) ٠

وبذا احتوت تلك الشركة عند تأسيسها على رجال الأعمال المصريين والسويديين الذين أحرزوا قصب السبق فى تلك الشركة الى جوار ذوات الأملاك وهن من أسرة واحدة فيما عدا واحدة هى أسرة القدرى ذات الملكية الكبيرة بتلك الشركة بالاضافة الى رجل قانون سويدى وشركة سويدية مساهمة بدور فعال فى تأسيس تلك الشركة سواء بحيازة الأسهم أو بالخبرة المتخصصة بها فى مجال صناعة البطاريات مما يضع تلك الشركة الجديدة على أرض صلبة ٠

وكون مجلس ادارتها من : أحمد أحمد القدرى رئيسا لمجلس الادارة ومحمود بهير أنس وهما مصريان ، وبيبر تورستن جروفمان ممثل لشركة بوليدن لصناعة البطاريات وهو سويدى الجنسية(١٣) واشترطت لائحة تلك الشركة وجوب أن يكون « عضو من كل ثلاثة من أعضاء مجلس الادارة سويدى الجنسية »(١٤) حتى يضمن السويديون أن يكون ثلث عضوية مجلس الادارة لهم على الأقل كما سارت تلك الشركة فى تعيين أعضاء مجلس ادارتها على قاعدة اختيار أكثر الأعضاء مساهمة فى رأسمالها وهم : ممثل الشركة الأجنبية والمصريان المحرزان لأعلى الأسهم ٠

وفى عام ١٩٥٨ أنشئت عدة شركات منها : شركة طنطا لصناعة وتجارة الدخان حيث صدر قرار تأسيسها فى ٢٣ ابريل

---

(١٢) راجع : عقد الشركة الابتدائى المحرر فى ١٩٥٧/٩/١٧ ، والمرفق بالقرار الصادر بتأسيسها والمنشور بملحق الوقائع ، عدد ٥ ، ١٩٥٧/٩/٢٦ ، ص ٢ — ص ٤ ٠

(١٣) نفســه ٠

(١٤) نفســه ٠

من عام ١٩٥٨ بغرض صناعة الدخان المعسل والسجاير وكان رأسمالها ٤٠٫٠٠٠ جنيه ، موزعا على ٤٠٠٠ سهم ، وقيمة كل سهم ١٠ جنيهات ، وكان مركزها طنطا(١٥) ٠

ومؤسسو تلك الشركة هم : حسنين سيد أحمد شره وعبد الغنى عبد الغنى حماد وهما من التجار ولكل منهما ١٠٠٠ سهم ومحمد الحسنين سيد أحمد وزين العابدين حسنين سيد أحمد ، وحسن حسنين سيد أحمد وهم من رجال الأعمال ولكل منهم ٢٠٠ سهم ، ومختار عبد الغني حماد من رجال الأعمال وله ١٨٠ سهما ولبيبة عبد الغنى حماد ولها ٤٠٠ سهم ونبيلة عبد الغنى حماد ولها ٩٠ سهما وسنية السيد عبد الله ولها ٧٣٠ سهما وهن من ذوات الأملاك وجميعهم مصريو الجنسية(١٦) ٠

ويلاحظ أن مؤسسى تلك الشركة كادوا أن يقتصروا على أسرتين فقط ، هما أسرة سيد أحمد وأسرة عبد الغنى حماد فمن بين تسعة مؤسسين كان هناك أربعة لكل من الأسرتين حتى ان الأسرتين تكادان أن تكونا متساويتين فى نسبة عدد الأسهم مما يعنى أن العنصر الأسرى كان موجوداً على سطح حركة الاستثمار الصناعى فى مصر وأنه كان أحد مكوناتها وقد كان مكونو تلك الأسرة من التجار وذوى الأملاك ورجال الأعمال وتفوق فيها العنصر الأول من هؤلاء المكونين ٠

وشكل مجلس ادارة تلك الشركة من : حسنين سيد أحمد شره رئيس مجلس الادارة وعبد الغنى عبد الغنى حماد ومختار عبدالغنى

---

(١٥) ملحق الوقائع ، عدد ٣٦ ، ١٩٥٨/٥/٨ ٠ ص ١ ٠

(١٦) عقد الشركة الابتدائى ، المحرر فى ١٩٥٧/٢/٢٠ ، بملحق الوقائع ، عدد ٣٦ ، ١٩٥٨/٥/٨ ٠ ص ٢ — ص ٣ ٠

حماد ، ونبيلة عبد الغنى حماد(١٧) وكون بذلك هذا المجلس من أربعة أفراد منهم ثلاثة من أسرة عبد الغنى حماد مقابل فرد واحد من أسرة سيد أحمد .

ومع أن غالبية المجالس كانت تعين لمدة ثلاث سنوات فقد عين بعض المجالس لمدة خمس سنوات ، ومنها مجلس ادارة تلك الشركة حيث بينت لائحته أنه فى نهاية تلك المدة يتجدد المجلس - وكما كان متبعا فى غالبية الشركات - بأجمعه وبعد ذلك يتجدد ثلث الأعضاء فى كل سنة ويعين الثلثان الأولان بطريق الاقتراع ثم يتجدد الأعضاء بالأقدمية ويجوز دائما اعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم(١٨) .

كما أسست فى عام ١٩٥٨ شركة مساهمة مصرية باسم شركة المنتجات والتعبئة المصرية وكان مركزها بالقاهرة وحدد الغرض منها فى صناعة وانتاج وتعبئة وتجارة الصناعات والمواد الغذائية برأسمال ٢٠٫٠٠٠ جنيه موزع على ٥٠٠٠ سهم وقيمة كل سهم أربعة جنيهات مصرية(١٩) .

وتم الاكتتاب فى رأسمال الشركة كما يلى : عبد العزيز خليل أحمد الجزار وعبد المنعم خليل أحمد الجزار ورشاد خليل أحمد الجزار وعلوى خليل أحمد ، وهم تجار مصريو الجنسية ولكل منهم ٨٧٥ سهما ، واحسان محمود سلطان وفاطمة محمد دمنصور ودولت

---

(١٧) نفسه .

(١٨) راجع : نظام الشركة ، مرفق بعقد التأسيس ، نفسه .

(١٩) عقد الشركة الابتدائى ، محرر فى ١٩٥٧/١/٣٠ ، وهو ملحق بالوقائع ، عدد ٤٥ ، ١٩٥٨/٦/٩ . ص ٢ - ص ٤ ، مرفق بقرار التأسيس .

سالم محمد ومنيرة حسبن موسى الجزار وهن من ذوات الأملاك ومصريات الجنسية ولكل منهن ٣٧٥ سهما(٢٠) .

وواضح فى تلك الشركة شدة التركز فى تأسيسها حيث ان هؤلاء الرجال المؤسسون جميعا تجار أشقاء وربما كانت هؤلاء النسوة هن زوجاتهم مما يدل على أنه يمكن تسميتها بشركة ابناء الجزار لشدة تركز المساهمة فيها وعدم دخول أى فرد آخر عليهم .

وشكل مجلس ادارتها من : عبد العزيز خليل أحمد الجزار رئيسا لمجلس الادارة وعبد المنعم أحمد الجزار ورشاد خليل أحمد الجزار وعلوى خليل أحمد الجزار(٢١) ولم يدخل به واحدة من النسوة المؤسسات مما يؤكد ما سبق أن ذكرناه .

وأسست كذلك شركة المصانع المصرية للوازم المعمارية والصناعية (سابى) وكان مركزها بالقاهرة وغرضها صناعة كافة أنواع المشغولات المعدنية والأجهزة الميكانيكية والآلية المستخدمة فى الصناعات الأخرى كالمبانى والتجارة والأثاث وما يتفرع عنها وقد كان رأسمالها ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه موزع على ١٢٥٫٠٠٠ سهم قيمة كل سهممنها جنيهان مصريان(٢٢) .

ومؤسسو تلك الشركة هم : حسن أبو الفتوح وابراهيم الفار وهما مهندسان مصريان وأولهما له ١٥٫٠٠٠ سهم والثانى ٧٫٥٠٠ سهم وشركة أطلس للاشغال العامة ومواد البناء ولها ٧٫٥٠٠ سهم وريمون حمص وله ٧٫٥٠٠ سهم وانطون حمس وله ٦٫٢٥٠ سهما ،

---

(٢٠) نفسه .

(٢١) ملحق الوقائع ، عدد ٤٥ ، ١٩٥٨/٦/٩ ، قرار رئيس الجمهورية بتأسيس الشركة . ص ١ .

(٢٢) نفسه . ص ٤ .

وهما تاجران مصريان وانطون نحاس وله ٥٠٠ر٥ سهم ومصطفى ثروت وله ٥٠٠٠ر٥ سهم وهما مهندسان مصريان وشركة التعدين المصرية • ومصانع النحاس المصرية والشـــركة الأهلية التجارية (ناســـيتا) وشركة المقاولات المصرية (مختار ابراهيم سابقا) ولكل منهم ٥٠٠٠ر٥ سهم وعلى نور الدين نصار مهندس مصرى وله ٢٥٠٠ سهم وشركة القاهرة للمنتجات المعدنية ولها ٢٥٠٠ سهم وشركة الأعمال والمباحث الأفريقية ولها ٥٠٠٠ سهم والدكتور زكى هاشم وله ١٠٠٠ سهم وهو محام مصرى وعادل محمد بركات وله ٢٠٠٠ سهم وهو مهندس مصرى وجورج انطون صباغ وله ٢٠٠٠ سهم وعبد الحميد على أحمد حموده وله ١٠٠٠ سهم وهما من رجال الأعمال المصريين والدكتور غريب الجمال والدكتور عبدالفتاح نجيب ولكل منهما ٥٠٠ ســـــهم وأولهما محـــام والثانى مهندس واكتتاب عام بضمان بنك مصر وخصه ٣٣٧٥٠ سهما(٢٣) وجميعهم مصريو الجنسية •

ومن تتبع حركة هؤلاء المؤسسين يتبين أنه قد ســـاهم فيها المهندسون والشركات والتجار والمحامون ورجال الأعمال ولكن الذى أحرز قصب السبق فيها هم المهندسون وتلاهم الشركات ثم التجار ومع ذلك فهى مجموعة تحتوى على الخبرة الفنية ثم الخبرة المهنية متمثلة فى الشركات ورجال الأعمال بالاضافة الى الخبرة القانونية متمثلة فى المحامين وفوق هذه الخبرة المهنية فقد كان لأصـــحابها تاريخ صناعى كبير كالدكتور زكى هاشم والمهندس حسن أبو الفتوح وريمون حمص وانطون حمص ••• الخ •• مما يدعم تلك الشركة ويدفع بها الى الأمام خطوات كبيرة •

---

(٢٣) العقد الابتدائى للشركة ، المحرر فى ١٩٥٧/٦/٣٠ ، وارفق بقرار تأسيسها • ص ٢ ـ ص ٨ ، ملحق الوقائع ، عدد ٤٥ ، ١٩٥٨/٦/٩ •

وكون مجلس ادارتها من : المهندس مختار ابراهم رئيسا لمجلس الادارة والمهندس حسن محمد أبو الفتوح وريمون حمص والمهندس ابراهيم أبو النصر الفار والمهندس عبد المنعم خليل حافظ والمهندس مصـــطفى ثروت والدكتور عبد الفتـــاح نجيب والدكتور غريب الجمال(٢٤) .

كما أسست شركة المصانع المصرية للصنفرة وأدوات التجليخ ومشتقاتها فى عام ١٩٥٨ حيث صدر قرار تأسيسها فى ١٥ يونيو ١٩٥٨ برأسمال ثمانين ألف جنيه ، موزع على أربعين ألف سهم وقيمة كل سهم جنيهان وكل مؤسيسها مصريو الجنسية(٢٥) .

واشترك فى تأسيسها كل من : شـــركة المقاولات المصـرية (مختار ابراهيم سابقا) ويمثلها مختار ابراهيم والشركة الأهلية التجارية للأعمال الزراعية والكيماوية والصـناعية (ناســيتا) ويمثلها عدلى أبادير يوسف والمهندس حسن أبو الفتوح من رجال الأعمال ولكل منهم ٤٠٠٠ سهم وجورج فهوم ٢٥٠٠ سهم وهو من رجال الأعمال ، وحليم ناشد وهو كيميائى ومحمد عرفان فرج ووهيب نصيف زكى وصموئيل نجيب وهم مهندسون ، ولكل منهم١٧٥٠ سهما ونصيف زكى وفهمى ناشد وهما محاميان ولكل منهما ٥٠٠ ســـهم ووليم جابر موسى ٥٠٠٠ سهم وهو من رجال الأعمال وفلورنس ناشد ١٥٠٠ سهم وهى من ذوات الأملاك وانطون وريمون حمص ٢٥٠٠ وهم أصحاب شركة تضامن مصرية وأحمد حســـن على وسمير أمين ملطى مهندسان ولكل منها ١٥٠٠ سهم وابراهيم صفوت الجارحى وشفيق حكيم وهما مهندسان ولكل منهما ١٠٠٠ سهم

---

(٢٤) نفســه .

(٢٥) ملحق الوقائع ، عدد ٥٣ ، ١٩٥٨/٧/١٠ ، ص ١ ، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بتأسيسها .

ومحمد حورى من رجال الأعمال وله ١٠٠٠ سهم والسعيد السيد جبر وأحمد سالم جبر وهما مهندسان ولكل منهما ١٠٠٠ سهم ومنير حنا ولسن مهندس وله ٥٠٠ سهم(٢٦) ٠

ويلاحظ أن مساهمات المهندسين فى تلك الشركة قد تغلبت حيث كان لهم فيها ما يقرب من نصف أسهم الشركة وتلاهم مساهمات رجال الأعمال ثم الشركتين كما يلاحظ التنوع المهنى بين مساهمى تلك الشـــركة اذ كان فيها : رجال الأعمال الى جوار الكيميائى والمهندسون والمحاميان وذوو الأملاك مما يدل على التنوع الذى يمكن أن يفيد نشاط الشركة كما يلاحظ أن بهاذ لاثة من أسرة ناشد واثنان من أسرة نصيف زكى واثنان من أسرة جبر ٠

وكون مجلس ادارتها من : مختار ابراهيم ، وعدلى أبادير يوسف ، وحسن أبو الفتوح ، وجورج فهوم وحليم ناشد ومحمد عرفان فراج ووهيب نصيف زكى وصموئيل نجيب(٢٧) ٠

وصدر كذلك فى عام ١٩٥٨ قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٤ لسنة ١٩٥٨ فى ٣٠ يوليو ١٩٥٨ بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى شركة زفتى وميت غمر للغزل الرفيع برأسمال ٢٠٩٫٦٥٠ جنيها موزع على مائة وأربعة آلاف وثمانمائة وخمسة وعشرين سهما وقيمة كل سهم جنيهان(٢٨) وكان عدد مؤسسى تلك الشركة كبيرا ،

---

(٢٦) العقد الابتدائى للشركة ، ملحق بالوقائع ، عدد ٥٢ ، ١٩٥٨/٧/١٠ ص ٥ ٠

(٢٧) نظـام الشركة الأســاسى ، مرفق بقرار تأسيسها ، الوقــائع ، عدد ٥٣ ، ١٩٥٨/٧/١٠ ٠ ص ٥ ٠

(٢٨) ملحق الوقائع ، عدد ٦٥ ، ١٩٥٨/٨/٢٣ ، قرار رئيس الجمهورية بتأسيس الشركة ٠ ص ١ ٠

حيث وصل الى ١٧٧ فردا من مختلف الفئات والمهن العملية(٢٩) ٠

وأسست أيضا في نفس ذلك العام شركة البويات والصناعات الكيماوية بغرض صناعة البويات برأسمال ١٥٠٠٠٠ر جنيه موزع على ٧٥٠٠٠ر سهم وكانت قيمة السهم جنيهين ، كما كان مؤسسوها مصريين(٣٠) ٠

وشارك فى تأسيس تلك الشركة كل من : حسن ابراهيم السيد ابراهيم رئيس مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية ، ومصطفى الزناتى وهما من رجال الأعمال ولكل منها ٥٠٠٠ سهم وعبد المنعم خليل حافظ وبهاء الدين أحمد فريد وهما مهندسان ولكل منهما ٥٠٠٠ سهم وصلاح الدين أحمد فريد ٣٠٠٠ سهم ومهنته كيميائى وسعد عبد العزيز العجيزى وأحمد عنان وهما من رجال الأعمال ولكل منهما ٢٥٠٠ سهم ومحمد رضوان عثمان كيميائى وله ٢٠٠٠ سهم وصالح فريد وعلى أمين الدالى وعبد الحميد صديق ، والأول والثانى مهندسان والثالث من رجال الأعمال ولكل منهم ١٥٠٠ سهم والدكتور زكى هاشم وابراهيم عبد الحميد وأولهما محام والثانى من رجال الأعمال ولكل منهما ألف سهم ، وعفت ابراهيم الغنيمى ومحاسن حسن حسنى وهما من ذوات الأملاك ولكل منهما ٢٥٠٠ سهم وشركة أطلس للاشغال العامة ولها ٨٥٠٠ سهم واكتتاب عام بضمان بنك الجمهورية بـ ٢٥٠٠٠ر سهم(٣١) ٠

---

(٢٩) عقد الشركة الابتدائى ، مرفق بقرار تأسيسها ، ملحق بالوقائع ، عدد ٦٥ ، ١٩٥٨/٨/٢٣ ٠ ص ٢ ـ ص ٥ ٠

(٣٠) قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥١ مكرر لعام ١٩٥٨ فى ٨ يوليو ١٩٥٨ ٠ ص ١ ، ملحق الوقائع عدد ٦٧ ، ١٩٥٨/٨/٢٨ ٠

(٣١) عقد الشركة الابتدائى ، المرفق بقرار تأسيسها ، راجع : ملحق الوقائع ، عدد ٦٧ ، ١٩٥٨/٨/٢٨ ٠ ص ٣ ـ ص ٥ ٠

فقد ضمت تلك الشركة أفرادا من مهن مختلفة حيث كان بها ستة من رجال الأعمـــال وأربعة مهندســـين ومحام واثنان من الكيميائيين واثنتان من ذوات الأملاك وشركة واحدة ورغم ذلك فقد تقدم وسيطر رجال الأعمال على رأس قائمة المؤسسين وأتى بعدهم المهندسون حيث كان لرجال الأعمال أقل قليلا من ربع أسهم الشركة على حين كان للمهندسين أكثر قليلا من خمس أسهمها أما بقية المساهمات فقد كانت بسيطة قياسا الى رأسمال الشركة فيما عدا مساهمة شركة أطلس للاشغال العامة ٠

وكون مجلس الادارة من : حسن ابراهيم ، وابراهيم عبد الحفيظ وأحمد عنان وحسن خليل ممثلا لشركة أطلس والدكتور زكى هاشم وصالح فريد ، وعبد المنعم خليل ومصطفى الزناتى(٣٢) وبذلك كون هذا المجلس من أربعة من رجال الأعمال ومحام ومهندسين ٠ وهو تشكيل عملى لا خلل فيه فنجد فيه قيادة من رواد رجال الأعمال والدولة يدعمها المحامى والمهندسان ، مما يساعد على تقدم الشركة وتطورها وحل مشاكلها القانونية والفنية ٠

وأسست أيضا فى ذلك العام الشركة العامة لصناعة اليايات الحلزونية والورقية بالقرار رقم ١٢١٠ لعام ١٩٥٨ برأسمال ٧١٫٨٠٠ جنيه موزع على ٧١٫٨٠٠ ســـهم وقيمة السهم جنيه ، وكان كل مؤسسيها مصريى الجنسية ومن رجال الأعمال(٣٣) ٠

وشارك فى تأسيس تلك الشركة كل من الهيئة العامة لشـئون

---

(٣٢) نفســه ٠

(٣٣) ملحق الوقــائع ، عدد ٤ ٨، ، ١٩٥٨/١٠/٢٧ ٠ ص ١ ، قرار رئيس الجمهورية بتأسيس تلك الشركة ٠

سكك حديد جمهورية مصر ولها ٣٠٫٠٠٠ سهم وشـــركة أتوبيس الصعيد ١٢٫٥٠٠ سهم وشركة سنترال موتور هاوس ١٠٫٠٠٠ سهم وشركة مصر العليا للتجارة ٢٠٠٠ ســـهم وعبد اللطيف راضى أبو رجيلة ٥٠٠٠ سهم والمهندس أبو الفتوح طلبة صقر ٢٠٠٠ سهم والمهندس جورج نقولا حاوى ١٠٠٠ سهم والمهندس أحمد حسن على ١٠٠٠ سهم والمهندس مصطفى محمد سليمان ٦٠٠ سهم والمهندس درويش محمد فؤاد ٢٠٠٠ سهم والحاج أبو الوفا دنقل ٥٠٠ سهم والشيخ عبد الباسط محمد عبد الصمد ٢٠٠ سهم وشركة امنبوس الشرق ٥٠٠٠ سهم(٣٤) ٠

وبذا يتضح أن الشركات تمتلك فى تلك الشركة حوالى ثلثيها على حين امتلك رجال الأعمال أقل من الثلث ورغم أنه كان من بينهم أشخاص من كبار الرأسماليين فى مصر كعبد اللطيف أبو رجيلة فقد وجد بينهم من كان يخطو خطواته الأولى تجاهها كالشيخ عبد الباسط محمد عبد الصمد الذى كان يملك أقل مساهمة ٠

وشكل مجلس ادارة الشركة من : المهندس رسمى حســين عبد الرازق ممثلا لهيئة السكك الحديدية والحاج أبو الوفا دنقل . وخريستو مكريدس يونانى الجنسية وممثل لشركة من الشـــركات المؤسسة (لم يذكر اسمها) وعبد اللطيف راضى أبـ ورجيلة وابراهيم شعيشع (ممثل أيضا لاحدى الشركات لم يذكر ماهى) وأبو الفتوح طلبة صقر ودرويش محمد فؤاد(٣٥) ٠ وهم جميعا فيما عدا الرجل اليونانى مصريو الجنسية ٠

---

(٣٤) العقد الابتدائى للشركة مرفق بقرار تأسيسها ملحق بالوقائع ، عدد ٨٤ ، ١٩٥٨/١٠/٢٧ ٠ ص ٢ ـ ص ٥ ٠

(٣٥) نفســه ٠

كذلك أسست فى نفس يوم تأسيس الشركة السابقة شـــركة قريبة لها فى عملها وهى شركة مصانع الفرامل المصرية بغرض صـــناعة وانتاج الفـــرامل وأجزائها ولوازمها وكان رأسـمالها ٥٧٫٦٠٠ جنيه موزع على ٥٧٫٦٠٠ سهم أى أن قيمة السهم كانت جنيها واحدا(٣٦) ٠

وقام بتأسيس تلك الشركة كل من : شركة أوتوبيس الصعيد ٢٣٠٠٠ سهم وعبد اللطيف راضى أبو رجيلة وجورج نقولاحاوى ولكل منهما ٥٠٠٠ سهم ومصانع فؤاد وشركة مصر العليا للتجارة ولكل منهما ٤٠٠٠ سهم وأبو الوفا دنقل ٢٤٠٠ سهم ومصطفى محمد سليمان ٢٠٠٠ سهم وشركة محمد سالم سالم للتجارة وأحمد حسن على ولكل منهما ألف سهم والشيخ عبد الباسط محمد عبد الصمد ٤٠٠ سهم ومحمد عبد الخالق جمال الدين وعواض حسن فراج ولكل منهما مائة سهم وشركة امينبوس الشرق ولها ٥٠٠٠ سهم وشركة أتوبيس الصعيد ٣٠٠٠ سهم وأحمد صفى الدين أبو الوفاء نقل ومحمد سالم أبو الوفاء نقل ولكل منهما ٥٠٠ سهم وصفية أبو الوفا دنقل وراجية أبو الوفا دنقل وراوية أبو الوفا دنقــل ولكل منهن ٢٠٠ سهم وكل هؤلاء مصـــريو الجنسية ومن رجال الأعمال(٣٧) ٠

وقد حصلت الشركات على أكثر من ثلثى أسهم تلك الشركة وتلاهم فى المساهمة عبد اللطيف راضى أبو رجيلة وجورج نقولا حاوى ، ثم أسرة أبو الفضل دنقل ، فبقية المســـاهمين بعد ذلك

---

(٣٦) قرار رئيس الجمهورية ، رقم ١٢١١ لسنة ١٩٥٨ ، ملحق بالوقائع عدد ٨٤ ، ١٩٥٨/١٠/٢٧ ٠ ص ١ ٠

(٣٧) العقد الابتدائى للشركة مرفق بقرار تأسيسها ، راجع : ملحق الوقائع ، عدد ٨٤ ، ١٩٥٨/١٠/٢٧ ٠ ص ٢ ــ ص ٤ ٠

بمساهمات بسيطة · وألف مجلس ادارتها من : أبو الوفا دنقل ، وعبد اللطيف راضى أبو رجيلة ومحمد سالم سالم وجورج نقولا حاوى ، ومصطفى محمد سليمان ودرويش محمد فؤاد ممثلا لشركة لم يذكر اسمها واحمد عبد المتجلى العياط ممثلا لشركة مصر العليا للتجارة(٣٨) والمعينين بهذا المجلس من كبار المؤسسين وهو أمر طبيعى سارت عليه كثير من الشركات ·

وفى عام ١٩٥٩ كذلك أسس العديد من الشركات منها شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها والتى صدر قرار تأسيسها رقم ٥٣٤ لعام ١٩٥٩ وكان مركزها بالاسكندرية والغرض منها استخلاص الزيوت النباتية والحيوانية برأسمال ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه موزع على ٥٠ر٠٠٠ سهم وكل مؤسسيها مصريو الجنسية ومن رجال الأعمال(٣٩) ·

ومؤسسو تلك الشركة هم : شركة مضارب الأرز ومطاحن الغلال المصرية وشركة مساهمة مضارب الأرز برشيد والاسكندرية ولكل منهما ٥٠٠٠ سهم وشركة الملح والصودا المصرية ٣٧٥٠ سهما ومحمد حسن الشامى ٦٥٧٥ سهما ومحمد عبد الغنى المهيلمى ٥٠٠٠ سهم ومحمد كيره وله ٦٢٥ سهما وحسن مرزوق ومحمد حلمى بليغ ولكل منهما ٢٥٠ سهما وميشيل أ · تزيرانيس ١٢٥٠ سهما ومحمد صادق البدرى ٥٠٠ سهم وشركة مضارب الأرز المصرية الحديثة ٢٥٠٠ سهم ثم اكتتاب بـ ١٩ر٣٠٠ سهم(٤٠) ·

---

(٣٨) نفســه ·

(٣٩) عقد الشركة الابتدائى ، الجريدة الرسمية ، عدد ٨١ ، ١٩٥٩/٤/٢٣ ص ١ ، ومرفق به قرار رئيس الجمهورية بتأسيسها ·

(٤٠) نفســه · ص ٢ ـ ص ٨ ·

وربما ترجع ضخامة رأسمال تلك الشركة الى المساهمات الكبيرة التى ساهمت بها الشركات فى تأسيس تلك الشركة ، اذ ساهمت بحوالى ثلث أسهم التأسيس على حين كان لرجال الأعمال ١٤٫٤٥٠ سهما ثم كان الباقى للاكتتاب الخاص .

وشكل مجلس ادارتها من : محمد حسن الشامى رئيسا لمجلس الادارة ومايرلزيونا عن شركة مضارب الأرز المصرية ومحمد عبد الغنى المهيلمى وحسن مرزوق ومحمد حلمى بليغ ومحمد مصطفى الحلو ومحرم محمد الشامى والأخيران ممثلان لشركة لم يذكر ماهى(٤١) .

كما أسس فى عام ١٩٥٩ شركة التبريدات السريعة والتصدير ـ ويفركس بالقرار رقم ١٠٧٥ لعام ١٩٥٩ فى ٢٠ يونيو ١٩٥٩ برأسمال ٥٠٫٠٠٠ جنيه موزع على ١٢٫٥٠٠ سهم وكانت قيمة كل سهم ٤ جنيهات وقد جعل مركزها ببورسعيد وحدد الغرض منها فى تصنيع وحفظ وتجفيف الأسماك(٤٢) .

وبلغ عدد مؤسسى تلك الشركة ٢٦ شخصا وكان أهمهم : أحمد هدية وأبناؤه وكان لهم ٢٠٠٠ سهم وأحمد محمد زكرى وأبناؤه وكان لهم ١٦٠٠ سهم وشركة عطا الله ولهيطة للاعمال البحرية ولها ١٥٠٠ سهم وسليم نقولا نخلة وكان له١٢٥٠ سهما وعبد الرحمن لطفى وأبناؤه وكان لهم ١٢٥٠ سهما ومحمد زكرى وأبناؤه ولهم ٢٠٠٠ سهم وشركة البحر الأحمر للتجارة والتوزيع وجمال فؤاد ثابت ومحمد توفيق عزت ، ويوسف نقولا خشبة ولكل منهم ٥٠٠

---

(٤١) نفسه .

(٤٢) قرار رئيس الجمهورية ، الجريدة الرسمية ، عدد ١٤٤ ، ١٩٥٩/٧/١٣ . ص ١ .

ســـــهم ، ثم اكتتاب عام و ٢٥٠٠ ســـــهم وجميعهم مصـــــريو الجنسية(٤٣) ٠

وكون مجلس ادارتها من : جمال فؤاد ثابت وهـــلال بولس الشماع ممثلا شركة البحر الأحمر وفؤاد أحمد هدية ، وأحمد محمد زكرى ، ومصطفى كامل لهيطة ممثلا لشركة عطا الله ولهيطة ، ومحمد توفيق عزت(٤٤) ٠

وقد كان عبد الرحمن لطفى وأبناؤه أعضاء فى مجلس ادارة شركات ، أما أحمد هدية وأبناؤه فقد كانوا من رجال الأعمال ، على حين كان جمال فؤاد ثابت عضو شركات ، أما سليم نقولا نخلة فكان مهندسا زراعيا بينما كان محمد توفيق عزت من رجال الأعمال ٠

كذلك أسست فى عام ١٩٥٩ شركة النصر لضرب وتجارة الأرز، بالقرار رقم ١٠٧٦ لعام ١٩٥٩ فى ٢٠ يونيو ١٩٥٩ برأســـــمال ٤٠٫٠٠٠ جنيه موزع على ١٠٫٠٠٠ سهم وقيمة كل سهم ٤ جنيهات وكان الغرض من تلك الشركة ضرب وتجارة الأرز(٤٥) ٠

ومؤسسو تلك الشركة أربعة أفراد من أسرة واحدة هى أسرة الصردى حتى انهم كونوا بمفردهم أيضا مجلس الادارة(٤٦) وهم :

---

(٤٣) العقد الابتدائى للشركة ، مرفق بقرار تأسيسها ، راجع : الجريدة الرسمية عدد ١٤٤ ، ١٩٥٩/٧/١٣ ٠ ص ٢ — ص ٧ ٠

(٤٤) نفســه ٠

(٤٥) قرار تأسيس الشركـة ، الجريـدة الرســمية ، عـدد ١٧٩ ، ١٩٥٩/٨/٢٤ ٠ ص ١ ٠

(٤٦) الجريدة الرسمية ، عدد ١٧٩ ، ١٩٥٩/٨/٢٤ ٠ ص ٢ — ص ٦ ، عقد الشركة الابدائى ، مرفق بقرار تأسيسها ٠

السيد محمد الصردى ٣٣٣٤ وعبد العزيز محمد عبد الغفار محمد الصردى ٦٣٢ ، وعبد الستار محمد الصردى ٣٣٣٣ ، ومحمد عبد الغفار محمد الصردى ٢٧٠١(٤٧) . وبذا لم يدخل عليهم فرد غريب عنهم ، مما يوضح شدة التوكز فى ملكية أسهم بعض الشركات مما يجعل للعنصر الأسرى سمة لايمكن اغفالها ، عند تحديد سمات الحياة الصناعية ورجالها فى مصر .

وأسست أيضا فى عام ١٩٥٩ شركة المحمودية للغزل والنسج الرفيع بقـــرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٠٩ لعام ١٩٥٩ فى ٤ أغسطس ١٩٥٩(٤٨) بغرض صناعة الغزل والنسج الرفيع من القطن حيث كانت قيمة السهم جنيهين(٥٠) وقد كان عدد مؤسسيها ٧٠ المصرى(٤٩) برأسمال ٠٠٠ر٥٠٠ جنيه مقسم الى ٠٠٠ر٢٥٠ سهم فـــردا(٥١) .

كما أسست فى ذلك العام شركة مصر لصناعة الكيماويات لانتاج كافة أنواع الكيماويات وقد حمل قرار تأسيسها رقم ٢٠٣٩ لعام ١٩٥٩ برأسمال ٠٠٠ر٢٠٠٠ جنيه ، موزع على ٠٠٠ر٥٠٠ سهم وقيمة كل سهم ٤ جنيهات(٥٢) .

واشترك فى تأسيسها كل من : بنك مصـــر الذى ساهم بـ ٠٠٠ر٢٥ سهم ومحمد رشدى ومحمود العتال والمهندس عبدالرحمن

---

(٤٧) نفســه .

(٤٨) الجريدة الرسمية ، عدد ١٨٥ ، ١٩٥٩/٨/٣١ . ص ١ ، قرار رئيس الجمهورية بتأسيس الشركة .

(٤٩) نفســه . ص ٢ ـ ص ٤ ، عقد الشركة الابتدائى ، مرفق بقرار تأسيســها .

(٥٠) نفســه . ص ٣ .

(٥١) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٩٨ ، ١٩٥٩/٩/١٥ . ص ٣٤ .

(٥٢) الجريدة الرسمية ، عدد ١٨٥ ، ص ٥ .

حماده والدكتور محمد مصطفى القللى والدكتور حسن مرعى ، والمهندس محمد حسين الجمال ومحمد عويس وهم من رجال الأعمال المصريين ولكل منهم ٢٥٠ سهما وشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع ولكل منها ٦٢٢٥٠ سهما وشركة مصر لصباغى البيضا وشركة مصر للحرير الصناعى وشركة مصر لنسيج الحرير ولكل منهم ٤٧٥٠ سهما وكتتاب عام بـ٥٠٠ر١٧٤ سهم(٥٣) .

وتعد تلك الشركة بالنظر الى حركة التأسيس فيها شركة من شركات بنك مصر حيث أحرز وشركاته أعلى نسبة مساهمة فيها حتى انه يمكن عدها وكما ذكر البنك شركة من شركاته ولذا لم يكن غريبا أن يكون مجلس ادارتها مكونا من رجال البنك ورجال شركاته فقد شكل من : عبد الرحمن حماده ممثلا لبنك مصر وأحمد توفيق بكرى ممثلا لشركة مصر للغزل والنسيج ، ومحمد عبد السلام الشاذلى ممثلا لشركة مصر صباغى البيضا والمهندس حسن ناجى ومعه الدكتور أحمد حافظ ممثلين لشركة مصر للحرير الصناعى والمهندس عيسى شاهين عن شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع والمهندس أحمد أبو الوفا عارف عن شركة مصر لنسيج الحرير(٥٤) .

وفى عام ١٩٦٠ تم تأسيس الشركة المصرية لصناعة أوراق التعبئة (كرافت) بالقرار رقم ٢١٧ لعام ١٩٦٠ فى ٩ فبراير ١٩٦٠ برأسمال ٠٠٠ر٤٤٠ جنيه موزع على ٠٠٠ر٢٢٠ سهم وقيمة السهم جنيهان(٥٥) .

---

(٥٣) نفسه ، عدد ٢٦٨ ، ١٩٥٩/١٢/٧ . ص ٥٨٥ - ص ٥٨٦ ، قرار تأسيسها .

(٥٤) نفسه . ص ٥٩٧ .

(٥٥) نفسه ، عدد ٥٣ ، ١٩٦٠/٣/٣ . ص ٣٠١ ، قرار رئيس الجمهورية بتأسيسها .

ومؤسسو تلك الشركة هم : الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية٨٠٫٠٠٠ سهم وشركة السكر والتقطير المصرية ومؤسسة التأمين والادخار للعمال ولكل منهما ٢٥٫٠٠٠ سهم وشركة أسمنت بورتلاند حلوان وشركة أسمنت بورتلاند طرة ولكل منهما ٢٠٫٠٠٠ سهم والشركة القومية لانتاج الأسمنت ١٠٠٠ سهم والمهندس أحمد عبود ٢٥٫٠٠٠ سهم وشركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند وشركة أ ٠ ج ٠ فيزمونتا وشركة الاكياس ليمتد ولكل منهم ٥٫٠٠٠ سهم(٥٦) ٠

وبذلك يتضح أن تلك الشركة مكونة بواسطة شركات عديدة وقوية فيما عدا فردا واحدا هو المهندس أحمد عبود الرأسمالى الكبير الذى كان فى المرتبة الثانية مع شركة السكر ومؤسسة التأمين من حيث تكوين الشركة ومع ضخامة رأسمال تلك الشركة الا أنه من الواضح أن ملكية أسهمها مركزة وكبيرة ٠

وكون مجلس ادارتها من : المهندس أحمد عبود وشركة السكر والتقطير المصرية التى يمثلها عضو مجلس الادارة ، ومحمد وصفى المدير العام لمؤسسة التأمين والادخار للعمال والشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية وشركة أسمنت بورتلاند والشركة القومية لانتاج الاسمنت وشركة أسمنت بورتلاند بحلوان ويمثل كل منهم عضو مجلس الادارة(٥٧) ٠ وبذلك حاز هنا أيضا العضوية كبار المؤسسين وهو وضع طبيعى سارت عليه غالبية الشركات لحماية أموالهم والمحافظة عليها ولثقة الجمهور بهم باعتبارهم ممثلين كبار لشركات ذات وضع مالى كبير وسمعة عالية ٠

---

(٥٦) نفسه ٠ ص ٣٠٢ ـ ص ٣٠٨ ٠

(٥٧) نفسه ٠

كما أسست فى ذلك العام شركة ببا لتجارة وحلج الأقطان بالقرار الجمهورى رقم ٤٦٣ لعام ١٩٦٠ برأسمال ٢٥٠٠ جنيه موزع على ١٢٥٠ سهما وقيمة السهم جنيهان(٥٨) .

وقد بلغ عدد مؤسسيها ٣٠ فردا كان منهم التاجر والموظف والمحامى كما كان من بينهم فرد سـوداني (٥٩) . وكون مجلس ادارتها من : نجيب أسعد عبد الشهيد وزكريا بتروتولى وجرجس صادق بطرس وهم جميعا مصريو الجنسية(٦٠) .

وكونت كذلك الشركة العربية لصناعة السـجاد الميكانيكى بغرض صناعة وتجارة السجاد بقرار رقم ٩١٩ لعام ١٩٦٠ فى ٢٣ مايو ١٩٦٠(٦١) برأسمال ٣٠٠ ألف جنيه ، مقسم على ١٥٠٫٠٠٠ سهم وكانت قيمة السهم جنيهين وعدد مؤسسيها ٣٢ فردا(٦٢) .

وألفت فى ذلك العام أيضا شركة شبر الخيمة للصباغة والتجهيز بقرار رقم ١٣٠٠ لعام ١٩٦٠ ، فى ١٤ يولية ١٩٦٠ بغرض صباغة وتجهيز جميع أنواع الخيوط برأسمال ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه موزع على ١٥٠٫٠٠٠ سهم وكانت قيمة السهم جنيهين(٦٣) .

---

(٥٨) الجريدة الرسمية ، عدد ١٢٣ ، ١٩٦٠/٥/٣٠ . ص ٨٥٧ .

(٥٩) نفسه ، ص ٨٥٨ – ص ٨٦٠ ، العقد الابتدائى للشركة ، مرفق قرار رئيس الجمهورية بتأسيسها .

(٦٠) نفسه .

(٦١) الجريدة الرسمية ، عدد ١٤٥ ، ١٩٦٠/٥/٣٠ . ص ١١٢٣ ، قرار رئيس الجمهورية بتأسيسها .

(٦٢) نفسه . ص ١١٢٤ – ١١٢٧ . العقد الابتدائى ، مرفق بقرار تأسيسها .

(٦٣) نفسه .

وبلغ عدد مؤسسيها ٩٣ شخصا ما بين : رجل الأعمال والطبيب والمهندس وذوى الأمـــلاك والمدرس والموظف والتـــاجر ، والمزارع والمحامى(٦٤) ٠ كما وجد الى جوار تلك المجموعة المصرية رجل فلسطينى(٦٥) ٠

كذلك أسست فى ذلك العام شركة مصـــانع الشمس للزجاج والبللور لصناعة وتجارة الزجاج المقاوم للحوارة ، وقد صدر قرار تأسيسها فى ٢٨ مايو ١٩٦٠ وحمل رقم ٩٨٢ لعام ١٩٦٠(٦٦) ٠٠ وكان عدد مؤسسيها ٢٥ شخصا(٦٧) وكانت جملة رأســـــمالها ١٠٠٫٠٠٠ جنيه مقســـم على ٥٠٫٠٠٠ ســـهم وقيمة الســـــهم جنيهان(٦٨) ٠

وقد أسست فى عام ١٩٦١ عدة شركات قبل صدور قوانين التأميم ، وكان من تلك الشركات : الشركة المصرية لصناعة الاعلاف، التى صدر قرار تأسيسها فى ٨ أبريل عام ١٩٦١ حاملا رقم ٩٩٨ لعام ١٩٦١ برأســـمال ٣٢٫٥٠٠ جنيه موزع على ١٦٫٢٥٠ سهما، وقيمة كل سهم جنيهان وكان الغرض منها صناعة وتجارة واستيراد

---

(٦٤) نفســه ، عدد ٢٠٠ ، ١٩٦٠/٩/٥ ٠ ص ١٦١٩ ٠ قرار رئيس الجمهورية بتأسيســها ٠

(٦٥) نفســه ٠ ص ١٦٢٠ ــ ص ١٦٢٦ ، العقد الابتدائى للشركة مرفق بقرار تأسيسها ٠

(٦٦) نفســـه ٠

(٦٧) نفسه ، عدد ١٥٤ ، ١٩٦٠/٧/١١ ٠ ص ١٢١٥ ، قرار رئيس الجمهورية بتأسيسها ٠

(٦٨) نفسه ٠ ص ١٢١٦ ــ ص ١٢٢٢ ، العقد الابتدائي لها ، مرفق بقرار تأسيسها ٠

وتصـــدير جميع أنواع الاعلاف وكان كل مؤسسيها مصـــريين الجنسية(٦٩) ٠

وشارك فى تأسيسها ١٨ فردا ، كان منهم واحدة من ذوات الأملاك والباقون من التجار(٧٠) ٠ وقد حصلت فيها أسرة معن على ٤٢٥٠ سهما ، مكونة أعلى ملكية بها على حين حصل عباس عطية عبد العال وحده على ٢٥٠ر٤ سهما(٧١) وكون مجلس ادارتها من : صالح خليل صالح وميلاد ميخائيل وعباس عطية عبد العال ، وسيد ابراهيم معن ، وسعد بشاى مرزوق(٧٢) ٠

كما أسست شركة التمساح لبناء السفن ، بغرض صـــناعة واصلاح السفن ، وقد صدر قرار تأسيسها برقم ٣٩٩ لعام ١٩٦١ . براسمال ٠٠٠ر٢٢٠ جنيه ، موزع على ٠٠٠ر١١٠ سهم وقيمة السهم جنيهان(٧٣) ٠

وساهم فى تأسيسها كل من : هيئة قناة السويس ٢٧٥٠٠ سهم ، ويمثلها المهندس محمود يونس وابراهيم محمد أيوب ٥٠٠ سهم ، وهو من التجار ، والمهندس ابراهيم المصرى ٣٠٠٠ سهم وهو مهندس بهيئة قناة السويس والشركة الهندسية للصناعات والمقاولات عثمان احمد عثمان وشركاه (٢٥٠٠ سهم) ، وحنفى محمود مصطفى ١٠٠٠

---

(٦٩) نفســـه ٠

(٧٠) الجريدة الرســمية ، عدد ١٠٨ ، ١٩٦١/٥/١١ ٠ ص ٥٥٦ — ص ٢٥٨ ، العقد الابتدائى للشركة مرفق بقرار تأسيسها ٠

(٧١) نفســـه ٠

(٧٢) نفســـه ٠

(٧٣) نفســـه ٠ عدد ١١١ ، ١٩٦١/٥/١٥ ٠ ص ٥٦٩ ، قــرار رئيس الجمهورية بتأسيسها ٠

بيهم وهو من المقاولين وزكريا الصدر ٥٠٠ سهم ، موظف بهيئة قناة السويس وشركة الدلتا التجارية ٦٠٠٠ سهم وشركة الاستريالى كوربوريشن هولندا ١٠٫٠٠٠ سهم وهى شركة هولندية عكس الشركتين السابقتين المصريتين ويمثلها دين هارتوج وشركة أنطون وريمون حمص ٤٠٠٠ سهم وشركة محمد محمد سليمان وأولاده (٢٥٠٠ سهم) ومحمد الشافعى عبد الهادى والمهندس محمد توفيق حمدى الديب وأولهما موظف بهيئة قناة السويس والآخر مهندس بها ، والمهندس محمود حنفى محمود مقاول والمنهدس حسن عزت عادل، مساعد سكرتير عام هيئة القناة ومحمد فؤاد الطودى ومشهور أحمد مشهور ومحمد ماجد عبد المجيد وهم مهندسون بهيئة قناة السويس ولكل منهم ٥٠٠ سهم وجميع المساهمين مصريو الجنسية بالاضافة الى اكتتاب عام بـ ٤٩٫٠٠٠ سهم(٧٤) ٠

ويلاحظ أن هيئة قناة السويس كانت أعلى مساهم ربما لأنها كانت تريد أن يكون لها الكلمة العليا فى تلك الشركة وتلاها الشركة الهولندية كما يلاحظ أن هناك شركات أخرى ساهمت فى التأسيس ربما بقصد الاستثمار المباشر او للاستفادة من حاجة تربط بينها وبين الشركة الجديدة الى جوار مجموعة أخرى من موظفى هيئة قناة السويس ومهندسيها قامت بعملية الاستثمار فى تلك الشركة باعتبار أنها شركتهم فى المقام الأول فزحفوا اليها للاستفادة منها أو ربما كان ذلك الموقف منهم اعلاء للناحية الوطنية ٠

وكون مجلس ادارتها من : المهندس محمد فؤاد الطودى ، والمهندس محمد عزت عادل وزكريا الصدر وحفنى محمد مصطفى(٧٥)

---

(٧٤) نفسه ٠ ص ٥٧٠ – ص ٥٧١ ، العقد الابتدائى للشركة ، مرفق بقرار تأسيسها ٠

(٧٥) نفسه ٠

وجميعهم فيما عدا الأخير بهيئة قناة السويس مما يوضح سيطرة الهيئة على تلك الشركة ويؤكد ما سبق أن ذكرناه · خاصة وأن هذا العضو كانت مساهمته بسيطة قياسا الى رأسمال الشركة ·

لقد خرج الى حيز الوجود فى تلك الفترة مجموعة شركات صناعية كان أهمها فى مجال صناعة الورق الشركة المصرية لصناعة أوراق التعبئة كرافت · وفى مجال الصناعات الكيماوية شـــركة البويات والصناعات الكيماوية وشـــركة مصر لصناعة الكيماويات وفى مجال الصناعات الغذائية شركة النصر لضرب الأرز، وفى مجال البترول الشركة الشرقية للبترول وفى مجال صناعة الغزل والنسج شركات كثيرة وفى مجال التعدين الشركة المصرية لمنتجات الرمال السوداء ، وغيرها من الشركات الصناعية التى وضح منها اتجاه المستثمرين الى قطاع صناعات الغزل والنسج لاسباب سبق ذكرها فى مواضعها مما يؤكد ميولهم واتجاههم الى نوعية الشركات التى تأتى بعائد سريع دون أن تتطلب وقتا طويلا حتى تؤتى أكلها ·

وفوق ذلك فقد تنوعت وتعددت تلك الشركات فى أغراضها وصناعاتها بل والمتعددة فى مجال الصناعة الواحدة · وقد شارك فى عمليات الاستثمار الطبيب والمدرس والموظف والمزارع ·· الخ · بالاضافة الى شخصيات أجنبية وعربية كالفلسطينى والسودانى ·· وغيرهم ومما يجدر ذكره أنه كان لرجال الأعمال السهم الوافر فى حركة تأسيس الشركات الصناعية وأتى بعدهم الشركات بأنواعها فى حركة التأسيس ، وربما يرجع ذلك الى قانون الأرباح الصناعية الذى دفع بالشركات الى الاستثمار فى الحركة الصـــناعية وجاء بعدهما التجار ، ثم المهندسون ·· الخ ·

وكان من أهم رجال الأعمال المشاركين فى تلك الحركة محمد حسن الشامى ومحمد عبد الغنى المهيلمى والمهندس حسن أبوالفتوح،

ومحمد رشدى والمهندس عبد الرحمن حماده ، والدكتور حسن مرعى والمهندس محمد حسين الجمال والمهندس أحمد عبود ، وعبد اللطيف راضى أبو رجيلة ، وهم مصريو الجنسية ، أما الأجانب فقد كان منهم كارل اسكر وفولك ستراول وهما سويديان ·

كما كان من الشركات المساهمة فى حركة الاستثمار وان كان الكثير منها قد شارك فى مجال صناعته كل من : شركة مضارب الأرز ومطاحن الغلال والشركة الأهلية التجارية (ناسيتا) وشركات الأسمنت ، وشركة ريمون وانطون حمص والهيئة العامة للبترول ، ومجموعة شركات بنك مصر ، وهى شـركات مصـرية ، أما الشركات الأجنبية فكان منها : شركة أندستريال كوربوريشن هولند وهى شركة هولندية ، والشركة الدولية للزيت المصرى ، شركة بنمية وغيرهما ويمكن أن يضاف الى ذلك مؤسسة التأمين والادخار للعمال ومصلحة صناديق التأمين والمعاشات ·

أما التجار فقد دخل معظمهم الى المجال الصناعى عن طريق مد نشاطهم اليه ، وقد كان معظمهم من أسر تجارية كان منها : أسرة القدرى وأسرة عوف والجمال ومعن ، وكلها أسر مصرية ، بالاضافة الى بعض الأفراد الأجانب المنتمين الى أسر تجارية كأسرة سباهى السورية الأصل التى حصل بعض أفرادها على الجنسـية المصرية · فكل تلك الأسـر وغيرها دخل أفرادها معترك الحياة الصناعية مما حرك ساحة الاستثمار الصناعى فى مصر ·

أما المهندسون فكان منهم : عادل محمد بركات والدكتور عبد الفتاح نجيب وعبد المنعم خليل حافظ ·· الخ · من المصريين ، اما الأجانب فكان منهم : ادوارد ديمور دى ليسيول البلجيكى الجنسـية ورينزوكولا ، واتيليو ياكونى الايطاليان ··· الخ ·

ويضاف الى هؤلاء : المهندسون الزراعيون ، والكيميائيون والجيولوجيون ونوو الأملاك والمحامون .. الخ .. ربما يضاف اليهم رجال الدولة كالمهندس محمود يونس وحسن ابراهيم الذين تضافرت جهودهم جميعا فى تنمية الاقتصاد المصرى عامة والصناعة منه خاصة .

بعد أن قمنا بتلك الرحلة مع الشركات الجديدة نجد أنه ربما يلحق بها نقل ملكية بعض الشركات الى الدولة قبل صدور قرارات التأميم المعروفة التى يمكن القول بأنها كانت بالونة اختبار لعملية التأميم التى تمت بعد ذلك أى بعد نجاح بالونة الاختبار تلك . ففى ١٠ يوليو عام ١٩٦١ صدر قرار نقل ملكية منشآت كبس القطن الى الدولة ، وضمها فى مؤسسة واحدة باسم المؤسسة العامة لكبس القطن ، تتبع مؤسسة مصر(٧٦) .

وشمل ذلك القرار ٤ شركات كانت تحتكر كبس القطن وهى : شركة المكابس والمخازن العمومية وشركة المكابس الحرة المصرية ، والشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن وشركة مكابس الاسكندرية(٧٧) .

وربما كان تركز الملكية الحقيقى هو الذى دفع الثورة للتوجه ناحية التأميم ففى عام ١٩٦٠ كان ٦٢٪ من مجموع الاسهم يملكه ٩٪ من مجموع المساهمين . وفى عام ١٩٦١ الذى صدر فيه قرارات التأميم قدر عبد الناصر عددهم جميعا بحوالى ٧٣٠٠ شخص(٧٨) .

---

(٧٦) الأهرام ، عدد ٢٧٢٤٠ ، ١٩٦١/١٢/١١ . ص ١ ، نقل ملكية ٤ شركات لكبس القطن الى الدولة .

(٧٧) نفسه .

(٧٨) فؤاد مرسى ، المرجع السابق . ص ٨٨

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد بينت المذكرة الايضـــاحية لعملية النقل تلك أن تلك الشركات رغم احتكارها لتلك الصناعة ورغم أرباحها الطائلة لم تهتم بتجديد آلاتها ومخـــازنها ، لملافاة عيوب التخزين مما أضر بسمعة أقطان مصر فى الخارج وأوضحت تلك المذكرة فى عملية تبرير منها لذلك النقل بالاضافة الى ما سبق أن الحكومة رغبة منها فى القضـــاء على الاحتكار وللمحافظة على مستوى الأقطان المصرية فى الخارج قررت أن تضع تلك الصناعة تحت اشراف الدولة مباشرة(٧٩) ٠

وتعليل المذكرة ذلك، يوضح أنها بالونة اختبار لأنها لو لم تكن كذلك لتحدد ما تحققه من نتائج وكان الأوفق أن يصدر قرار يكلفها أن تعدل من أحوالها المشار اليها فى فترة معينة واذا لم تنفذ المطلوب يتم تأميمها كما حدث ، وعدم اتخاذه خطوة تكليفها بتصحيح أوضاعها ودخوله مباشرة فى عملية تأميمها، هو ما دعانا الىالقول بأنها كانت بالونة اختبار لرصد رد الفعل والتعامل معه فى قرارات التأميم التى ممالاشك فيه أنه كان قد تقرر القيام بها بعد نجاح تلك البالونة ٠

ففى ٢٠ يوليو ١٩٦١ اتخذ جمال عبد الناصر عدة اجراءات ثورية عرفت فيما بعد باسم قوانين وقرارات التأميم ، تعد بداية فترة جديدة لا تدخل فى نطاق ذلك البحث ٠

حيث حولت ملكية ١٤٩ شركة الى القطاع العام وبذلك تم تأميمها تأميما كاملا وكان من بين الشركات الصناعية فيها : شركة أسمنت بورتلاند بحلوان وشركة أسمنت بورتلاند طرة المصرية ، وشركة أبو زعبل وكفر الزيات للاسمدة والمواد الكيماوية ، وشركة اسكندرية لأسمنت بورتلاند ، وشركة النحاس المصرية ، وشـركة

---

(٧٩) نفســه ٠

الدلتا للصلب ، والشركة الأهلية للصناعات المعدنية ·· الخ(٨٠) ·

وحول كذلك ملكية ٩١ شركة ، أصبح القطاع العام يشترك فى رأسمالها بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ ومن تلك الشركات الصناعية التى أصبح القطاع العام يملك ٥٠٪ من أسهمها : شركة حلج الوجه القبلى ، وشركة حلاجى الأقطان المصرية ، وشركة أقطان كفر الزيات وشركة مصانع يس للزجاج وشركة صناعة الطحن بالاسكندرية ، وشركة المصنع المصرى للأغذية المحفوظة (قها) وشركة مطابع محرم بك (شفتر وشركاه) والشركة المصرية للدخان والسجائر (سجائر البستانى سابقا) وشركة مصانع الشوربجى ، والشركة المستقلة المصرية للبترول ··· الخ(٨١) ·

كما حدد ملكية الفرد فى ١٥٩ شركة ، بما لايزيد على عشرة آلاف جنيه وكان من بين تلك الشركات شركة مصر للحرير الصناعى وشركة الغزل الأهلية ، وشركة مصر صباغى البيضا وشركة مصر لنسج الحرير وشركة مصانع الغزل المصرى ، وشـــركة سجائر قطور ، وشركة البحيرة للأرز والزيوت ، وشركة النشا الأهلية ، وشركة مصانع الصابون والمواد الغذائية (كحلا)(٨٢) ·

مما يبين فى الواقع من كان يدير مصر ويحكمها ، ويوضح من جهة أخرى أسباب قلق الثورة من الرأسماليين الصناعيين ويبرر شكهم فى استثماراتهم وحياتهم الصناعية مما دعاها الى حسم ذلك الشك والقلق باصدار قوانين التأميم تلك حتى يخلص لها بالتالى حكم البلاد من كافة نواحيه السياسية والاقتصادية ·· الخ ·

---

(٨٠) الأهرام ، عدد ٢٧٢٥٠ ، ١٩٦١/٧/٢١ · ص ١ ، ص ٥ ، ص ٩ · نص القوانين ·

(٨١) نفســه ·

(٨٢) نفســه ·

الفصـــل الســادس

مجالس ادارات الشركات الصناعية
من ١٩٥٧ ـ ١٩٦١

صـــدر فى ٣١ يناير من عام ١٩٥٧ ، قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٥ لعام ١٩٥٧ الذى عدل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة ، وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة حيث أوجبت المادة ٣٤ من ذلك القانون على كل عضو مجلس ادارة شركة مساهمة ومديرها أن يقدم لمجلس الادارة فى أول اجتماع له اقرارا بما يمتلكه من أسهم الشركة وسنداتها باسمه أو باسم زوجته أو باسم أصوله أو فروعه أو أزواجهم أو أولاده القصر وبكل تغيير يطرأ عليها وقررت عزل من يخالف ذلك البند من منصبه فى الشركة . كما أوجبت على الشركة أن تعد سجلا خاصا تثبت فيه ما يملكه كل مساهم بحيث يتضمن ذلك السجل أسماء المساهمين وجنسياتهم ومحال اقامتهم ومهنهم وعدد الأسهم التى يملكها كل منهم .. الخ، على أن تبلغ صورة من جميع البيانات المنصوص عليها فى البنود السابقة الى مصلحة الشركات فى شهر يناير من كل عام(١) .

وتؤكد وثائق الشركات أن مفتشى مصلحة الشـــركات كانوا يطلعون على تلك السجلات والبيانات كما تؤكد أن من كان يتأخر

---

(١) مصر الصناعية ، عدد ٤ ، ابريل ١٩٥٧ . ص ٤٩ ، شركات المساهمة، وقد نشر ذلك القرار بالقانون راجع : الوقائع ، عدد ١١ مكرر ، ١٩٥٧/٢/٤ . ص ١ .

في تسليم تلك البيانات كان يعد مخالفا لمواد القانون ويطالب بسرعة تسليمها لمصلحة الشركات والا طبقت عليه عقوبات القانون وبذلك وضعت الدولة عينها على كل سهم ومساهم فى الشركات وأعضاء مجالس ادارة الشركات ومديريها ٠٠ الخ ، حتى انه يمكن القول بأن الثورة قد بدأت بتلك التعـــديلات ، التخطيط الهادىء لازاحة الرأسماليين من طريقها حيث كشفت الميدان لنفسها كى يكون من السهل عليها التعامل معه ٠

وكان قد سبق ذلك عدة اجراءات زادت من سيطرة الدولة على مجالس ادارة الشركات ويتضح ذلك من التماس خليل كردوش المصرى الجنسية والشاغل لمنصب عضوية مجلس الادارة بشركة أقطان كفر الزيات والذى بعث به الى وزير التجارة موضحا فيه أنه سوف يبلغ الستين فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، ومدة عضويته بمجلس ادارة الشـــركة المذكورة ، تنتهى فى ٢٠ فبراير ١٩٦٠ ، والمادة ٣٣ من قانون الشركات لا تجيز لمن تبلغ سنه الستين أن يكون عضوا فى مجلس ادارة شركات المساهمة الا بعد الحصول على ترخيص خاص من مجلس الوزراء بالنســـبة للمدة الباقية للعضوية(٢) ٠

وطلب الرجل من الوزير فى هذا الالتماس أن ينظر فى أمره تمهيدا لاتخاذ الخطوات اللازمة لعرض الأمر على مجلس الوزراء للنظر فى اصدار الترخيص(٣) مما يوضح سيطرة مجلس الوزراء على عضوية مجالس ادارات الشركات للاعضاء فوق سن الستين

---

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة ٦٠ ، شركة حلاجة الأقطـان والتصـــدير المصرية ، وهى شركة مصرية الجنسية ، وتزاول نشاطها بالاسكندرية ، وصـــدر مرسوم تأسيسها فى ١٩٥٨/٥/٢٣ ، ببيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٩/١/٢٤ ٠

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة ٦٠ ، شركة حلاجة الأقطان والتصـــدير المصرية ، ملف ١٨٢ ـ ١٢٩/٣ جـ ٢ ٠ ص ١٢٨ ، وكان الرجل قد عين بمجلس الادارة بجلسة المجلس المنعقد فى ١٩٥٧/١/٢٤ ٠

حيث أصبح هو الذى يمنح الترخيص لمن يريد ويمنعه عمن يريد وفقاً لشروط نلمحها من الموقف المعلن للدولة والمتمثل فى الاتجاه السياسى وموقفه من الثورة وهل كان من رجال العهد السابق عليها أو من المحتكرين والمستغلين أو من المعرقلين لسياستها الاقتصادية والاجتماعية وهل هو من المتطلعين للسلطة والحكم أو ممن يمتلكون عددا ضخما من الأسهم يجعل منه رجلا مبغضا اجتماعيا من الشعب واقتصاديا من الثورة .. الخ ..

وقد يتصور البعض أن هناك حفنة من تلك الفئة قد ظلت بعيدة عن الثورة - فقضت عليها قوانين التأميم وفقا لذلك القانون وهم الأقل من الستين ، والرد بسيط وهو أنهم ان آجلا أو عاجلا سيصلون اليه وسوف لا يمنح لهم الترخيص وبذا يتآكلون شيئاً فشيئاً ويفرغ المجال أو الساحة الاقتصادية لرجال الثورة ومن يسيرون على طريقها ومن لا يعرقلون منهجها ويهددون وجودها .

وربما يؤكد ذلك رسالة الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات ، الى ادارة الشركات فى ٢٥ يناير عام ١٩٥٨ التى أبلغتها فيها أنه قد تم تمصير وظائف كبيرة بالشركة خلال عام ١٩٥٧ ثم أوضحت أن هدف الشركة كان دائما تحقيق تمصير الوظائف بطريقة لا تؤثر فى الانتاج ولا يضطرب معها سير العمل رغم الصعوبات الفنية فى أعمال المناجم وتعذر وجود فنيين مصريين لهم خبرة كافية ودراية تامة بشئون التعدين يمكن الاعتماد عليهم فى ادارة المناجم(٤) .

وكان محمود حنفى على رأس هذه الشركة وقت كتابة ذلك التقرير(٥) الذى حمل لونين أولهما رمادى ، حيث روج لما كان يروج

---

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة ١٢٢ ، الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات ، ملف ١٨٢ - ٣/٦٠ جـ ٢ . ص ١٦٣ .

(٥) نفسه .

له في بعض الأحيان الرأسماليون الصناعيون لاشاعة جو يدين الثورة ويشكك في خطواتها أما لونه الوردى فقد أوضحوا به أنهم ينفذون سياستها وبذلك فهم كمن يدس السم فى العســـل ولم يخف ذلك الوضع على الثورة والجهات المختصة التى كانت لا ترضى به ولذا رتبت للتخلص من أمثال هؤلاء الرجال ٠

ويشهد على ذلك التماس ذلك الرجل الى عبد الناصر والذي أوضح فيه أنه قام في عام ١٩٥٧ بناء على طلب الشركة العامة للملح المصرى بتسوية مشكلات تصدير الملح المصرى الى اليابان وهي المشكلات التى نجمت عن اغلاق قناة السويس اثر العدوان الثلاثى ثم بين انه على الرغم من الجهود التى بذلها فقد انتهى على غير سند من الواقع بالاشتراك فى عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة بالمطالبة بعمولة الشركة العامة للملح المصرى على صادرات لها تمت فى أواخر عام ١٩٥٤ وأوائل عام ١٩٥٥(٦) ٠

وأضاف الرجل أن هناك حكما قضائيا قد صدر ببراءته من تلك التهمة التى ترتب عليها أن أوقف عن عمله بالشركة وأوضح أنه « مازال مبعدا عن منصـــبه كنائب للمدير العام » ثم أوضح لعبد الناصر أن المسئولين فى الشركة يزعمون أن اقصاءه عن عمله يرجع الى اعتراض الجهات المختصة وبين له أن كل ما يطمع فيه هو اعادته الى عمله(٧) مما يوضح بمالا يدع مجالا للشك أن الثورة

---

(٦) مصلحة الشركات ، محفظة ١٢٢ ، ملف ١٨٢ — ٣/٦٠ جـ ٢ ٠ ص ٢٧٠ ، التماس : الى الرئيس جمال عبد الناصر ، رئيس الجمهوريـة قصر القبة ، القاهرة ، فى ١٩٥٩/٤/٢٢ ٠ ولم نعثر على رد على ذلك الالتماس ، مما يبين أن الرجل لم يعر أى اهتمام ، بل ضرب عرض الحـائط بالتماسه ٠

(٧) مصلحة الشركات ، محفظة ١٣٤ ، شركة الكروم والكحول المصرية ، ملف ١٨٢ ــ ٢١٠/٥ جـ ١ ، ص ٣٠٢ ، محضر اجتمـاع الجمعية العموميـة غير العادية فى ١٩٥٩/١١/٢ ٠

كانت تتخلص من بعض معارضيها بطريقة السن قانونا ، وبطريقة الابعاد المباشر عندما يكون الشخص واضح المناوئة كما فى حالتنا تلك ، أو تكون ملكيته منفرة اجتماعيا ويحصل منها على أرباح استفزازية اقتصاديا ... الخ ..

مجالس ادارات الشركات :

وسنحاول فى البداية أن نلقى الضوء على أعضاء مجالس ادارات الشركات قبل قانون تشجيع الصناعة وتنظيمها فى عام ١٩٥٨ .

الإسم	الشركة	الجنسية	الوظيفة
هنرى رباط	شركة التعدين المصرية	مصرى	رئيس
فرنان رباط		مصرى	عضو منتدب
يوسف رطل		مصرى	عضو
ادوارد دمردجيان		مصرى	عضو
بشارة تكلا		مصرى	عضو
الياس خلاط		مصرى	عضو
أحمد شاكر(٨)		مصرى	عضو
٩ . لينوس جاش		سويسرى	رئيس

(٨) مصلحة الشركات ، محفظة ١٧١ ، شركة التعدين المصرية (ابدبال) ملف ١٨٢ – ١٥٤/٣ جـ ١ . ص ٨٧ ، بيان لمصلحة الشركات بأعضاء مجلس الادارة فى ١٩٥٧/١/٩ .

الاسم	الشركة	الجنسية	الوظيفة
الدكتور روبير جاش	شركة الغزل الأهلية المصرية	سويسرى	عضو منتدب
محمد كامل بدوى		مصرى	عضو
مصطفى رياض		مصرى	عضو
محمود محمد محمود		مصرى	عضو
عبد الرازق أبو الخير		مصرى	عضو
قسطنطين ميشيل ملفاجو		يونانى	عضو
٩ · جول كتسفليس[9]		يونانى	عضو
الكونت عزيز دى صعب	الشركة الأهلية للصناعات المعدنية	مصرى	رئيس
كارل بوردكهارت		سويسرى	نائب رئيس
محمود حسين فراج		مصرى	عضو مندب
بنتازيس كاباس		يونانى	عضو منتدب
شارلى دى شديد		مصرى	عضو
ديمترى كاريتافو		يونانى	عضو
محمد صقر		مصرى	عضو
رودولف بليس[10]		سويسرى	عضو

(٩) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٥ ، شركة الغزل الأهلية المصرية ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٥٨ جـ ٣ · ص ١٢٠ ، بيان لمصلحة الشركات بأعضاء مجلس الادارة فى ١٩٥٧/١٢/١٢ ·

(١٠) نفسه ، محفظة ١٧٣ ، الشركة الأهلية للصناعات المعدنية ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٣٥٤ جـ ٣ ، بيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٧/١٢/١٧ ، وكان الكونت دى ، صعب يملك عشر رأس مال الشركة ، ولذا استثنى من شرط السن حيث كانت سنه ٦٠ عاما ، أما رودلف بليس فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٢ فى ١٩٥٧/٣/٣٠ بالموافقة على الترخيص له فى شغل عضوية ادارة الشركة ، لأن سنه قد بلغت ٦٣ سنة ·

الاسم	الشركة	الجنسية	الوظيفة
قسطنطين ميشيل سلفاجو	الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن	يونانى	رئيس
اندريا فاتيدس		مصرى	عضو منتدب
عبد المجيد اسماعيل بركات		مصرى	عضو
ابراهيم روبير نصر		مصرى	عضو
عوض حسن عوض		مصرى	عضو
محمد عبد المنعم الديب		مصرى	عضو
نيقولا ساكيلاريدس		يونانى	عضو
عمر الفاروق (المشهور باسم فيكتور ريكى)(١١)		يونانى	عضو

(١١) نفسه ، محفظة ٦٥ ، الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن ملف ١٨٢ ـ ٥/٩٣ ج ١٠ بيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٧/١٢/٢٩ ، وكانت نسبة المصريين فى عضـوية مجلس ادارة الشركة ٥ر٦٢٪ وقد كان الحد الأدنى لنسـبتهم قانونيا هو ٤٠٪ ، بينما كانت نسبة الأجانب ٥ر٣٧٪ فى الوقت الذى كان الحد الأعلى لنسـبتهم القانونية هو ٦٠٪ . مما يشـهد بتغير الأحوال الاقتصادية لصـالح المصريين ، ويوجب تغيير تلك النسـب ، وهو ما حدث فى قانون ١٩٥٨ ، الذى قنن ذلك الوضـع .

الاسم	الشركة	الجنسية	الوظيفة
المهندس محمد حسين الجمال	شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار	مصرى	رئيس
عبد الحميد سرى		مصرى	عضو
محمد أحمد فرغلى		مصرى	عضو
خليل على الجزار		مصرى	عضو
الدكتور عبده محمود سلام		مصرى	عضو
المهندس محمد الشافعى		مصرى	عضو
عبد المنعم خليل		مصرى	عضو
المهندس عباس يسرى		مصرى	عضو
طه مهنا		مصرى	عضو
الدكتور محمد على أمام		مصرى	عضو
اللواء محمد حسن شرابى		مصرى	عضو
المهندس محمد حسن جنيعى		مصرى	عضو
الأميرالاى سليم محمد سليم		مصرى	عضو
محمد عبد الرحمن العتر(١٢)		مصرى	عضو

(١٢) نفسه ، محفظة ٦٤ ، شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار ملف ١٨٢ – ٣/٣٥٣ ج ١ . ص ٧٥ ، بيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/٥/٧ .

ويتضح من ذلك الجدول تضخم العضوية بمجالس الادارة فنجدها تصل الى ١٤ فردا كما هو الحال فى شركة مصر للغزل والنسج بكفر الدوار ، وربما كانت اكثر من ذلك فى بعض الشركات مما حدا بالدولة الى أن تفكر فى حل لتلك المشكلة التى تستنزف أرباح المستثمرين وتقلل منها بشكل لا يشجع على الاستثمار ٠

كما يتضح من ذلك الجدول وجود فوضى بأعداد هؤلاء الأعضاء فقد كانوا كما بين الجدول ٨ أعضاء في بعض الشركات و ٧ في شركات أخرى، بل انهم كانوا وكما مر بنا ٣ أعضاء فى شركة بوليدن اورينت للبطاريات ، و ٤ في شركة المنتجات والتعبئة مما دعا الى تحجيم تلك الاعداد بشكل مجدد ومعقول حتى يكون هناك نسق واحد لا يعمل على تدهور مستوى الارباح من ناحية ومن ناحية أخرى لا يعرقل نشاط الشركة في حالة الاعداد البسيطة ٠

وبين ذلك الجدول أيضا أن عضوية المصريين قد أصبحت واضحة وبارزة بلا منافس رغم وجود الاعضاء السويسريين واليونانيين ووجود أعضاء من جنسيات أخرى في بقية الشركات الا أن الشىء الثابت أن عضوية البريطانيين والفرنسيين قد تراجعت بعد عدوان ١٩٥٧ بدليل اختفائهم هنا وهم الذين كادت لا تخلو منهم شركة قبل ذلك العدوان ٠

ويتبين من ذلك الجدول أيضا استمرار وجود العناصر القديمة على سطح الحياة الاستثمارية الصناعية فنجد هنرى رباط ، وفرنان رباط ، ويوسف رطل ، والياس خلاط ، و أ ٠ لينوس جاش ، والدكتور روبير جاش ، وقسطنطين ميشيل سلفاجو وعبد الرازق ابو الخير وجميعهم من أسر كبيرة وذات باع فى تلك الحركة الصناعية ويضاف اليهم عبد المجيد اسماعيل بركات ، والمهندس محمد حسين الجمال ،

وعبد الحميد سرى ومحمد أحمد فرغلي والذى يجدر ذكره ، ظهور فئة الضباط بمجالس الادارة ، حيث وضح ذلك في شركة مصر للغزل والنسج بكفر الدوار التى كان بها اللواء محمد حسن شرابى والاميرالاى سليم محمد سليم • وقد سبق أن ذكرنا أسباب ظهورهم والتى وضح منها أن سبب مشاركتهم لا يقل بل هو يماثل أسباب اشتراك رجال الدولة فيما يعود بالنفع علىال شركات •

فقد ضمت الشركات فى فترتنا تلك ســــواء لتجديد دمائها وللانتفاع بخدمات هؤلاء الأعضاء الجدد واستكمال النقص بها بعد خروج أى عضو من رجالها أو بلوغه سنه القانونية ومن أمثلة ذلك اختيار الشركة المســاهمة المصــرية المتحدة لمعامل ومخازن الثلج والتبريد للدكتور محمود عيد واللواء عباس حلمي جنينه(١٣) • وبذا نجد ان تلك الشركات قد ضمت فى عضويتها رجال الدولة الجدد لأنهم أهل الثقة عند قيادتها مما يجعل الشركة محل ثقة الجمهور والمتعاملين معها لأن وجود تلك العناصر الجديدة يحيطها بسياج أمن ويشير الى انها من جهة أخرى تنفذ سياسة الثورة وتدور فى فلكها •

كما تمكنت شركة تنمية الصناعات الكيماوية من الحصول على تصـــريح رئيس الجمهورية للدكتور محمد لبيب العـلاف الطبيب بمستشفى أمراض الصدر بالعباسية(١٤) حيث أوضحت وزارة الصحة « انه ايماء الى كتاب الشركة في ٢٠ مارس ١٩٥٧ قد وافق رئيس

---

(١٣) مصلحة الشركات ، محفظة ١٣٧ ، الشركة المساهمة المصرية لمعامل ومخازن الثلج والتبريد ، ملف ١٨٢ ـ ١٥٦/٣ جـ ١ • ص ٢٧٢ •

(١٤) مصلحة الشركات ، محفظة ١٥٥ ، شركة تنميــة الصــناعات الكيماوية ، ملف ١٨٢ ـ ٤٠٩/٣ جـ ٣ • ص ٥٧ ، خطـاب من قسم ميزانيــة الوظائف بوزارة الصحة الى رئيس مجلس ادارة تلك الشركة ، وقد وقع على ذلك الخطـاب ، مدير الادارة العامة بتلك الوزارة فى ١٩٥٧/٩/١٤ •

الجمهورية بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٥٧» على الترخيص له فى الجمع بين الوظيفة وعضوية مجلس أدارة شركة تنمية الصناعات الكيماوية عملاً بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة(١٥) ٠

وضمت ايضا شركة تجارة وانتاج الفوسفات المصرية اللواء مصطفى جاب الله جنيدى الى مجلس ادارتها حيث اتخذ مجلس ادارتها قرارا بذلك(١٦) استنادا لما سمى بضم العناصر الشابة والنابهة من الشباب ، التى افسح لها الميدان فى عضوية مجالس الادارة والواقع أن ذلك النهج الجديد طبق لازاحة العناصر التى لا تتواكب مع الثورة ولتقليم أظفارها ٠

وعلى نفس النهج عين مجلس ادارة شركة المحلات الصناعية للحرير والقطن محمد عبد الله طعيمة عضوا بمجلس الادارة حيث كان يشغل منصب السكرتير العام بالشركة منذ أول فبراير عام ١٩٥٧(١٧) ولم يسبق له العمل بأى شركة أخرى خلاف تلك الشركة فقد كان مفتشا بادارة المباحث الجنائية بوازرة الداخلية برتبة قائمقام وأحيل منها الى المعاش بناء على طلبه اعتبارا من ١٥ يونيو ١٩٥٦(١٨) ٠

وبذلك دخل عضوية الشركات رجال جدد بدلا من الرجال

---

(١٥) نفسه ٠

(١٦) مصلحة الشركات ، محفظة ١٢٢ ، شركة تجارة وانتاج الفوسفات المصرية ، ملف ١٨٢ ــ ٦٠/٣ جـ ٢ ٠ ص ١٣٨ ، وسالة من اللواء مصطفى جاب الله جنيدى ، الى رئيس مجلس ادارة تلك الشركة فى ١٩٥٨/١٠/١١ ٠

(١٧) نفسه ، محفظة ٤٩ ، المحلات الصناعية للحرير والقطن ، ملف ١٨٢ ــ ٢٧٢/٣ جـ ٤ ٠ ص ٢٣ ، خطاب من الشركة الى مدير عام مصلحة الشركات فى ١٩٥٨/٦/٩ ٠

(١٨) نفسه ٠

القدامى الذين كانوا يتآكلون بالتدريج ، اما بفعل قانون الشركات ومادة سن الستين به والموت أو الاستقالة نتيجة للضغوط على حركتهم ولتغير الظروف من حولهم . كما دخله ايضاً رجال الجيش والشرطة والاطباء .. الخ من موظفى الدولة ، بصورة لم تكن من قبل حيث ان الشركات كانت تلتف من حولهم وتسعى اليهم لأنهم وكما ذكرنا كانوا فى تلك الفترة أهل الثقة مما يسهل مهامها ونشاطها ويطمئن الجمهور بأن الشركة محل ثقة الدولة فيثقون بها ويقبلون على التعامل معها .

ورغم تلك التغييرات فمن يستعرض أسهم ملكية أعضاء مجالس ادارات الشركات يجد أن بعض العناصر القديمة مازالت تملك عددا كبيرا من الأسهم ملكية منفرة اجتماعيا ومستفزة للثورة اقتصاديا ، ويشهد على ذلك الجدول التالى ببعض أعضاء مجالس الادارة :

العضو	مايملكه	مالزوجته	ما لأولاده
شركة الغزل الأهلية المصرية			
لينوس جاش	٢٠٥٤	٢٥٠٠	٣١٠٠
ق.م. سلفاجو	٣٧٥	٢٥٠	
عبد الرازق أبوالخير	٢٦٠		
جول كتسفليس	١٥٠٠		
محمد كامل بدوى	٢٧٥	٥٠	٥٧
مصطفى رياض	٢٦٠		
محمود محمد محمود(١٩)	٢٧٥	٥٠	

(١٩) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٥ ، شركة الغزل الأهلية المصرية ، ملف ١٨٢ ـ ٥٨/٣ جـ ٣ . ص ١٣٩ ـ ص ١٤٢ ، بيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٧/١١/١٩ .

العضـــو	مايملكه	مالزوجته	ما لأولاده
شركة المضارب المصرية للأرز			
ويصا فهمى ويصا	٦٧٤٠		
محمد ممدوح الدفراوى	٥٠٠		
شكرى قسطندى فانوس(٢٠)	٤٣٠		
شركة كراون بريورى			
عزيز أباظة	٢٥٠		
كاترين بيلافاكى	٥١٣٦	١٠٠	٩١٩٢
سبيرو سبيريدس	٢٣٠	٥٠	
زينون بيلافاكى	١٠٠	٥١٣٦	
محمد سامح موسى(٢١)	٣٢٥		
شركة (ايسترن كومبانى)			
يوسف ٩ ٠ ماتوسيآن	١٤٤٥١	٢٠٠٠٠	
جان بيير ماتوسيان	٨٥٨٠	٢	
طه مخلوف على(٢٢)	٢٠٠٢	١٣٠٠	

(٢٠) نفسه ، محفظة ١٢٦ ، شركة المضارب المصرية للأرز ، ملف ١٨٢ ـ ٥٨/٣ جـ ٣ ص١٣٩ ـ ص١٤٢ ، بيان مصلحة الشركات فى ١٩٥٧/١/١٩ .

(٢١) نفسه ، محفظة ١٢٦ ، شركة المضارب المصرية للأرز ملف ١٨٢ ـ ١٦٠/٣ جـ ٢ ، وكان عدد أسهم الشركة ٢٢٤٦٠ سهم ، مما يبين ضخامة ملكية مجلس الادارة ، وبيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٧/٣/٩ . ص ١٩٧ .

(٢٢) نفسه ، محفظة ١٤٣ ، شركة (ايسترن كومبانى) ، ملف ١٨٤ ـ ١٢٥/٣ جـ ١ . ص ١٩٥ ، بيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/١/١١ .

العضـــو	مايملكه	مالزوجته	ما لأولاده
الشركة المساهمة المصرية لانشاء الطرق			
عمر لطفى الشامى	٥٠٠		
على نور الدين الشامى	٨١٢		
حسن حسنى الشامى	٧٥٠		
محرم محمد الشامى	٥٠٠	٣١٢	
محمد عبدالغنى المهيلمى	٣٢٧٦	١٧٥٠	٤٠٠
محمود فارس(٢٣)	٢٥٠	١٥٠٠	
شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى			
حسن مختار رسمى	٥٠٠		
حسن مرعى	١٥٠	٢٠٠	
محمد حسين الجمال	٥٠٠		
محمد أحمد فرغلى	٥٠٠		
حسن بدراوى	١٥٤٨	١٠٠٠	٤٩٠٠
أحمد توفيق البكرى	٢٠٠	٥٠	
مصطفى عفت(٢٤)	١٠٠	٥٠٠	

(٢٣) نفسه ، محفظة ١١٥ ، الشركة المساهمة المصرية لانشاء الطرق ، ملف ١٨٢ ـ ١٥٣/٣ جـ ١ . ص ٢٥٧ ، بيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/١/٢٨ .

(٢٤) نفسه ، ملحفظة ٤٣ ، شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، ملف ١٨٢ ـ ١٣٣/٢ جـ ١ . ص ١٢٣ ، بيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/١/٢٩ .

العضـــو	مايملكه	مالزوجته	ما لأولاده
شركة مصانع النحاس المصرية			
جورج أليمان	٦٠٠٠		
مصطفى مرعى	٢٥٠	٢٠٠	
اميل الكسان	٢٥٠	٥٣	
محمد أمين فكرى	٢٠٠		
قسطنطين سلفاجو	٥٤١٠	١٠٥٠	
فليكس موصيرى	٣١٥٠		
هنرى موصيرى(٢٥)	١٩٧٥		
الشركة المصرية للمواسير والأعمدة (سيجورات)			
المهندس محمد حسن جميعى	٢٧٥		
شارل ميتيكس	١٢٥٠	٢٣٧٥	
المهندس هنرى باسيلون	٣٢١٥	٤٠٠	
حسين سعيد	٢٤٨		
ابراهيم اسرائيل(٢٦)	٩٣٧	١٠٠	

(٢٥) نفسه ، محفظة ١٧٠ ، شركة مصانع النحاس المصرية ، ملف ١٨٢ - ٢٠٦/٣ جـ ٥ . ص ١٦٥ ، بيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/٣/٣١ .

(٢٦) نفسه ، محفظة ١١٩ ، الشركة المصرية للمواسير والأعمدة والمصنوعات الأسمنتية (سيجوارت) ، ملف ١٨٢ - ١٥٧/٣ جـ ٢ . ص ١١٠ ، بيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/٢/١٥ .

العضـــو	مايملكه	مالزوجته	ما لأولاده
شركة المناجم والمباحث المصرية			
شكرى ويصا	٤٠٠	٥٠٠	
جوزيف ماتوسيان	١٤٥٠		
محمد مظلوم	٦٣١		
محمد سلطان	٤٠٠	١٨٥٠	
محمود يونس	٢٥٠		
عادل رشاد	٢٥٠		
اسطفان بريخو(٢٧)	٩٣٩		

ومن ذلك الجدول يتبين بروز الأجانب بتلك الشركات لسبب بسبط وهو أن تلك الشركات فى غالبها قد انشئت قبل الثورة وكانت القيادة السياسية وقتها لا تعمل بالمنهج الثورى الذى عملت به الثورة وأصبح لا يسير مع الفكر الاستثمارى للأجانب مما قلل من تواجدهم بالشركات الجديدة • ويتبين من ذلك الجدول أيضا حصول كثير من الأجانب على الجنسية المصرية حتى لا يكونوا أجانب قانونيا فتنطبق

(٢٧) نفســه ، محفظـة ١٦٣ ، شركة المناجم والبحث المصرية ، ملف ١٨٢ ـ ٢١٧/٢ جـ ٢ • ص ١٣٧ ، تقرير التفتيش عليها فى ١٩٥٨/٢/٢٦ •
وكل من ورد اسمه بالجـدول مصرى الجنسـية أو حصـل عليهـا ، فيما عدا ، كانرين بيلا فاكى ، زينون بيلا فاكى ، وقسطنطين سلفاجو ، واسطفان بريخو ، فهم يونانيون ، وجورج أليمان سويسرى الجنسية ، وفليكى موصيرى ، سويسريا الجنسية ، راجع : بياناتهم السابقة .

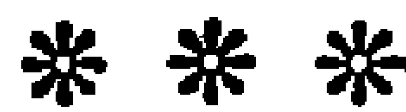
عليهم النسبة المحددة لهم قانونا عند تأسيس أى شركة مما دعاهم الى الحصول على الجنسية المصرية للهروب من ذلك الشرط حتى تكون فرصتهم أوسع فى الاستثمار فلا يعوقهم عائق ٠

كما يلاحظ من ذلك الجدول ارتفاع أسهم الأجانب عامة ثم بعض المصريين بصورة كانت منفرة اجتماعيا واستفزازية اقتصاديا ٠ فكان الأرجح من وجهة نظر البحث أن تكون أعلى ملكية لأســـهم الفرد تتوازى مع ما قيمته ١٠ آلاف جنيه وقتها وهو مبلغ يعادل ما بين (٢٥٠ الى ٥٠٠ سهم) فى المتوسط ويتوقف على قيمة السهم فاذا فاذا كانت قيمته جنيها يكون له عشرة آلاف سهم ، واذا كانت قيمته جنيهين يكون له ٥٫٠٠٠ سهم اما اذا كانت قيمته أربعة جنيهات فيكون له ٢٥٠ سهما وهكذا ٠ وقد كانت وقتها ملكية مرضية وتمنح صاحبها مكاسب استثمارية طيبة وتعطيه الوجاهة الاجتماعية والاقتصـــادية التى لا تثير حساسية لدى الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى أو لدى الثورة ٠

ولا يعنى ذلك أن البحث يحكم على ذلك الوضع بمنطوق اليوم بل انه يحكم عليه بمنطوق فترتها وظروفها ومبادئها ومناهجها ٠٠ الخ من الأوضاع الداخلية والتيارات الخارجية التى تتناسبمع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وهو حكم يمنع أى خلل اجتماعى واقتصادى بدليل أن مصر اليوم تشهد أوضاعا أخرى فى ظل عالم وظروف متغيرين مما يعنى أن لكل فترة ماينا ســــبها من مبادىء ومناهج تتناسب مع أوضاعها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والتيارات الخارجية التى تؤثر فيها ٠

وعلى أية حال يتضح من ذلك الجدول أن فرد كلينوس جاش كان يمتلك وأقاربه فى شركة واحدة ٧٦٥٤ سهما وكذلك كاترين بيلافاكى التى كانت تمتلك فى شركة كراون بريورى وحدها ١٤٫٨٢٨ سهما والى جوارها فى نفس الشركة أختها زينون بيلافاكى التى امتلكت ٥٫٢٣٦

سهما وأيضا يوسف أ ٠ ماتوسيان الذى امتلك هو الآخر فى شركة واحدة ٣٤٫٤٥١ سهما والى جواره أخوه جان بيير ماتوسيان الذى امتلك ٨٥٨٢ سهما وغير هؤلاء كثير ، مما أوضحة الجدول ويملأ وثائق الشركات ، مما يجعل من أسرة ماتوسيان ، وأسرة بيلافاكى وميليس ٠ الخ من الأسر الأجنبية أسرا معروفة فى الوسط الصناعى المصرى ٠ مثلهم فى ذلك مثل الأسر المصرية كأسرة المهليمى والشامى والبدراوى ، وويصا ٠٠٠ الخ من الأسر المصرية حيث امتلك ويصا فهمى ويصا ٦٧٤٠ سهما فى شركة المضارب المصرية للأرز وامتلك طه مخلوف فى شركة أوضحها الجدول ٣٢٠٠٢ سهم على حين امتلك محمد عبد الغنى المهيلمى فى شركة واحدة أخرى ٥٫٤٢٦ سهما وهناك حسن بدراوى الذى امتلك فى شركة واحد ٧٫٤٤٨ سهما ٠٠ الخ ٠ مما ورد بالجدول ولم نذكره هنا حتى لا نطيل فى ذلك المقام ، والذى يوضح حجم ملكية الأسهم التى كانت بمقياس فترتها ملكية منفرة مما دفع بالثورة اصلاحا لذلك الخلل الاجتماعى والاقتصادى الناتج عن تلك الملكية الكبيرة ـ والذى عالجه اقتراحنا ـ الى الدخول فى عملية التأميم التى تخرج عن نطاق ذلك البحث من حيث تقييمها وما لها وما عليها ٠٠٠ الخ ٠٠



عضوية الشركات :

فيما يختص بالعضوية التى يستحوذ عليها العضو فى الشركات سنحاول أن نلقى عليها الضوء حتى تتضح صورة عضوية مجالس ادارات الشركات ومن كان يسيطر عليها فى ظل قانون الشركات ، وقبل أن يعدل فى عام ١٩٥٨ حيث كان يحدد أقصى عدد للشركات التى يكون فيها الفرد عضوا فى مجالس ادارات الشركات بست شركات مضى على تأسيسها خمس سنوات ، أما التى لم يمض على

تأسيسها خمس سنوات فلم يحدد لها عدد وسنحاول فيما يلى وضع جدول ببعض أعضاء مجالس ادارة الشـــركات ، ووظائفهم فى الشركات التى احتلوا العضوية فيها ٠

الاســـــم	رئيس	نائب رئيس	عضو منتدب	عضو	منها شركات لم يمض عليها ٥ سنوات
روبير نصرى خورى[٢٨]	٣			٣	
قسطنطين م ٠ سلفاجو[٢٩]	٢	١		٥	٢
محمد أمين عبد الرحمن[٣٠]	١			٥	
محمد حسين الجمال[٣١]	٢		١	٥	٢
محمد أحمد فرغلى[٣٢]	٣			٣	

---

(٢٨) مصلحة الشركات ، محفظة ١٨٦ ، الشركة المصرية للسيارات ، ملف ١٨٢ ـ ٤٢/٣ جـ ١ ٠ ص ١٨٧ ، اقـراره لمصلحـــة الشركـات فى ١٩٥٧/٨/٣١ ٠

(٢٩) نفســه ، محفظـة ٤٥ ، شركة الغزل الأهليـة المصريـة ، ملف ١٨٢ ـ ٥٨/٣ جـ ٣ ، ص ١٢٤ ، اقرار لمصلحة الشركات فى ١٩٥٧/٥/١٩ ٠

(٣٠) نفســه ، محفظـة ١٢٠ ، شركة مصر لأعمـال الأسـمنت المسلح ، ملـف ١٨٢ ـ ٢٤٥/٣ جـ ٢ ٠ ص ١٢٠ ، اقـراره لمصلحـــة الشركـات فى ١٩٥٧/٢/١٨ ٠

(٣١) نفســه ، محفظـة ٣٤ ، شركة مصر للغـزل والنسيج الرفيـع بكفر الدوار ، ملف ١٨٢ ـ ٢٥٤/٣ جـ ٢ ٠ ص ٨٣ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٤٥٨/٤/١٥ ٠

(٣٢) نفسـه ، محفظة ٣٤ ، شركة مصر للغزل والنسيج الرفيـع بكفر الدوار ، ملف ١٨٢ ـ ٢٥٤/٣ جـ ٤ ٠ ص ٨١ ، اقـراره لمصلحـة الشركـات فى ١٩٥٨/٤/١٥ ٠

الاســــــم	رئيس	نائب رئيس	عضو منتدب	عضو	منها شركات لم يمض عليها ٥ سنوات
دكتور زكى هاشم(٣٣)	١	١		٩	٥
المهندس محمد عبد المنعم شاهين(٣٤)		٢		٤	
تيودور خلاط(٣٥)				٦	
كلود ريمون(٣٦)				٤	
محمود محمد محمود(٣٧)				٤	
لينوس جاش(٣٨)	٢			٢	
روبير جاش(٣٩)	٢		٢	١	
محمد أمين فكرى(٤٠)				٥	

(٣٣) نفسه ، محفظة ١٧٠ ، شركة مصانع النحاس المصرية ، ملف ١٨٢ ــ ٣٦/٣ جـ ١ . ص ١٥٧ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/٧/٢٨ . الأهرام الاقتصادى . عدد ١١٧ ، ١٩٦٠ . ص ٣٣ .

(٣٤) نفسه ، محفظة ٦٩ ، شركة طنطا للكتان والزيوت ، ملف ١٨٢ ــ ٣٦/٣ جـ ١ . ص ١٥٧ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/٧/٢٨ .

(٣٥) نفسه ، محفظة ٤٥ ، شركة الغزل الأهلية المصرية ملف ١٨٢ ــ ٥٨/٣ جـ ٢ . ص ١٢٥ ، اقراره لمصلحة الشركات ، ١٩٥٨/٣/٢٥ .

(٣٦) نفسه ، محفظة ١٨٦ ، الشركة المصرية للسيارات ، ملف ١٨٢ ــ ٤٢/٣ جـ ٣ . ص ٥ ، أقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٧/٨/٣ .

(٣٧) نفسه ، محفظة ٤٥ ، شركة الغزل الأهلية المصرية ، ملف ١٨٢ ــ ٥٨/٣ جـ ٣ . ص ١٢٨ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٧/١١/٢١ .

(٣٨) نفسه . ص ١٣٦ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٧/١١/٢٠ .

(٣٩) نفسه . ص ١٣٧ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٧/١١/٢٠ .

(٤٠) نفسه ، محفظة ١٧ ، شركة مصانع النحاس المصرية ، ملف ١٨٢ ــ ٢٠٦/٣ جـ ٢ . ص ١١٥ ، أقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٧/١١/٣٠ .

الاســـــم	رئيس	نائب رئيس	عضو منتدب	عضو	منها شركات لم يمض عليها ٥ سنوات
عبد الحميد سرى(٤١)				٥	
محمد حسن جميعى(٤٢)	١			٤	
الدكتور عبده محمود سلام(٤٣)	١			٣	
محمد عبد الغنى المهيلمى(٤٤)	٢			٢	
أدمون نصرى خورى(٤٥)	١	١		٢	
حسن ناجى(٤٦)				٤	
طه مهنا(٤٧)				٤	

(٤١) نفســه ، محفظــة ٣٥ ، شركة مصر صباغى البيضــاء ملــف ١٨٢ ـ ٢٥٣/٥ حـ ١ . ص ١٠٢ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/٣/٢٩ .

(٤٢) نفسه ، محفظة ٣٠ ، الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، ملف ١٨٢ ـ ١٨٤/٣ جـ ٢ . ص ٧١ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/٤/٢٢ .

(٤٣) نفسه ، محفظه ١١٥ ، الشركة المساهمة المصرية لانشاء الطرق ، ملف ١٨٢ ـ ١٥٣/٣ جـ ١ . ص ٢٠٢ ، اقـــراره لمصلحـــة الشركـــات فى ١٩٥٨/١١/١٥ .

(٤٤) نفسه ، محفظة ٣٠ ، الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، ملف ١٨٢ ـ ١٨٤/٣ جـ ٢ . ص ٧٩ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٦ ١٩٥٨/٤ .

(٤٥) نفســه ، محفظــة ١٨٦ ، الشركة المصريــة للســيارات ، ملف ١٨٢ ـ ٤٣/٣ جـ ٢ . ص ١٨٦ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٧/٨/٣١ .

(٤٦) نفسه ، محفظــة ١٢٠ ، شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح ، ملف ١٨٢ ـ ٢٤٥/٣ جـ ٢ . ص ٢٢ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٧/٢/١ .

(٤٧) نفسه ، محفظة ٣٠ ، الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، ملف ١٨٢ ـ ١٨٤/٣ جـ ٢ . ص ٧٥ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/٤/١٦ .

ومن ذلك الجدول وفى كثير من الوثائق يتضح أن هناك العديد من أعضاء مجالس ادارات الشركات قد احتل عضوية شركات كثيرة تعدت العدد الذى حدده قانون الشركات وهو ٦ شركات ولوضع تلك الأعداد فى اطار قانونى ضبطوا ايقاعهم على أن تكون تلك الكثرة من الشركات التى لم يمض على تأسيسها خمس سنوات حيث ان قانون الشركات لم يضع حدا لعضوية تلك الفئة من الشركات ومن هنا فقد أستغلت كثغرة من قبل هؤلاء الأعضاء للاكثار من العضوية فى الشركات لما لها من دخل لايستهان به ٠

ومن هؤلاء الأعضاء الذين حققوا ذلك الوضع وذكروا بالجدول قسطنطين ٠ م ٠ سلفاجو ومحمد حسـين الجمال والدكتور زكى هاشم وغيرهم الكثيرون ممن تفيض بهم وثائق الشركات ، كما كان من الذين احتفظوا بعضوية الشركات التى حددها القانون فقط ولم تمتد أيديهم الى تلك الفئة من الشركات كل من : روبير نصرى خورى، ومحمد أمين عبد الرحمن ، ومحمد أحمد فرغلى ، والمهندس عبدالمنعم شاهين وتيودور خلاط ٠ الخ ، وهم كثيرون ممن لم يذكرهم الجدول لعدم الاطالة بالاضافة الى أعضاء آخرين يصعب احصاءهم اشتركوا فى عضوية ٥ و ٤ شركات كان منهم : محمد أحمد عبدالرحمن ومحمد حسن جميعى ، وعبد الحميد سرى ، وروبير جاش ولينوس جاش والدكتور عبده محمود سلام وغيرهم كثيرون ورد ذكرهم بالجدول أو لم يرد اكتفاء بالاشارة الى تلك الفئة غير البسيطة ناهيك عن من احتل عضوية ثلاث شركات وشركتين مما جعل من تلك الوظيفة محل كسب كبير بشكل لفت الانتباه الى وظيفة عضوية الشركات ودعا الى الهبوط بالعدد المسموح به قانونا كما دعا الى الحد من مكاسبها المادية ٠٠ الخ للاقلال من ذلك التمركز الذى أدى الى تكوين مراكز قوى اقتصادية ٠

كما يلاحظ أن هؤلاء الأعضاء كان بينهم نسبة كبيرة من رجال الأعمال والتجار ، الذين لعبوا دورا كبيرا فى الحياة الصناعية

كقسطنطين سلفاجو ، وروبير جاش وروبير نصرى خورى وتيودور خلاط ومحمد حسين الجمال ومحمد أحمد فرغلى ومحمد عبد الغنى المهيلمى وعبد الحميد سرى والكتور زكى هاشم ٠٠ الخ ، من هؤلاء الرجال الذين مدوا نشـــــاطهم الى الحياة الصناعية فأثروا بها وأثروها ٠

ويلاحظ شىء آخر وهو أن الكثير ممن احتل عضوية أربع شركات فما فوق كان يعتلى رئاسة شركات عدة وصل بعضها الى ثلاث شركات ، ويلاحظ شىء آخر وهو أن وظيفة العضو المنتدب لم تظهر فى ذلك الجدول الا ثلاث مرات من بين أكثر من مائة عضوية وغيرها وردت بالجدول مما يوحى بفنيتها ، وأنها كانت تحتاج لكوادر مؤهلة والى شخص ذى خبرة فنية عالية لأن نشاط الشركة يتوقف عليها الى حد بعيد ٠

ولتقويم وظيفة عضو مجلس الادارة التى أشرنا اليها ، قصر قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها الذى صدر فى عام ١٩٥٨ عضوية مجالس ادارة الشـركات المســاهمة على شركتين ، ولذا أعرض الرأسماليون عن تأسيس الشركات المساهمة وزاد اقبالهم على تأسيس الشركات الأخرى التى لا يوجد فيها شرط قصر عضوية مجلس الادارة على شركتين(٤٨) ففتحوا ثغرة أخرى بذلك القانون ليستمر كسبهم وثراؤهم ووضعهم الاقتصادى وان كان بشكل أقل مما كان فى حالة الشركات المساهمة ٠

وعلى أية حال فقد حتم ذلك القانون الأخير على الشركات أن

---

(٤٨) محمد كامل ملش : تطور الشركات وتشريعها خلال الخمسين سنة الأخيرة الجمعية المصرية للاقتصـاد السياسى والاحصـاء والتشريع المصدر السابق ٠ ص ٥٦٠ ٠

تعدل فى نظامها الأساسى ولوائحها لتتوافق مع مواده ومن أمثلة الشركات التى عدلت فى نظامها شركة الكروم والكحول المصرية ، حيث عقدت اجتماعا لجمعيتها العمومية غير العادية لتعديله فقد كان النص القديم للمادة ٢٠ من ذلك النظام يقرر أن الشركة تدار بواسطة مجلس ادارة مؤلف من خمسة أعضاء على الأقل ومن ١٥ عضوا على الأكثر فعدل وفق نص قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها الصادر فى عام ١٩٥٨ ، والذى جعل مجلس ادارة الشـــركة يتألف من ٣ أعضاء على الأقل ومن سبعة على الأكثر(٤٩) ٠

ولما كان ذلك القانون ينص على الا تزيد عضوية مجلس ادارة الفرد فى الشركات المساهمة عن شركتين فتبعا لذلك وفق أعضـــاء مجالس ادارة الشركات أوضاعهم فى عضوياتهم لتكون قاصرة على شركتين ، وسنبين كيف تم ذلك التوفيق ٠

ففى اجتماع مجلس ادارة الشركة المصـــرية (نزهة) للغزل والنسيج ، الذى عقد فى ٢٨ اكتوبر عام ١٩٥٨ وحضره الدكتور عبد المنعم محمد عاشور رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب ومحمد واصف مسقاوى اللبنانى الجنسية وعضو مجلس الادارة المنتدب وعبد الله بوادقجى عطار ومحمد أديب السراقبى ، وفتحى محمد عاشـــور واعتذرت عن الحضـــور دلال علم مســـقاوى اللبنانية الجنسية(٥٠) ٠

---

(٤٩) مصلحة الشركات ، محفظة ١٣٤ ، شركة الكروم والكحول المصرية ، ملف ١٨٢ ــ ٢١٠/٥ جـ ١ ٠ ص ٢٧٢ ، محضر اجتمـــاع الجمعية العموميـــة غير العادية فى ١٩٥٨/١١/٣ ٠

(٥٠) نفســه ، محفظة ٣٠ ، الشركة المصريـــة لصناعة المنسوجات ، ملف ١٨٢ ــ ٣٨٤/٣ جـ ٢ ٠ ص ١٧٢ ــ ص ١٧٤ ، اجتماع مجلس الادارة بمقر الشركـــة ٠

ودار ذلك الاجتماع حول مركز أعضاء مجلس الادارة من قانون الشركات المساهمة المشار اليه حيث انتهى وضع الأعضاء على الوجه التالى : الدكتور عبد المنعم عاشور ظل رئيسا لمجلس الادارة وعضوا منتدبا للشركة بعد أن أبدى رغبته فى الاستقالة من رئاسة وعضوية مجالس ادارة الشركات الأخرى ماعدا البنك العربى لأنه مؤسسة لا تخضع لذلك القانون حيث انه ليس بشركة مصرية • وظل محمد واصف مسقاوى عضوا منتدبا للشركة واستقال من مركزه بصفته عضوا منتدبا للشركة العربية لتجارة الأخشاب وظل عضوا عاديا بمجلس ادارتها ، واستمر محمد أديب السراقبى عضوا فى مجلس ادارة الشركة ولما كان عضوا بمجلس ادارة البنك الاتحاد التجارى وكذلك عضوا بمجلس ادارة الغرفة التجارية فقد تقدم بطلب تصريح من رئيس الجمهورية ليستمر عضوا فى مجلس ادارة الشركة كنص القانون ، أما عبد الله بوادقجى عطار فتنازل عن عضويته لمجلس الادارة ليبقى مديرا عاما للشركة كما ظلت دلال علم الدين مسقاوى وفتحى محمد عاشور عضوين بمجلس الادارة لأن القانون لايتعارض ووضعهما(٥١) مما يبين كيفية موائمة أعضاء مجالس الادارات مع القانون الجديد دون تهاون ، بل انهم حاولوا الاستفادة منه الى أقصى درجة •

ومن الذين حصلوا على ترخيص رئيس الجمهورية العربية المتحدة شارل ، ميشيل أيوب عضو مجلس ادارة الشركة المستقلة المصرية للبترول وحمل التصريح قرار رقم ٥٦٣ لعام ١٩٥٩ مصرحا له بأن يكون عضوا بمجلس ادارة تلك الشركة(٥٢) •

---

(٥١) نفســه •

(٥٢) مصلحة الشركات ، محفظة ١٦١ ، الشركة المستقلة المصرية للبترول ملف ١٨٢ – ٢٤٦/٣ جـ ٢ ، ص ١٢٥ ، خطـاب بذلك من الشركة الى ادارة الشركات فى ١٩٥٩/٥/٩ •

وكان من الذين وفقوا أوضاعهم حسن مرعى الذى كان عضوا فى شركة مصر للغزل والنسج ، وشركة مصر صباغى البيضا وشركة أسمنت بورتلاند طرة وشركة مصر لصناعة الكيماويات ، وشركة الترانزستور المصرية . حيث قرر أنه قصر اختياره على عضويته بمجلس ادارة الشركتين التاليتين : شركة مصر للغزل والنسج ، وشركة أسمنت بورتلاند (طرة)(٥٣) .

وكذلك تقدم حبيب داود بخطاب الى مدير ادارة الشركات أخطره فيه أنه تنفيذا لأحكام القانون تقدم باستقالته من مجالس ادارات الشركات التالية : شركة مضارب الأرز المصرية الحديثة وشركة الاهرام للمستحضرات الطبية والشركة المساهمة المصرية (كاريا) . وأوضح له بأنه ظل عضوا بشركة الشرق الأوسط للتجارة والأقطان(٥٤) .

كما أوضح الدكتور عبده محمود سلام فى اقراره لادارة الشركات أنه كان رئيسا وعضوا بمجالس ادارة الشركات الآتية : شركة تنمية الصناعات الكيماوية وشركة مصر للغزل والنسج الرفيع وشركة مصر للتأمين وشركة مصر للفنادق وبناء على القانون المشار اليه اختار البقاء شاغلا رئاسة شركة تنمية الصناعات الكيماوية وعضوا بشركة مصر للغزل والنسج الرفيع(٥٥) .

---

(٥٣) نفسه ، محفظة ٤٣ ، شركة مصر للغزل والنسيج ، ملف ١٨٢ ــ ١٣٣/٢ جـ ١ . ص ١٥١ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/٩/١٥ .

(٥٤) نفسه ، محفظة ١٢٧ ، شركة مصر للحلج ، ملف ١٨٢ ــ ١٣٠/٣ جـ ١ . ص ٢٢٧ ، رسالة حبيب داود المحاسب الى مدير ادارة الشركات فى ١٩٥٨/١١/٧ .

(٥٥) مصلحة الشركات ، محفظة ١٥٥ ، شركة تنمية الصناعات الكيماوية ملف ١٨٢ ــ ٤٠٩/٣ جـ ٣ . ص ١٦٥ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/١١/٨ .

ونجد قسطنطين ميشيل سلفاجو ، يستقيل من الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ومعه : أحمد على الألفي ومحمد كامل بدوى وعوض حسن عوض ومحمد عبد المنعم الديب والمهندس عبد الحميد حسين داود ممثل المؤسسة الاقتصادية في المجلس(٥٦) ومن ذلك يتبين ان القانون طبق أيضا على رجال المؤسسة الاقتصاية مثلهم فى ذلك مثل باقى رجال الصناعة فى مصر ٠

ولو لاحظنا تلك الاسماء ومن طبق عليهم القانون عامة فسنجد أنها كانت تمثل مراكز قوى داخل الرأسمالية الصناعية فى مصر لأنها كانت تحتل مناصب عديدة من عضوية مجالس ادارات الشركات وبذا حقق القانون الهدف منه وهو التخلص وابعاد تلك العناصر الرأسمالية الصناعية الكبيرة وأن كانوا قد تسربوا الى الشركات غير المساهمة ٠

وربما يشهد على فتحه الباب للشباب لولوج ميدان الرأسمالية الصناعية فى البلاد ، تقرير مجلس ادارة شركة المحاريث والهندسة الذى رفعه الى الجمعية العمومية فى ٢٧ يونيو ١٩٥٩ مبينا فيه أنه تنفيذا لقانون الشركات الصادر فى عام١٩٥٨ استقال من ذلك المجلس كل من : حسين زكى وفليكى بنتو وعلى سعد الله علام ٠ وعين مصطفى كامل مراد عضوا بالمجلس(٥٧) ٠

---

(٥٦) نفسه ، محفظه ٣٠ ، الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، ملف ٨٢ ـ ١٨٤/٣ جـ ٢ ٠ ص ٨٧ ، خطاب من مصلحة الشركات الى الشركة فى ١٩٥٨/١٠/١٥ ٠

(٥٧) نفسه ، محفظة ١٨٠ ، شركة المحاريث والهندسة ، ملف ١٨٢ ـ ١٣٥/٣ جـ ٢ ٠ ص ١٦١ ، وجاء تعيينه طبقا للقانون رقم ٢٠ لعام ١٩٥٧ (قانون المؤسسة الاقتصادية) ٠

ودفع بذلك دماء جديدة من الشباب لتحل محل عناصر الرأسمالية الصناعية المطاح بها والتى كانت تعرقل حركة البلاد الصناعية هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ذلك القانون وبذلك الشكل لن يسمح بقيام رأسمالية صناعية مماثلة لما كانت عليه حتى لو أخذت نفس الخط المعرقل مستقبلا لأن حجمها سيكون صغيرا بنفس الحجم الذى حطمه تعديل القانون ٠

فلقد هبط القانون بعدد الشركات المسموح للعضو بأن يكون عضوا فى مجالس اداراتها الى الثلث وبذا أطاح بعضوية شركات كثيرة من كبار رجال الصناعة بل ومتوسطيهم ، لاشك انهم فقدوا معها الوجاهة الاجتماعية وضاعت معها أيضا مكاسب وأرباح أضعفت من أوضاعهم الاقتصادية المتميزة التى كانت تنفر الشعب اجتماعيا والثورة اقتصاديا مما دعا الثورة الى أن توجه عنايتها للقضاء على ذلك التركز فى عضوية الشركات ٠

واذا كانت الثورة قد نجحت من تلك الزاوية فقد نجحت وبنفس القدر من زاوية أخرى لأنها بفتحها الباب لدخول عناصر أخرى مجالس ادارت الشركات ليحلوا محل الرجال القدامى سيكونون مدينين بالولاء للثورة وفكرها نظرا لاستفادتهم من تلك الأوضاع الجديدة وبذا حققت الثورة هدفين فى وقت واحد ، أطاحت بالبعض واكتسبت آخرين جددا يعدون رجالها ، وحتى لو افترضنا أنهم قد يصبحون فى عداد الرجال القدامى فى موقفهم منها فان القانون قد حدد عضوية الفرد بشركتين حتى لا يسمح بتكوين مراكز قوى ونفوذ اقتصادى صناعى فلا يشكلون خطورة عليها ٠

ومما كان يشهد بمدى التركز التقرير الذى أعده أحد المسئولين وذكر فيه أن مجموع الشركات المساهمة فى مصر بقدر بنحو ٦٠٠ شركة ، منها ١٥ شركة زاد عدد أعضاء مجلس ادارتها عن ١٢ عضوا

وحوالى ١١٠ شركات عدد أعضائها بين ٨ و ١٢ عضوا ونحو ٢٧٠ شركة لا يزيد عدد الأعضاء فى مجالس ادارتها على سـبعة · أما باقى الشركات فهى اما شركات تحت التأسيس أو شـركات تحت الحراسة(٥٨) ·

ومن بين الشركات التى زاد عدد أعضائها عن ١٢ عضوا : الشركة المصرية لصناعة المنسوجات وشركة مصر للغزل والنسيج والتجهيز والشركة المصرية للأغذية · ومن بين الشركات التى تراوح أعضاؤها بين ٨ و ١٢ شركة انجلو أميركانيل ، وشركة مصر لحليج الاقطان ، وشركة مكابس الاسكندرية ، ومصانع النحاس ، والشركة الأهلية للصناعات المعدنية وشركة مصر صباغى البيضا والمحلات الصناعية للحرير والقطن(٥٩) ·

كما أوضح التقرير أن هناك بعض الأعضاء ـ كما أوضحنا ـ يجمعون بين عضوية أكثر من شركة اذ ان القانون القديم كان يسمح بأن يجمع العضو بين أكثر من ست شركات اذا كانت الشركات الزائدة لم يمض على تكوينها خمس سنوات كما بين أن هناك عددا كبيرا من الأعضاء يجمع بين ست شركات وأكد أن معظم أعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة يجمعون بين أكثر من شركتين(٦٠) ·

---

(٥٨) الأهرام ، عدد ٢٦١٧٨ ، ١٩٥٨/٨/١٥ · ص ٦ ، شركات المساهمة ، تقرير أحد المسئولين ·

(٥٩) نفسـه ·

(٦٠) نفسـه ·

الفصـــل الســـابع

أربــاح الشركات الصـــناعية
من ١٩٥٧ ـ ١٩٦١

يرتبط بعملية الاستثمار المرتبات التي يتقاضاها غالبية اعضاء مجالس ادارات الشركات بصورها المختلفة فلولا استثماراتهم ما عملوا بتلك الشركات وما ترتب على ذلك من مرتبات وأجور وامتيازات وأتعاب وبدلات وأرباح .. الخ .. مما يتعلق بذلك ، وسنعرض له بايجاز شديد خشية الاطالة في الصحفات القليلة القادمة وسنقسمها الى :

(ا) أتعـــــاب :

ففي الشركة المصرية لصناعة المنسوجات حدد مقابل الحضور لجلسات مجلس الادارة في السنة المالية ١٩٥٧/٥٦ بمبلغ ٣٠٠ جنيه خالص الضريبة لكل عضو من أعضاء مجلس الادارة . وكان لرئيس المجلس ضعف ذلك المبلغ . ولذلك حصل لينوس جاش السويسرى الجنسية ورئيس مجلس ادارة تلك الشركة على ١٨٥٠ر٧٠٠ جنيه مرتبا صافيا و ٦٠٠ جنيه مقابل الحضور(١) بالاضافة الى ١٢١١ر٥ صافي المكافأة بعد خصم الضرائب(٢) كما حصل الدكتور روبير جاش

---

(١) مصلحـة الشركات ، محفظـة ٣٠ ، ملف ١٨٤/٣/١٨٢ جـ ٢ . ص ٧٩ ، بيان باسماء أعضاء مجالس الادارة والمبالغ التى صرفت لهم ، فى سنة ١٩٥٧/٥٦ .

(٢) نفسه . ص ٧٣ ، الجمعية العمومية العادية للمساهمين المنعقدة فى ١٩٥٧/٢/٢٢ ، والمقدم لها تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٧/٥٦ .

عضو مجلس الادارة المنتدب لهذه الشركة والسويسرى الجنسية على ٢٨٨٩ جنيه مرتبا و ٣٠٠ جنيه مقابل الحضور(٣) و ٦٠٥ جنيهات مكافأة(٤) . وتجدر الاشارة الى أن مبلغ مقابل الحضور بتلك الشركة ظل كما هو فى عام ١٩٥٨/٥٧(٥) .

وفى شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصـــرى بكفر الدوار والتى كان مجلس ادارتها مكونا فى سنة ١٩٥٨ من المهندس محمد حسين الجمال رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب للشركة الذى حصل على ٢٥٠٠ جنيه مكافاة و ٣٠٠ جنيه راتبا ، وعبد الحميد سرى مدير عام الشركة وعضو مجلس ادارأتها المنتدب الذى حصل على ٢٥٠٠ جنيه مكافاة و ٣٢٨٨ جنيها راتبا و ١٥٠٧ جنيهات مكافأة ترك الخدمة على حين حصل الدكتور عبده محمود سلام على ٢٥٠ جنيها مكافاة عضوية مجلس الادارة و ٨٠٠ جنيه مكافأة عن أتعاب استشارية للقسم الطبى بالشركة لنفس العام ، وحصل كل من : المهندس محمد الشافعى والمهندس عباس يسرى وطه مهنا ومحمد حسن شرابى ومحمد أحمد فرغلى وخليل على الجزار وعبد المنعم خليل ومحمد عبد الرحمن العتر ، ومحمد حسن جميعى ، على ٢٥٠٠ جنيه مكافأة عضوية مجلس الادارة على حين حصل الدكتور محمد على امام على ٢٠٨٢ جنيها مكافأة عضوية مجلس الادارة وحصل الأميرالاى سليممحمد سليم على ٧٦١ جنيها مكافأة عضوية مجلس الادارة(٦) ويشهد ذلك على ضخامة المبالغ

---

(٣) نفسه . ص ٧٩ ، بيان باسماء أعضاء مجـالس الشركة والمبـالغ المقررة لهم عن سنة ١٩٥٧/٥٦ .

(٤) نفســه . ص ٧٤ .

(٥) نفسـه . ص ٧٩ .

(٦) مصلحة الشركات ، محفظة ٣٤ ، ملف ١٨٢ - ٢٥٤/٣ ج ٤ . ص ١٥٥ ، بيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/١١/٢٧ .

الموزعة علي أعضاء مجالس ادارات الشركات والتي منها ٩أعضاء مجلس ادارة تلك الشركة البالغ عددهم ١٤ عضوا والذين حصلوا على ٣٥٥ر٤١ جنيها(٧) وهو مبلغ كبير لاشك يؤثر على المستثمرين والاستثمار ٠

ويؤكد ذلك أن شركة البيضا البالغ عدد أعضاء مجلس ادارتها ١٣ فرداً وزعت مكافآت العضوية على كل من : محمد رشدى رئيس مجلس الادارة ، والمهندس محمد حسين الجمال وعضو مجلس الادارة المنتدب ، والدكتور حسين توفيق صقر ٠ وحصـــل كل منهم على ٣ر١٨٦٢ جنيها ، وأحمد محمود فؤاد ٨ر١٧٦٩ جنيها ، وحسن مرعى وعبد الحميد سرى والمهندس مجدى على يونس وحصل كل منهم على٩ ر٢٥٠ جنيها ، وحصل أنور رجب على ٣ر١٤٤٦ جنيها ، كما حصل السيد محمد عويس على ٨ر١٤٥٢ جنيها ، وحصل محمد عبد العزيز فتحى على ٩ر٢٥٠ جنيها ، كما حصل ممثل المؤسسة الاقتصـادية بتلك الشـركة على ٨ر٦٥٣ جنيها لكل من محمود الدرويش ، والمنهدس جمال الدين بدوى حمدى بينما حصل زميلهم محمد فؤاد جلال على ١ر٢٣١ جنيها(٨) ٠

وفي شركة مصر للغزل والنسيج كانت المبالغ التى حصل عليها مجلس الادارة فى عام ١٩٥٨ كما يلى : حسن مختار رسمى ٤٥ جنيها مقابل حضور جلسات مجلس الادارة و ٣٤٤١ مكافأة عضـــوية و ٣٠٠٠ جنيه مرتبا وأتعابا بالاضافة الى عربة للانتقالات ، والمهندس محمد حسين الجمال ٣٦ جنيها مقابل حضور جلسات و ٣٤٤١ جنيه مكافأة و ٢٥٠٠ جنيه مرتبا وأتعابا والدكتور حسن مرعى ٣٩ جنيها

---

(٧) نفسه ٠

(٨) مصلحة الشركات ، محفظة ٣٥ ، ملف ١٨٢ ـ ٢٥٣/٥ جـ ١ ٠ ص ٨٩ ــ ٩١ ، تقرير مراقب الشركات الى مصلحة الشركات عن أعضـاء مجلس الادارة فى ١٩٥٨/٥/١ ٠

مقابل حضور الجلسات و ٣٤٤١ جنيها مكافأة عضوية و ٣٠٠٠ جنيه مرتبا وأتعابا بالاضافة الى عربة للانتقالات ، كما حصل كل من : أحمد حمدى عبيد وحسن سعداوى وأحمد السيد على ومحمود محمد لطفى ومصطفى عفت وحسن بدراوى ومحمد أحمد فرغلى على مقابل حضور جلسات تفاوت بين ٣٠ر٤٢ جنيها بالاضافة الى حصول كل منهم على ٣٤٤١ مكافأة عضوية ، ناهيك عن المهندس أحمد توفيق البكرى الذى حصل على ٤٥ جنيها مقابل حضور جلسات ، و٣٤٤١ جنيه مكافأة عضوية و ٤٩٢٥ جنيها مرتبا وأتعابا ومحمد محمود محسب الذى حصل على ٤٥ جنيها مقابل حضور جلسات و ١١٠٣ جنيها مكافأة عضوية ، ووهبه البدوى الذى حصل على ٤٥ جنيها مقابل حضور جلسات و ٥ر١٠٤٦ مكافأة عضوية(٩) .

ورغم تلك المبالغ الكبيرة التى كانت تثير لاشك حسد الكثيرين فقد كانت كما بينا للعضو فى شركة واحدة ، فما بالنا وأن قانون الشركات كان يسمح للفرد بأن يجمع بين عضوية مجالس ادارات ست شركات مساهمة بخلاف الشركات التى لم يمض على تأسيسها خمس سنوات ، كما أنه كان يسمح لعضو مجلس الادارة المنتدب أن يشغل تلك الوظيفة فى شركتين بما يعنى أنه كان فاتحا باب المكافآت وما الى ذلك بشكل متسع ، سمح بوجود خلل على سطح الحياة الاقتصادية ، امتد الى الحياة الاجتماعية .

فقد كانت الشركات المساهمة الصناعية فى حاجة الى ضبط ايقاعها لأنها بذلك الشكل كانت تمثل نهرا لا ينضب من الأموال لهؤلاء الأعضاء بصورة مثلت وضعا استفزازيا للمساهمين والجمهور والقيادة السياسية واستوجبت العلاج بتعديل ذلك القانون .

---

(٩) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٣ ، ملف ١٨٢ — ١٢٢/٣ جـ ٢ . ص ١٩١ ، المبالغ التى حصل عليها أعضاء مجلس الادارة فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

ولذلك سنت الثورة قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها فى عام ١٩٥٨ فحجمت به أعداد العضوية فى مجالس ادارة الشركة وكذا حددت المكافآت وغيرها من المبالغ بحد معين ، وبذا قضت على ذلك الاسراف الذى كان بغير شك فى غير صالح حركة الاستثمار الصناعى بالبلاد ٠

وعلى اية حال فيلاحظ على المكافآت والمرتبات ومقـــابل بدل حضور الجلسات ٠٠٠ الخ ٠٠ أنها لم تكن موحدة فى كل الشركات بل اختلفت من شـــركة الى أخرى وفق ما كانت تقرر الجمعيات العمومية للمساهمين ٠

ففى اجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمى شركة صباغى باكوس تقرر تحديد مبلغ ٢٥ جنيها مقابل بدل حضور لكل عضو من أعضـــاء مجلس الادارة عن عام ١٩٥٩(١٠) على حين حدد بدل الحضور فى شركة سباهى لصناعة خيوط الغزل والمنسوجات بعشرة جنيهات لعام ١٩٥٨(١١) ٠

وفى الشركة المستقلة المصرية للبترول كان بدل الحضور ١٥ جنيها فى عام ١٩٥٧(١٢) ثم زيد ذلك المبلغ فى عام ١٩٥٨ فكان ١٥ جنيها صافيا من الضرائب لكل جلسة من جلسات مجلس الادارة،

---

(١٠) مصلحة الشركات ، محفظة ٥٢ ، ملف ١٨٢ ـ ٥٣٧/٥ جـ ١ ٠ ص ٢١٢ ، محضر الجمعية العمومية العادية للشركة فى ١٩٦٠/٣/٣١ ٠

(١١) نفسه ، محفظة ٣٩ ، ملف ١٨٢ ـ ٢٧٨/٥ جـ ١ ٠ ص ١١٧ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة فى ١٩٥٨/٦/١٧ ٠

(١٢) نفسه ، محفظة ١٥٩ ، ملف ١٨٢ ـ ٢٤٦/٥ جـ ١ ٠ ص ٣ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للمساهمين فى ١٩٥٧/٦/٢٧ ٠

لكل عضو من أعضاء مجلس الادارة[١٣] ثم زيد مرة أخرى في عام ١٩٥٩ فاصبح بواقع ٢٠ جنيها للعضو عن كل جلسة[١٤] .

ومن ذلك يتضح أن هناك فرقا بين الشركات الغنية والفقيرة ، ويتبين ذلك من مقارنة بدل الحضور في الشركة السابقة وشركة الشرق للغزل والنسج بامبابة التي حددت بدل الحضور لأعضاء مجلس الادارة في عام ١٩٦١ بمبلغ خمسة جنيهات لكل جلسة كعام ١٩٦٠[١٥] .

وكذا الحال في شركة كولدير التي حددت مبلغ بدل حضور أعضاء مجلس الادارة عن كل جلسة بخمسة جنيهات في عام ١٩٦١ لكل عضو[١٦] .

كما نجد أن هناك شركات أخرى احتسبت مقابل الحضور بمبلغ اجمالي لكل عضو عن الموسم ومن تلك الشركات شركة حليج الوجه القبلي التي حددته في موسم ١٩٥٨/٥٧ بمبلغ اجمالي قدره مائة جنيه لكل عضو مع احتساب مصاريف انتقال قدرها خمسة جنيهات عن كل جلسة للأعضاء المقيمين خارج الاسكندرية (مكان عقد

---

(١٣) نفسه . ص ٢٤ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للمساهمين في ١٩٥٨/٦/٢٥ .

(١٤) نفسه . ص ١٥٧ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة في ١٩٥٩/٦/٢ .

(١٥) الأهرام ، عدد ٢٧٢٣٢ ، ١٩٦١/٧/٢ . ص ٧ ، قرارات الجمعية العادية للمساهمين في ١٩٦١/٦/٢٩ .

(١٦) الأخبار ، عدد ٢٧٨٧ ، ١٩٦١/٦/١٢ . ص ٨ ، تقرير مجلس ادارة الشركة المقدم للجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في ١٩٦١/٦/٢٨ .

الاجتماعات)[17] . وقد طبق ذلك التحديد أيضا فى موسم ١٩٥٩/٥٨[18] .

وبذلك نجد أن هناك شركات كانت تمنح الأعضاء بدل انتقال لمن هم خارج منطقة عقد الاجتماع . بل ان هناك شركات أخرى فرقت عند تحديد بدل حضور الجلسات بين العضو والرئيس حيث وجدنا شركة حليج الوجه القبلى تحدد مبلغ بدل حضور جلسات مجلس الادارة عن عام ١٩٥٨/٥٧ بمبلغ مائتى جنيه للرئيس ومائة جنيه لكل عضو من أعضاء مجلس الادارة[19] .

وكذا كان الحال فى شركة مصانع النحاس المصرية التى وافقت جمعيتها العمومية على تحديد الراتب المقطوع لأعضاء مجلس الادارة عن عام ١٩٥٧ بمبلغ ٣٥٠ جنيها لعضو مجلس الادارة و ٤٠٠ جنيه للرئيس بخلاف مصاريف الانتقال التى كانت بواقع ٨ جنيهات عن كل جلسة يحضرها العضو[20] .

(ب) ارباح :

سنحاول أن نعرض هنا للارباح باعتبارها لب عملية الاستثمار وهدفها العائد على المساهمين والمؤسسين بعد تناولنا للعائد السابق

---

(١٧) مصلحة الشركات ، محفظة ٥٦ ، ملف ١٨٢ ــ ٢٠٧/٥ جـ ١ . ص ١٣ ، تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٨/٥٧ مقدم للجمعية العمومية للمساهمين فى ١٩٥٨/٧/٢٤ . مطبعة النيل ، الاسكندرية ، ١٩٥٨ .

(١٨) نفسه . ص ٦٢ ، تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٩/٥٨ ، مقدم للجمعية العمومية للمساهمين فى ١٩٥٩/٧/١٩ ، مطبعة الأمانة ، الاسكندرية ١٩٥٩ .

(١٩) نفسه ، محفظة ٥٥ ، ملف ١٨٢ ــ ١١٧/٣ جـ ٣ . ص ٢٦ ، قرارات الجمعية العمومية العادية للمساهمين فى ١٩٥٨/١١/٢١ .

(٢٠) الأخبار ، عدد ١٧٧١ ، ١٩٥٨/٣/١١ . ص ٨ ، قرارات الجمعية العمومية لعام ١٩٥٧ .

على أعضاء مجالس ادارات الشركات والذى أشرنا الى أنه قد يعد ربحا غير مباشر فاذا أضفنا اليه الربح المباشر فسوف تتضح ضخامة عوائدهم وأرباحهم ٠

ففى شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى بلغ ربح السهم ٢٧٫٥٪ من قيمة السهم الاسمية عن عام ١٩٦٠ ، أى مبلغ ١١٠ قروش لكل سهم تخصم منها الضرائب والرسوم المستحقة قانونا(٢١) وهو يعادل ما وزع فى عام ١٩٥٩(٢٢) بينما كان ٩٠ قرشا عن عام ١٩٥٨ لكل سهم يخصم منها الضرائب المقررة قانونا(٢٣) ٠

وفى الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، ووفق على توزيع ٤٠ قرشا ربحا لكل سهم خالص الضريبة عن عام ١٩٥٧/٥٦(٢٤) ٠ على حين كان ربح السهم فى شركة مصر صباغى البيضا ١٣٥ قرشا عن عام ١٩٥٧ على أن يخصم منها الضرائب(٢٥) ثم انخفض الى

---

(٢١) الأخبار ، عدد ٢٦٤٩ ، ١٩٦١/١/٢ ٠ ص ٢٧ ، تقرير مجلس ادارة الشركة مقدم للجمعية العمومية عن عام ١٩٦٠ ٠

(٢٢) الأهرام الاقتصادى ، عدد ١٢٨ ، ١٩٦٠/١٢/١٥ ٠ ص ٣٥ ، أرباح الشركات لعام ١٩٦٠ ٠

(٢٣) الاهرام ، عدد ٢٦٣٢٠ ، ١٩٥٩/١/٤ ٠ ص ٣ ، تقرير مجلس ادارة الشركة عن عام ١٩٥٨ ٠

(٢٤) مصلحة الشركات ، محفظة ٣٠ ، ملف ١٨٢ ـ ١٨٤/٣ ج ٢ ٠ ص ٧٢ ، الجمعية العمومية العادية المنعقدة فى ١٩٥٧/٢/٢٢ ، وكذا تقرير مجلس ادارتها عن سنة ١٩٥٧/٥٦ ٠

(٢٥) نفسه ، محفظة ٣٥ ، ملف ١٨٢ ـ ٢٥٣/٥ ج ١ ٠ ص ٩٩ ـ ص ١٠٣ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية للشركة فى ٣ مارسة سنة ١٩٥٨ ٠

٢ر٢٥٪ من قيمة السهم فى عام ١٩٦٠ حيث كان الربح ٧ر١٠٠ قرش لكل سهم تخصم منها الضرائب المستحقة قانونا(٢٦) .

أما فى شركة سباهى لصناعة خيوط الغزل والمنسوجات فقد حدد ربح السهم لعام ١٩٥٧ بمبلغ ٨٠ قرشا قبل خصم الضريبة وهو ما يساوى ٢ر٦٢ قرشا صافى الضريبة(٢٧) على حين كان فى شركة الغزل الأهلية ٥ر٧٠ قرشا صافيا للسهم فى ذلك العام(٢٨) ثم زاد الى ٩٠ قرشا للسهم الواحد خالصة الضريبة فى عام ١٩٥٨(٢٩) .

بينما صرفت شركة صباغى باكوس ٥٠ قرشا صافيا ربحا للسهم عن عام ١٩٥٩(٣٠) وكذا الحال فى الشركة العربية للغزل التى كان ربح السهم فيها ٩١٩٣ مليما عن نفس العام(٣١) وايضا شركة

---

(٢٦) الأخبار، عدد ٢٧٧١ ، ١٩٦١/٥/٢٤ . ص ٤ ، تقرير مجلس ادارة الشركة المقدم للجمعية العمومية للشركة المنعقدة فى ١٩٦١/٦/١٠ .

(٢٧) مصلحة الشركات ، محفظة ٥٦ ، ملف ١٨٢ ـ ٢٠٧/٥ . ج ١ . ص ٦ ، تقرير مجلس ادارة الشركة مقدم للجمعية العمومية فى ١٩٥٨/٧/١٩ ، طبع مطبعة الأمانة ، الاسكندرية ، سنة ١٩٥٨ .

(٢٨) نفسه ، محفظة ٤٦ ، ملف ١٨٣ ـ ٥٨/٥ ج ١ . ص ٧٥ ، بيان الى مصلحة الشركات ، بتوزيع الأرباح لعام ١٩٥٧ .

(٢٩) نفسه . ص ٩٢ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٩/١/١١ .

(٣٠) نفسه ، محفظة ٥٢ ، ملف ١٨٢ ـ ٥٣٧/٥ ج ١ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة المنعقدة فى ١٩٦٠/٣/٣١ .

(٣١) الأهرام الاقتصادى ، عدد ١١٥ ، ١٩٦٠/٦/١ . ص ٤٥ ، اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة فى ١٩٦٩/٤/٣٠ .

شركة اسكندرية للغزل والنسيج والتى كان ربح السهم بها ٤٨ قرشا عن عام ١٩٥٩، تصبح ٢٧٫٥ قرشا بعد خصم الضرائب[٣٢] ·

وكان ربح السهم ٨٤ قرشا صافيا بعد خصم الضرائب فى شركة (اسكو) المحلات الصناعية للحرير والقطن فى عام ١٩٥٨[٣٣] ثم ارتفع الى ٩٢ قرشا صافيا عن عام ١٩٦٠[٣٤] كما كان ذلك المبلغ هو ربح السهم فى شركة الشرق للغزل والنسيج بامبابة عن عام ١٩٦٠ بواقع ٢٢٫٥٪ من قيمة السهم على أن تخصم منه الضرائب المستحقة[٣٥] ·

وفى مجال صناعة الحليج وزعت شركة حليج الوجه القبلى ٥٠ قرشا ربحا للسهم فى عام ١٩٥٧ على أن تخصم منها الضرائب والرسوم المستحقة[٣٥ م] ثم انخفض ربح تلك الشركة فى عام ١٩٥٨ حيث وصل الى ٤٠ قرشا للسهم تخصم منها الضرائب والرسوم[٣٦]

---

(٣٢) الأهرام ، عدد ٢٦٨٢٦ ، ١٩٦٠/٥/٢٤ · ص ٥ ، تقرير مجلس ادارة الشركة مقدم للجمعية العمومية فى ١٩٦٩/١/٢٦ ، ايضا الأهرام الاقتصادى عدد ١٢٥ ، ١٩٦٠/١١/١ · ص ٥٤ ·

(٣٣) الأخبار ، عدد ٢١١٥ ، ١٩٥٩/٤/٢٠ · ص ٧ ، تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية فى ١٩٥٩/٥/٩ ·

(٣٤) نفسه ، عدد ٢٧٧١ ، ١٩٦١/٥/٢٤ · ص ٤ ، تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية فى ١٩٦١/٦/١٠ ·

(٣٥) الأهرام ، عدد ٢٧٢٣٢ ، ١٩٦١/٧/٢ · ص ١١ ، قرارات الجمعية العمومية العادية فى ١٩٦١/٦/٢٩ ·

(٣٥م) مصلحة الشركات ، محفظة ٥٥ ، ملف ١٨٢ ــ ١١٧/٣ جـ ٢ · ص ٩٠ ، اجتماع الجمعية العمومية للشركة فى ٩١٥٧/١١/١١ ·

(٣٦) نفسه ، محفظة ٥٦ ، ملف ١٨٢ ــ ٢٠٧/٥ جـ ١ · ص ٤٣ ، تقرير مجلس الإدارة لعام ١٩٥٩/٥٨ ، مقدم للجمعية العمومية للشركة المنعقدة ١٩٥٩/٧/٢٧ ·

اما فى شركة مصر لحليج الأقطان فقد وصل ربح السهم الى ١٢٨ قرشا عن عام ١٩٦٠ على ان تخصم عنها الضرائب(٣٧) ٠

قد يبدو أن الربح الخاص بتلك الشركات قليل ولكنه ربح مجز خاصة اذا عرفنا أن ذلك النوع من الشركات كان يزيد عن حاجة البلاد بكثير ورغم ذلك فقد تقاربت فى أرباحها تلك مع أرباح شركات صناعة الحرير فقد كان ربح السهم فى شركة مصر لنسج الحرير ٤٠ قرشا عن عام ١٩٥٧ على أن تخصم منها الضرائب(٣٨) ثم زاد ذلك الربح فى عام ١٩٥٨ حيث وصل الى ٥٠ قرشا للسهم تخصم منها الضرائب(٣٩) ٠ وكان ربح السهم فى شركة مصر لنسج الحرير ــ حلوان ٥٠ قرشا لعام ١٩٥٩ تخصم منها الضرائب(٤٠) ثم وصل فى الشركة السابقة الى ٧٪ من قيمة السهم عن عام ١٩٦٠(٤١) وهى نسبة ربح أكثر من مجزية ٠

رغم ذلك حصلت شركات قطاع الصناعات الكيماوية على نسبة ربح اكبر من ذلك ، ففى شركة تنمية الصناعات الكيماوية كان ربح السهم ٣٠ قرشا عن عام ١٩٦٠ بواقع ١٠٪ من قيمة السهم يخصم

---

(٣٧) الأهرام عدد ٢٦٩٦٣ ، ١٩٦٩/١٠/٨ ٠ ص ٤ ، تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية فى ١٩٦٠/١٠/٢٦ ، وأيضا : الأهرام الاقتصادى ، عدد ١٢٥ ، ١٩٦٠/١١/١٠ ٠ ص ٥٤ ٠

(٣٨) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٨ ، ملف ١٨٢ ــ ٥/١٢٦ جـ ١ ٠ ص ٩١ ، تقرير الادارة عن عام ١٩٥٧ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، مقدم للجمعية العمومية التى وافقت عليه فى ١٩٥٨/٤/٧ ٠

(٣٩) نفسه ٠ ص ١١٣ ، تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية العادية لعام ١٩٥٨ ، ووفق عليه فى ١٩٥٩/٤/٢٣ ٠

(٤٠) الأهرام ، عدد ٢٦٨٢٢ ، ١٩٦٠/٥/٢٠ ٠ ص ٩ ، تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٩ ، والمقدم للجمعية العمومية العادية فى ١٩٦٠/٦/٩ ٠

(٤١) الأهرام الاقتصادى ، عدد ١١٥ ، ١٩٦٠/٦/١ ٠ ص ٤٦ ٠

منها الضرائب[٤٢] وكان فى شركة البويات والصناعات الكيماوية ١٦ قرشا يخصم منها الضرائب المستحقة قانونا[٤٣] وفى الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية تم توزيع مبلغ ٢ر٥٩ قرشا ربحا صافيا عن كل سهم فى عام ١٩٥٩(٤٤) .

وبصفة عامة فقد كانت نسبة صافى الربح الى رأس المال المدفوع بذلك القطاع تصل الى ٤ر١٣٪ تقريبا وكانت أكبر نسبة لها فى ميزانية شركات الورق اذ وصلت الى ٣٥٪ وأقل نسبة بشركات السماد حيث كانت بوقع ٩٪ تقريبا(٤٥) .

وفى الصناعات المعدنية، وزعت شركة ايديال عشرين قرشا ربحا صافيا للسهم بعد خصم الضرائب عن عام ١٩٥٧[٤٦] بينما وزعت شركة مصانع النحاس المصرية ٢٩ قرشا ربحا للسهم عن نفس العام[٤٧] وفى شركة مصانع الدلتا للصلب كان ربح السهم فى عام ١٩٦٠ (٥ر٧٢ قرش) مقابل ٥ر٦٧ قرش فى عام ١٩٥٩[٤٨] وعلى

(٤٢) الأخبار ، عدد ٢٧٥١ ، ١٩٦١/٥/١ . ص ٧ ، قرارات الجمعية العمومية للمساهمين عن سنة ١٩٦٠ ، المنعقدة فى ١٩٦١/٤/٢٨ .

(٤٣) نفسه ، عدد ٢٧٨٤ ، ١٩٦١/٦/٨ . ص ١٣ ، تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية عن عام ١٩٦٠ .

(٤٤) الأهرام ، عدد ٢٦٨٠٣ ، ١٩٦٠/٥/١ . ص ٧ ، قرارات الجمعية العمومية العادية للمساهمين فى ١٩٦٠/٤/٣٠ .

(٤٥) بنك مصر ، نشرة بنك مصر ، جـ ١ عدد ٣ ، سبتمبر ١٩٦١ . ص ٤١ ، قطاع الصناعات الكيماوية سنة ١٩٦٠ .

(٤٦) مصلحة الشركات ، محفظة ١٧١ ، ملف ١٨٢ ــ ١٥٤/٣ جـ ١ . ص ٩٧ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية فى ١٩٥٨/٦/٣٠ عن حساب ١٩٥٧ .

(٤٧) الأخبار ، عدد ١٧٧١ ، ١٩٥٨/٣/١١ . ص ٨ ، تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين عن سنة ١٩٥٧ .

(٤٨) نفسه ، عدد ٢٧٥٤ ، ١٩٦١/٥/٤ . ص ٧ ، قرارات الجمعية العمومية للمساهمين عن عام ١٩٦٠ .

أية حال فقد بلغت نسبة الأرباح الصافية الى رأس مال المدفوع بقطاع الصناعات المعدنية ٢٢ر٪ ، ٦ر٢١٪ خلال عامى ٥٨ و ١٩٥٩ على الترتيب وهى نسبة منخفضة من وجهة نظر بنك مصر(٤٩) مما يوضح شره الرأسمالية الصناعية فى مصر ويؤكد عدم قناعتها بأى نسبة ربح مهما كانت عالية فهى دائما تتطلع للمزيد الذى لاشك انه كان على حساب العامل والمستهلك بمصر ٠

فيما يختص بالصناعات البترولية فقد وزعت الشركة المصرية المستقلةللبترول ربحا ١١٠ قروش للسهم بعد خصم الضرائب عن عام ١٩٥٧(٥٠) ونفس ذلك المبلغ عن عام ١٩٥٨ يصبح ٦ر٨٥ قرشا بعد خصم الضرائب (٥١) ثم زيد ذلك المبلغ فى عام ١٩٥٩ الى ١٣٢ قرشا يصير بعد خصم الضريبة المستحقة ٧ر١٥٢ قرشا(٥٢) وفى شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية ليمتد كان ربح السهم الصافى ١٥ قرشا خالصة الضريبة عن عام ١٩٦٠ على حين كانت قيمة السهم جنيها مصريا واحدا(٥٣) ٠

وفى مجال الصناعات الغذائية كان ربح السهم ٥ر٢٤ قرشا عن عام ١٩٥٩ فى شركة الملح والصودا المصرية تصبح ٧ر٢٠ قرشا

---

(٤٩) بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، جـ ١ ، عدد ٢ ، يونيو ١٩٦٠ ٠ ص ٣٤ ، قطاع شركات التعدين ١٩٥٩ ، ١٩٥٨ ٠

(٥٠) مصلحة الشركات ، محفظة ١٥٩ ، ملف ١٨٢ ـ ٥/٢٤٦ جـ ١ ٠ ص ٣ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية فى ١٩٥٧/٦/٢٧ ٠

(٥١) نفسه ٠ ص ٤ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية فى ١٩٥٨/٦/٢٧ ٠

(٥٢) نفسه ٠ ص ٣ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية فى ١٩٥٩/٣/٦ ٠

(٥٣) الأخبار ، عدد ٢٧٦٧ ، ١٩٦١/٥/١٩ ٠ ص ٢ تقرير مجلس الادارة عن السنة المنتهية فى ١٩٦٠/١٢/٣١ ٠

صافيا بعد خصم الضرائب والرسوم المستحقة(٥٤) وقد كانت ٢٢ قرشا فى عام ١٩٥٨ قبل الخصم(٥٥) • وفى شركة السكر والتقطير المصرية كان ربح السهم الواحدة ٣٠ قرشا عن ١٩٥٧ أى بواقع ٥ر٧٪ من القيمة الاسمية للسهم(٥٦) ثم انخفض ذلك الربح الى ٢٠ قرشا فى عام ١٩٥٨(٥٧) •

تلك هى صورة الأرباح التى حظيت بها غالبية الشـــركات الصناعية فى مصر والتى لو ذكر معظمها لطال الشرح كثيرا • ومن هنا فقد اكتفينا بتلك الاشارات التى تؤكد تضخمها حيث نجدها تصل الى ٥ر٢٧٪ من قيمة السهم الاسمية فى شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى عن عام ١٩٦٠ و٥ر٢٢٪ من قيمة السهم فى نفس ذلك العام فى شركة الشرق للغزل والنسج بامبابة واقترب من تلك النسبة شركات قطاع الصناعات المعدنية • بل انها وصلت الى ٣٥٪ ربحا صافيا من قيمة السهم فى شركات الورق • ورغم تلك الأرباح العالية فلابد من الاشارة الى أن هناك قلة من الشركات كانت متعثرة ومنها :

الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات التى أكد تقرير مجلس ادارتها المقدم للجمعية العمومية العادية لعام ١٩٥٧ أنه نظرا لضآلة الأرباح « يقترح ترحليها الى العام القادم » ووافقت على ذلك

---

(٥٤) نفسه ، عدد ٢٢٢١ ، ١٩٥٩/١٢/١٦ • ص ٧ ، تقرير مجلس ادارة الشركة ، المقدم للجمعية العمومية للمساهمين فى ١٩٦٠/١/٤ عن سنة ١٩٥٩ •

(٥٥) نفســه •

(٥٦) نفسه ، عدد ١٧٩٧ ، ١٩٥٨/٤/٩ • ص ٣ ، تقرير مجلس ادارة الشركة ، المقدم للجمعية العمومية فى ١٩٥٨/٤/٢٦ عن سنة ١٩٥٧ •

(٥٧) نفسه ، عدد ٢١٠٨ ، ١٩٥٩/٤/١٢ • ص ٦ ، تقرير مجلس الادارة المرفوع للجمعية العمومية للمساهمين عن سنة ١٩٥٨ •

الجمعية العمومية(٥٨) بل ان شركة الطوب الأبيض الرملى بالقاهرة كانت تخسر منذ عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٨ وبررت الشركة خسائرها بمنافسة الطوب الأحمر البلدى المعفى من الاتاوة وزيادة الانتاج عن الطلب وارتفاع أسعار المواد الأولية المستخدمة فى صنع المنتجات(٥٩) كما كانت شركة مضارب الأرز المصرية الحديثة تحقق خسائر، بدليل أن مجلس ادارتها اقترح فى تقريره عن عام ١٩٥٧ خصم أرباح ذلك العام من رصيد خسائر السنوات الماضية »(٦٠) ولم يقف وضعها عند ذلك الحد ، بل ان الشركة توضح فى خطاب منها الى ادارة الشركات فى عام ١٩٥٩ أنها لم تصرف أرباحا للاسهم خلال عام ١٩٥٨ أيضا لسد الخسائر المرحلة من الأعوام السابقة(٦١) ·

التسعيرة :

ربما يلحق بأرباح الشركات الصناعية عملية التسعيرة لبعض المنتجات التى توجه لبعض الفئات الشعبية ذات الدخل المحدود ، والتى وجب على الشركات الصناعية انتاج بعضها كجزء من انتاجها الذى تقدمه للسوق والذى لا يقبل على شرائه الا القادرون من النـــاس ·

فأشار تقرير مجلس ادارة شركة الغزل الأهلية عن عام ١٩٥٧ الى قلة الأرباح ، وأرجع ذلك الى أن ٩٠٪ من انتاج الشـــركة من

---

(٥٨) مصلحة الشركات ، محفظة ١٢٢ ملف ١٨٢ ــ ٣/٦٠ جـ ٢ · ص ٦ ، تقرير مجلس الادارة ، المقدم للجمعية العمومية عن عام ١٩٦٠ ·

(٥٩) نفسه ، محفظة ٢٣ ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٥٢ جـ ٢ · ص ١٨٣ ، تقرير مصلحة الشركات ، عن الشركة فى ١٩٥٨/٢/٥ ·

(٦٠) نفسه ، محفظة ١٢٧ ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٤١٤ جـ ٢ · ص ٩٢ ، تقرير مجلس الادارة ، المقدم للجمعية العمومية فى ١٩٥٨/٢/١٩ ·

(٦١) نفسه · ص ١٠٣ ، خطاب من الشركة الى مصلحة الشركات ، فى ١٩٥٩/١/١٢ ·

المنسوجات عبارة عن أصناف شعبية فرض على الشركة انتاجها وأخضعت لتسعيرة بلا تغيير بالرغم من الارتفاع المتزايد فى أسعار القطن التى اتخذت أساسا عند وضع تلك التسعيرة(٦٢) ٠

وأكد ذلك التقرير ان النتيجة الطبيعية لهذا الوضع هى ان أصبح السعر الذى تباع به هذه الأصناف أقل من سعر تكلفتها وأشار من ناحية أخرى الى أن أسباب ذلك الوضع ترجع أيضا الى ارتفاع الأسعار الذى شمل تقريبا جميع العناصر الأخرى المكونة لسعر التكلفة كالوقود ومواد الصناعة والأجور وخصوصا المصروفات الاجتماعية(٦٣) ٠

وبينت الشركة أن معدات النسيج التى تعاقدت عليها وتسلمت جزءا منها ، سوف تنتج أصنافا أخرى غير شعبية يساعد بيعها على تخفيف العبء الملقى على كاهل الشركة من جراء انتاج الاصناف الخاضعة للتسعيرة الجبرية(٦٤) مما يوضح أن سياسة التسعير كانت تسبب بعض المشاكل للشركات ولكن يجب أن نوضح من جهة أخرى أن تلك الشركات كانت تحل تلك المشاكل عن طريق انتاج منتج آخر غير مسعر فتعوض من هذا فى ذاك وبذلك تحقق التوازن فى الأرباح وتساعد فى حل المشكلة الاجتماعية وهو ما ترمى اليه فلسفة التسعير ٠

وذكر تقرير شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى عن عام ١٩٥٨ ، أنه كان من المأمول أن يزيد رقم المبيعات الذى حققته

---

(٦٢) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٦ ، ملف ١٨٢ ـ ٥/٥٨ ج ١ ٠ ص ٦ ، تقرير مجلس ادارة الشركة ، المقدم للجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٨/١/١١ عن سنة ١٩٥٧ ٠

(٦٣) نفسه ٠ ص ٧ ٠

(٦٤) نفسه ٠ ص ٨ ٠

الشركة « لولا ما اتسمت به السوق المحلية خلال الشطر الأول من السنة من ركود بسبب تثاقل حركة التصريف انتظارا للخفض الذى اعتزمت الحكومة اجراءه على أسعار بيع الأقمشة والذى أعلن ٠٠ وترتب عليه تسعير بعض منتجاتنا واعادة النظر فى كافة أسعار البيع لايجاد التناسق بينها سواء منها المسعر وغير المسعر »(٦٥) ٠

وذكر التقرير أنه يود أن يوضح أن هذا التخفيض وماسوف يلقيه على كاهل الشركة من عبء جديد بالاضافة الى الزيادة المضطردة فى نفقات التشغيل وعلى الأخص فى ابواب الأجور والمرتبات وقطع الغيار والمواد وغيرها لن يظهر أثره الا فى غضون العام القادم(٦٦) ٠

وجاء بتقرير مجلس ادارة شركة مصر صباغى البيضا عن عام ١٩٥٨ أنه بتاريخ ١٩ اغسطس ١٩٥٨ صدر القرار الوزارى رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تسعير وتخفيض بعض أسعار منتجاتنا ورغبة من الشركة فى التيسير على المستهلك والمساهمة فى خفض نفقات المعيشة « فقد خفضنا أسعار جميع منتجاتنا وذلك بالرغم من الارتفاع المستمر فى أسعار الخامات الأولية المستوردة كالكيماويات والأصباغ والزيادة المضطردة فى عناصر التشغيل الأخرى مما قد ينتظر وأن يظهر أثره فى نتائج أعمال العام القادم »(٦٧) ٠

وبذا تؤكد تلك الشركة ما سبق أن ذكره تقرير الشركة السابقة عن أن التسعير سوف يظهر أثره فى العام التالى وهو عام ١٩٥٩ ،

---

(٦٥) الأهرام ، عدد ٢٦٣٤٠ ، ١٩٥٩/١/٢٤ ٠ ص ٥ ، تقرير مجلس الادارة ، المقدم للجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٩/١/٢٣ ٠

(٦٦) نفســه ٠

(٦٧) الأخبار ، عدد ٢٠٧٦ ، ١٩٥٩/٣/٥ ٠ ص ٧ ، تقرير مجلس الادارة عن عـام ١٩٥٨ ٠

مما يوضح أن تلك الشركات كانت تستخدم أسلوب التلويح بالخسارة فى اشارة منها للقيادة السياسية المتخذة لقرار التسعير كى لا تبقى عليه بالرغم من ضرورته الاجتماعية ٠

لقد كانت الشركات تعمل على ايجاد التوازن فى الربح بين الأقمشة الشعبية المسعرة والأخرى غير الشعبية وغير المسعرة ، ومما يدل على عدم صدق نوايا الشركات أن تقارير الاعوام التالية لم تذكر ذلك التأثير وربما يشهد على شره تلك الشركات للربح العالى والكبير ما كان يحدث من نقاش فى الجمعيات العمومية للشركات حيث كان المساهمون والمؤسسون يطلبون فى كل عام مزيدا من الربح ويرفضون أية رسوم وضرائب ـ كما أشرنا ـ تنقص من ربحهم ٠

ويشهد على ذلك النقاش الذى حدث فى الجمعية العمومية العادية لشركة مصر للحرير الصناعى حول فرض رسم الانتاج مع أن الشركة قد حققت ١٧½ من ربح السهم حيث ذكر أحد المساهمين فى تلك الشركة أن انخفاض أرباح الشركة فى السنتين الأخيرتين يرجع الى فرض رسم الانتاج وصعوبة تصريف منتجات الشركة مما أدى الى انخفاض قيمة السهم فى البورصة من ١٦ جنيها الى ١١ جنيها « وبذلك تعرض كثير من المساهمين لخسائر فادحة » وطالب ذلك المساهم بأن ينضم مندبون عن المساهمين مع مجلس ادارة الشركة لعرض الأمر على المسئولين فى الحكومة للنظر فى رفع رسوم الانتاج(٦٨) ٠

وحسم ذلك النقاش المهندس عبد الرحمن حماده رئيس الجلسة ورئيس مجلس ادارة الشركة فأكد أنه « قيل لنا من مصدر موثوق

---

(٦٨) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٧ ، ملف ١٢ ـ ٥/٣٤٨٥ جـ ١ ٠ ص ١٣١ ـ ص ١٣٣ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٨/٣/٢٧ ٠

به من نحو أيام قلائل انه سـيجرى فى القريب العاجل شىء من التعديل فى رسوم الانتاج(٦٩) • وقد رأينا فيما سبق وهنا تلك الضجة المفتعلة على رسـم الانتاج ومما يؤكد هذا أن الشـركة قد وزعت ٧٠ قرشا ربحا للسهم بواقع ١٧½٪ من قيمته الاسمية على أن تخصم منها الضرائب والرسوم المستحقة(٧٠) مما يشهد بشره الرأسماليين الصناعيين فى مصر للربح والسعى له بكل الوسائل حتى لو كان ذلك على حساب الدولة ونظمها وشعبها •

حتى أكد البعض وهو ما نميل اليه أن الرأسمالية الصناعية فى مصر كانت تستغل المستهلكين لأن المنافسة الأجنبية الداخلية كانت ضعيفة حتى تضخمت الأرباح الصناعية نتيجة لاسوار الحماية التى رفعت أمام السلع الأجنبية وسيطرة الاحتكار فى الأسواق الداخلية مما أوجب على المستهلكين دفع أثمان كبيرة للمنتجات المحلية وحقق المكاسب الضخمة لتلك الأقلية على حساب المنتجين والمسـتهلكين الأكثرية(٧١) وهو ما بينه البحث وتفيض به الوثائق وتشهد به تلك الأرباح •• الخ •

---

(٦٩) نفسـه •

(٧٠) مصلحة الشركات ، محفظة ١٣ بنك مصر ، ملف ١٨٢ — ٧٥/٥ جـ١ • ص ١ — ص ٢ ، محضر اجتمـاع الجمعيـة العمومية العادية لمساهمى بنك مصر •

(٧١) باتريك أوبريان ، المرجع السابق • ص ٢٦٢ •

الخـــاتمة

عندما صدرت قوانين التمصير لم تمر بسهولة بل أيدها فريق وعارضها آخر ، ولكل وجهته وأمله وطموحه ، مما دعا رجال الدولة لشرحها وتحليلها بل والتخفيف من وقعها سواء برفع الحراسات أو وضــــع تلك القوانين فى صورة وردية وربما كان يغذى مخاوف الرأسمالية الصناعية فى مصر أن نظام الحكم كان يعتقد أن تلك المراكز الاقتصادية تمثل معارضة ســـياسية مقنعة لديها القدرة على عرقلة خطط الثورة الاقتصادية والاجتماعية مما ولد الرقابات على القطاع الخاص التى اعترف بها عبد الناصر وأوحت بفكرة التأميم عند بعض أعضاء مجلس أمة تلك الفترة والتى لا نعتقد أنها كانت تبعد عن ذهن عبد الناصر .

وربما يرجع عدم اقدام رأس المال الخاص على المشاركة الجادة الى حسه الاستغلالى وفكره الرأسمالى الذى استشعر فى الاتجاهات التى اتخذتها الثورة تطورا يتعارض مع أهدافهم بل انهم شعروا بأن مصر فى فترة حمل بالتأميم ، محاط بدور كبير ومنشود من الدولة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، لعب فيه عبد الناصر شخصيا دورا كبيرا من خلال مؤسسات التخطيط وأدوات التنمية الصـــناعية والقطاع العام لابعاد الراسماليين الصناعيين المحتكرين والمستغلين

والمتطلعين الى الحكم · حتى انه يمكن القول أن الرجل أعد القطاع العام ليقود وليقوم بالحركة الصناعية عندما يتخلص منهم ·

فلقد أرسل بمشروع قانون الصناعة برسالة منه الى مجلس الأمة مما يعنى أنه كان معنيا بذلك الموضوع فوق أنه صرح بعد فترة بأن مصر ليست بحاجة الى استثمار أجنبى وانما هى بحاجة الى قروض ، وعلل ذلك ، بما يعنى أنهقد قرر عزل الجناح الأجنبى من ميدان الاستثمار الصناعى ليدخل ربحهم الى خزانة البلاد بدلا من تسربه للخارجوبذا يتأكد أيضا أن القوانين الصناعية للثورة كانت تعى جيدا أنها تعرقل نمو الرأسمالية الصناعية حتى يدخل الربح كاملا الى خزانة الدولة عن طريق افراغها ساحة الاستثمار الصناعى لفتح السوق المصرية أمام القطاع العام وبذا يتضح ان كلامه عن التشجيع والتيسير كان كلاما معســـولا ، هدمه الواقع والقوانين الصادرة وربما بعض أفكاره فى خطبه والتى توضح انه كان يعمل لاذابة الفوارق بين الطبقات ويشكل المجتمع اقتصاديا كما شكله سياسيا عن طريق القطاع العام أداة الحكومة القوية فى المجـــال الاقتصادى والصناعى ·

وهكذا رئى منذ عام ١٩٥٧ ، ضرورة تخطيط التنمية الصناعية، لتغيير هيكل القطاع الصناعى لزيادة معدل الانتاج الصناعى وتنوعه مما أدىالى زيادة الاستثمار فى القطاعينالخاص والعام، وان كانت الدولة هى المؤسس الرئيسى للمشروعات الصناعية الجديدة منذ عام ١٩٥٩ ويرجع ذلك الى ما شاب مناخ الاستثمار وتأثر المستثمرين به، كما يرجع الى تراجع واستبعاد الاستثمارات الأجنبية التى عوضها بعض الشىء القروض والاتفاقيات المالية مع الدول الأجنبية وغيرها التى أصبحت تسير وفق سياسة الثورة من الاستثمارات الأجنبية ·

وتجدر الاشارة الى أن الاستثمار المصرى فى ســـوريا ، أو

الاستثمار السورى فى مصر أصبحا بعد الوحدة رأسمالا محليا وقد أفادت تجربة الوحدة مع سوريا الرأسمالية الصناعية السورية أكثر من افادتها للرأسمالية الصناعية فى مصر ، وبمعنى آخر فقد استفاد الطرف السورى على حساب الطرف المصرى · فوق اشتراك بنك مصر فى تأسيس المصرف الصناعى بسوريا بمبلغ ٨٠٠ ألف ليرة ·

فلو ساهمت الشركات فى الاستثمار الصناعى بمصر بجوار بنك مصر كجزء من الاستثمار الخاص بشقيه المصرى والأجنبى ، والمؤسسة الاقتصادية وكان غرض الشركات من الاستثمار سد احتياجاتها من انتاج الشركات المستثمر فيها بالاضافة الى الاستثمار الربحى ·

وكان الخط الاستثمارى للمؤسسة الاقتصادية موجها نحو الصناعات المعدنية والهندسية والصناعات الاستخراجية والصناعات الكيماوية بغرض التوسع فى التنمية الصناعية وتدعيم الاقتصاد المصرى ، لما لتلك المشروعات من اثراء للحياة الصناعية بالبلاد ولسد العجز الناتج عن عدم اقبال رأس المال الخاص عليها لضخامة الأموال اللازمة لاقامتها وارتفاع نسبة مخاطرتها وطول المدة التى يحتاجها المشروع لكى يغل ·

أما عن الخط الاستثمارى الأجنبى فقد أوضح عبد الناصر وكما ذكرنا أنه فضل فى تعامله مع رأس المال الأجنبى أن يحصل عليه فى شكل قروض حتى لا تتسرب ثروات مصر للخارج فى صورة أرباح ومع ذلك فقد وافقت مصر على بعض المشروعات الأجنبية ذات التقنية والمهارة العالية التى تحتاجها وغير المتوافرة لديها عكس بعض الصناعات الأخرى التى كانت موجودة بالبلاد والتى كان انتاج بعضها يفيض عن حاجة السكان كحلج القطن وكبسه وغزله ونسجه ·

وتنسيقا للهيكل الاستثمارى ولمحاولة تنظيم الاستثمار مع القطاع العام صدرت عدة قوانين وقرارات منظمة للشركات الصناعية كان منها وأهمها قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها الصادر فى سنة ١٩٥٨ برعاية وعناية عبد الناصر كما أشرنا منذ أن كان فكرة حتى خرج الى حيز التنفيذ لما له من أثر كبير على الناحية الصناعية وضبط أوتارها ٠ ولم يخف اتحاد الصناعات تخوفه من ذلك القانون حيث أكد أن الغرض من ذلك القانون هو بسط رقابة وزارة الصناعة على النشاط الصناعى بالبلاد وتوجيهه فى اطار السياسة الصناعية وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

وتخفيفا من وقع ذلك القانون على رجال الصناعية وكما عبر عنهم اتحاد الصناعات أوضحت وزارة الصناعة أنه قد روعى فى وضع أحكام القانون تلافى الاضرار التى تلحق بالصالح العام نتيجة لاطلاق الحرية لأصحاب رءوس الأموال فى الاستثمار لهذا أوجب القانون الرجوع الى وزارة الصناعة عند تناول أى عمل صناعى كما عدل ذلك القانون من قواعد أعضاء مجالس ادارة الشركات حتى لا تحصل فئة على دخل لا يتناسب مع عملها وحد من سلطة تلك المجالس وأفسح المجال للانتفاع بمواهب الشباب بشكل يخلص البلاد من مراكز القوى الاقتصادية الصناعية المصرية والأجنبية ٠

فقد قرر التعديل المشار اليه أن تكون أغلبية أعضاء مجلس ادارة أى شركة مساهمة من المتمتعين بجنسية ج٠ع٠م ، وكان القانون القديم يقضى بأن يكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس ادارة أى شركة مساهمة من المصريين كما منع احتكار العضوية بالهبوط بها من ست شركات لم يكن يدخل فيها الشركات التى لم يمض على انشائها خمس سنوات الى شركتين لم يحدد ما اذا كان قد مضى على انشائهما خمس سنوات أم لا ٠

كما عالج عيوب القانون القديم ، الذى لم يكن يقرر حدا أعلى لعدد أعضاء مجلس ادارة الشركة مما ساعد الشركات على تضخيم عدد أعضاء مجالس ادارتها رغم عدم حاجتها اليهم مع حصولهم على مكافآت سخية لذا قرر القانون الجديد أن يكون الحد الأعلى لأعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة هو سبعة أعضاء علاجا للثغرة التى كانت بالقانون القديم كما نص القانون الجديد أيضا على أن الحد الأقصى الذى يحصل عليه عضو مجلس الادارة من الشـــركة هو ٢٥٠٠ جنيه سنويا ، وبذلك قضى على الاسراف الذى كان يستنزف ربح الشركات .

كما أوجب القانون الجديد على من يجمع بين عضوية أكثر من شركتين أن يقدم الى وزارة الاقتصاد والتجارة بيانات بالشركات التى اختار بقاءه شاغلا لعضوية مجالس ادارتها ، فأطيح بذلك القانون بالكثير من أعضاء مجالس ادارة الشركات أو على الأقل أضعف من دورهم فى الوسط الصناعى نتيجة للهبوط بعدد عضويتهم وهو ما خططت له الثورة ونفذته بالقانون .

ومع الاقرار بان ذلك القانون قد أفقد الشركات الكثير من المنظمين لقصر عضويتهم على شركتين مما يعد معه اهدارا لخبرات فنية لم تتكون بسهولة الا أن الثورة لم تنظر للأمر من تلك الزاوية نظرتها الى تخلصـــها من رجال ذوى مراكز قوى واحتكار وتطلع للسلطة وبذا تصبح كما حكمت البلاد سياسيا تحكمها اقتصاديا .

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل ان القانون الجديد وسع من سلطات اتحاد الصناعات لكنه من ناحية أخرى وسع من مدى اشراف وزارة الصناعة على أعماله ، فكأنه بالتالى قد وسع من اشراف وزارة الصناعة على الصناعة ورجالها ، وكان أقوى مظهر لوزارة

الصناعة فى ذلك المجال ادخالها التعيين الى جوار الانتخاب فى هيكل الاتحاد وهو مالم يكن معمولا به من قبل حيث جعل القانون الجديد للوزارة الحق فى تعيين ½ أعضاء مجلس أدارة الاتحـــاد والغرف الصناعية بل وتعيين رئيس اتحاد الصناعات واثبات الحق لمندوبى وزارة الصناعة فى مراقبة قيام الاتحاد وتنفيذ القوانين ٠

وبذا أصبح الاتحاد مؤسسة شبه حكومية أكثر منها مؤسسة رأسمالية صناعية فترتب على ذلك أن أصبح منفذا لسياسة الدولة ودائرا فى فلكها بعد أن أفرغته بذلك القانون من كل معارضـــة لسياستها الاقتصادية بل ان تلك المؤسسة كانت تعلن عن ولائها من وقت لآخر مما أفقدها فاعليتها بالنسبة للرأسمالية الصناعية والتى كانت تعد لسان حالها قبل صدور ذلك القانون ويؤكد ذلك أننا نجده بعد صدور القانون يردد نغمة بناء المجتمع الاشتراكى ، الذى كانت تدعو اليه الثورة فى تلك الفترة ويختلف كل الاختلاف مع المنهج والفكر الرأسمالى الصناعى بل انه وصل فى تأييده للدولة الى حد تأييدها فى قوانين التأميم وهو ما يعد قمة خروجه على الرأســـماليين الصناعيين وارتمائه فى أحضان الثورة التى شكلته وكونته فانتفى دوره أو كاد كمنبر للرأسمالية الصناعية ومؤسسة مدافعة عن مصالح أعضائها فى وجه القوانين التى تمس مصالحهم ٠

وتلا ذلك القانون فى الأهمية قانون تحديد الارباح الصادر فى عام ١٩٥٩ والذى قرر أن يخصص ٥٪ من الربح الصافى لشراء سندات حكومية ، بعد توزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأسمالها على المساهمين ومبينا أنه يجب ألا يزيد ما يصرف للمساهمين من أرباح الشركة فى أى سنة عن المبالغ التى تم توزيعها فى عام ١٩٥٨ ، مضافا اليها ١٠٪ على الأكثر من نسبة تلك التوزيعات ، على أساس أن ذلك العام كان عاما طبيعيا ، لم تؤثر فيه عوامل متضاربة ٠

وبرر وزير الاقتصاد ذلك التعديل بتأكيده أن أسعار الأوراق المالية فى البورصة تتجه الى الصعود نتيجة للتوزيع الكبير فى الأرباح مما أدى الى الارتفاع المستمر لاسعار الحاجيات وجعل الشركات لاتستطيع أن تكون لنفسها احتياطيات ٠

ورغم تلك التبريرات فالحقيقة أن ذلك القانون كان رد فعل من الدولة على موقف الرأسمالية الذى لم يتغير من حركة الاستثمار ، لذلك صدر ذلك القانون لتعبئة الأرباح من أجل التنمية ٠ ولم تستسلم الرأسمالية وعلى الأخص الجناح الصناعى منها بل كان رد فعلها سريعا فى سوق الأوراق المالية بما يشبه الحرب فى البورصة ٠ مما أجبر وزير الاقتصاد الى التراجع أمامها ومع ذلك فقد دخلت الدولة المجال الصناعى خطوة خطوة على حساب الرأسمالية الصناعية، التى أعطتها تلك الفرصة بانسحابها المتعمد الهادىء من ميدان الاستثمار ، مما سمح للدولة بالدخول الى المجال الصناعى خطوة خطوة وبين ان الثورة ورجال الصناعة لم يتقابلا معا بل كان كل منهم فى طرف له توجهاته التى تحكمه فانساق ورائها ، الثورة يهمها انهاء التحكم والسيطرة الاقتصادية ورفع التنمية وتقريب الفوارق اقتصاديا واجتماعيا بين فئات الشعب ٠ والرأسمالية الصناعية يهمها الأرباح الكبيرة والكسب السريع وعدم المخاطرة ٠ ومن هنا اختلفت وجهات نظر الطرفين وظهر التناقض بينهما وانتهت العلاقة بينهما الى ما آلت عليه من صدور القوانين الاشتراكية ٠

فلقد عنيت الثورة بالصناعة لمعالجة انخفاض مستوى المعيشة بدفعها للنشاط الصناعى فى شتى المجالات عن طريق برامجها الصناعية ٠ ويمكن أن نلمح بعض الظواهر التى اتسم بها هيكل الصناعة فى مصر، ومنها أن الصناعة التحويلية تعد أهم فروع النشاط الصناعى حيث انتجت حوالى ٩ر٨٨٪ من القيمة المضافة من النشاط

الصناعى فى عام ١٩٥٩ · كما كان من بين المظاهر الأخرى انتشار الصناعات الكبيرة التى عمل بها أكثر من ٥٠٠ مشتغل حوالى ٦٧٪ من الدخل الصناعى عام ١٩٥٩ · وكانت الصناعات الرئيسية فى مصر لا تقل عن ٣٠ صناعة ·

فنجد أن صناعة الغزل والنسج قد حققت للبلاد الاكتفاء الذاتى من منسوجات القطن والصوف والحرير والنايلون وغيره من الألياف وكذلك الأنواع المختلفة من الملابس الجاهزة بل أمكن التصدير الى الخارج من تلك الصناعة ·

واعترفت الشركات العاملة فى ذاك المجال بفضـــل الحكومة عليها ، وخاصة فى تسهيل أعمال التصدير وايفاد البعثات الاقتصادية الرسمية الى مختلف البلدان وعقد الاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع ، والتخفيف من قيود النقد والاستيراد ومعاونة صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات ·

كما نجد أن الصناعات الكيماوية والمستحضرات الطبية احتلت ركنا هاما من أركان القطاع الصناعى وقد بلغ رأس المال المستثمر فيها فى عام ١٩٥٩ حوالى ٦٧٫٨ مليون جنيه · ناهيك عن صناعة المناجم والمعادن ، وصناعة المواد الغذائية والمشروبات ، وصـــناعة طحن الغلال وضرب الأرز ·· الخ ··

وقد خرجت الى حيز الوجـــود فى تلك الفـترة مجموعة من الشركات الصناعية كان أهمها فى مجال صناعة الورق الشـــركة المصرية لصناعة الأوراق والتعبئة كرافت · وفى مجال الصناعات الكيماوية، شركة البويات والصناعات الكيماوية وشركة مصر لصناعة الكيماويات · وفى مجال صناعة الغزل والنسج ، مصـــانع الغزل

المصرى ومصانع النصر للنسيج والتريكو وشركة المحمودية للغزل والنسج الرفيع وشركة زفتى وميت غمر للغزل الرفيع · وفى مجال الصناعات الغذائية ، شركة النصر لضرب وتجارة الأرز · وفى مجال صناعة الأقلام وكان مجالا بكرا شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت · وفى مجال البترول الشركة الشرقية للبترول · وفى مجال التعدين ، الشركة المصرية لمنتجات الرمال السوداء رملة ، وشركة المصانع المصرية للوازم المعمارية والصناعية (سابى) وغيرها الكثير من الشركات الصناعية التى وردت بالبحث والتى وضح منها اتجاه المستثمرين الى قطاع صناعات الغزل والنسج ربما لأنه لا يحتاج الى رأسمال كبير ومهارة فنية عالية ولتوفر مادته بمصر مما يؤكد ميولهم واتجاههم الى الشركات التى تأتى بعائد سريع دون أن تتطلب وقتا حتى تؤتى ربحها ·

ورغم ذلك فقد شهدت تلك الفترة مولد شركات متنوعة فى أغراضها وصناعاتها بل وغير متماثلة فى مجال الصناعة الواحدة وأهدافها · وقد شارك فى عملية الاستثمار بها الطبيب ، والمهندس ، والمدرس ، والموظف ، والمزارع ··· الخ ، سواء كانوا مصريين أو أجانب أو عربا ومما يجدر بالذكر أنه كان لرجال الأعمال السهم الوافر فى حركة تأسيس الشركات الصناعية أتى بعدهم الشركات بأنواعها وربما يرجع ذلك الى قانون الأرباح الصناعية الذى دفع بالشركات الى الاستثمار فى المجال الصناعى ، وجاء بعدهما التجار ثم المهندسون ·

ولوضع عين الثورة على الحركة الصناعية صدر فى ٣١ يناير من عام ١٩٥٧ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٥ لعام ١٩٥٧ معدلا لبعض الأحكام الخاصة بالشركات حيث أوجب على كل عضو مجلس ادارة شركة مساهمة ومديرها أن يقدم لمجلس الادارة فى أول

اجتماع له اقرارا بما يمتلكه من أسهم الشركة وسنداتها باسمه أو باسم زوجته أو باسم أصوله أو فروعه أو أزواجهم أو أولاده القصر وبكل تغيير يطرأ عليها • وقرر عزل من يخالف ذلك من منصبه في الشركة على أن تبلغ ادارة الشركات بذلك فى شهر يناير من كل عام كما أوجب على الشركة أن تعد سجلا خاصاً تثبت فيه ما يملكه كل مساهم •

وبذلك وضعت الدولة عينها ويدها على كل سهم للمساهمين ولأعضاء مجالس ادارة الشركات ومديريها ويعد ذلك القانون بداية التخطيط الهادئ من الثورة لازاحةالرأسماليين من طريقها فهى بذلك الشكل قد كشفت الميدان لنفسها كى تتمكن من التعامل معه وفق ما يناسبه خاصة وأن عضوية بعض أعضاء مجالس الشركات قد بلغت احدى عشر شركة كالدكتور زكى هاشم مما جعل منهم مستنزفين حقيقين لأرباح الشركات وجعلهم مراكز قوى اقتصادية صناعية خطيرة حتمت على الدولة ضرورة التخلص منهم فكان قانون عام ١٩٥٨ •

والتفافا من هؤلاء الأعضاء حول الدولة بدأوا فى ادخال رجال الدولة ومنهم ضباط الشرطة والجيش باعتبارهم من أهل الثقة لدى الثورة ليكونوا قرون استشعارهم عندها وليطمئن الجمهور على تعامله مع الشركة وأمواله فيها ويعرف أنها تسير على خط الثورة فيقبل عليها •

وقد برزت فى تلك الفترة أسر بعينها أصبحت لها اليد الطولى فى الميدان الصناعى أو على الأقل فى مجال صناعتها كأسرة ماتوسيان وبيلاقاكي وميليس من الأسر الأجنبية • أما الأسر المصرية فكان منها أسرة المهيلمى ، والشامى ، والبدراوى ، وويصا ، مما جعل من حجم ملكيتها للأسهم وضعاً وجب تقويمه نظراً لكونها قد أصبحت

ملكية منفرة اجتماعية ومستفزة اقتصاديا وتدعو للتدخل لاصلاح الوضع ٠

خاصة وأن عوائد الاستثمار في تلك الفترة كانت ضخمة بالنسبة لأعضاء مجالس الادارة حيث كانت بالنسبة لهم ذات شقين : أولهما ارباح مباشرة كباقى المساهمين ٠ والآخر كان فى صورة أتعاب ومقابل حضـور جلســات مجلس الادارة والرواتب ، والمكافآت المتعلقة بالعضوية ٠٠ الخ ٠٠ مما أدى الى صدور القوانين العديدة المحجمة لذلك الوضع والتى كان آخرها قوانين التأميم ٠

المصـــادر

اولا : الوثائق :

(أ) وثائق غير منشورة :

ـ وثائق مصلحة الشركات ، المحفوظة بدار الوثائق القومية، واستخدمنا منها الوثائق المذكورة بالبحث ٠

ـ وثائق عابدين (رئاسة مجلس الوزراء محاضر جلسات) وهى محفوظة بدار الوثائق القومية ، واســـتخدمنا كذلك الوثائق المذكورة فى أماكنها ٠

(ب) الوثائق المنشورة والكتب الوثائقية :

١ ـ التقـــارير :

ـ البنك الصناعى : تقرير مجلس الادارة المقدم الى الجمعية العمومية للبنك عن عام ١٩٥٥ ، المطبعة العالمية القاهرة ، ١٩٥٥ ٠

ـ الحكومة المصرية ٠ تقرير لجنة التجارة والصناعة لعام ١٩١٦ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩١٩ ٠

٢ ـ التعدادات والاحصاءات :

ـ مصلحة الاحصاء والتعداد ، واستخدمنا منها الوثائق المذكورة في مواضعها في البحث ٠

ـ مصلحة عموم الاحصاء ، واستخدمنا منها كذلك وثائق عديدة ذكرت فى أماكنها بالبحث ٠

٣ ـ النشرات :

ـ واستخدمنا منها العديد ، وخاصة نشرات البنك الأهلى المصرى ، وبنك مصر ، والبنك الصناعى والبنك المركزى المصرى ، وقد ذكرت بأماكنها فى البحث ٠

٤ ـ الكتب الوثائقية :

ـ اتحاد الصناعات ، واستخدمنا كل الكتب التى أصدرها فى فترة البحث بالاضافة الى بعض الكتب التى صدرت قبلها ، وقد ذكرت فى أماكنها بالبحث ٠

ـ الاتحاد العام للغرف التجارة المصرية : فى اقتصاديات ج٠ع٠م ، من الاتحاد العام للغرف التجارية بالقاهرة الى الدورة التاسعة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، الكويت ، نوفمبر ١٩٥٩ ٠

ـ الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية : الدليل الاقتصادى (الاقليم المصرى) مطبعة الاتحاد ، القاهرة ، ١٩٥٩ ٠

ـ الأمم المتحدة : التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ ، نيويورك ، ١٩٥٩ ٠

ـ تطور الصناعة التحويلية فى مصر واسرائيل وتركيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٥٨ ٠

ـ البنك الأهلى : تطور اقتصاد ج٠ع٠م فى العقد السادس من القرن العشرين . المطبعة العالمية القاهرة ، ١٩٦٧ ٠

ـ بنك مصر : واستخدمنا كل كتبه التى أصدرها وذكرت فى مواضعها بالبحث ٠

ـ هيئة الاستعلامات ، واستخدمنا من كتبها مجموعات خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، بأقسامها المختلفة وقد ذكرت فى مواضعها فى البحث ٠

ـ وزارة التجارة الصناعة : القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ٠

ـ وزارة الصناعة : الصناعة فى عشر سنوات ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ٠

٤ ـ محاضر جلسات مجلس الأمة ، واستخدمنا منها الجلسات المتعلقة بفترة البحث ، وهى مذكورة بأماكنها فى البحث ٠

ثانيا : المذكرات والذكريات :

ـ سيد مرعى : أوراق سياسية ، جـ ٢ من أزمة مارس الى النكسة ، المركز المصرى الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٨ ٠

ـ طه سعد عثمان : مذكرات ووثائق عن تاريخ عمال مصر ، الكتاب الثانى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٩ ٠

ـ محمود رياض : مذكرات ، جـ ٢ (١٩٤٨ ـ ١٩٧٨) بيروت لبنان ، ١٩٨٧ ٠

ثالثا ـ أبحاث ومؤتمرات ورسائل غير منشورة :

ـ حمدى هان ديك كيو : التنمية الصناعية فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٥ (مع مقارنة بكوريا الجنوبية) « رسالة دكتوراه غير منشورة،

قسم الاقتصادية ، كلية الاقتصاد ، والعلوم السـياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٣ ·

ـ شريف حسن قاسم : دور رءوس الأموال الأجنبية فى التنمية الاقتصادية فى مصر خلال ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ·

ـ الجمعية العربية للاقتصاد السياسى ، الاحصاء والتشريع : بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩ ـ ١٩٥٩ ، مطبعة شـركة الاعلانات الشرقية · القاهرة ، ١٩٦٠ ·

رابعا : المراجع العربية والمترجمة :

ابراهيم الغطريف : العمل والانتاج ، مطبعة لجنة التاليف ، والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٦ ·

أحمد أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ط ٣، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ·

أحمد حمروش : قصـة ثورة يوليو جـ ٢ ، مجتمع جمال عبد الناصر المؤسسة العربية للدراسات والنشر لبنان ، ١٩٧٨ ·

اسماعيل صبرى عبد الله ، تنظيم القطاع العام ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٩ ·

: كتابات سياسية : مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٢

أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى المالى ، ط ٣ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ·

باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ترجمة خيرى حماد ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٧٠ ·

جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصرى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ ٠

جلال احمد أمين : مقدمة الى الاشـــتراكية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ٠

جمال الدين سعيد : الوحدة الاقتصاد بين مصر وسوريا ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٨ ٠

جمال مجدى حسنين : البناء الطبقى فى مصر ١٩٥٢ ــ ١٩٧٠، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ ٠

حسن الساعاتى : التصنيع والعمران ، ط ٢ ، دار المعارف الاسكندرية ، ١٩٦٢ ٠

حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢

حسين الرفاعى : تطور الصناعات ، المطبعة الأميرية ، القاهرة، ١٩٣٣ ٠

خليل حسن خليل : دور رءوس الأموال الأجنبية ، مطـــابع مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة ، ١٩٦٧ ٠

رفعت المحجوب النظام الاشتراكى فى مصر (ج٠ع٠م) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٧ ٠

روبرت مابرو وآخر : التصنيع فى مصر ــ ١٩٣٩ ــ ١٩٧٣ ، ترجمة صليب بطرس ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١

روبرت مابرو : الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ ــ ١٩٧٢ ، ترجمـــة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ٠

شهدى عطية : تطور الحركة الوطنية : دار شهدى للطبع والنشر القاهرة ، ١٩٨٣ ٠

عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ٠

عاطف صدقى وآخر : التحول الاشتراكى فى ج٠ع٠م ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٧١ ٠

عبد المنعم الغزالى : تاريخ الحــــركة العمالية ج ١ ، مكتب يوليو للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ٠

عبد المنعم راضى : مبادىء الاقتصاد السياسى ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٧ ٠

على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ ٠

: خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ٠

على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ ـ ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ٠

عيسى عبده ابراهيم : التنظيم الصـــناعى وادارة الانتاج ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦١ ٠

فتحي محمد ابراهيم : التنمية الاقتصادية ج٠ع٠م ، مكتب يوليو القاهرة ، ١٩٦٧ ٠

فؤاد مرسي : حتمية الحل الاشتراكي دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ ٠

فؤاد مطر : بصراحة عن عبد الناصر ، حوار مع محمد حسنين هيكل ، دار القضايا ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٥ ٠

لبيب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار نهضـــة مصر ، القاهرة ، بدون تاريخ ٠

لطيفة سالم : مصر في الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ ٠

محمد أنيس وآخر : ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ٠

محمد الطويل : برلمان الثورة جـ ١ تاريخ الحياة النيابية في مصر ١٩٥٧ ـ ١٩٧٧ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ٠

محمد دويدار : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ ٠

محمد رشدي : بنك مصر ، مركز الوثائق ، القاهرة ، ١٩٦٣ ٠

محمد عبد العزيز عجمية : دراسة للاســـتثمارات في الأقليم الجنوبي من ج٠ع٠م ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٢ ٠

محمد مظلوم حمدي : لمحات في اقتصادنا المعاصر ، منشأة الاسكندرية ، ١٩٦٣ ٠

محمود متولى : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ٠

مصطفى القونى : تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ ٠

نبيل عبد الحميد : النشاط الاقتصادى للاجانب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ ٠

خامسا : الدوريات :

الأخبار ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٩٦١

الجريدة الرسمية ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٩٦١

السياسة ١٩٢٣

الاقتصاد والمحاسبة ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٩٥٩

الوقائع ١٦ ، ٢٣ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٩٦١

المقطم ١٦ ، ٣٨ ، ١٩٤٧ ٠

الاهرام ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٩٦١

الاهرام الاقتصادى فى خدمة التجارة والصناعة ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ١٩٦٠ ٠

الاهرام الاقتصادى ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٩٦١

كتاب قضايا فكرية ١٩٨٦

مجلة مصر الصناعية ٣٠ ، ٣٨ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٩٦١

مجلة مصر المعاصرة ١٩٧١

سادسا : المراجع الأجنبية :

— A.C. Crouchley, The investment of Forgeign cajital in Egyptian Companies and Public Debt Cairo, 1936.

— Bent Hansen and other; Foreign Trade Regimes and Economic Development, Egypt, New York, 1975.

— Charles Issawi, Egypt in Revolution on Economic Analysis, London, 1963.

— Mahmoud Hussein; class conflict in Egypt 1945 — 1970, London, 1971.

وهو مترجم الى اللغة العربية لكننا فضلنا العودة الى الأصل الأجنبى لأنه الأصح منهجيا .

— P.J. Vatikiotis; the history of Egypt, London, 1980. Egypt Since the Revolution, London, 1968.

— Samir Radman; Capital Formation industry Agriculture 1882 — 1967, London, 1974.

سابعا : اللقاءات الشخصية :

انور سلامة : اول رئيس لاتحاد العمـــال المصـــرى حلمية الزيتون ، القاهرة ، ١٩٨١ .

صدر فى هذه السلسلة

٢٠ ـ المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى
د • محمد أنيس

٢١ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى جـ ١
توفيق الطويل

٢٢ ـ نظرات فى تاريخ مصر
جمال بدوى

٢٣ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى جـ ٢
توفيق الطويل

٢٤ ـ الصـــحافة الوفدية
د • نجوى كامل

٢٥ ـ المجتمع الاســـلامى والغرب
ترجمة : د • عبد الرحيم مصطفى

٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د • سعيد اسماعيل على

٢٧ ـ فتح العرب لمصر جـ ١
ترجمة : محمد فريد ابو حديد

٢٨ ـ فتح العرب لمصر جـ ٢
ترجمة : محمد فريد ابو حديد

٢٩ ـ مصر فى عهد الاخشيديين
د • سيدة اسماعيل كاشف

٣٠ ـ الموظفون فى مصر
د • حلمى احمد شلبى

٣١ ـ خمسون شخصية وشخصية
شـــكرى القـــاضى

٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمعى المطيعى

٣٣ ـ مصر وقضايا الجنوب الافريقى
د • خالد الكومى

٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د• يونان لبيب رزق

٣٥ ـ اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكى

٣٦ ـ المجتمع الاســـلامى والغرب ج ٢
ترجمة : د • أحمد عبد الرحيم مصطفى

٣٧ ـ الشيخ على يوســـف
تأليف : د • سليمان صالح

٣٨ ـ فصول من تاريخ مصر الاقتصـــادى والاجتماعى فى العصر العثمانى
د • عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

٣٩ ـ قصـــة احتلال محمد على لليونان
د • جميل عبيد

٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب ١٩٤٨
د • عبد المنعم الدسوقى الجميعى

٤١ ـ محمد فريد الموقف والمأســـاة
رفعت الســـعيد

٤٢ ـ تكوين مصر عبر العصور
محمد شفيق غربال

٤٣ ـ رحـــلة فى عقـــول مصـــرية
ابراهيم عبد العزيز

٤٤ ـ الأوقاف والحياة الاقتصـــادية فى مصر فى العصر العثمانى
د · محمد عفيفى

٤٥ ـ الحـــروب الصـــليبية ج ١
تاليف : وليم الصـــورى
ترجمة : ا · د · حسن حبشى

٤٦ ـ تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ : ١٩٥٧
تاليف : د · عبد الرؤوف أحمد عمرو

٤٧ ـ تاريخ القضاء المصرى الحديث
تاليف : ا · د لطيفة محمد سالم

٤٨ ـ الفـــلاح المصـــرى
تاليف : د . زبيدة عطا

٤٩ ـ العلاقات المصرية الاسرائيلية
تاليف : ا · د · عبد العظيم رمضان

٥٠ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
تاليف : د · سهير اسكندر

٥١ ـ تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية
اعداد : د · عبد العظيم رمضان

٥٢ ـ مصر فى كتابات الرحالة والقناصـــل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر
تأليف : د • الهام محمد على ذهنى

٥٣ ـ أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك
د • محمد كمال الدين عز الدين على

٥٤ ـ الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى
تأليف الدكتور محمد عفيفى

٥٥ ـ الحروب الصليبية ج ٢
ترجمة وتحقيق د • حسن حبشى

٥٦ ـ المجتمع الريفى فى عصر محمد على
د • حلمى أحمد شلبى

٥٧ ـ مصر الاسلامية وأهل الذمة
د • سيدة اسماعيل كاشف

٥٨ ـ أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة
د • ابراهيم عبد الله المسلمى

الفهـــرس

رقم الايداع ١٠٥٠٢/١٩٩٢

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 — 01 — 3226 — 8

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

هذا الكتاب يتناول الرأسمالية المصرية فى فترة حرجة من تاريخها من التمصير فى عام ١٩٥٧ إلى التأميم عام ١٩٦١ . وهذه الرأسمالية المصرية غير الرأسمالية الحالية التى نشأت فى عصر الإنفتاح ، وإنما هى الرأسمالية المصرية القديمة التى نشأت وحكمت مصر قبل ثورة يوليو ، وقضت نحبها بقرارات التأميم فى يوليو ١٩٦١ .

وقد تناول فيه المؤلف الاستثمار الصناعى من عام ١٩٥٧ ــ ١٩٦١ والقوانين والقرارات المنظمة للشركات الصناعية فى هذه الحقبة والنشاط الصناعى ونوعية شركات فترة الدراسة ومجالس إداراتها وأرباحها .

٣٢٥ قرشا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

